

الغاية والأداة

تأليف

محمد صالح إبراهيم فرحات

دار الفاروق

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م

رقم الإيداع
٢٥٦١٨/ ٢٠١٥م

دار الفاروق
مصر - المنصورة
٣ شارع الهادى - أمام جامعة الأزهر
٠١١٤٥٧٦٤٤٤٠ - ٠١٠٠٢٢١٨٧٢٧
alfarouk_201377@yaoo.com

الإهداء

إلى روحك النقية الصادقة

فدائمًا ما كانت صداحة بالحق

يرحمك الله قدر ما صدقت وعلّمت ونصحت

عفا الله عنك خاتمة المحققين العظماء

محمود الطناحي

بقلم محبك:

أبي عبيد محمد صالح إبراهيم فرحات

التقديم

بسم الله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وصلاةً وسلامًا علىٰ رسولنا الحبيب الأكرم، ورضي الله عن صحابته وأزواجه وذريته إلىٰ يوم الدين، ورحمة وغفرانًا لعلمائنا الصالحين، والحمد لله رب العالمين.

منذ سنوات ليست بعيدة، شققت طريقي إلىٰ معرفة تراثنا العربي الإسلامي الجليل، وكم كان ذلك السبيل شاقًّا شائقًا، كلما نال منك التعب، سلّتكَ لذة الاكتشاف والمعرفة، تخلب لبّكَ الرغبة في سبر أغواره، وحلّ مشكلاته التي عقدتها قرون الدهر وسنونه وأبلت معالمه، وأذهبت رسومه.

فكأنك أمامه كلَبيد بن ربيعة حين وقف أمام ربوع صباه، وقد أتىٰ عليها الزمان وصروفه تحويلًا وتبديلًا، قال:

فوقفت أسألها، وكيف سؤالنا صُمًّا خوالد ما يبين كلامها

وعلىٰ ذلك أخذت أضرب في جنباته، أبحث وأقرأ وأتعلم، وكانت تجارب محققينا الأفذاذ أنفع ما تتلمذت عليه وتعلمت منه.

وقد وجدت فيها كثيرًا من المعارف والخبرات والتجارب التي يجدر بالمتعامل مع التراث معرفتها، وإذا بكتب التحقيق -علىٰ نفعها وجهد مؤلفيها- قد غفلت عن الإلمام بها، أو أشارت إليها إشارات لا تغني عن المتعلم فتيلا.

وقد قطع علم التحقيق شوطًا بعيدًا بعد تأليفها، وتناول المحققون في أبحاثهم ومقدمات نشراتهم تفاصيله وجزئياته بشكل دقيق، يجب علىٰ الباحث المعاصر الوقوف عليه.

ومن هنا تقرر في نفسي ضرورة جمع كل تلك المعارف والخبرات وترتيبها في

صورة جامعة، ممثلًا لكل قاعدة بمثال واضح صحيح أو أكثر، وألزمت نفسي ألا أشخص داء إلا قدمت له دواء ونماذج من صنيع جهابذة المحققين تحقيقًا لكمال الفهم والتعلم.

وعسىٰ هذه المعارف أن تجعل قارئها -بعون اللَّه- واقفًا علىٰ أرض صلبة من العلم والفهم، مستوعبًا للمنهج كاملًا متمثلًا له، وتوفيق اللَّه من وراء ذلك.

وكتابي هذا لا تصح فيه التجزئة، بل هو كلٌّ متكاملٌ يشد بعضه بعضا.

ولا ينبغي لي أن أضع القلم قبل أن أشكر كل من ساهم في إخراج هذا الكتاب، فأخص الدكتور أحمد عبد الباسط البحاثة المجتهد، والأستاذ رامي الشحات صاحب مكتب الرسالة للبحث العلمي، وأخي أبا عبد الرحمن علاء علي صاحب دار الفاروق بالمنصورة بالشكر والعرفان البالغ، بارك اللَّه فيهم أجمعين، رب انفع وارفع، وبارك فيما رزقت.

كتبه الراجي عفو ربه

أبو عبيد محمد صالح إبراهيم فرحات

ببيتي ١٦ ش فاطمة الزهراء قولنجيل

المنصورة

أخلاق المحقق

للمحقق أخلاق لابد أن يتصف بها، فهي مناط الثقة به وبعمله وعلمه، وفقده لها أو لبعضها جدير باطراحه والازورار عن أعماله وجهوده.

١- الأمانة:

وتلك أعلاها وأكثرها خطرًا، فإنه سيؤدي إلينا ما انتهىٰ إليه من نصوص مثبتة في الأصول التي بين يديه، وإخفائه ما يجده عن عمد أو جهل أو إهمال، وكذبه وافتئاته علىٰ النصوص وأصحابها حري أن يضل كل من يعتمد عليه، ويلقي به في مهاوٍ من الضلال البعيد.

وكل خطأ قابل للإصلاح، سوىٰ خطأ أغلق فيه المحقق نفسه الباب بالكذب أو الإخفاء والطمس، وحتىٰ وإن لم يكن عامدًا بل جاهلًا أو مهملًا.

وخيانة أمانة الأداء حوب كبير تنقطع الآجال دون اكتشافه وتضيع أعمار الباحثين المجتهدين في إصلاحه.

والاعتراف بالعجز أو الجهل خير عند الله والناس من إثم أثره دائم وذنبه متصل عظيم.

وعندما أخرج الدكتور محمد عمارة نشرته من رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده -ت١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م-[1] وفي مبحث الصفات السمعية التي يجب الاعتقاد بها، ردَّ صفحة كاملة في مسألة خلق القرآن[2]، كان الشيخ محمد عبده قد نص علىٰ

(١) نشرتها دار الهلال في سلسلتها الشهرية عدد ٣٥٥ يوليه ١٩٨٠م.

(٢) ص٤٦، ٤٧.

حذفها والعودة عنها بعد نصيحة الشيخ الشنقيطي له، قال الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الشيخ محمد عبده، وناشر علمه وكتبه:

«قد حذفنا من هذا الموضوع نحو صفحة من الرسالة، في مسألة الخلاف في خلق القرآن عملًا بأمر المؤلف. إذ كتب بخطه في طرة نسخته ما نصه: «في الطبعة الثانية يحذف القول في خلق القرآن». وبيّن لنا السبب في ذلك في الدرس، فقال: إنه التزم في الرسالة مذهب السلف، وهذه المسألة من البدع التي ليست في مذهبهم. وكان الذي ذكّره بذلك الشيخ محمود الشنقيطي ﷺ فأذعن وذكر ذلك في الدرس. وقد نوهنا بذلك في مقالة للمنار عنوانها «سجايا العلماء» وما شرحناه تصوير للحقيقة المثبتة لمذهب السلف الداحضة لبدعة المعتزلة بما يقبله العقل والوجدان السّليمان، ولله الحمد»[1].

والدكتور عمارة لم يشر لذلك في طبعته مطلقًا، وهذا مناف لأمانة النشر والأداء، فالرجل قد رجع عن قوله وتبرأ منه، فما لنا نثبت له غيره؟ ولا نشير لصنيعنا؟!

هذا وقد أشار بعض الباحثين إلىٰ أمثال هذا العمل في أعمال أخرىٰ قام عليها الدكتور محمد عمارة[2].

٢- الصبر:

وذلك خلق حقيق بإخراج النصوص في صورة أمثل، فمع العمر تنجلي ظلم الجهل، وتؤمَن عثرات التسرع.

---

(١) رسالة التوحيد -طبعة رشيد رضا- ص٥٣/ حاشية ٥٦.

(٢) انظر مقال «ليست الأعمال بالنيات في مجال نشر الفكر المصري الحديث» المنشور في مجلة فصول مج ١/ العدد ١/ ص٢٦٧ : ٢٨٠.

(وهنا مثال صارخ علىٰ ما ينبغي أن يتحلىٰ به المحقق من الصبر والجلد وعدم التسرع في اتخاذ القرار، إلا بعد التيقن والاطمئنان إلىٰ الحكم بنسبة مخطوطة ما إلىٰ أحد علماء العربية، وعدم الأخذ بالظن في إثبات عنوان المخطوط، حتىٰ لو استغرق كل ذلك سنوات وسنوات.

ففي سنة ١٩٦٠م قرأت في فهرس المخطوطات الذي صنعه ديرنبورج لمكتبة دير الإسكوريال بأسبانيا، أن أبا هلال العسكري ألف كتابًا سماه: «النوادر في العربية» ونقل بعض مقدمته ... وقد أعجبني آنذاك موضوع الكتاب وبراعة أبي هلال - زعموا- في مقدمته، وأنا من المغرمين بتحقيق التراث العربي القديم لكبار علماء العربية.

ومن ميونخ بألمانيا الغربية -حيث كنت أحضر أطروحتي للدكتوراه- كتبت خطابًا إلىٰ مكتبة دير الإسكوريال، راجيًا أن يصوروا لي نسخة من هذا الكتاب النفيس.

وعندما وصلت إليَّ المصورة، ووقعَت عيني علىٰ الصفحات الأولىٰ منها، وجدت ما ادعاه ديرنبورج في فهرسه سرابًا في سراب؛ فلا الكتاب كتاب «النوادر»، ولا صاحبه «أبو هلال العسكري»؛ فليس للكتاب عنوان، وإنما توجد علىٰ الهامش الأيسر الأعلىٰ لوجه الورقة الأولىٰ البالية منه هذه العبارة: «هذا الكتاب يذكر فيه فضائل فضلاء العرب، وفيه أحسن أشعار أمثلهم، بحسب المناسبة واقتضاء المقام في شأن أكثر المتداولات بينهم، والمستعملات بين جميع الشعراء والمنشئين». وتحت هذا الكلام بيتان للبديع الهمذاني، هما: ...

أما الوهم الذي وقع فيه ديرنبورج بنسبة المخطوطة إلىٰ أبي هلال العسكري؛ فإن مبعثه أن الهامش الأعلىٰ لظهر الورقة الأولىٰ به قبل النص مباشرة طغراء، قراءته: «صاحبه حسن بن عبد اللّٰه»، وهو لمالك النسخة بلا شك، ولكن ديرنبورج

ظن أن كلمة: «صاحبه» تعني «مؤلفه»، فراح يبحث في كتب التراجم والطبقات عمن سمي بالحسن بن عبد الله، فعثر علىٰ أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري فنسب الكتاب إليه!!

وهكذا ضاع العنوان، وضاع المؤلف في طرفة عين! وعندئذ رحت أتصفح المصورة التي حصلت عليها من دير الإسكوريال بعناية ودقة، فوجدت صاحبها يحدث عن خمسة من العلماء، وهم:

١- أبو الحسن بن طلحة الإسفراييني، بخراسان.

٢- عبد القاهر الجرجاني.

٣- ابن أيوب البزار، بمدينة السلام.

٤- فيد بن عبد الرحمن الصوفي، بهمذان.

٥- أبو الحسن علي بن أحمد النسوي.

كما يذكر المؤلف من مصنفاته خمسة كتب، هي:

١- الخيل.

٢- الإبل.

٣- منية الأديب.

٤- الدرة الثمينة.

٥- الفيصل.

٦- ولم يشتهر من هؤلاء العلماء الخمسة السابقين سوىٰ عبد القاهر الجرجاني... توفي سنة ٤٧١هـ، ولا تذكر الكتب التي ترجمت لعبد القاهر الجرجاني في أثناء ترجماتها له سوىٰ تلميذين، هما: أبو الحسن علي بن محمد

الفصيحي، وأبو زكريا يحيىٰ بن علي الخطيب التبريزي.

وقد بحثت طويلًا في ترجمة كل واحد منهما عن الكتب الخمسة المذكورة في المخطوطة، فلم أجد لواحد منها أثرًا... فقد هممت في ذلك التاريخ السحيق أن أنشر هذا الكتاب القيم تحت عنوان: «كتاب في النوادر لتلميذ مجهول لعبد القاهر الجرجاني» ولكن الحنبلية المتطرفة التي منيت بها في بحوثي وتحقيقاتي منذ القديم جعلتني أحجم بسرعة عما كنت قد هممت به.

ومضىٰ ربع قرن من الزمان، كنت فيه مفتوح العين، علىٰ أية ترجمة لعبد القاهر الجرجاني تظهر هنا أو هناك، وعلىٰ أي عنوان من عنوانات الكتب السابقة في هذا المرجع أو ذاك.

وفي شهر فبراير من سنة ١٩٨٥م، كنت أقلّب ذات مساء كتاب «معجم الأدباء» لياقوت الحموي بحثًا عن بعض ما كنت مشغولًا به آنذاك من مسائل العلم، وإذ بعيني تلتقط في أول سطور صفحة ٢٤٤ من الجزء السابع عشر عبارة «الدرة الثمينة» وهي عنوان لأحد مؤلفات أبي المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي الشاعر المشهور المتوفىٰ سنة ٥٠٧ م.

وقد فرحت فرحًا شديدًا، وأنا أقلب ترجمة الأبيوردي في «معجم الأدباء»، إذ رأيت ياقوتًا يذكر مرتين أن الأبيوردي لقي عبد القاهر الجرجاني النحوي، وأخذ عنه.

وأخذت أبحث عن الأبيوردي في كتب التراجم والطبقات، حتىٰ أكون علىٰ يقين مما ذكره صاحب «معجم الأدباء»، وقد وجدت الكثير منها يذكر أنه تتلمذ علىٰ عبد القاهر الجرجاني.

وعندما تيقنت من عزو الكتاب إلىٰ الأبيوردي، وزال الغموض عن شخصية

مؤلفه كان علينا أن نبحث عن عنوان الكتاب، وعندئذ لجأت إلىٰ قائمة المؤلفات التي يعدها كتاب التراجم له... وقع بصري في هذه القائمة علىٰ مجموعة من العنوانات التي تتناسب -حسبما كنا نعتقد مع موضوع المخطوطة، وهي:

١- نهزة الحافظ.

٢- المجتبىٰ من المجتنىٰ.

٣- زاد الرفاق في المحاضرات.

ورجعت إلىٰ «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان (٥/ ٣٢) راجيًا أن أجد واحدًا من هذه الكتب مخطوطًا أو مطبوعًا، حتىٰ يمكنني تحديد العلاقة بينه وبين المخطوطة التي معنا.

وعرفت من «تاريخ الأدب العربي» أن كتاب «زاد الرفاق» للأبيوردي مخطوط، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية، فحملت مخطوطتي ويممت وجهي شطر دار الكتب، وهناك زال الإبهام، وانكشف الغموض؛ إذ أثبتت المقابلة أن مخطوطتي التي طلبت مصورتها من دير الإسكوريال قبل خمسة وعشرين عامًا مضت ليست إلا نسخة أخرىٰ من كتاب: «زاد الرفاق» للأبيوردي...

وهكذا وبعد انتظار دام ربع قرن استطعت بحمد اللَّه تعالىٰ وشيء من الصبر والتأني أن أعيد الهوية إلىٰ مخطوطة ظلت قابعة لسنوات طوال في دير الإسكوريال تحت اسم مزيف ومؤلف لم يسلم من التزوير)[١].

٣- الهمة:

المحقق رجل صاحب رسالة آمن بها، وعزم علىٰ توصيلها إلىٰ أهلها، فقد عرف

---

(١) من تجربتي في تحقيق نسبة الكتاب ص١٧ وما بعدها. وفي الخبر فوائد متعددة.

ما لم يعرفه غيره، ووجب عليه أداؤه لطلابه، ومن ثم فإنه يبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيق مآربه وهدفه، وأعظم من عرفته في هذا الشأن كان المغفور له عبد العزيز الميمني الراجكوتي الهندي، فلقد نشأ في الهند حيث لا يرجو كثير ما عنده من علم، ولا يجد كثيرًا من العون علىٰ ما يريد، لكن همته العالية حملته علىٰ الطلب والمراسلة والسفر حتىٰ وصل إلىٰ ما يريد، واحتل المكانة المستحقة له، والله عنده حسن الثواب.

ولئن أخذت أحكي من خبره؛ فإني -حتمًا- سأقصر عن منزلته الحقة لكن هذا الرجل طاف بلاد الهند بحثًا عن التراث العربي، ينتقي صغار الرسائل، ويختصر في التعليق، حثًّا لدور النشر العربية التي كان يراسلها علىٰ النشر؛ فلما وقع إليه كتاب «اللآلي في شرح الأمالي» للبكري، وكان مصنَّفًا عظيمًا، استفرغ جهده فيه، ثم رحل إلى مصر قاصدًا نشره، وبذل جهدًا عظيمًا تكبره النفوس وتستعظم همته الرجال. ثم جاب العالم العربي حتىٰ تركيا باحثًا منقبًا ناشرًا العلم والفضل. أجزل الله له المثوبة والجزاء[1]!

٤- التعاون:

وهذا خلق يجب أن يعم كل المنتسبين لهذا العلم، فالغاية العظمىٰ هي الصواب، والعلم قد تفرق بين أهله، ولا سبيل لجمع شتاته إلا بالتعاون والتشاور. وأجود ما بأيدينا من نصوص محققة نجدها جهد جماعة لا فرد مهما بلغ علمه وفضله.

وكان القسم الأدبي بدار الكتب المصرية أوضح مثال علىٰ ذلك؛ (فإن ما أخرجه

(١) يكفيك أن تقرأ مقدمة تحقيقه «سمط اللآلي» وخواتم الطبع لتحس بقدر ذلك الرجل العظيم.

القسم العربي الذي ضم طائفة مختارة من المحققين كان من ألمعهم أحمد زكي العدوي الذي تولىٰ رياسة هذا القسم دهرًا طويلًا، وكذلك حافظ إبراهيم، وأحمد نسيم، وأحمد رامي الشعراء المعرفون، ومنهم كذلك العلامة الخطير عبد الرحيم محمود، وأحمد الزين، وعبد الجواد الأصمعي وغيرهم وغيرهم، -إن تلك الآثار كانت بمثابة مدرسة حذت حذوها جماهير من علماء القاهرة، ودمشق، وبغداد، والسعودية، والعراق، والمغرب العربي، واتسع بذلك نطاق إحياء التراث اتساعًا ظاهرًا)[١].

وانظر إلىٰ كتب «صبح الأعشىٰ» للقلقشندي، و«الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، و«تفسير القرطبي»، و«أساس البلاغة» للزمخشري، وغيرها كثير لا ترىٰ فيها عوجًا ولا أمتًا.

(وكاد القسم الأدبي أن يرتقي القمة في نشر موسوعات التراث، ولكن أطاحت بذلك فكرة خاطئة مغرضة تزعم أن ليس من وظائف دور الكتب في أوروبا أن تضطلع بنشر التراث، وكأننا في جميع خطواتنا إنما نترسم أوروبا في حقها وباطلها. وفي أسف بالغ ودع المثقفون هذا القسم الأدبي. ويعد إلغاء هذا القسم جريمة لا تغتفر في حق إحياء التراث العربي، ويجب كل الوجوب أن يبعث ثانيًا ليؤدي رسالته التي لا يستطيع أداءها غيره؛ نظرًا إلىٰ وفرة المراجع المخطوطة والمطبوعة، وإمكان تجنيد طائفة من العلماء، وإعداد جيل يتلقىٰ فن التحقيق بوجه علمي في رحاب دار الكتب)[٢].

ومن أروع أمثلة التعاون بين أهل العلم الإخراجة المميزة لكتاب «الوحشيات»

(١) قطوف أدبية ص٦.

(٢) قطوف أدبية ص٤.

لأبي تمام، التي قام عليه العلامة الميمني، والشيخ محمود شاكر، والدكتور السيد محمد يوسف، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، فخرجَت علىٰ نحو مُعجِب فريد[١].

٥- الإيثار:

مغالبة النفس والهوىٰ، والاعتراف للسابق بفضله أمر صعب عسير لا يستطيعه إلا ذوو النفوس الكبار، والدنيا واسعة، والأفكار والمرامي مشتركة متنازعة، وقد يسبق بعض أهل العلم بعضًا في شأن كتاب فيجب أن يؤثر المفضول الفاضل، وألا يطمع فيما حازه غيره.

وتأمل مليًا، وقِف طويلًا عند ما قصه الدكتور محمود الطناحي من خبر من زاحمه في نشر كتاب «الشعر» لأبي علي الفارسي -ت٣٧٧هـ-، ففي الخبر عبر وعظات[٢].

وفي سنة ١٩٦٨م أخرج الدكتور سليم النعيمي في بغداد نشرته من كتاب «الاشتقاق» للأصمعي -ت٢١٦هـ- معتمدًا فيها علىٰ مخطوطتَيْ: مشهد بإيران ورئيس الكتاب بإستانبول[٣]، ثم أتىٰ الدكتور رمضان عبد التواب ﵀ فأخرجه ثانيًا سنة ١٩٨٠م، معتمدًا علىٰ نسخ أربع مخطوطة، هي مخطوطة مشهد، ورئيس الكتاب، ونسخة الشنقيطي بدار الكتب المصرية، ونسخة أحمد تيمور بدار الكتب أيضًا، وأخذ علىٰ نشرة الدكتور سليم أنه (لم ير بقية المخطوطات، ففاته ما فيها من فروق مهمة للروايات، كما أنه وقع في شيء غير قليل من التصحيف والتحريف والسقط، وأخطاء الضبط وأوهام القراءة، والإسراف في التعليقات الطويلة المملة)[٤].

---

(١) مقدمة تحقيق «الوحشيات».

(٢) مقدمة التحقيق تحت عنوان «ماذا يلقىٰ الأكابر من الأصاغر».

(٣) عن مقدمة تحقيق «الاشتقاق» -طبعة الدكتور رمضان- ص١٠.

(٤) السابق ص١٠.

وفي صدر كلامه تدليس لا يُرجَىٰ من عالم حصيف مثله يعرف أصول فن التحقيق والنشر.

فالنسخة التيمورية مأخوذة عن الشنقيطية -كما قرر هو-[١]، والنسخة الشنقيطية نقلها الشنقيطي نفسه عن مجموع رئيس الكتاب خلال رحلاته إلىٰ قسطنطينية العظمىٰ لأجل رفع الظلم واكتساب كتب العلم.

وهو -وإن لم يذكر ذلك- لكن المجموعتين المخطوطتين لدىٰ مصطفىٰ رئيس الكتاب بالمكتبة السليمانية، والشنقيطي- واحدة[٢]، والأسقاط واحدة[٣]، والاختلافات من صنع الشنقيطي نفسه تحريفًا أو تصحيحًا، كالمعتاد منه[٤]، وخلال المجموع كتاب «الأضداد» للسجستاني بيد الشنقيطي وهو (صورة طبق الأصل من نسخة السليمانية في متنها، وبدايتها، ونهايتها، وما كتب علىٰ غلافها من تعليقات)[٥]، وقد صرح الشنقيطي علىٰ أنه (كتبها بالقسطنطينية في خلال عام ١٢٩٢هـ)[٦].

والتدليس استمر في حواشي التحقيق للغض من نشرة سليم النعيمي وتأمل! ما ذكره ص٧٧/ هامش ٢، ويدحضه ما ذكره آنفًا ص٥٩، وارجع إلىٰ ما قرره الدكتور رمضان نفسه في كتابه «مناهج تحقيق التراث»، تجده يقول: (ويحسن بالمحقق أن يدرس

(١) السابق ص٦٢.

(٢) السابق ص٦١: ٥٩.

(٣) ص/ هامش ٧. ص٧٨/ ١١، ٧، ٦، ٥. ص٧٩/ ١٤، ١٢، ١١، ٣، ٢ وغيرها كثير.

(٤) يعرف ذلك كل من تعامل مع نسخ الشنقيطي من كتبه فهو يزيد ويصحح ويقع في التحريف أيضًا.

(٥) مقدمة تحقيق «الأضداد» للسجستاني ص١١٥.

(٦) مقدمة تحقيق الاشتقاق ص٦٠.

النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها أولًا ، عن طريق وصف الفهارس لها ؛ فقد يرىٰ مثلًا من هذا الوصف أن بعض مخطوطات الكتاب قد نُقل عن بعضها الآخر ، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلها ، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب ، إلا إذا كان بعض النسخ الحديثة، قد كتبها علماء معروفون، أو سمعت علىٰ علماء مشهورين؛ ففي هذا الحالة لابد من الحصول علىٰ هذه النسخ كذلك)[١].

وإن صح هذا الاستثناء في حالة الشنقيطي ﷺ فإنه لا يصح في حالة النسخة التيمورية -والتي أحال عليها ص٧٧/ ٢- بقلم محمود حمدي النساخ[٢]. لقد شاب هذا الجهد الكبير في إخراج كتاب «الاشتقاق» للأصمعي ذلك التدليس والافتراء وكان في التنزه عنه حقيقًا جديرًا.

وعلىٰ نحو آخر جليل معجب، يروي لنا الأستاذ حسن كامل الصيرفي خبره مع تحقيق كتاب «طيف الخيال» للشريف المرتضىٰ -ت٤٣٦هـ- يقول: (وبعد: فلهذا الكتاب الذي أنشره اليوم بعد أن طويته سنوات قصتان: قصة مع نفسي حين كنت أبحث عن كل ما يتصل بالبحتري وشعره الذي أعمل علىٰ تحقيقه ونشره، فكان من بين ما جمعته لهذا العمل مصورة من كتاب «طيف الخيال». قرأتها فأعجبني الكتاب، فمضيت في تحقيقه مواصلًا البحث عن شعر المرتضىٰ، وعن النصوص التي وردت في الكتاب والثغرات التي تبينتها فيه حتىٰ عاد لكتابه كيانه، وعلم به الأستاذ عزيز أباظة، فدفع به إلىٰ مطبعة مصر لتتولىٰ نشره. كان ذلك في منتصف عام ١٩٥٤م ... وفي أوائل العام التالي بدأت القصة الأخرىٰ لهذا الكتاب، فقد علمت أن أديبًا عرف باشتغالي في تحقيق هذا الكتاب، فتعجل الأمر ونسخه من مصورة له بدار الكتب، ثم دفع به إلىٰ مطبعة أخرىٰ؛ وأن المطبعة قطعت شوطًا في

---

(١) منهاج تحقيق التراث ص٦٥.

(٢) مقدمة تحقيق «الاشتقاق» ص٦٢.

طبعه. فلم أشأ أن أفسد علىٰ هذا الأديب عمله، وقلت: حسبي أن يخرج هذا الكتاب الذي أحببته وسهرت من أجله ليالي، ولعل هذا الأديب أن يكون قد أعطىٰ الكتاب خيرًا مما أعطيته.

ثم اتصلت بمطبعة مصر طالبًا وقف العمل في الكتاب، وأخذته فأسلمته ركنًا خاليًا في مكتبي فاحتبسته فيه، وانتظرت الطبعة التي ستصدر، حتىٰ خرجت؛ فأسفت علىٰ الكتاب الذي أحببته أن يخرج للناس بعد هذه القرون كما خرج، وأسفت علىٰ جهدي الذي بذلته ثم دفنته!

ومضيت في عملي في ديوان البحتري حتىٰ بدأت وزارة الثقافة والإرشاد مشروعها الثقافي الكبير، ومن بينه إحياء التراث العربي، فأشير عليّ بتقديم هذا الكتاب، فكان من أمره ما هو ماثل الآن)[١].

وكان هذا الإخراج سنة ١٩٦٢م، فانظروا، وتأملوا، واعتبروا يا أولي الأبصار!

٦- الإنصاف في النقد، وتقبل النقد:

من نزل هذا الميدان، فإنه حتمًا سينقد ويُنقد، وفي الأولىٰ يجب إحقاق الحق دون غلو أو افتراء، والنقد في موضع الخطأ لا فيما فات المحقق ووقف عليه الناقد ولم يقف عليه الأول؛ فهذا باب واسع لا يدعيه كائن من كان؛ بل يرفده به المحقق في أدب وشكر لجهده المبذول.

ومن أعلىٰ الأمثلة علىٰ ذلك، ما حدث بين الشيخين أحمد شاكر والسيد صقر - عليهما رحمة الله- فقد طلب الشيخ أحمد نقد تحقيقه لكتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة -ت٢٧٦هـ، قال: (لقد رجوت الأستاذ السيد صقر أن ينقد الجزء الأول

(١) مقدمة تحقيق «طيف الخيال» ص٤٤. وقد صنع رحمه الله نفس الشيء مع الدكتور ناصر الدين الأسد في ديوان الحادرة وانظر ص٦ من مقدمة تحقيق ديوان المثقب العبدي.

من «الشعر والشعراء» حين صدوره. وقرأت نقده قبل أن يطبع في مجلة «الكتاب» الغراء. ولم أجد في هذا غضاضة عليَّ قط. وإن كثيرًا من إخواني ليعرفون هذا الذي أقول، وقد عجبوا منه في حينه، ولم أره موضعًا للعجب. ثم رجوته أن ينقد الجزء الثاني، حين صدوره أيضًا. ولم أر في نقده ما يمسني من قريب أو من بعيد.

وهذا رأيي الذي ربيت عليه واعتنقته طول حياتي: أن لي أن أنقد آراء الناس في حدود ما أستطيع من علم، وأن لهم أن ينقدوا آرائي في حدود ما يستطيعون من علم)[١].

(والأستاذ السيد أحمد صقر مني بمنزلة الأخ الأصغر، نشأ معي، وعرفته وعرفني، وتأدبنا بأدب واحد في العلم والبحث، وفي فقه المسائل، والحرص علىٰ النقد ما استطعنا. فإذا نقد كتابي فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنًّا، ويراه هو أنه أكثر منه خبرة، أو أوسع اطلاعًا. وما أدري: أصحيح ما يراه، أم هو حسن الظن فقط؟ فإن له مدىٰ مديدًا في الاطلاع والتقصي، ونفدات صادقة في الدقائق والمعضلات، يندر أن توجد في أنداده، بل في كثير من شيوخه وأستاذيه)[٢].

(وقد رأيت -وإني بصدد إعادة طبع الكتاب- أن أثبت هنا في مقدمته نص مقالتي الأستاذ «السيد صقر» في نقد الكتاب، حرفيًا دون تصرف)[٣].

أقول: وهذا الذي صنع الشيخ أحمد شاكر تصرف أصحاب النفوس الكبار الذين تتعب في فهم أمورهم الأفهام. رحمة اللَّه عليه.

---

(١) مقدمة تحقيق «الشعر والشعراء» ص٣٣.

(٢) السابق ص٣١.

(٣) السابق ص٥.

وأيضًا عندما بدأ الأستاذ حسن كامل الصيرفي إخراج تحقيقه من «ديوان البحتري»، فعقّب علىٰ صدور المجلد الأول الأستاذ الكبير عبد السلام هارون مثنيًا علىٰ جهد الصيرفي، ناقدًا ما زلّ فيه، فكان من الأستاذ الصيرفي ما رواه هارون في صدر نقده للمجلد الثاني، قال: (كنت علىٰ إشفاق وحذر حينما تناولت القلم لأكتب مقالي السابق، فإني أعرف أن القيام علىٰ العلم يقتضي صاحبه أن يهذب من نفسه ويصقلها، ما استطاع وما استطاع الصقل. ومما عرفناه فيما قرأنا أن يكون القائم علىٰ العلم حريصًا أشد الحرص ألا يصل منه إلىٰ غيره في مجال العلم، صديقًا كان أو غير صديق، ما يؤذي نفسه أو يلمس شعوره، فخشيت ألا أكون مستوليًا علىٰ هذا الخلق، وقالت لي النفس: إنه مهما يكن لك من ثقة بصديق فقد يجد الصديق في بعض القول الصالح ما يتأوله علىٰ غير القصد الذي عنيت، وقالت لي النفس: لا عليك أن تترك القول لغيرك ليقول هو ما أردت أن تتولاه. ويبدو أن نفسي لم تصدقني في ذلك تمام الصدق، ويبدو أن نفس صديقي الأستاذ «حسن كامل الصيرفي» تسمو فوق القمة التي رأيته فيها، فقد بادر حينما علم بوصول مقالي الأول إلىٰ «المجلة» إلىٰ مخاطبتي، معلنًا غبطته وسعادته، شاعرًا ما عده هو صنيعًا أقدمه إليه وأخصه به. طالبًا مزيدًا من القول فيما بدأت. ولا يسعني الآن إلا أن أضعف له الشكر إضعافًا، وأن أنوه بفضله البارع وخلقه العلمي الفاضل)[1].

وبعد عدة حلقات متتالية من النقد عقب كل مجلد. وفي مقدمته للطبعة الثانية من «ديوان البحتري»، كتب الصيرفي: (وإني لأشكر بخاصة الأخ الكريم العالم المحقق الأستاذ عبد السلام محمد هارون علىٰ ما قدم إليّ في مقالاته التي نشرها منذ سنوات في «المجلة» وجمعها بعد ذلك في كتابه «حول ديوان البحتري» من ثناء

---

(١) القطوف الأدبية، حول ديوان البحتري ص٣٦٥.

أرجو أن أكون دائمًا أهلًا له، وما عنَّىٰ به نفسه من استقصاء الجزء الأول من الديوان. وأشهد أني قد أفدت كثيرًا من ملاحظاته وتوجيهاته -وهو الرجل الذي تمرس بهذا الفن قرابة الأربعين عامًا- فكان لهذه الطبعة حظ من التصويب علىٰ ضوء ما أنار نقده)[١].

وفوق كل ذلك الأدب والفضل والعلم أهدىٰ الأستاذ الصيرفي طبعته الثانية لديوان البحتري إلىٰ الأستاذ هارون بعبارة يقول فيها: (يسعدني أن أقدم إلىٰ ... الأستاذ عبد السلام محمد هارون هذه الطبعة الجديد من هذا الديوان التي هيأ لها نقده المهذب الرصين صحة وقوة، مع خالص محبتي)[٢] رحمة الله عليهما أجمعين!

وأخرج الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ المتوفىٰ سنة ٥٢٦هـ، وقد سبقه إلىٰ إخراجها الشيخ الجليل محمد حامد الفقي رحمه الله، فقال العثيمين عن طبعة الشيخ حامد: (طبع كتاب أبي الحسين لأول مرة سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م نشره الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله في مصر .. وهي طبعة -في مجملها جيدة- بذل الشيخ في تصحيحها ومراجعتها جهدًا ظاهرًا -غفر الله له ورحمه- ولا يوجد في هذه الطبعة سقط أو نقص، وهي من أجود الكتب التي نشرها الشيخ وانتقدها الشيخ الغماري، اطلعت على نقده فوجدته نقدًا بعيدًا عن المنهج العلمي الصحيح، منافيا لآداب العلماء وأخلاقهم، فطال مصححها الشيخ الفقي بالسب والثلب والتجهيل والتكفير؟! لذلك فهذا النقد لا اعتبار له عندنا ولا يلتفت إليه ولا إلىٰ أمثاله، وانتفع الناس بهذه الطبعة انتفاعًا عظيمًا)[٣].

(١) القطوف ص٤٤٢، وأصلها مقدمة الطبعة الثانية من الديوان.

(٢) القطوف ص٤٤٧، حاشية ١.

(٣) مقدمة تحقيقه ص٩١ وما بعدها.

٧- عدم حجب العلم لأي سبب كان:

المحقق رجل سعىٰ وراء نص حينًا من الدهر، وعرف من أمره ما جهله كثيرون؛ فلا بد له من نشر ذلك العلم وعدم حجبه لأي سبب كان أو اعتبار حتىٰ لو كان عدم التقدير أو مزاحمة الأدعياء، ومن أعجب الأخبار في هذا الشأن أخبار العلامة الراحل السيد أحمد صقر رَحِمَهُ اللهُ فقد كان نسيج وحده في هذا الفن، وأحاط علمًا بما جهله الآخرون؛ لكن كانت له نفس عزيزة أبية تأبىٰ أن تنظر في نص سبقها إليه أحد أو زاحمها فيه مزاحم.

ومن ذلك خبره مع كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة؛ فنقده الذي نشره للكتاب، واطلاعه علىٰ أصوله الخطية، وعلاقته الواضحة بمصنفات ابن قتيبة دالة علىٰ نيته تحقيقه؛ لكن الشيخ أحمد شاكر سبقه إليه، فترفع الرجل عن الكتاب؛ بل لم يمد فيه يد المشاركة التي دعاه إليها الشيخ أحمد شاكر[١].

وقد أعلن سنة ١٩٥٧م عن عمله في تحقيق كتاب «الإبانة عن سرقات المتنبي» للعميدي[٢] ثم فوجئ بنشرته تخرج إلىٰ الناس، فنقدها (نقدًا مدويًا في الستينيات الميلادية، صد محقق الكتاب -ولم يكن من أهل هذا الشأن- عن المضي في هذا الطريق)[٣].

---

(١) ولا تصدق زعم -أو ظن- أسامة أحمد شاكر الذي أذاعه في نهاية النشرة الثانية، عقب موت والده، من كون الأستاذ سيد راجع الكتاب -ص١٠٣٩-، فهو حديث خرافة.

(٢) مجلة معهد المخطوطات مج٣/ ص١٩٣.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية ج٧٢/ ص١١٢.

لكن هذه النشرة السيئة هي التي بقيت في أيدي الناس، ولم يخرج لنا الأستاذ سيد نشرته.

(بل إن الأمر قد تمادىٰ به إلىٰ أن يحجب عن الناس ما قد فرغ من طبعه.. وذلك أن الأستاذ سيد -أحسن اللَّه إليه- كان قد طبع علىٰ نفقته كتاب «أسباب نزول القرآن» لأبي الحسن الواحدي.. علىٰ أنقىٰ صورة.. ثم أخذ نسخ الكتاب وأودعها مخزنًا ظلت قابعة فيه أكثر من عشر سنوات، وفشلت كل المحاولات لإخراج الكتاب من محبسه، حتىٰ كانت سنة ١٩٦٩م، وتكونت بمؤسسة الأهرام لجنة لإحياء التراث الإسلامي.. كان يرأسها رجل من أفاضل الناس، ومن أكثرهم حبًّا للتراث ونشره، هو السيد الأستاذ حسن عباس زكي، وزير الاقتصاد المصري آنذاك.. وحين علم بتحقيق الأستاذ سيد لهذا الكتاب، سر سرورًا عظيمًا؛ للذي يعرفه من علم الأستاذ وجلالته.. وفي أمسية ساخنة ببيته أخذ يتلطف مع الأستاذ السيد، ويؤنسه، ولم يفلته حتىٰ استكتبه عقدًا ببيع الكتاب لمؤسسة الأهرام)[(١)].

وقد أعد الأستاذ السيد صقر (نصوصًا كثيرة للنشر -تعب في تحصيل نسخها تعبًا باهظًا- ولكنه أراد أن يقرأها علىٰ مكث، ويعطيها حظها من الإتقان والإحسان، فتباطأ في إذاعتها، فسبقته إليها أيد كثيرة ومن هذه الكتب: .... وغير ذلك مما لا يعلمه إلا اللَّه. فإن الرجل كان قد ابتلي بكثير من الناس الذين يترصدونه، ويأخذون بمخنقه، فما إن يعلم أحدهم بحصوله علىٰ مخطوطة من كتاب، حتىٰ يسارع إلىٰ نشره. وهذا ما دعاه إلىٰ أن يطوي صدره علىٰ كثير من النفائس والنوادر، ثم جره هذا إلىٰ شيء من الملل، وهجر النشر مدة طويلة)[(٢)].

---

(١) تاريخ نشر التراث العربي ص١٠٢، ولقد نشر هذا الكتاب في السعودية ثم سعيتُ لنشره في مصر، وقد تم ذلك في مكتبة الفاروق بالمنصورة جزىٰ اللَّه صاحبها كل خير.

(٢) السابق.

وقد خسرنا نحن جراء هذا كثيرًا، وخسر هو ثوابًا وأجرًا عظيمًا من اللَّه، وحمدًا وثناءً متواصلًا من أهل العلم وطلبته.

❊ ❊ ❊

علوم المحقق ومعارفه

ذلك أمر لو استطعت أن أحشد له علوم الإنسانية جمعاء، فأجعل معرفتها ضرورة له لفعلت؛ ولكن هذا مستحيل!

فبقدر معرفته وموسوعيته سيأتي بأعمال عظام تنفع، ويصل إلىٰ الصواب من حيث يعجز غيره.

لكننا إن أردنا المقاربة والسداد فإن عليه أن يلم بـ:

مبادئ العلوم وتاريخها، وخصائص كل مرحلة في التصنيف والتأليف، فالمتقدمون غير المتوسطين، وغيرهما كان المتأخرون، ولكل عصر خصائصه في التأليف والإخراج.

فغالب كتب المتقدمين صغيرة -رسائل-. واتسمت العصور المتأخرة بالتوسع في التصنيف والإحاطة، غير المتون التي أعدت أصلًا للحفظ التام وتسود فيها العبارات القصيرة، دون شرح أو تفسير.

ويجب أن يلم برموز العلوم واصطلاحات الفنون فإن لكل منها خصوصية يتفرد بها، وإن شاع الاتصال والترافد.

عليه أن يعرف أنواع الخطوط، وسمات كل خط، وأيها أقدم، وما الحديث فيها، حتىٰ يميز بين الأصول التي جمعها.

يجب أن يعرف أنماط التأليف من الجمع علىٰ المشايخ، إلىٰ الأمالي، إلىٰ التصنيف من لدن العالم نفسه.

فالذي يجهل أن (بعض التلاميذ كان يبرز -في بعض الأحيان- ما استملاه من

أستاذه في هيئة كتاب، وينسبه إليه)[١]، سينكر علينا كتاب «التاريخ» عن يحيىٰ بن معين -ت٢٣٣هـ- الذي ذكره ابن النديم، قائلًا: (عمله أصحابه عنه، ولم يعمله هو)[٢]. وقد وقف محققه الدكتور أحمد نور سيف علىٰ أكثر من عشرين رواية للكتاب عن يحيىٰ بن معين[٣] (اختار كل راو من أولئك الرواة اسمًا لروايته التي جمعها أو تلقاها في مجالس يحيىٰ المختلفة، وقد دون كل منهم ما سنح له من ذلك قلة أو كثرة؛ تتوقف علىٰ طول الملازمة وقصرها)[٤].

وكتب كثيرة مثل هذا، أشباه «التوسط» و«ما سئل عنه لفظًا فأجاب حفظًا» لابن دريد -ت٣٢١هـ-[٥]، و«علل الحديث» للدارقطني -ت٣٨٥هـ-[٦]، و«العلل ومعرفة الرجل» عن أحمد بن حنبل -ت٢٤١هـ-[٧]، و«الناسخ والمنسوخ» عن قتادة بن دعامة السدوسي -ت١١٧هـ-[٨].

وعليه -من قبل ذلك- **أن يجمع ما استطاع من علوم اللغة العربية**: النحو، والصرف، والعروض، وفقه اللغة وأسرارها، والألفة بها، وبألفاظها وتراكيبها وأساليبها؛ لتنفك عنه غرابتها وعزوبتها، فلا تنكر عينه ما تجده من نصوص وعبارات غير مطروقة ولا معتادة.

---

(١) أصول نقد النصوص ص ٣٣.

(٢) الفهرست ص٢٣١.

(٣) يحيىٰ بن معين وكتابه «التاريخ» ج١/ ١٣٧-١٤٠.

(٤) السابق ج١/ ص١٢٩.

(٥) الفهرست ص٦٢، ٦١.

(٦) المنتظم ج٧/ ص١٨٣، والكتاب مطبوع، راجع فيه مباحث: توثيق نسبة الكتاب، وسبب التأليف، وطريقة التأليف، وما قيل في الثناء علىٰ الكتاب: ص٧٣، ٦٧، ٥٩.

(٧) الفهرست ص ٢٢٩. وفهرست الحديث من مخطوطات الظاهرية رقم ٧٨٦. ومقدمة تحقيقه ص ١٩.

(٨) مقدمة تحقيقه ص٢٣، ٢٢.

وباب ذلك مداومة الاتصال بالقرآن والحديث والشعر والأمثال العربية، قال شيخ المحققين عبد السلام هارون: (لم يكن في جيلنا من لا يحفظ للحريري أكثر من مقامة، ثم ينظر بعد ذلك في «كامل» المبرد و«أمالي» القالي، وفي «العقد الفريد» و«أغاني» أبي الفرج. وكانت الكتب المدرسية حافلة بعيون التراث نستظهر منها جياد النصوص وحسان الخطب، وكان بعضنا يحفظ ديوان شعر بأكمله، أو يستظهر جمهوره)[(١)].

ومن أمتع وأنفع الكتب في الكشف عن أسرار اللغة العربية كتاب «فقه اللغة وسر العربية» لأبي منصور الثعالبي -ت٤٣٠هـ-[(٢)].

ومن أمس العلوم بهذا الفن علوم الحديث وأصوله من الرواية وطرق التلقي والأداء والضبط، والجرح والتعديل، وكتب التراجم والطبقات، واصطلاحات أهل الحديث في كتبهم.

فإن التراث العربي قائم علىٰ الرواية والتلقي، وصاحب الحظ في هذه العلوم يبزّ أقرانه ويفوقهم، ويأتي بالعالي الفريد ثمرة مستحقة لعلمه به.

وما كان الذي أتىٰ به الشيخ محمود شاكر ﷺ في تحقيقه لـ «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي -ت ٢١٣هـ- إلا نموذجًا لذلك الشأن. وما استغربه إلا قليل الحظ في هذا العلم، وقد أثبتت السنون صحة ما صنع؛ ثقة منه ومعرفة بعلم سلفنا العزيز.

---

(١) القطوف ص٨٠، ولله هذه الأيام.

(٢) كان هذا الكتاب أحد مقررات الأزهر، وكان أساتذة دار العلوم المصريون يدرسونه لطلبة كلية الشريعة بمكة المكرمة، تاريخ الإصلاح في الأزهر ص٥٣، مقدمة تحقيق «فقه اللغة وسر العربية» ص٣.

العلم بالكتب وطبعاتها، وتمييز الأصيل منها عن غيره.

إن الباحث المحقق من أعرف الناس بالكتب، وأكثرهم لها تمييزًا ونقدًا، فإن من يشقىٰ لجمع الأصول المخطوطة، ويعاني في درسها وفحصها، لهو أشد الناس حرصًا علىٰ الاستعانة بأصيل الطبعات وجيدها، ضنًّا وإشفاقا منه أن يتسرب غلطها إلىٰ عمله.

فهو يعرف الطبعات، ومن قام عليها، ودور النشر وسيرتها، ومن يتنزه ومن لا يتورع.

فإن (من أهم عدة المحقق معرفة فرق ما بين الطبعات حتىٰ يكون التوثيق والتخريج مستندًا إلىٰ أصول صحيحة)[1].

(وما أشبه العناية بفرق ما بين الطبعات بالعناية بفرق ما بين نسخ الكتاب المخطوط)[2].

فهناك (فئة ناشرين وطابعين -كدار الكتب العلمية- يسطون علىٰ كتاب طبع في ستة أجزاء كـ «المحصول» للرازي، ثم يجردونه من حواشيه ويطبعونه في مجلدين.. وربما سطوا علىٰ بعض التعليقات.. ومعظم كتب العلماء والمحققين سرقتها دار الكتب العلمية بهذا الشكل)[3].

(وأصبح من المألوف أن تجد في لبنان كتبًا مسروقة، وطبعات غير علمية، وطبعات معادة من كتب الآداب القديمة بدعوىٰ أنها طبعات حديثة)[4].

---

(١) الكتاب المطبوع في مصر ص١٠.

(٢) مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي ص٨.

(٣) شيء من التباريح ص٦٧.

(٤) الكتاب في العالم الإسلامي ص٢٢٤. والأمر لم يعد مقصورًا علىٰ لبنان بل نهج ذلك السبيل الكثير حول العالم. واقرأ من أفانين تلك السرقات ما رصده الطناحي، وذكره في حواشي مصادر تحقيق «أعمار الأعيان» لابن الجوزي ص١٩٤.

ويكاد العلم بالكتب وطبعاتها وتمييز غثها من ثمينها أن يكون علمًا قائمًا برأسه تجده عند الدارسين والقارئين الحصفاء بل قد تجد منه شيئًا كثيرًا عند بعض باعة الكتب النادرين.

وهناك سمات عامة للسراق والنهابين ممن ينتسبون لفن التحقيق -غشًا وزورًا-، وهي:

١- كثرة الإنتاج، وتعاقب النشر؛ وهذا مما لا يمكن أن يكون لمن يجهد نفسه في جمع الأصول ودرسها وإثبات النص عنها وتخريجه ثم دراسته وأخيرًا فهرسته ثم البحث عن دار نشر محترمة.

٢- لا يوجد له نص محقق أخرجه ابتداء غير مسبوق بل كل ما يخرجه هو مسبوق في إخراجه، وهو مجرد مستولٍ علىٰ جهد غيره.

٣- لا تنشر له سوىٰ دور معروفة بالسطو والإغارة علىٰ جهود السابقين.

٤- جل منشوراته من الكتب الرائجة المطلوبة في السوق.

٥- نفس الأخطاء الطباعية، ونفس التفقير، وعلامات الترقيم، بل أحيانًا بعض الهوامش، وصور النماذج المخطوطة الموجودة في الطبعة السابقة عليه - هي عينها ما عنده بل ربما تزيد عبثًا وخطأً.

الاتصال بالمكتبة العربية:

الاتصال بالمكتبة العربية: علمًا ومعرفة، يجعل الباحث يتوقع مظان وجود طلبته، فيحرر ويتثبت، ومعرفة مظان العلم نصف العلم.

والاتصال بالمكتبة العربية يجعل الباحث علىٰ وعي تام بالمصنفات وطرائقها وشروط أصحابها واصطلاحهم، لا كغيره الذي يهجم علىٰ الكتب وينقل ويفترض ويصوب ويخطئ بلا علم ولا فهم.

وهذا الاتصال يجعل الباحث مدرك للعلاقات بين الكتب فتراه لا يقدم الفرع علىٰ الأصل، ولا اللاحق علىٰ سابقه.

والاتصال بالمكتبة العربية مباشرة دائم، فالباحث وثيق الصلة بالطبع والنشر والمكتبات العامة والخاصة، يطول مكثه فيها، ويدوم تتبعه لأخبارها؛ فيستفيد من الحادث فيها، ويهتبل ما يتاح منها.

وأخبار العلماء تدل علىٰ هذا:

فابن حجر العسقلاني -ت٨٥٢هـ- (كان بيده خزانة الكتب بالمدرسة المحمودية، ولنفاسة كتبها رغب شيخنا (ابن حجر) في مباشرتها بنفسه، وعمل لها فهرستا علىٰ الحروف في أسماء التصانيف ونحوها، وآخر علىٰ الفنون، وقد انتفع بذلك ونفع اللّه به، فإنه كان يقيم بها في الأسبوع غالبًا يومًا، وفي مدة الأسبوع يكتب في قائمة ما يحتاج لمراجعته منها بسببه في تصانيفه وغيرها، ليتذكره في يوم حلوله بها، كما شاهدته وتيسر علىٰ يده عود أشياء مما كان ضاع قبله. واستمرت بيده حتىٰ مات)[(١)].

(وقد ذكر ابن حجر العسقلاني في «إنباء الغمر»[(٢)] في حوادث سنة ٨٢٦هـ، وهو يترجم لأمين هذه المكتبة: أن الكتب التي بها -وهي كثيرة جدًا- من أنفس الكتب الموجودة الآن بالقاهرة، وهي من جمع البرهان ابن جماعة[(٣)] في طول عمره،

---

(١) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي. مخطوط ٤٧٦٨ تاريخ بدار الكتب المصرية. نقلته عن مقال «نصان قديمان في إعارة الكتب». مجلة معهد المخطوطات مج٤/ج١/ ص١٢٨.

(٢) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٤٧٦ تاريخ.

(٣) القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحيم بن جماعة -ت٧٩٠هـ-، ترجم له ابن حجر في «الدرر الكامنة»: ج١/ ص٣٨، وقال عنه: اقتنىٰ من الكتب النفيسة بخطوط مصنفيها وغيرهم ما لم يتهيأ لغيره.

فاشتراها محمود الأستادار من تركته بعد موته ووقفها، وشرط ألا يخرج منها شيء من مدرسته)[١].

وقال ابن حجر في «إنباء الغمر» عنه: (كان قوّالًا بالحق، معظمًا لحرمات الشرع، محبًّا للسنة وأهلها، لم يأت بعده له نظير ولا قريب من طريقته. وخلف من الكتب النفيسة ما يعز اجتماع مثله لغيره، لأنه كان مغرمًا بها، وكان يشتري النسخة من الكتاب التي إليها المنتهىٰ في الحسن، ثم يقع له ذلك الكتاب بخط مصنفه فيشتريه ولا يترك الأولىٰ، إلىٰ أن اقتنىٰ بخطوط المصنفين ما لا يعبر عنه كثرة، ثم صار أكثرها لجمال الدين محمود الأستادار فوقفها بمدرسته بالموازنيين وانتفع بها الطلبة إلىٰ هذا الوقت)[٢].

وخبر تلك المكتبة جمعًا وانتقاءً من لدن عالم عظيم، ووقفًا علىٰ أهل العلم من قبل أمير حكيم، وانتفاعًا وملازمة من جهة أمثال ابن حجر والسيوطي وغيرهما أوضح مثال علىٰ كل ما أبغي قوله في هذا الباب.

وما أخبار العلامة الألباني مع المكتبة الظاهرية[٣]، والشيخ المعلمي مع دائرة المعارف العثمانية ومكتبة الحرم المكي[٤]، والراحل الكريم محمود الطناحي مع معهد المخطوطات العربية ومكتبة جامعة الإمام بالسعودية[٥] في عصرنا الحاضر عنا ببعيد.

---

(١) عن مقالة «نصان» السابقة ص١٢٨، ١٢٧، وكذلك الهوامش منها.

(٢) إنباء الغمر ج١/ ٣٥٥. عن طبقات المفسرين ج١/ ص١٣.

(٣) مقدمة فهرس الحديث في دار الكتب الظاهرية.

(٤) الإمام عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني حياته وآثاره ص ٣٥.

(٥) مقدمة تحقيق «ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات» للسلمي/ ص٩، ٨.

فالمكتبة العظيمة الأصيلة رزق كريم للباحث النابه، يخرج بها أجل المصنفات نجومًا عالية يهتدي بها الناس من بعده.

والمحقق النابه متابع لأخبار المكتبات قديمًا وحديثًا.

فكثير من الكتب القديمة طبعت من نسخ كانت لدىٰ العلماء، وآلت بالبيع والشراء إلىٰ أماكن أخر، وفي العثور عليها منافع أية منافع!

من ذلك مكتبة الشيخ طاهر الجزائري -ت١٣٣٨هـ-، اشتراها أحمد زكي باشا -ت١٩٣٤هـ-، وأحمد تيمور باشا -ت١٩٣٠هـ-[(١)]، وقد آلت خزانتاها إلىٰ دار الكتب المصرية.

لذلك عثر الدكتور يوسف عبد الوهاب علىٰ نسخة «الرسالة العذراء» لأبي اليسر الشيباني[(٢)] -ت٢٩٨هـ-، التي نشرها الأستاذ محمد كرد علي -ت١٣٧٢هـ- عن (مجموع قديم من كتب الشيخ طاهر الجزائري)[(٣)] -في دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٠ مجاميع تيمور، وعلىٰ صفحة الفهرست توقيع الشيخ طاهر الجزائري سنة ١٣١١هـ[(٤)].

وآلت مخطوطات كتبخانة مطبعة بولاق إلىٰ دار الكتب المصرية سنة ١٨٩٥م، وهي (الأصول التي قوبلت عليها أمهات الكتب التي أخرجتها مطبعة بولاق ابتداءً من عام ١٨٤٤م)[(٥)].

ولذلك فقد وجد الشيخ أحمد شاكر أصل مطبوعة «جماع العلم» للشافعي -ت٢٠٤هـ- التي طبعت (ضمن كتب الشافعي التي جمعت في الكتاب «الأم»

---

(١) أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة ص٢٩٦.

(٢) نشرها الأستاذ كرد منسوبة إلىٰ ابن المدبر وهمًا. راجع مقدمة المحقق.

(٣) رسائل البلغاء: ١٧٦. عن مقدمة تحقيق الرسالة العذراء ص ١٨.

(٤) مقدمة تحقيق «الرسالة» ص١٧.

(٥) دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ص٢٦.

بالمطبعة الأميرية سنة ١٣٢٦هـ. في دار الكتب المصرية برقم ٧٣٢ فقه شافعي)[١].

وعلىٰ نحو آخر لم يعثر الدكتور النبوي شعلان علىٰ (نسخة خطية كانت ضمن ممتلكات أحمد بك طلعت)[٢] -ت١٣٤٦هـ- من كتاب «مسائل الانتقاد» لابن شرف القيرواني -ت٤٦٠هـ-، قامت عليها طبعة الخانجي سنة ١٩٢٦م للكتاب، و(هذه النسخة -في رأيي- من أحسن النسخ، وأقربها إلىٰ الصحة، ولكن للأسف ضاع أصلها المخطوط، فلم يعد له وجود في مخطوطات مكتبة طلعت بك المحفوظة في دار الكتب، ولا يعرف عنها أحفاد الخانجي شيئًا.. والذي يؤكد لي أن النسخة الخطية التي أخذت منها طبعة الخانجي أحسن النسخ أن هناك زيادات زادها الناشرون في الطبعات المختلفة بين قوسين، وذكروا أن هذه الزيادات لتتميم الفائدة، في حين أن نظير هذه الزيادة موجود في صلب نسخة الخانجي.. وليس هذا فقط، بل إن في هذه النسخة أشياء مهمة غير موجودة في أية نسخة، فمثلًا ... إلخ)[٣].

وليس هذا الأمر مقتصرًا علىٰ تلك الأيام الخوالي، بل يشهد العصر الحاضر أمثال ذلك، فالذي يعلم أنه مع افتتاح مكتبة الإسكندرية ٢٠٠٢م قرر دير الإسكوريال بإسبانيا، والمتحف البريطاني إهداء نسخًا مصورة لمقتنياتهم من المخطوطات العربية في التاريخ والأدب إليها[٤]؛ لن يحتاج إلىٰ مراسلة تلك الجهات للحصول علىٰ تلك المصورات.

---

(١) مقدمة تحقيق «جماع العلم» ص٩.

(٢) مقدمة تحقيق «مسائل الانتقاد» ص١٠.

(٣) السابق ص١٢، ١١.

(٤) مجلة العربي العدد ٥٢١/ ص١١٥.

وفي معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ومركز الملك فيصل بالرياض، ومركز جمعة الماجد بالإمارات، ومركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، الكثير والكثير مما نظنه بعيدًا وهو منا علىٰ طرف الثمام.

كما علىٰ المحقق الإكثار من القراءة في التجارب العالية التي خاضها رواد التحقيق وأفراده، ليكتسب الخبرات ويتعلم.

كتحقيق «طبقات فحول الشعراء» للشيخ محمود شاكر ﷺ وكتابه الفرد «برنامج طبقات فحول الشعراء» فهو مدرسة وحده.

وعليه كذلك أن يتابع أخبار الجديد الأصيل في النشر والتحقيق فسيجد فيه دائمًا العون والنفع.

وقبل أن أنهي ذلك المبحث، هناك ملاحظتان يجب النص عليهما.

علىٰ الباحث (أن يفهم أنه في الواقع العملي لا ينتظر الإنسان من أجل العمل في الوثائق حتىٰ يكون متضلعًا تضلعًا تامًّا في كل المعارف المساعدة، وإلا فلن يجرؤ أبدًا علىٰ البدء في العمل)[١].

أقول: ويمكن له أن يستعين بغيره فيما لا يحسن، ولقد رأيت علماء كبارًا يعاونهم آخرون في إقامة أبيات الشعر[٢]، أو تخريج الأحاديث.

---

(١) النقد التاريخي ص٤٠.

(٢) قال الأستاذ هلال ناجي: (سألت علمين من كبار محققي النصوص التاريخية من أصدقائي عن موقفهما من تحقيق النصوص الشعرية، فقال المرحوم د. صالح أحمد العلي رئيس المجمع العلمي العراقي: إنه لا يقرب الشعر ولا علم له بالعروض. وقال الثاني وهو الدكتور بشار عواد معروف بأنه لا يعرف هذا العلم، لكنه اعتاد أن يعرض النصوص الشعرية التي تعترضه علىٰ قريبه الحاج وليد الأعظمي الشاعر فيصوبها له) مجلة العرب مج٤٥ ص٢٤٣.

وعلىٰ الباحث أن يعرف أنه (لا شيء يقوم مقام التحصيل الخاص، وهو جزاء المتخصصين الذين اشتغلوا كثيرًا)[١].

فالمعلومة قد توجد في غير مظانها رزقًا من اللَّه للمجتهدين الأنقياء.

❊ ❊ ❊

(١) النقد التاريخي ص٤٠.

اختيار النص

تلك بداية عسيرة، عادة ما تحدث علىٰ نحو غير مقصود عمدًا بل يقف الباحث الحقيقي علىٰ نص نافع فريد، فيجده محتاجًا إلىٰ جهد مبرز لقيمته وجدواه.

علىٰ أن اختيار العمل في أي نص يجب أن يتقرر عبر الإجابة عن أسئلة ثلاثة:

- هل لهذا النص من أهمية تجعل للعمل فيه -تحقيقًا ونشرًا- أولوية تقدمه علىٰ غيره؟

- هل للباحث الراغب في العمل به المقدرة العلمية والمعرفية لتحقيق مثله؟

- هل أصول النص -بأنواعها المتعددة- وغيرها من المصادر والمراجع متوفرة ميسورة قريبة المنال من الباحث؟

وأهمية أي نص مكتسبة من العصر الذي يرجع إليه؛ فمن المؤكد أن النصوص بالغة القدم عظيمة الخطر؛ فإنها توقفنا علىٰ أصول العلوم وبدايتها، وعما كانت عليه في الأعصر المتقدمة؛ ولكن القدم ليس كل ما في الأمر، وإلا فكتابات ورسائل ومصنفات الإمام الشوكاني المتوفىٰ سنة ١٢٥٠هـ، من الأهمية بمحل عال.

وأهمية النصوص مكتسبة من صاحبها؛ فنصوص أئمة العلوم والفنون حقيقة باهتمام العامة والخاصة من قبل؛ لكن من يدفع أهمية النصوص مجهولة النسبة، أو تلك المنسوبة إلىٰ أغمار لا يعرفون؛ وكم من فضل لا يعرف صاحبه!

وتأمل شأن كتاب «أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر»، وكتاب «كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة».

فالأول لمؤلف مجهول العين، ضن علينا الزمان باسمه وخبره، يعرض آخر أيام دولة الإسلام بالأندلس، وثيقة صدق تحكي بكل الأسىٰ والألم ما حدث وما كان

(فهو الرواية الإسلامية الوحيدة التي انتهت إلينا عن حوادث سقوط غرناطة وما تلاها من تنصير المسلمين)[١]؛ فأخبرني عما لها من أهمية أدركها المستشرقون من قبل فنشره الألماني ماركس ميلر في جوتنجن سنة ١٨٦٣م -تأمل!!- .

والثاني لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني المجهول جهالة حال؛ فلا نعرف له ترجمة (وهذا الكتاب الوحيد للمؤلف فلم نسمع عن مؤلفات أخرىٰ له)[٢]، لكن الكتاب رواية شاهد عيان عن المجتمع القرمطي الضال الفاسد.

كما يكتسب النص أهميته من موضوعه، فلا ريب أن كل ما يخص علوم الدين واللغة والتاريخ الإسلامي له المكانة المتقدمة؛ لكن نصًّا مثل «الأصنام» لابن الكلبي المتوفىٰ سنة ٢٠٤هـ، وكتاب «الأزمنة وتلبية الجاهلية» لقطرب المتوفىٰ بعد سنة ٢٠٦هـ، لهما من الأهمية ما دحض فرىٰ المبطلين في قضايا بالغة الخطر.

فلقد زعم المستشرقون -ومن تبعهم من بني جلدتنا- «إن الكثرة المطلقة مما نسميه شعرًا جاهليا ليس من الجاهلية في شيء، وإنما هي منتحلة مختلقة بعد ظهور الإسلام فهي إسلامية تمثل حياة المسلمين وميولهم وأهواءهم أكثر مما تمثل حياة الجاهليين»[٣]، واحتجوا -فيما احتجوا- بأن ذلك الشعر الجاهلي «لا يمثل الجاهليين الوثنيين ولا من تنصروا منهم، فأصحابه مسلمون لا يعرفون التثليث ولا الآلهة المتعددة»[٤] وفي الكتابين المنوه بهما آنفًا ما ينقض ذاك الزعم نقضًا[٥].

---

(١) عن حاشية كتاب «دولة الإسلام في الأندلس» ج٧ / ص ١٩٦، ولديّ نسخة منه بتحقيق د. حسين مؤنس.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب «كشف أسرار الباطنية» ص١٨.

(٣) في الأدب الجاهلي لطه حسين ص٦٤، نقلًا عن كتاب العصر الجاهلي لضيف ص١٧٠.

(٤) العصر الجاهلي ص١٦٧.

(٥) والكتابان نشرا أكثر من مرة، وفات المحققون الأفاضل للطبعات التي أحوزها أن ينوهوا بتلك الأهمية الجليلة لهما.

كذلك فالكتب الكبرىٰ الجامعة لها أهمية عظمىٰ؛ لكن من ينكر الفائدة الكبيرة لصغار المصنفات ولطائف المؤلفات مثل كتاب «الإبانة في معاني القراءات» لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفىٰ سنة ٤٣٧هـ، أو رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» لشيخ الإسلام ابن تيمية المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ، والتي لخص فيها أسباب اختلاف الصحابة والفقهاء والأئمة في المسائل في أوجز القواعد وضرب لها الأمثال، فحرر بها -علىٰ صغرها- ما أزال اللبس وأنار سبيل الفهم للطالبين، وكذلك رسالة «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية» لشاه ولي اللَّه أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي المتوفىٰ سنة ١١٧٦هـ، ورسالة «عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد» للشوكاني، كلها علىٰ صغرها صححت أفهامًا وأزاحت جهلًا ورفعت علمًا، رحم اللَّه من وضعها ومن نشرها.

والنظر في أهمية العمل أولىٰ من بذل الجهد الكبير في كتب لم تجعل إلا للتسلية وشغل فراغ الوقت، وإلهاء العقول الضعيفة فيما لا ينفع بل يضر، وقل لي أية فائدة ترجىٰ في بذل العمر والجهد والمال في كتاب مثل «ألف ليلة وليلة» وما إليه من كتب السير والملاحم والحكايات الشعبية التي سادت بين أغفال الناس وعامتهم، وليس في الاشتغال بها علم يرفع أو جهل يدفع أو نفع يرجىٰ[1].

أما المقدرة العلمية والمعرفية اللازمة لكل نص، فتفرض علىٰ كل باحث التخصص في الفن الذي يجيده، فالتراث متنوع لا يستطيع كل واحد أن يعالج نصوصه المختلفة، وكم عانىٰ الناس من نص قام عليه غير مؤهل للتعامل معه.

فكيف يتعامل مزجىٰ البضاعة في العروض مع أحد دواوين شعراء العرب الكبار -لا سيما الجاهليين منهم- ؟!

---

(١) ومن المضحكات المبكيات أن ينتقل نص مثل «ألف ليلة وليلة» من مجالس أحلاس المقاهي وسهرات أرباب المهن إلىٰ قاعات الدرس الجامعي والمناقشات العلمية!

- وأنىٰ لجاهل بتقويم البلدان إخراج نص أصيل فيه!

وأي جرأة تسول لقصير الباع في الفقه أو الحديث إخراج نص في أحدهما!؛ وللنصوص المتعلقة بالدين خطر عظيم وهيبة جليلة، ومنزلة عند الناس في الدنيا، وحساب عسير عنها في الآخرة.

فأولىٰ بالمحقق تجنب الأمرين: نشر ما لا ينفع، والخوض فيما لا يحسن؛ فالأول مذمة، والثاني لومة.

وأمر الأصول والمصادر والمراجع حقيق بإعادة تحقيق ما سبق نشره من قبل، في ضوء ذلك الجديد، فكتاب مثل «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ، (طبع طبعات متقاربة، ويحتاج إلىٰ تحقيق جديد. وتحتفظ الخزانة العامة بالرباط بنسخة المؤلف التي كتبها بيده، وبآخرها قراءة عليه سنة ٧٤٣هـ، وليس وراء نسخة المؤلف شيء)[1].

ومن أجل الأمثلة لذلك كتاب «الجامع المختصر من السنن» للإمام الترمذي المتوفىٰ سنة ٢٧٩هـ، فإنه بحاجة شديدة إلىٰ تحقيق علمي فقد (طبع الجامع الصحيح للترمذي عدة طبعات في الهند ومصر واستانبول، وإن مقارنة الطبعات التي صدرت من الجامع الصحيح للترمذي مع نصوص الترمذي في «تحفة الأشراف» للمزي، ومع النص الذي اعتمده المباركفوري صاحب «تحفة الأحوذي»، ومع ما نقله الطوسي في مستخرجه عن الترمذي من أحكام علىٰ الأحاديث: تدل علىٰ اختلاف بين النسخ وخاصة الحكم علىٰ الأحاديث، وكان ابن حجر قد أشار إلىٰ اختلاف مخطوطات جامع الترمذي في أحكامه علىٰ الحديث كما في التقريب -٢٣٠-. وتدل أيضًا علىٰ سقوط بعض الأحاديث من النسخ

---

(١) الموجز في مراجع التراجم ص٥٥، حاشية رقم ١.

المطبوعة، مما يوضح أهمية إعادة نشر «الجامع الصحيح» للترمذي؛ بالاعتماد علىٰ النسخ الخطية القديمة، بعد القيام بدراسة النسخ وتحديد الأصول الصالحة للمقابلة ببعضها، واختيار النسخة الأم لاعتمادها في النسخ)[١].

وقبل طي صفحات مبحث اختيار النص ثمة أمور يجب التأكيد عليها:

- يجب توجيه الاهتمام لنشر الأصول، لا مختصراتها ومهذباتها؛ فهذا هو الأنفع لأهل العلم والتحقيق، فيأتي المهذب والمختصر لاحقًا لا سابقًا، علىٰ علمي بأهمية وتميز بعض تلك المهذبات والمختصرات، (وقد يكون المحقق معذورًا حين يَضيع الأصل ولا يبقىٰ منه سوىٰ مختصر، كما في كتاب «المقتبس» للمرزباني، وهو في تراجم النحاة. فقد ضاع أصله ولم يبق منه غير مختصر اليغموري. فالمستشرق الألماني «رودولف زولهايم» معذور في نشره المختصر لضياع الأصل.

لكن ما عذر عالم جليل كالمرحوم مصطفىٰ جواد حين نشر المختصر من تاريخ ابن الدبيثي، صنعة الذهبي، رغم وجود نسخ عديدة من النص الكامل؟ بل ما عذر المجمع العلمي العراقي إذ نشر جزئين من هذا المختصر، رغم علمه بوجود الأصل، بل رغم لجوء المحقق ذاته إلىٰ اقتباس نصوص من الأصل وإضافتها ذيلًا علىٰ المختصر ؟!)[٢].

---

(١) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص٦٠، وقد ذكر الشيخ أبو غدة عقب ذلك ما اصطفاه من نسخ الجامع في العالم ص٦٥ : ٦١، وأخرىٰ ملك الأستاذ محمد مصطفىٰ الأعظمي ص٧٨.

(٢) محاضرات في تحقيق النصوص ص٣٧. وأما عذر الذهبي، فقد ذكره الدكتور بشار فقد (زاد في كثير من تراجمه... ومن إضافاته... تواريخ وفيات المترجمين الذين لم يذكر صاحب الكتاب الأصلي وفياتهم...) مقدمة تحقيق سير أعلام النبلاء ص٤٩ وما بعدها.

نعم (قد تجد فيها ما لست تجده في الأصول. ومن ذلك -وهو كثير- كتاب «مختار الأغاني في الأخبار والتهاني» لابن منظور صاحب «اللسان»، الذي اختصر به كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني وقد طبع هذا المختصر في ثمانية أجزاء، وفي الجزء الثالث منه ترجمة موسعة لأبي نواس تضمنت أخبارًا وأشعارًا لأبي نواس لا تجدهما في الأصل المختصر؛ وذلك أن لابن منظور كتابًا مفردًا لأخبار أبي نواس، وهو مطبوع. وكذلك صنع ابن منظور، في ترجمة جميل بن معمر، حيث أورد له بعض أشعار وأخبار لم ترد في الأغاني)[١].

لكن أية فوائد في الأصل وما به من أسانيد ونقول عن كتب لم يصلنا منها إلا أقل القليل[٢].

- أيضًا اختيار النص دال علىٰ مشرب المحقق وهواه؛ «وإننا لنعجب للمستشرق آرثر جفري لم يجد أمامه كتابًا ينشره من تراثنا إلا كتاب «المصاحف» للسجستاني، وهو كتاب فيه ما فيه مما يزلزل إيمان المؤمنين بالكتاب العزيز، إن اختيار هذا المخطوط بصفة خاصة إنما يريد الطعن في ديننا وتراثنا من خلال التظاهر بالحرص علىٰ نشر تراث المسلمين)[٣].

كما قام هذا الرجل علىٰ نشر كتاب «مختصر في شواذ القراءات» من كتاب

---

(١) الموجز في مراجع التراجم ص٣٣، وفي الحاشية دل ﷺ علىٰ صفحات ما ذكر.

(٢) اقرأ ما حرره سزكين في ترجمته لأبي الفرج الأصفهاني في كتابه الأعظم «تاريخ التراث العربي» مج١/ ج٢/ ص٢٨٠: ٢٨٣، حول ذلك الأمر.

(٣) مقدمة في أصول البحث العلمي ص٢٥٧. وذلك لأن (السجستاني ﷺ كتب كتابه علىٰ طريقة المحدثين، فروىٰ بأسانيده أحاديث وآثارًا كثيرة تناولت القضايا المتعلقة بالقرآن الكريم، وتحدثت عن مصاحف الصحابة والتابعين... لكن وقع في الكتاب بعض الآثار الضعيفة التي استغلتها بعض الفرق الضالة قديمًا والمستشرقون حديثًا، ليخلصوا من ورائها إلىٰ زعزعة الثقة في نفوس ضعاف القلوب) مقدمة تحقيق كتاب المصاحف ص٧.

البديع لابن خالويه المتوفىٰ سنة ٣٧٠هـ، خلفًا للمستشرق برجستراسر أستاذه؛ لكن العجيب أنه سماه «شواذ القرآن» علىٰ طرة الكتاب[١]، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

كذلك نشر المستشرق اليهودي موشىٰ برلمان كتاب «تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث» في كاليفورنيا سنة ١٩٦٧م، لابن كمونة اليهودي المتوفىٰ سنة ٦٨٣هـ بالحلة بالعراق بعد هروبه من بغداد[٢].

ومن قبله نشر كتاب «إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل» للسموأل بن يحيىٰ المغربي المتوفىٰ سنة ٥٧٠هـ، (وترجمه إلىٰ الإنجليزية وطبع في المجمع الأمريكي للبحوث اليهودية سنة ١٩٦٤م. وهي نشرة غير محققة تحقيقًا علميًا ملتزمًا بالأصول المنهجية المعتبرة في تحقيق النصوص)[٣].

ثم عاد ونشر كتاب «إقامة الحجة الباهرة علىٰ هدم كنائس مصر والقاهرة» لشيخ الأزهر أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري المتوفىٰ سنة ١١٩٢هـ (عام ١٩٧٥م بمطبعة جامعة كاليفورنيا)[٤] وفي ذلك إشارات لأمور لا تخفىٰ علىٰ لبيب!

---

(١) الكتاب بحوزتي، وقد نبه علىٰ ذلك العلامة الطناحي في حاشية كتابه الفرد «مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي» ص٤٠٤.

(٢) صورت دار الأنصار بالقاهرة هذا الكتاب، وفي تأليفه وبقائه -بين المسلمين- دلالات لا تخطئها عين بصير منصف، من حياة يهودي عالم عاش بين ظهراني المسلمين يبحث ويفتش في دينهم وكتبهم ويصنف بما يعتقد ويجهر، ثم يموت حتف أنفه، فهل بعد ذلك من حرية وعدل مفرط بل مفرط!

(٣) مقدمة تحقيق الكتاب -نشرة د. محمد عبد الله الشرقاوي- ص٣٥.

(٤) مقدمة تحقيق الكتاب -نشرة د. محمد بن صالح النجدي- ص٥٨.

الأصول: تعريفها، وأنواعها

الأصول: هي كل الصور التي وقف فيها المحقق علىٰ النص، سواء كانت مخطوطة أو مطبوعة، تامة أو ناقصة، نسخًا أصيلة للنص وحده أو نقولًا عنه خلال كتب بعزو أو بدون عزو، بنص كلام المؤلف أو مختصره ومهذبه، أو شرحه وتفسيره، بلغته أو بأية لغة أخرىٰ نقل إليها.

- **الأصول المخطوطة:**

هي نسخ النص المتناسلة من نسخة المؤلف الأم، بالنقل وصولًا إلىٰ المحقق.

تختلف الأصول المخطوطة للنصوص فيما بينها اختلافات متباينة، فعلىٰ كونها تعبر عن نص واحد لمؤلف واحد، فإنها تختلف اختلافًا كثيرًا في أحيان، وقليلًا زهيدًا في أحيان أخرىٰ.

فالمتوقع في المخطوطات التي تعود إلىٰ أصل واحد أن يكون كل الاختلاف مصدره هو تلك الأيدي التي تعاورت ألفاظ النص نقلًا ونسخًا، وأن تكون المعارضة بينها من أجل رد الأسقاط، وتصحيح التحريف أو التصحيف.

أما النصوص ذات الروايات المختلفة والإخراجات المتنوعة فتتعدد أصولها الأولىٰ -ربما تحت نفس المسمىٰ- والأمر فيها يزيد ويتسع حتىٰ يتعذر إخراجها في صورة كتاب واحد بل الأولىٰ إخراج كل واحدة منها بصورة مستقلة.

وذلك حين يظهر النص إلىٰ الوجود بصور مختلفة بداية، فقد يقوم المصنف بتأليف كتابه عدة مرات، في كل مرة يغير ويعدل إضافةً وحذفًا، وعن كل مرة من تلك تصدر نسخًا تتفاوت وتختلف؛ لاختلاف أصولها الأولىٰ، فيجد الناشد لجمعها أمامه عدة صور لنص واحد لمؤلف واحد باسم واحد -أو أكثر- مختلفة متباينة.

وقد يكون الأمر أكبر من ذلك؛ حين يقوم تلامذة المصنف بجمع مرويات شيخهم أو أحكامه وأقواله، ويصنفوا منها كتبًا تنسب إليه في حياته أو بعد مماته، وقد تحمل كلها عين الاسم، علىٰ اختلاف واسع بينها.

وأمثلة ما سبق في الحالة الأولىٰ كثيرة جدًا فهي المعتاد والغالب الأعظم علىٰ تراث العرب والإنسانية، ولقد وجدته عند دراستي لأصول كتاب «فحول الشعراء» عن الأصمعي المتوفىٰ سنة ٢١٦هـ، وكتاب «الحث علىٰ طلب العلم» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ سنة ٤٠٠هـ، فالأصول الأولىٰ واحدة[١]، ومرد الاختلافات هو ما يحدث من سقط أو تحريف أو تصحيف، وهذا من اليسير الذي تتعاون في إصلاحه المعارضة بين الأصول، والتخريج.

أما الحالة الثانية وهي أقل من الأولىٰ كثيرًا، وجدها الأستاذ الحصيف محمد بن تاويت الطنجي رحمه الله حين درس الأصول المخطوطة لكتاب «التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا» لعبد الرحمن بن خلدون المتوفىٰ سنة ٨٠٨هـ، فالرجل كتب هذا النص ثلاث مرار، الأولىٰ بالمغرب، وأهداها لأبي العباس الحفصي ملك تونس، والثانية بالقاهرة وأهداها للظاهر برقوق ملك مصر، والثالثة بالقاهرة سنة ٧٩٩هـ وأهداها لأبي فارس عبد العزيز المريني ملك المغرب، وعن كل نسخة من تلك الإخراجات الثلاثة نسخ متعددة تفرقت في البلاد، وعن أقدمها وأوجزها كانت الطبعة الأولىٰ والوحيدة لمطبعة بولاق سنة ١٢٨٤هـ، في حين جاءت طبعة الأستاذ الطنجي عن (الأصل الحديث الذي بقي بين يدي ابن خلدون حتىٰ الأيام الأخيرة من حياته، فظل التنقيح يلاحقه، وبذلك أصبح ناسخًا للأصول قبله، معبرًا عن الرأي الأخير الكامل للمؤلف في هذا الكتاب)[٢].

---

(١) مبحث الأصول ودراستها ص١٥ الحث، وفحولة الشعراء.

(٢) التعريف بابن خلدون ص «ح» من مقدمة التحقيق.

أما الحالة الثالثة وهي الأقل بالطبع؛ لأنها لا تحدث إلا مع أكابر العلماء المتقدمين الذين شغلهم البحث والعلم والرواية عن التصنيف والتأليف.

ومن أمثلتها الواضحة كتاب «التاريخ» ليحيىٰ بن معين المتوفىٰ سنة ٢٣٣هـ، قال ابن النديم عنه: (كتاب «التاريخ» عمله أصحابه عنه، ولم يعمله هو)[١]. وعندما تصدىٰ د. أحمد محمد نور سيف لتحقيق ذلك الكتاب ودراسته، وقف علىٰ أكثر من عشرين رواية للكتاب عن يحيىٰ بن معين[٢]، (اختار كل راو من أولئك الرواة اسمًا لروايته التي جمعها أو تلقاها في مجالس يحيىٰ بن معين المختلفة، وقد دَوّن كل منهم ما سنح له من ذلك قلة أو كثرة؛ تتوقف علىٰ طول الملازمة وقصرها)[٣]، وهذه الظاهرة الواسعة الانتشار في مصنفات متقدمي السلف، تلقتها الأمة دون حرج أو إنكار، كما لاحظها كل مشتغل بالتراث العربي وغيره[٤].

الأصول المطبوعة:

تشكل الطبعات السابقة -خاصة أوائلها وعتاقها- أصولًا لا يمكن للمحقق الثبت غض الطرف عنها بحال، فإما أن يستفيد منها في إثبات النص، أو يتعرض لها بالنقد والبيان.

(فالذي يريد تحقيق كتاب مخطوط الآن: عليه بعد أن يجمع مخطوطاته المتاحة له في الشرق والغرب، أن يبحث أيضًا عن مطبوعاته القديمة إن كان قد طبع من قبل، فهذه المطبوعات القديمة بمثابة أصول أخرىٰ للكتاب المراد نشره

---

(١) الفهرست ص٢٣١.

(٢) يحيىٰ بن معين وكتابه التاريخ ج١/ ص١٣٧-١٤٠.

(٣) السابق ج١/ ص١٢٩.

(٤) قال برجستراسر: (وكان بعض التلاميذ يبرز في بعض الأحيان ما استملاه من أستاذه في هيئة كتاب، وينسبه إليه) أصول نقد النصوص ص٣٣.

وتحقيقه، فلعل هذا المطبوع قد قام علىٰ أصل مخطوط جيد لا نعرفه)[١].

ـ ضروب المطبوعات:

أ- طبعات المستشرقين:

أتىٰ علىٰ المسلمين حين من الدهر ليس بأيديهم من تراثهم الكبير نصًا صحيحًا مطبوعًا بنحو أقرب إلىٰ الصواب سوىٰ ما قام به نفر من المستشرقين من دارسي الإسلام وحضاراته وتاريخه قديمًا وحديثًا.

وقد سعىٰ هؤلاء إلىٰ جمع كل ما قدروا عليه من الأصول المخطوطة -خاصة عتاقها الجياد-، بكل سبيل مشروع وغير مشروع، ثم عكفوا عليها فحصًا ودراسةً وتحقيقًا ونشرًا يطبقون عليها خلاصة تجاربهم في نشر تراثهم الغربي علىٰ مدىٰ قرون عدة خلت[٢].

وامتازت تلك المطبوعات بأمور جعلتها -حتىٰ الآن- مقصدًا لكل من يتصدىٰ لتحقيق نص قد قاموا عليه قبل.

من هذا:

- اختيارهم لجياد المخطوطات وعتاقها أصولًا يصدرون عنها مطبوعاتهم مع المحافظة الدقيقة -غالبًا- علىٰ ما في تلك الأصول، وأدائها كما وردت.

- دقة المعارضة بين الأصول، وإثبات معظم الاختلافات، حتىٰ تلك المقطوع بخطئها.

- بذل الوسع في التحقيق، واستفراغ الجهد والعمر في العمل، وطلب العون،

---

(١) الكتاب المطبوع في مصر ص١٥٧.

(٢) أصول نقد النصوص ص١١.

من سائر المستشرقين والعلماء العرب، والإعلان عن العمل في المجلات العلمية والمؤتمرات والمحافل.

- الالتزام بالنهج العلمي، خاصة أولئك الذين كانت تحركهم الرغبة المجردة في المعرفة والبحث الدقيق.

- الإقرار بالعجز والتقصير والغربة عن اللغة[١].

الأمر الذي جعل رواد التحقيق العلمي العربي يقرون بجودة تلك المطبوعات في عصرهم، ويثقون بنصوصها[٢]، بل عدوها (نفائس تقتنىٰ وأعلاقًا تدخر، علىٰ غلو ثمنها، وتعسر وجود كثير منها)[٣].

وتأمل مليًّا ذلك الجهد الضخم الذي بذله الأستاذ جوستاف فليجل، وطائفة أخرىٰ من المستشرقين الذين عملوا معه علىٰ مدىٰ خمس وعشرين سنة لإخراج كتاب «الفهرست» لابن النديم المتوفىٰ سنة ٣٨٠هـ، إلىٰ النور بعد جمعه ما أمكنه من أصول درسها وفحصها، ولم يضن عليه بشيء من الجهد والعمر والسؤال حتىٰ وافته المنية، والمطبعة تخرج ملازم الكتاب الأولىٰ ليراجعها سنة ١٨٧٠م، لكن جهده لم يضع بل جد زملاؤه وتلامذته في متابعة الطبع حتىٰ استوىٰ الكتاب وخرج إلىٰ منتظريه[٤].

---

(١) قال شارل بيلا حين تصدىٰ الأستاذ عبد السلام هارون لنقد نشرته من كتاب «البغال» للجاحظ: (إننا نحن -المستشرقين- لا نعرف العربية؛ فهذا أمر مشهور مجمع عليه لا ينكره عالم، ولا يدحضه عارف). مقال «حول كتاب البغال» مجلة المعهد. مج٣ / ص١٦٢.

(٢) علق الشيخ أحمد شاكر علىٰ ضبط في كتاب «الكامل» تحقيق وليم رايت في ليبسك، قائلًا: (وأنا أرجح ما ثبت في نسخ «الكامل» لدقة التصحيح والتوثيق في الطبعة الأوربية منه) الشعر والشعراء ج١ / ص٢٧٧ / حاشية٢.

(٣) تصحيح الكتب ص١٢.

(٤) اقرأ المقدمة التي صدرت بها طبعة «الذخائر» من كتاب الفهرست؛ ففيها ترجمة مقدمة =

بل أحيانًا لا يكون عن الاعتماد علىٰ تلك الطبعات بدل، في إخراج النص بتحقيق جديد، عند تعذر الحصول علىٰ الأصول المخطوطة لها، أو فقدانها برمتها؛ مثل ما حدث مع أصل طبعة ماركوس مولر من كتاب «أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر» لمؤلف مجهول، فقد نشره مولر سنة ١٨٦٣م في ألمانيا؛ عن نسخة خطية كانت محفوظة بالأسكوريال، وضاعت فيما بعد[١].

- وهذه الطبعات لا تكاد تخلو واحدة منهن من الخطأ أو الوهم؛ وذلك بالطبع لأن هؤلاء قوم لا يعرفون العربية، وهم مدخلون علىٰ التراث العربي، عرفوا عنه أمورًا، وجهلوا عنه أخرىٰ كثيرة، فإن أصابوا الحق في مواضع، أخطئوه في أخرىٰ، وقعد بهم عن الوصول إلىٰ صوابه -غير العجمة- قلة ما بين أيديهم من التراث العربي المنشور والمخطوط، خاصة في تلك العقود المتقدمة من العصر الحديث الذي شهد ظهور خبرهم، واستعلاء شأنهم.

ب- طبعات مطابع الحكومات والهيئات العامة:

تمثل تلك المطبوعات مصدرًا آمنًا للنصوص؛ فقد قامت غالبية مطبوعاتها الأولىٰ علىٰ أصول مخطوطة، اجتهد القائمون عليها أن تكون أفضل ما يمكن، ولم يدفعهم طمع أو جشع تجاري إلىٰ تزييف أو إهمال.

وقد قام عليها جلة من المصححين المتقنين العلماء ضبطًا وتصحيحًا ومراجعة، يجد المرء فيها (النصوص كاملة موفورة لا سقط فيها ولا خلل)[٢].

ومما يجعلنا في غير حل من ترك تلك المطبوعات، ما صاحب عملية الطبع -

---

= فليجل، ومقدمتي ريديجر، وميلر، ومقدمات المترجمين والمعتنين بالكتاب، تجد فيها ما ذكرته ملخصًا وأكثر، فتأمل وتدبر!!

(١) عن حاشية كتاب «دولة الإسلام بالأندلس» ج٧/ ص١٩٦.

(٢) الكتاب المطبوع في مصر ص٣٨.

غالبًا- من (إتلاف لأكثر نسخه القلمية؛ لأن الناس يستغنون بالمطبوع، فتنزل قيمة النسخ القلمية جدًّا، فيضعف الاعتناء بحفظها، فيسرع إليها التلف)[١].

وأول نسخة تتلف وتعدم -غالبًا-، هي نسخة ذلك المطبوع.

وأقرب مثال لنا في هذا النوع من المطبوعات؛ مطبوعات مطبعة بولاق بمصر المنشأة أواخر النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري، التي أخرجت عيون التراث العربي والإسلامي، وأحدثت نهضة لا نزال نجد أثرها في الحياة المعاصرة.

(أما التصحيح والمراجعة في هذه المطبعة العتيقة الرائدة فشيء بديع معجب حقًّا، فقد كان محررو المطبعة ومصححوها من طلبة الأزهر الذين دربوا لذلك تدريبًا خاصًّا، استغرق نحو ست سنوات، ثم كان إسناد رئاسة تصحيح المطبعة إلىٰ الشيخ نصر الهوريني الأزهري الشافعي.. من علماء الأدب واللغة.. توفي سنة ١٢٩١هـ = ١٨٧٤م، ومن هذه المشيخة الجليلة -مصححي مطبعة بولاق-: الشيخ محمد عبد الرحمن المعروف بقطة العدوي المتوفىٰ سنة ١٢٨١هـ = ١٨٦٤م، ومنهم: إبراهيم عبد الغفار الدسوقي.. توفي سنة ١٣٠٠هـ = ١٨٨٣م، ومنهم: محمد بن محمد البلبيسي الشافعي الحسيني، ثم تطالعنا أواخر طبعات بولاق بكوكبة أخرىٰ من أماثل العلماء، منهم: نصر بن محمد العادلي، وطه بن محمود قطرية الدمياطي، ومحمد قاسم، ومحمد الصباغ، ومحمد عبد الرسول إبراهيم)[٢].

كما تميزت إدارتها ببعض أهل العلم كحسين باشا حسني[٣]، ولقد كانوا

---

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٧٥.

(٢) الكتاب المطبوع في مصر ص٣٥ : ص٣٨ بتصرف.

(٣) الكتاب المطبوع ص٣٣، ٣٤.

يتحرون جياد الأصول ليثبتوا عنها النصوص، مع مراجعتها علىٰ ما لديهم من مراجع وكتب -مخطوطة، أو مطبوعة-، ويتطلبون النسخ الخاصة لدىٰ الأفراد؛ ليسدوا منها الثلم والثغرات في اهتمام وإيثار وتقدير معجب[(١)].

وعلىٰ ضم المكتبة الأميرية الخاصة بها إلىٰ دار الكتب المصرية[(٢)] لاحقًا، ووجود بعض تلك الأصول فعلًا بالدار[(٣)]، إلا أن هناك أصولًا أخرىٰ ضاعت؛ إن لم يكن فيها إلا تلك الإخراجة المحررة للحافظ اليونيني المتوفىٰ سنة ٧٠١هـ، من كتاب «الصحيح» للإمام البخاري المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ لكفىٰ[(٤)]؛

---

(١) اقرأ خاتمة الجزء الثاني من مطبوعة بولاق من كتاب «العبر» لابن خلدون، لترىٰ جهد المصححين في المراجعة، وسعىٰ ناظر المطبعة -حسين باشا حسني- لاستكمال النقص الموجود في الأصل المطبوع عنه الكتاب، من نسخة صبحي بك الخاصة.

(٢) (في سنة ١٨٩٥م أضيف إلىٰ رصيد الدار المخطوطات التي كانت موجودة في كتبخانة بولاق) دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ص٢٦.

(٣) وجد الشيخ أحمد شاكر أصل طبعة بولاق المخطوط من كتاب «جماع العلم» للإمام الشافعي، بالدار. مقدمة تحقيق «جماع العلم» ص٩.

(٤) (ولا يعرف حتىٰ اليوم مصير النص الأصلي لليونيني، الذي كان موجودًا في إحدىٰ مكتبات إستنبول، ثم أرسل بأمر السلطان عبد الحميد لينشر في مصر، ويبدو أن طبعة بولاق سنة ١٣١٣هـ، التي قامت علىٰ أساسه، قد احتفظت احتفاظًا لا بأس به بسمات هذا العمل). تاريخ التراث العربي مج١/ ج١/ ص٢٢٧.

هذا ما ذكره د. سزكين حول تلك النسخة؛ لكن الوجيه الأهدل في كتاب «النفس اليماني»، قال عنها وهو يتحدث عن منسوخات الإمام عبد الله بن سالم البصري المكيّ المتوفىٰ سنة ١١٣٤هـ، (ومن مناقبه تصحيحه للكتب الستة، حتىٰ صارت نسخته يرجع إليها من جميع الأقطار، ومن أعظمها «صحيح البخاري» الذي وجد فيه ما في اليونينية وزيادة، أخذ في تصحيحه وكتابته نحوًا من عشرين سنة... ونسخته من البخاري هي التي اعتمد عليها في طباعة الصحيح طبعة السلطان عبد الحميد الثاني المشهورة والصحيحة) فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ج١/ ١٩٣: ١٩٩، ويذكر الكتاني أنه رأىٰ نسخة البخاري في المدينة عند الشيخ طاهر =

ولكن الضائع من أصول تلك المطبعة أكثر[١].

ج- طبعات أعلام الناشرين وأصحاب المطابع:

احترف النشر جماعة من الأفاضل لهم حظ غير قليل من العلم، والاتصال الواسع بأصحاب المكتبات الخاصة المحتوية علىٰ النوادر والطرائف، وكان مما نشروه من الكتب ما انتفع به الناس، وصار له من الحظوة ما لا يستهان به.

والذين تصدوا لتحقيق نصوص قد نشرها بعض هؤلاء، وجدوا في مطبوعاتهم ما لم يجدوه في أصولهم المخطوطة كلها، فقد سار هؤلاء الأعلام في نشراتهم علىٰ نهج علمي مقارب، من جمع الأصول المتوفرة، ومعارضتها، وإثبات النصوص عنها.

من ذلك ما وجده الأستاذ يحيىٰ عبد العظيم عند جمعه لأصول «الوشي المرقوم في حل المنظوم» لضياء الدين ابن الأثير المتوفىٰ سنة ٦٣٧هـ، فكان من ضمنها مطبوعة واحدة لمطبعة ثمرات الفنون ببيروت سنة ١٢٩٨م، طبع الحجر، قام عليها إبراهيم بن الأحدب الطرابلسي الشاعر الأديب المتوفىٰ سنة ١٣٨٠هـ = ١٨٩١م، وخمسة أصول مخطوطة غيرها، فلما عارضها لإثبات النص عنها وجد الأحدب الطرابلسي (قد تيسر له ما لم يتيسر لنا من النسخ المخطوطة؛ يتضح ذلك في انفراد

= سنبل بعد أن أعادها من الأستانة فور انتهاء طباعة «الصحيح» طبعة السلطان عبد الحميد، ولم أعرف لهذه النسخة بعد ذلك ذكرًا، عجّل الله ظهورها للعلماء ولطلبة العلم. المخطوطات في نجد ص٨٩، و٩٠.

ومهما كان أمر تلك المخطوطة؛ فإنها الآن مفقودة، ليس لنا منها إلا ما تضمنته طبعة بولاق.

(١) الأصل الذي عنه صدرت طبعة بولاق من «خزانة الأدب» للبغدادي، لا يزال مجهولًا. مقدمة تحقيق الخزانة ص٢٣.

هذه النسخة ببداية النوع العاشر التي أشير إليها في بقية النسخ بأنه مكانه بياض في الأصل)[١].

- وحقيق بالمعرفة والعناية والاهتمام من قبل كل المحققين والناشرين عامة أن يعرفوا أن (مطبوعات الحجر قليلة الخطأ؛ لأن الكاتب يكتب علىٰ الحجر ما يراد طبعه، وغالبًا ما يكون أهل علم ومعرفة بالرسم، ومع هذا فإن الكتابة تحتاج إلىٰ تأمل وتدقيق أكثر من صف الحروف، ويعاود الكاتب نظره ثانية بعد الكتابة أو يتلوها علىٰ مؤلفها وناشرها مرة ثانية؛ ولذلك تجد الكتب المطبوعة في البلاد الهندية علىٰ الحجر صحيحة قل أن تعثر علىٰ غلط مهم فيها من حذف أو تصحيف)[٢].

وخلال معارضتي لأصول كتاب «تعليم المتعلم» للزرنوجي المخطوطة بطبعة مرشد آباد سنة ١٢٦٥هـ، وجدتها (مطبوعة حجرية تتفق مع المخطوطة في اختصاراتها ورسم كلماتها، وبها زيادات نفيسة لا توجد في أية نسخة مخطوطة أو مطبوعة إلا بها، زيادات حقيقية بكلام المصنف جديرة به).

د- الطبعات العلمية:

هب كثير من أهل العلم الأفاضل في كل أنحاء العالم الإسلامي وغير

(١) مقدمة تحقيق «الوشي» ص١٤٤، والنص المحقق ص ٢٢٤، ٢٢٥ عن هذه المطبوعة وحدها، وقد صورها المحقق في النماذج، وكذلك فعل مع مواضع البياض في النسخ المخطوطة الأخرىٰ -جزاه الله خيرًا-.

وتأمل قول محمد أمين الخانجي المتوفىٰ سنة ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م، في الأحدب الطرابلسي (ولقد عنيت بتصحيح هذا الكتاب بنفسي ثقة بالعلامة إبراهيم أفندي الأحدب الذي نسخه بخطه) مقدمة «جمع الجواهر» للحصري ص/ج.

(٢) نموذج من الأعمال الخيرية ص٧٥.

الإسلامي، ينشرون النصوص علىٰ نحو علمي راق، تتوافر في مطبوعاتهم كل السمات والشروط العلمية الدقيقة، وبعض تلك المطبوعات يحلق في السماء لا يستطيع أحد أن يعلوها أو يجاريها، إلا أن يستل منها جهد هؤلاء الأفاضل سارقًا آثمًا مغيرًا.

وهؤلاء القوم أبلوا في تلك الطبعات جدّتهم، وبذلوا فيها الجهد والصبر والعمر، ففتح الله عليهم بما شاء، ونوّلهم من فضله ما أراد، وأعجز من أتىٰ بعدهم أن يبلغ مبلغهم، أو يدانيه، فأوصد الباب بعدهم، وحظيت أعمالهم بالقبول والذيوع والانتشار.

لكن لأمور أغلبها خارج عن إرادتهم؛ كنقص المصادر والمراجع بين أيديهم حينها، أو ظهور ما كان مخفيًا معدودًا في الضائع من الأصول، واتساع حركة النشر وسهولة انتقال الكتب وصور المخطوطات بعدهم؛ فإنه يوجد من مطبوعاتهم ونشراتهم ما هو حقيق أن يعاد نشره في ضوء ذلك الطارئ الجديد.

ومما يمثل ذلك -وهو ليس بالقليل- كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للإمام الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ، فقد طبع في الهند ومصر، وأمثل طبعاته -بلا ريب- تلك التي قام عليها الأستاذ علي البجاوي رحمه الله؛ لكن مع ظهور (نسخة المؤلف التي كتبها بيده، وبآخرها قراءة عليه سنة ٧٤٣هـ)[١]، فإن الكتاب يحتاج إلىٰ إعادة تحقيق علىٰ نسخة المؤلف، بما تحمله من فوائد يعلمها كل أهل تلك الصناعة (فليس وراء نسخة المؤلف شيء)[٢].

(١) الموجز في مراجع التراجم ص٥٥ الحاشية الأولىٰ، وراجع ثبتًا بنسخ أخرىٰ جياد وقف عليها الشيخ أبو غدة في حاشية تحقيقه لكتاب «الرفع والتكميل» ص١٢٢ وما بعدها.

(٢) السابق، وذلك إن كانت آخر ما صدر عن المؤلف، وتاريخ القراءة مقارنة بتاريخ الوفاة يعزز ذلك، ولدراسة الأصول القول الفصل في ذلك.

زد علىٰ هذا -وهو وحده كاف- ظهور طبعة جيدة[(١)] من كتاب «لسان الميزان» لابن حجر المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ، القائم علىٰ كتاب الذهبي، فطوع يمناه فرصة حبذا لو اغتنمها عاقل عامل!

كذلك كتاب «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» لابن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ فقد انتهت من طبعه دائرة المعارف العثمانية -رحم الله كل من قام وشارك في أمرها- سنة ١٣٥٨هـ عن نسخ ناقصة مبتورة[(٢)]، وقام عليها زمرة من أهل العلم والفضل[(٣)]، لكن مع استدلالنا علىٰ أماكن النسخ المتعددة للكتاب[(٤)]، فقد وجب علينا إعادة تحقيقه ونشره من جديد.

فوق هذا؛ فقد خرجت للنور طبعة جيدة عالية[(٥)] من كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ، وهو أعظم ما اعتمد عليه ابن الجوزي في تأليفه للمنتظم[(٦)]، فلو قام أحد أهل العلم والعمل بهذا لنفع وانتفع.

---

(١) أعني طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة -غفر الله له-؛ ففوق ما هي عليه من نهج علمي فقد حظيت بجهد متخصص في فنها، وفي ذلك من النفع ما لا يجحد.

(٢) تجد وصفها في خاتمة الطبع، ويكفيك أن الكتاب ناقص نحو النصف.

(٣) حسبك منهم الشيخ المعلمي اليماني المتوفىٰ سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م، غير أن هناك أفاضل غيره، تجد أسماءهم في خاتمة الطبع، رحمهم الله جميعًا!

(٤) حظيت مؤلفات ابن الجوزي بجهود طيبة في جمع أماكنها وأوصافها والدلالة عليها، مثل كتاب «مؤلفات ابن الجوزي» لعبد الحميد العلوجي -منشورات مركز المخطوطات بالكويت-، وكتاب «قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي» لناجية عبد الله إبراهيم -ط٢ دار زهران بعمان-.

(٥) أعني طبعة الدكتور العلامة بشار عواد معروف، ففيها مثل ما قيل في «لسان الميزان» من قبل والله النافع الكريم.

(٦) أقول هذا عن تجربة وعلم، وراجع مبحث: مصادر الكتاب في مقدمة تحقيق «أعمار الأعيان» لابن الجوزي تحقيق محمود الطناحي ص٢٣، ونفس المبحث في مقدمة تحقيق «الحث علىٰ حفظ العلم» لابن الجوزي تحقيق محمد صالح ص٢٣.

هـ- طبعات ذوي الأهواء والأغراض:

هناك ناشرون وأصحاب مطابع ومحققون لهم ميول وانتماءات تعصبوا لها، فأخذوا يخالفون النهج المستقيم، ويتخلون عن أمانة الأداء، فيحرفون الكلم عن مواضعه، ويفترون علىٰ النصوص وأصحابها، بالزيادة أو النقص؛ ينصرون ما يدعون.

- من ذلك طبعة المعلم عبد اللّٰه البستاني لـ «مقدمة ابن خلدون» المتوفىٰ سنة ٨٠٨هـ، تحت إشراف الكاتب رشيد عطية، وقد اعتمدت علىٰ طبعة بولاق المصرية القديمة، إلا أنهم حذفوا (فصلًا من الباب السادس يقع في نحو ثلاثين صفحة، وهو الفصل الثالث والعشرون الخاص بعلم أسرار الحروف، وبعض فقرات تبلغ في مجموعها نحو عشرين صفحة من الفصل الأخير من الباب السادس نفسه، وكلاهما حذف تحكمي لا يستند علىٰ أي أساس من النسخ الخطية، وفقرات وجمل حمل فيها ابن خلدون علىٰ مذاهب النصارىٰ، أو وصفها بما لا يتفق مع عقائد الناشرين لهذه الطبعة، وقد أرضوا بذلك أهواءهم، ولكن علىٰ حساب الأمانة العلمية)(١).

وعلق الراحل الجليل الشيخ أحمد شاكر، في الحاشية الأولىٰ علىٰ ترجمة أبي العتاهية في كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ، قائلًا: (هو أشهر من أن يعرف، وترجمته مستوفاة في مراجع كثيرة. وديوانه معروف، طبعه الآباء اليسوعيون بمطبعتهم في بيروت سنة ١٨٨٦م، وهم قوم لا يوثق بنقلهم لتلاعبهم وتعصبهم وتحريفهم؛ ولكن هذا الذي وجد بأيدي الناس!!)(٢).

---

(١) مقدمة تحقيق «مقدمة ابن خلدون» ج١/ ص٢٥١، ٢٥٢.

(٢) الشعر والشعراء ص٧٩١؛ وضع إلىٰ جانب قوله المذكور، ما صدر به نشرته من «لباب الآداب» لأسامة بن منقذ المتوفىٰ سنة ٥٨٤هـ، قال: (عهد إليّ بتصحيحه صديقي الفاضل =

و- الطبعات التجارية القديمة:

عقب انتشار الطباعة في الشرق، لا يكاد يصل كتاب يشم منه التجار ربح الكسب إلا دفعوه إلىٰ المطابع، يجعلون من أية نسخة حصلوا عليها منه ألوف النسخ علىٰ أية حال كانت صحيحة أو خاطئة، تامة أو ناقصة، علىٰ نفس ما وجدوه أو بتغيير متعمد بهدف الاختصار وتقليل النفقات، أو الطمس للمعالم المميزة والتزوير، أو مجرد الجهل والخطأ.

حقًّا تباينت أغراضهم بين نشر العلم وكسب المال، لكنهم اجتمعوا علىٰ عدم ذكر الأصول المعتمدة في النشر، بيد أن أغلبها كان عن طبعات المستشرقين وغيرهم، مع حذفهم لكل المقدمات والحواشي.

وعزيز للغاية -إن لم يكن محالًا- أن نجد في مثل هذه المطبوعات فائدة حقيقية في إثبات النصوص؛ لكنها ستعرفنا وتكشف لنا عن أصول الطبعات التجارية الحديثة التي قامت عليها اغترارًا بقدمها.

منها ما وجده د.طه الحاجري عند درسه لطبعات كتاب «البخلاء» للجاحظ المتوفىٰ سنة ٢٥٥هـ، قال: (في ختام القرن التاسع عشر سنة ١٩٠٠م أصدر دار بريل بليدن كتاب «البخلاء» لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. وقد عني بنشره وتحقيق نصه العلامة المستشرق فان فلوتن.... ولم تكد هذه النشرة التي نشرها فان فلوتن تصل إلىٰ مصر حتىٰ تلقفها أحد أولئك الذين يتجرون بنشر الكتب، وهو الحاج محمد الساسي المغربي، فقذف بها إلىٰ المطبعة سنة ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م،

= الأديب لويس سركيس. وكانت نسخته الأصلية المخطوطة عند أستاذنا الكبير العلامة الدكتور يعقوب صروف صاحب مجلة «المقتطف» الغراء) تجد الإنصاف والإحقاق لا التعصب والافتراء.

دون أن يتكلف شيئًا من أوليات ما ينبغي في نشر الكتب، فلم يحاول مراجعة المخطوطة -وقريب منه في دار الكتب المصرية في مجموعة كتب الشنقيطي نسخة مخطوطة عن مخطوطة كبريلي التي صدر عنها فان فلوتن- بل[١] ولا ملاحظة القراءات التي أثبتها فان فلوتن في هوامش الصفحات، أو الملاحظات والإيضاحات التي ذيل بها نشرته، وهي ملاحظات لها قيمتها، بل لم يكلف نفسه الإشارة إلىٰ النشرة التي طبع عنها، وبذلك جاءت هذه الطبعة المصرية الأولىٰ صورة مشوهة من النشرة الأوروبية. وظاهر أنه ما كان لنا -والأسف تنفطر منه قلوبنا- أن ننتظر غير هذا في ذلك العهد)[٢].

وعلىٰ ذلك فإن الحاشية المذكورة ص ١٢١ من كتاب «المحاسن والأضداد» للجاحظ[٣] طبعة محمد أمين الخانجي الكتبي سنة ١٣٢٤هـ، تخبرنا عن أصل تلك الطبعة، فهي عين الحاشية الكائنة في طبعة فان فلوتن للكتاب سنة ١٨٩٤م بليدن[٤].

ز- المطبوعات التجارية الحديثة:

هذه مشكلة أعقد من ذنب الضب؛ فلقد أتاح التطور التقني سبلًا أمام عُبّاد المال من أصحاب المكتبات ودور النشر وغيرهم، يستطيعون من خلالها السطو علىٰ

---

(١) كذا..

(٢) مقدمة تحقيق البخلاء ص١٠،٩.

(٣) ثمة شكوك حول نسبة هذا الكتاب لأبي عثمان الجاحظ، لا أعرف مستنداتها؛ لكني وجدت نقلًا عنه في «صبح الأعشىٰ» للقلقشندي المتوفىٰ سنة ٨٢١هـ، عن كتاب «التنبيه والإشراف» للمسعودي المتوفىٰ سنة ٣٤٥هـ، عن الجاحظ، وفي المحاسن نص يتطابق مع ما ذكره الجاحظ في كتاب الحيوان، والأمر يحتاج إلىٰ تحرير أوسع.

(٤) تجد تلك الحاشية في مقدمة تحقيق «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ص٤٤.

جهود قدامىٰ الناشرين والمحققين -بل المحدثين منهم أيضًا- دون أن يطالهم القانون بالعقاب.

فلا يكاد يصل لأسماعهم خبر رواج كتاب، حتىٰ يعمدون إلىٰ السطو عليه جهارًا نهارًا، لا يردعهم خوف أو حياء.

ويقف اللبيب أمام تلك المطبوعات حيران، فلا يكاد يقف علىٰ ما يريبه فيها إلا بعد وقوعه في شركها، ثم قد يستبين له وجه الحق فيها، أو لا يستبين.

وعندما بدت بوادر تلك الطامة الكبرىٰ، تنبه الأثبات الألباء لخطرها، وأخذوا يكشفون عما وقع إليهم منها[(١)]، لكن الأمر الذي بدأ علىٰ نحو ضيق؛ اتسع وزاد ودخلته ضروب من التزوير والإخفاء، جعلته خطيرًا، يغتال النص وصاحبه وناشره.

والكلام في هذا الأمر مؤلم محزن؛ دونك مثالًا له:

- اقتنيتُ يومًا نسخة من كتاب «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي، وجدت علىٰ إهابها اسم الأستاذ علي البجاوي ﷺ محققًا، وقد أضافوا إليها الذيل الذي صنعه الحافظ العراقي علىٰ الميزان، بتحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي[(٢)]، وعندما كنت أراجع إحالات الباحثين علىٰ الميزان -طبعة البجاوي-، كنت أجد طلبتي إذا أحالوا بواسطة الترقيم المتبع للأعلام المترجم لهم في الكتاب، ولا أجدها إذا أحالوا بواسطة الأجزاء وصفحاتها، وقط لم تنفعني الفهارس العامة في نهاية الكتاب، وكأنها لغيره وُضعت!

---

(١) أول من سن تلك السنة الحسنة، هو فخر المحققين محمود الطناحي ﷺ، وقد تبعه أناس ليس لهم كنباهته؛ لكن جهدهم مشكور، ونرجو من كل من وقف علىٰ إحدىٰ تلك المبطلات البيان والكشف عنها، عسىٰ الله بجهودهم أن يدفع ويكشف.

(٢) مصورة عن طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرىٰ، وصار الكتاب بهذا الذيل في سبعة مجلدات.

وعجبت حين وجدت تاريخ التقديم سنة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م[١]، والكتاب بتحقيق البجاوي وابنته صدر عن طبعة عيسىٰ الحلبي قبل ذلك بسنين عديدة، وهذه المطبوعة عين مطبوعتهم؛ فالحرف الطباعي للنص قديم، لكن الحرف الطباعي للحواشي وأرقام الصفحات غيره، وفيه اختلاط وعبث[٢]، حتىٰ حرف ذلك التاريخ المذكور آنفًا، مختلف ومعوج كأنه ملزق![٣].. حسنًا!، لقد عبث أحدهم بالكتاب، فضل وأضل، وحسبنا اللَّه ونعم الوكيل!!

والذي فعل ذلك بذل وقتًا وجهدًا ومالًا، لو كان بذل مثله في تحقيق جديد للكتاب؛ فكل طبعاته دون المستوىٰ، كما قال العالمون[٤]، لكان أفضل وأنفع؛ لكن خبث نفوس هؤلاء جعلهم أينما توجهوا لا يأتوا بخير، بل الفساد والإفساد هو صاحبهم ووليهم أينما حلوا.

ح- الطبعات شبه العلمية ولا حظ للعلم فيها:

تكاد تكون كل تلك الطبعات متعلقة بالشأن الجامعي[٥]، تدور في فلكه؛ فعنه وإليه تعود، فلقد قبلت الجامعات العربية التحقيق التراثي موضوعًا للحصول علىٰ درجات «الماجستير» و«الدكتوراة» الأمر الذي أدىٰ إلىٰ اتخاذ التحقيق مطية للحصول علىٰ تلك الدرجات وما إليها من أعمال الدنيا.

---

(١) ص «ي» من مقدمة التحقيق.

(٢) انظر -مثلًا- أولىٰ صفحات الجزء الثاني، وهي في الأصل من الجزء الأول الصحيح لكنهم غيروا وأفسدوا، فالترجمة رقم ١٨١٥ فيها، سقط منها لفظة «علي» فأصبح «أبو علي الفارسي) أبو الفارسي. والحرف الطباعي لأرقام التراجم غير واحد، بل هناك صفحات ساقطة برمتها -ج٤/ ص٣٤، ٤٧-.

(٣) هذا من ناحية النظر، أما الحق فالأستاذ البجاوي مات قبل هذا التاريخ.

(٤) الموجز في التراجم ص٥٠.

(٥) للعلامة الراحل حمد الجاسر مقال بعنوان: «الدكاترة والعبث بالتراث» فتأمل!

ولم يكن الشأن بهذا السوء القائم الآن فيما سبق؛ لكن لما انحدر الأستاذ وتبعه الطالب انحدرت معهم التحقيقات حتىٰ صارت إلىٰ ما نراه رسم بلا معنىٰ، وشكل بلا مضمون.

فيقصد أحدهم إلىٰ نص ما، يصنع لصاحبه ترجمة يجمع مادتها من هنا وهناك، لا تاريخًا يراعي، ولا حقًّا يصيب؛ بل هو كحاطب ليل يجمع الغث إلىٰ السمين علىٰ السواء، والويل كل الويل إذا حاول التوفيق بينهما!

وهؤلاء شيوخ المصنف وتلامذته يذكرهم، وحين يعرض له أحدهم في النص فهو سيكون أول من سيقع بصره عليه ممن يحمل هذا الاسم أو تلك الكنية ولو كان بينه وبين صاحب النص مئات السنين.

أما مؤلفات صاحب النص فهو لا يعرفها بل هو نقلها نقلًا لم ير بعينه شيئًا منها؛ فضلًا عن أن ينتفع بها. وأما التوثيق فكما بدا له -أو للمشرف- وما يناقض ذلك فالخيال الجامح كفيل بحل أمره وتدبير شأنه.

أما الأصول، وما أدراك ما الأصول! فكلها صالح، وإن تعلقت برأسه فكرة أو عبارة قرأها أو سمعها، فهي تلك الحالة التي أمامه يقينًا لا يداخله شك، وحتىٰ لو أخذ أحدهم يده فوضعها علىٰ الحق، فهذا لا يدري شيئًا والصواب كل الصواب ما كتب، طالما أن ذلك لن يؤثر في حصوله علىٰ الدرجة المنشودة شيئًا.

دعك من هذا، وانظر إلىٰ التحقيق نفسه تجد أعاجيب يندىٰ لها جبين الحر حين يطالعها، ويذكر إخوانه من أهل العلم في سائر الدول التي تتخذ العربية لسانًا أو الإسلام دينًا، ماذا سيظنون بنا حين تقع أعينهم علىٰ مثل ذاك الهراء، لا ريب أنهم سيظنون بهذا الشعب كله سوءًا، وكيف لا؟ وهذا إنتاج صفوتهم -زعموا-.

ثم الفهارس التي تجد فيها الأضحوكات أمارة علىٰ تمام الجهل وكماله في عقل

ذلك الباحث الذي أنهىٰ بحثه في أشهر معدودات، ودفع به إلىٰ المشرف الذي - ربما- لم يقرأه، ينتظر تحديد موعد للمناقشة ولو بعد سنوات وخلال تلك الفترة لم يقف علىٰ شيء، وكيف وهو لم يكن قارئًا أصلًا قبل طلب الدرجة العلمية، أعند انتظاره لها يقرأ، بل الأولىٰ متابعة الحياة في انتظار الأمل المنشود.

وعند قراءة الأساتذة الكبار المناقشين للرسالة سيقفون بلا أدنىٰ شك علىٰ ضعفها وركاكة أسلوبها وهلهلتها وعلىٰ عدم جدارتها بالدرجة؛ لكنهم سيناقشونها ويمنحون صاحبها أعلىٰ الدرجات مع مرتبة الشرف حرصًا علىٰ مكانة صديقهم المشرف وما إلىٰ ذلك من اعتبارات.

ثم الطامة الكبرىٰ بنشر هذا الغثاء أو تقريره علىٰ الطلبة المساكين ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

تلك هي الصورة العامة، أما الأشياء الدقيقة من الترجيحات والاستنتاجات وطرائف الفتوحات، فلن تجدها عند هؤلاء ولا علم لهم بها؛ فالعلم هبة من الله لا يمنحها إلا للمخلصين.

ومثل هذه الطبعات يجب نقدها وبيان فسادها وتعريتها أمام الخلق؛ حتىٰ لا يغتر بها أحد، خاصة أولئك الذين تبهرهم الألقاب العلمية، ولا حوب في ذلك ولا إثم؛ بل ذلك حق للعلم وللمتعلمين. ولعله يكون زجرًا لمن تسول له نفسه سلوك مثل هذا السبيل المعوج.

ثالثًا: الأصول الناقصة:

يعرف كل من سلك طرق التصحيح والتحقيق فضل وقيمة بعض الأصول الناقصة علىٰ كثير من أضرابها التامة؛ فذلك الأصل الناقص قد يكون له من العلو والصحة والضبط والتقيد ما يجعله حاكمًا ومهيمنًا علىٰ التحقيق خاصة في ذلك الجزء الموجود منه من النص.

لذلك وجب علىٰ المحققين ألا يضربوا صفحًا عن كل أصل ناقص فليست كلها سواء، بل في محافظة القرون الخالية عليها -علىٰ نقصها- وعي بقيمتها، وهذا مما لا يخفىٰ علىٰ ذي عقل لبيب.

من ذلك أمر نسخة «إصلاح الغلط» لأبي سليمان الخطابي المتوفىٰ سنة ٣٨٨هـ، المودعة في مكتبة الأزهر الشريف(١)؛ فهذه النسخة الناقصة التي ترقىٰ إلىٰ القرن السابع الهجري ترجيحًا(٢)، فيها من المتن ما ليس في غيرها من الأصول التي نشرت عنها طبعات الإصلاح المختلفة(٣)، وفيها من الضبط والتقيد والعناية ما لا مزيد فوقه، ناهيك عن الحواشي النافعة، والمقابلة الدقيقة، وللأسف من الناشرين من لم يستعِن بها(٤)، ومنهم من عاد إليها فأهدرها وأضاع ما بها من خير، وأضل الناس عنها(٥).

---

(١) تحت رقم ٢٤١٣ حديث، ولديّ مصورة عنها.

(٢) نقص النسخة أضاع تاريخ النسخة، وتاريخ القراءة في أول سند النسخة ٦٨٧هـ، وليس لزامًا أن يكون ذلك تاريخًا للنسخة؛ لكن خط النسخة وضبطها وتقييدها، هو عين ما وجدته في نسخة من ديوان «الحماسة» لأبي تمام مؤرخة بسنة ٦٨٨هـ، وهي في مكتبة الأزهر أيضًا تحت رقم ٧٩١٤ أدب، ولديّ مصورة عنها. ويطابق أيضًا ذلك الوصف العلمي الدقيق لمخطوطة «التنبيه» التي حققها الأب أنطوان صالحاني اليسوعي -ص٦: ١٠- وهي مؤرخة بسنة ٦٢٢هـ.

(٣) الحديث رقم (١٢٧) -ص٨٦ ط مكتبة الساعي- وأصله في المخطوطة في ورقة ١٢ بترقيم المكتبة الأزهرية. هذا الحديث لا يوجد في طبعة المنيرية ولا في طبعة الرسالة، ولا في طبعة دار المأمون، ولا في طبعة مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) أعني المنيرية وقد طبعت عن نسخة الشنقيطي المنقولة عن نسخة في القسطنطينية، وكان الشنقيطي لا ينسخ بيده إلا جياد الأصول ونوادر الكتب، وقد ذكر محقق طبعة الرسالة أن نسخة الشنقيطي منسوخة عن مخطوطة رئيس الكتاب التي تعود إلىٰ القرن السادس أو السابع تخمينًا. ص١١، ١٢.

(٥) مطبوعة الرسالة، ودار المأمون، والساعي، وكلٌّ ادعىٰ أنه استعان بها ورجع إليها.

(فبعض النسخ السقيمة أو القطع الناقصة قد يوجد فيها من النصوص ما لا يوجد في غيرها، وقد حدث في نشر كتاب «الأغاني» أن هناك قطعة صغيرة منه في مخطوطات دار الكتب تقع في ١٧٥ ورقة عثر فيها علىٰ ترجمة كاملة لـ حارثة بن بدر مما لم يرد له ذكر في معظم المخطوطات)(١).

رابعًا: النقول:

اشتهر علماء المسلمين بكثرة التصنيف(٢)، والتصنيف عادة لا يكون إلا بعد طول درس واطلاع وتأمل، وطبيعي أن يستفيد اللاحق من السابق، وغالبًا ما يضيف إليه الكثير من علم لفارق الزمان بينهما، وعلىٰ ذلك تجد كثيرًا من التلاميذ يصنفون من مروياتهم في عين الموضوعات التي صنف فيها شيوخهم، فمنهم من يزيد كثيرًا عما وضعه شيوخه ومنهم من لا يستطيع ذلك.

وهناك مصنفون متأخرون وقع إليهم من كتب المتقدمين بعض نوادرها الصحاح؛ فعزّ عليهم ترك ما بها من فرائد؛ فجعلوها برمتها في تضاعيف كتبهم، سواء أشاروا إلىٰ ذلك أم لم يفعلوا(٣).

---

(١) حول كتاب الأغاني مقال ص٥٠٠/ج٢/مج٤٧ مجلة المجمع العلمي بدمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

(٢) قال المستشرق الألماني فلوجل في مقدمة تحقيقه للفهرست ص٧٢ تعليقًا علىٰ كثرة ما ورد بالكتاب من عنوانات للمصنفات: (إنها تجعلنا نستطيع أن نتبين النشاط العلمي الذي كان يتميز به العرب منذ القرن الأول الهجري، إننا نقدر هذا الشعب حق قدره الآن). وهذا الكتاب لم يتجاوز في حصره للمصنفات القرن الرابع الهجري، وما كان بعده من التصنيف أكثر وأكثر، والحق ما شهدت به الأعداء!

(٣) هناك تعليل لعدم إشارتهم إلىٰ الكتب التي ينقلون عنها؛ (فلم يكن في وسع الباحث أن يشير إلىٰ النص لندرة الكتاب، أو لاختلاف الصفحات من نسخة إلىٰ أخرىٰ) دراسة في مصادر الأدب ص٨٥، وبعبارة أخرىٰ: (لم يكن من السهل دائمًا تحديد مكان المادة في المخطوط) الشفاهية ص٢٢٠.

وعلىٰ هذا فالنقل عن السابقين كان له طريقان: النقل بالإسناد، والنقل عن الكتاب دون إسناد، وهذا الأخير كان يكتفي فيه بذكر اسم صاحب النص، أو اسم الكتاب -وهذا أقل-، وأحيانا بهما معًا، وأخرىٰ دون كليهما خاصة (فيما أصبح قواعد مقررة ليست ملكًا لأحد، أو روايات لا تحتاج إلىٰ توثيق)[١]، (وقد حافظت ثقافة المخطوطات علىٰ الشعور تجاه الكتاب بوصفه نوعًا من القول، أو حادثًا في مجرىٰ الحديث أكثر منه بصفته شيئًا)[٢].

لذلك نجد المؤلفين الذين لم يتصل لهم إسناد لصاحب الكتاب ينقلون عنه ويعزون الكلام للرجل دون الكتاب، فتجدهم يقولون: قال الإمام أحمد: ....، ودونه كتب الإمام ينقل عنها دون أن يشير إلىٰ ذلك إلا نادرًا، وربما رغمًا عنه[٣].

أما النقل مع ذكر الكتاب فشيء قليل نادر؛ لأن (الطريقة الحديثة التي يتبعها المؤلفون من ذكر المراجع التي يستخدمونها في مصنفاتهم وذكر المجلد والصفحة، تقوم علىٰ افتراض وجود نسخ مماثلة من الكتاب المشار إليه؛ ولا شك أن الطباعة ووجود المكتبات العامة قد أعانت علىٰ ذلك؛ ولكن افتراضًا من هذا النوع محال في عصر المخطوطات)[٤].

وكثيرًا ما ضرب عن الذكر صفحًا أناس آخرون؛ لاعتقاد ساد بينهم أن كل ما

---

(١) دراسة في مصادر الأدب ص٨٢.

(٢) الشفاهية والكتابية ص٢٢٨.

(٣) أحيانًا يضطره الكتاب نفسه إلىٰ ذلك؛ كأن يكون فيه أو في حواشيه شيء يجد في التنبيه عليه فائدة أو نكتة، وسبحان من جعل في ذلك من الدلائل التي استفاد منها المحققون بعد ما لم يخطر لهم علىٰ بال.

(٤) مناهج العلماء المسلمين في البحث من خلال المخطوطات ص١٢٨.

حصلت وحفظت من العلم صار علمًا لك وما صنع السابقون في تصانيفهم سوىٰ ذلك[١].

والنقل عن المصنفات بدون إسناد ليس كصنوه ذي الإسناد؛ فإن النقل بالإسناد كان يحافظ -غالبًا- علىٰ نص الكلام بعينه، وأكثر ما يستطيع تغييره الاجتزاء ببعض النص دون بعض، أما النقل بدون إسناد فيتحكم فيه وجود الكتاب تحت يد المقتبس من عدمه، فأحيانًا لم يكن الكتاب موجودًا حاضرًا حين النقل عنه؛ فيعتمد الناقل علىٰ ذاكرته، وقديمًا (كان القراء يميلون إلىٰ حفظ بعض ما يجدونه في المخطوطات عن ظهر قلب)[٢]، ولا شك أن أداء المحفوظ لم يكن دومًا متقنًا مضبوطًا، لذلك فقد شاب تلك الاقتباسات أشياء من اللبس والوهم والغلط بسبب النسيان.

وكثيرًا ما سيستخدم المحقق تلك الأشياء، وغيرها مما يتعلق بالنص في إثبات نقل هذا المصنف الذي لم ينص علىٰ اقتباسه عن الكتاب المقصود.

فتلك الأخطاء والأوهام بمثابة دليل يشهد بنقل هذا الرجل عن ذلك الكتاب دون أن يشير، فستراه يخلط ما لهذا بما لذلك، وسينقل عن النص جملًا وفقرات فيها نفس الأسقاط والتحريفات التي قد تصلك في إحدىٰ النسخ المخطوطة شاهدة عليه معلنة نقله.

وقد تجد في أبحاث غيرك عن هذا الرجل، وفي ترجمته ما يساعدك علىٰ إثبات ذلك، بلا افتراء عليه ولا افتئات.

---

(١) وليس صحيحًا أن نقول: (هذه العصور السابقة لم تعرف حقوق التأليف كما نعرفها الآن) مناهج علماء المسلمين ص١٢٩، وإلا فإننا نجدهم قالوا فيمن يسرق مصنفات غيره إنه «سلخ» كتاب فلان، أو أغار عليه، ونحوها من عبارات تدل علىٰ ذلك.

(٢) الشفاهية والكتابية ص٢٢٠.

وعلىٰ هذا فالنقل عن السابقين كان له طريقان: النقل بالإسناد، والنقل عن الكتاب دون إسناد، وهذا الأخير كان يكتفي فيه بذكر اسم صاحب النص، أو اسم الكتاب -وهذا أقل-، وأحيانا بهما معًا، وأخرىٰ دون كليهما خاصة (فيما أصبح قواعد مقررة ليست ملكًا لأحد، أو روايات لا تحتاج إلىٰ توثيق)[١]، (وقد حافظت ثقافة المخطوطات علىٰ الشعور تجاه الكتاب بوصفه نوعًا من القول، أو حادثًا في مجرىٰ الحديث أكثر منه بصفته شيئًا)[٢].

لذلك نجد المؤلفين الذين لم يتصل لهم إسناد لصاحب الكتاب ينقلون عنه ويعزون الكلام للرجل دون الكتاب، فتجدهم يقولون: قال الإمام أحمد: ...، ودونه كتب الإمام ينقل عنها دون أن يشير إلىٰ ذلك إلا نادرًا، وربما رغمًا عنه[٣].

أما النقل مع ذكر الكتاب فشيء قليل نادر؛ لأن (الطريقة الحديثة التي يتبعها المؤلفون من ذكر المراجع التي يستخدمونها في مصنفاتهم وذكر المجلد والصفحة، تقوم علىٰ افتراض وجود نسخ مماثلة من الكتاب المشار إليه؛ ولا شك أن الطباعة ووجود المكتبات العامة قد أعانت علىٰ ذلك؛ ولكن افتراضًا من هذا النوع محال في عصر المخطوطات)[٤].

وكثيرًا ما ضرب عن الذكر صفحًا أناس آخرون؛ لاعتقاد ساد بينهم أن كل ما

---

(١) دراسة في مصادر الأدب ص٨٢.

(٢) الشفاهية والكتابية ص٢٢٨.

(٣) أحيانًا يضطره الكتاب نفسه إلىٰ ذلك؛ كأن يكون فيه أو في حواشيه شيء يجد في التنبيه عليه فائدة أو نكتة، وسبحان من جعل في ذلك من الدلائل التي استفاد منها المحققون بعد ما لم يخطر لهم علىٰ بال.

(٤) مناهج العلماء المسلمين في البحث من خلال المخطوطات ص١٢٨.

حصلت وحفظت من العلم صار علمًا لك وما صنع السابقون في تصانيفهم سوىٰ ذلك[١].

والنقل عن المصنفات بدون إسناد ليس كصنوه ذي الإسناد؛ فإن النقل بالإسناد كان يحافظ -غالبًا- علىٰ نص الكلام بعينه، وأكثر ما يستطيع تغييره الاجتزاء ببعض النص دون بعض، أما النقل بدون إسناد فيتحكم فيه وجود الكتاب تحت يد المقتبس من عدمه، فأحيانًا لم يكن الكتاب موجودًا حاضرًا حين النقل عنه؛ فيعتمد الناقل علىٰ ذاكرته، وقديمًا (كان القراء يميلون إلىٰ حفظ بعض ما يجدونه في المخطوطات عن ظهر قلب)[٢]، ولا شك أن أداء المحفوظ لم يكن دومًا متقنًا مضبوطًا، لذلك فقد شاب تلك الاقتباسات أشياء من اللبس والوهم والغلط بسبب النسيان.

وكثيرًا ما سيستخدم المحقق تلك الأشياء، وغيرها مما يتعلق بالنص في إثبات نقل هذا المصنف الذي لم ينص علىٰ اقتباسه عن الكتاب المقصود.

فتلك الأخطاء والأوهام بمثابة دليل يشهد بنقل هذا الرجل عن ذلك الكتاب دون أن يشير، فستراه يخلط ما لهذا بما لذلك، وسينقل عن النص جملًا وفقرات فيها نفس الأسقاط والتحريفات التي قد تصلك في إحدىٰ النسخ المخطوطة شاهدة عليه معلنة نقله.

وقد تجد في أبحاث غيرك عن هذا الرجل، وفي ترجمته ما يساعدك علىٰ إثبات ذلك، بلا افتراء عليه ولا افتئات.

---

(١) وليس صحيحًا أن نقول: (هذه العصور السابقة لم تعرف حقوق التأليف كما نعرفها الآن) مناهج علماء المسلمين ص١٢٩، وإلا فإننا نجدهم قالوا فيمن يسرق مصنفات غيره إنه «سلخ» كتاب فلان، أو أغار عليه، ونحوها من عبارات تدل علىٰ ذلك.

(٢) الشفاهية والكتابية ص٢٢٠.

أما النقل بالإسناد؛ فلقد كافح في إثباته الشيخ محمود شاكر في تحقيقه الرائد لكتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي المتوفىٰ سنة ٢٣١هـ، حتىٰ آمن الناس بصحته حينما رأوا الدلائل المادية التي يؤمنون بمثلها أمامهم عيانًا.

(وحرص المسلمين علىٰ رواية المصنفات بالسند المتصل والاكتفاء بذكر المصنِّف في الرواية دون الإشارة إلىٰ المصنَّف أمر مألوف عند المؤلفين، وهو لا يختص به أهل الحديث دون غيرهم، بل إنه أمر شائع عند أغلب المصنفين وفي مختلف العلوم)(١).

وبديهي أن يقع ذلك الضرب من النقل عبر سلاسل من العلماء والرواة تربط بينهم علاقة التلمذة، سواء أكانوا جميعًا مصنفين أو غير مصنفين، فينتقل النص عبر تلك السلاسل محفوظًا تامًّا متقنًا؛ حتىٰ يستقر في أية نسخة تصلنا لأي مصنف خلال تلك السلسلة الجليلة من حملة العلم.

والنص خلال ذلك الضرب من الاقتباس يأتي -غالبًا- سليمًا صحيحًا موفورًا؛ لكن كل الذي قد يحدث أن يحاول بعض المصنفين ادعاء سماع ما لم يسمع، وهو يعتمد علىٰ نقله عن الكتب بالإجازة ونحوها.

ولقد وجدت هذين الضربين من النقل خلال تحقيقي لكتاب «فحولة الشعراء» عن أبي سعيد الأصمعي المتوفىٰ سنة ٢١٦هـ(٢)؛ لكني سأضرب المثل للنقل دون إسناد من تحقيق «فحولة الشعراء»، وأدخر الثاني لصاحب الفضل الحقيقي في حمل الدنيا علىٰ الاعتراف به، والإذعان لأمره، وأعني فخر علمائنا الشيخ محمود شاكر -بلّ الله بالرحمة ثراه-.

«فحولة الشعراء» كتاب ذاهب في القدم، عظيم الحظ من الندرة في الأصول

---

(١) توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين ص٦١.

(٢) لما ينشر بعد، يسر الله له سبيلا.

الخطية، وقعت للقلقشندي المتوفىٰ سنة ٨٢١هـ منه نسخة قرأها ونقل[١] عنها نقولًا[٢] شابها شيء من الخلط، وقد وجدت بها نفس السقط الموجود في النسختين اللتين وصلتا لنا من الكتاب ولهما أصل واحد، وكذلك خلط في نقله بين ما لصاحب الكتاب وأحد الأعلام المذكورين خلاله، ثم تلك النصوص المتابعة الموجودة في الكتابين فقط، كل ذلك يخبرنا بأن القلقشندي نقل عن الكتاب دون أن يصرح، بل نقل عن نسخة تمت بالصلة إلىٰ ما وصلنا. وفي هذا فوائد لا تخفىٰ علىٰ ذي عقل أريب، والحمد لله رب العالمين.

- في سنة ١٩١٦م انتهت مطبعة بريل من طبع كتاب «طبقات الشعراء» لابن سلام الجمحي بتحقيق المستشرق الألماني يوسف هل عن مخطوطتين أصلهما واحد في مكتبة عارف حكمت بالمدينة -علىٰ ساكنها الصلاة والسلام- تعود ترجيحًا إلىٰ القرن الرابع أو الخامس الهجري[٣].

وفي سنة ١٩٢٥م وقعت في يد الشيخ محمود شاكر نسخة للطبقات ناقصة مخرومة في مواضع متعددة، تعود إلىٰ القرن الثالث أو الرابع الهجري ترجيحًا، فقارن بين نص مطبوعة هل، وتلك النسخة فوجد النص الذي في طبعة هل يقدم صورة مختصرة ناقصة من كتاب الطبقات لا يزيد ما فيها عن نصف أصل كتاب الطبقات إلا قليلًا[٤].

---

(١) في كتابه «صبح الأعشىٰ». (وقد جمع في كتابه هذا مئات النسخ والرسائل المفقودة، لمختلف العصور منذ صدر الإسلام إلىٰ عصر المؤلف) القواعد المنهجية ص١٨٤.

(٢) ج١/ ص٢٩٣.

(٣) عن باية إسناد الكتاب في المخطوطتين ص ٣١، ٣٢، وباية طبعات كتاب الطبقات ص٥١. مقدمة تحقيق كتاب الطبقات.

(٤) السابق ص٩، ١٠ و١٢: ١٤. وراجع مبحث: «القول في الأصلين المخطوطتين لكتاب الطبقات ص٤٠ في الكتاب الفذ «برنامج طبقات فحول الشعراء» ففيه زيادة وتفصيل.

وبملاحظة كثرة ما رواه أبو الفرج الأصفهاني في كتابه «الأغاني» عن أبي خليفة الجمحي عن ابن سلام صاحب الطبقات، جمع الشيخ ما في كتاب الأغاني من صور تلك الروايات فبلغت خمسًا وخمسين صورة أو أكثر، اتفقت ثلاث عشرة صورة منها مع تلك الزيادات التي زادتها تلك المخطوطة الجديدة علىٰ طبعة هل، وسدت مواضع الخرم الكثيرة فيها، فهي إذن تمثل نسخة أشد دنوًّا من أبي خليفة - راوي كتاب ابن سلام- من كلتا المخطوطتين اللتين وصلتنا(١).

وبمزيد تأمل كشفت دراسة الشيخ لأسانيد محمد بن عمران المرزباني في كتابه «الموشح» عن تدليسه الذي اعتاده في تصانيفه (ينقل عن الكتب بالإجازة ولا يبين بل يقول في هذا كله: «أخبرنا»)(٢) فإذا لديه نسخة من الطبقات ميز روايته عنها بتدليس جيد له معنىً صحيح(٣) كما عثر الشيخ وغيره علىٰ نقول أخرىٰ غير ذلك من الضرب الذي ذكرناه آنفًا(٤).

وبعد دراسة الشيخ للأصلين المخطوطين وغيرهما من تلك النقول قرر تلك القاعدة العلمية، ومثل لها بقوله: (إذا لم تقع في أيدينا نسخة ثالثة أو رابعة؛ ولكن جاءنا دليل صحيح الدلالة علىٰ أن فلانًا من العلماء كانت عنده نسخة من كتاب الطبقات رواها عن أبي خليفة -بأي طرق الرواية المعروفة المألوفة عندنا نحن العرب- أو رواها بالواسطة عن شيخ روىٰ عن أبي خليفة، ثم لم تصلنا هذه

---

(١) السابق ص٣٨: ٤٥. وأيضًا البرنامج ص٢٤: ٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ج٣/ ص١٣٥.

(٣) ذكره الشيخ بإيجاز شديد في مقدمة تحقيقه للطبقات ص٤٥، ٤٦ ثم بسطه بسطًا نافعًا مُعلِّمًا لكل متصل بالتراث العربي في كتابه الذي لم ينسج علىٰ منواله كتاب -البرنامج- ص٩١: ١٠٤.

(٤) مقدمة التحقيق ص٤٦.

النسخة، ولكنه نقل عنها نقلًا صحيحًا متفرقًا في كتاب آخر من كتبه؛ فإن مجموع ما نقله في كتابه هو بلا شك عندئذ، بمثابة نسخة من كتاب الطبقات ناقصة أوراقها، أو ضائعة أوراقها، أو مختصرة أخبارها وأشعارها، وكذلك لا يستنكف عقل ولا نظر ولا «منهج علمي» أيضًا، أن تجمع بين نقوله التي نقلها عن نسخته كانت، وبين هاتين النسختين العتيقتين في كتاب واحد، وأن الكتاب عندئذ، هو يقين جزء صالح جدًّا من أصل كتاب الطبقات الذي رواه أبو خليفة عن خاله محمد بن سلام، هل في هذا شك؟)[١].

وكان ما كان في الطبعة الأولىٰ[٢] التي اعتمد فيها علىٰ مطبوعة يوسف هل أو مطبوعة عجان الحديد وكلاهما ينتهي به الأمر إلىٰ نسخة عارف حكمت وجزء كان قد نقله عن تلك المخطوطة التي وقعت له سنة ١٩٢٥م، ثم ردها إلىٰ صاحبها - محمد أمين الخانجي- ولم يعد يعرف عنها شيئًا، وتلك الأصول التي استخلصها واعتمدها من الأغاني والموشح. فقامت عليه الدنيا ولم تقعد حتىٰ ظهرت تلك المخطوطة ثانية، فإذا بها كل تلك الزيادات التي قدمتها تلك النسخ المستخلصة؛ (بل كان بعضها في نفس سياق ابن سلام، وفي موضعه من كتابه كما أثبته أنا استظهارًا)[٣].

وفي سنة ١٩٧٤م كانت الطبعة الثانية علىٰ الأصول المخطوطة وسائر الأصول المستخلصة وغيرها من النقول، واستوىٰ الكتاب علىٰ أحسن حال ممكنة.

وبعد ذلك بأعوام في سنة ١٩٨٠م نشر الشيخ بحثه القيم: «برنامج طبقات فحول

(١) البرنامج ص٤٦.

(٢) سنة ١٩٥٢م.

(٣) مقدمة التحقيق ص٤٣.

الشعراء» الذي أبان فيه عن الأمر كله، وشرحه شرحًا لا مزيد وراءه»، وقدم فيه نموذجًا عاليًا للبحث العلمي القائم علىٰ أصول إسلامية عربية أصيلة.

وهنا أمر قرره العلماء الذين صنفوا في علم التحقيق، ومارسوه دهرًا طويلًا، وحذروا من مخالفته، وضربوا لذلك الأمثال، (فهذا النوع من الأصول -المنقولة خلال كتب أخرىٰ- لا يخرج كتابًا محققًا، وإنما يستعان به في تحقيق النص، وقد تهدىٰ بعض الأدباء إلىٰ نصوص من كتاب «العثمانية» للجاحظ ونشرها مع الرد عليها لأبي جعفر الإسكافي، نقل ذلك كله من «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، وكنت أحسب أن تلك النصوص تمثل علىٰ الأقل نموذجًا من الأصل؛ ولكن عندما وقعت إلىٰ نسخة «العثمانية» المخطوطة تيقنت أن ما فعله ابن أبي الحديد لا يعدو أن يكون إيجازًا مخلًا لنص الجاحظ، بلغ أن أوجزت صفحتان منه في نحو ستة أسطر.. فنشر أمثال هذه النصوص، ودعوىٰ أنها محققة يعد خطأ جسيمًا في فن التحقيق وفي ضمير التاريخ)[١].

وكنت أحسب أن هذا الباب قد أغلق دون هذا الصنيع بعد هذا التحذير البين من شيخ المحققين؛ لكن بعض الناشرين صنع ذلك، فجمع نصوصًا كثيرة من «تاريخ الأمم والملوك» للطبري رواها سيف بن عمر الضبي الأسدي في أحداث الفتنة، ونحله اسم كتاب لسيف هو «الفتنة ووقعة الجمل» وقدمه للناس[٢].

وجاء الدكتور حكمت بشير ياسين وصنف كتابًا سماه «القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية) جمع فيه ما استطاع من سبل تحصيل ما يمكن من نصوص الكتب المفقودة والضائعة، وهذا جهد لا فائدة حقيقة

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ﷺ ص٣٠ وما بعدها. والأديب المقصود بهذا الكلام هو الأستاذ حسن السندوبي في «رسائل الجاحظ» ص١: ٦٦.

(٢) نشرته دار النفائس في بيروت سنة ١٤٠٦هـ، جمع أحمد راتب عرموش.

له سوىٰ ما ذكره هو نفسه من (إسعاف المحققين الذين يعتمدون في تحقيقهم علىٰ نسخة فريدة ناقصة أو مخرمة أو فيها طمس أو سقط)[١] وهذا صنيع كثرة من محققينا الأفاضل منذ زمان ليس بالقريب، وكذلك يمكن أن يستفيد منها أرباب الدراسات وأهل تحرير المسائل والمرويات عن الأئمة والرواة؛ لكنها لا تخرج أبدًا في هيئة كتاب مستقل؛ فذلك أمر محفوف بالمخاطر، وقف هو نفسه علىٰ نموذج له[٢]. فوق أنه لا قيمة له جديدة زائدة عما تستطيعه الفهرسة العلمية الدقيقة أن تقدمه لنا، إذا تمت للكتب التي جاءت خلالها تلك المرويات والنقول[٣].

بل قد يبتسم الحظ للمحقق، فيقف -بتوفيق اللَّه وفضله- علىٰ أكثر من نقل بالإسناد عن نصه الذي يحققه، كما حدث للأستاذ الجليل محمد مطيع الحافظ في تحقيقه لكتاب «تاريخ الخلفاء» لأبي عبد اللَّه محمد بن يزيد بن ماجه.

قال: (من خلال عملي المتواضع في لجنة «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر، استبانت لي أهمية هذا الكتاب وقيمته الكبيرة في التراث الإسلامي؛ إذ يمثل مكتبة ضخمة جمع فيه مؤلفه أصولًا لكثير من الكتب التاريخية التي ضاع كثير منها، وهذا ما دفعني للتعرف علىٰ بعض هذه الأصول التي استمد ابن عساكر منها مادة كتابه.

ومن بين هذه المخطوطات النادرة كتاب «تاريخ الخلفاء» لأبي عبد اللَّه محمد بن يزيد بن ماجه، وهو بخط الحافظ ابن عساكر ضمن مجموعة من مجموعات الحديث في المكتبة الظاهرية.

---

(١) ص١٨.

(٢) ص٢٤، قال: (المغازي النبوية للزهري -جمع وتقديم د. سهيل زكار من «مصنف» عبد الرزاق الصنعاني؛ لكن عبد الرزاق اقتبس من غير الزهري في مواضع كثيرة تصل إلىٰ ٣٠ صفحة أقحمها د. سهيل في مغازي الزهري، وهي ليست للزهري).

(٣) ما قلته لا يقلل من جهد د. حكمت؛ لكنه يوجهه الوجهة الصحيحة.

وترجع أهمية هذا الكتاب إلىٰ عدة أمور منها:

١- أنه من مصادر ابن عساكر في تاريخه الكبير «تاريخ دمشق» وقد جاءت روايات ابن عساكر من هذا الكتاب متوجة بالإسناد التالي:...

٢- والكتاب أيضًا من موارد الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، وقد جاءت روايات الخطيب من هذا الكتاب بالسند...)[1]. لكن المحقق الحصيف الواعي بأصول التحقيق، جعل بين معقوفتين (كل ما كان زائدًا عن الأصل وذلك زيادة في الإيضاح، أو نقصًا استدركته من «تاريخ دمشق» لابن عساكر أو «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي)[2].

خامسًا: المختصرات والتهذيبات والشروح والتفسيرات:

وهذا ضرب من الأصول يجد منه المحقق عونًا ظاهرًا في مختلف خطوات تحقيقه؛ ففيه علم وجهد أحد السابقين مع ذلك النص المزمع نشره، وهو لا شك أقرب إلىٰ النص وصاحبه من المحقق، وقد يكون قد بلغه من النص وخبر صاحبه ما لم يبلغ محققه فيدله عليه ويرشده إليه.

وقد تعلو نسخة المهذب أو الشرح التي وصلتنا علىٰ كل ما وصلنا من النسخ الأصيلة الكاملة للنص، فيكون لها حكم وهيمنة علىٰ كثير من عمليات التحقيق ووجوه الترجيح.

ومن أشد الأمثلة جلاء عن ذلك الضرب من الأصول، وأدلها علىٰ قيمتها ما وجده أستاذ الأساتذة الدكتور شوقي ضيف في دراسته لأصول كتاب «السبعة» في القراءات لابن مجاهد المتوفىٰ سنة ٣٢٤هـ؛ فقد وقف له علىٰ نسختين خطيتين

(١) مقدمة التحقيق ص٣ وما بعدها.

(٢) السابق ص١٢.

تعودان إلىٰ القرن الثاني عشر هجريًا، ووجد فيهما (تصحيفات وتحريفات وأسقاط كثيرة كثرة مفرطة)[١]، ووجد من كتاب «الحجة في علل القراءات السبع» لأبي علي الفارسي المتوفىٰ سنة ٣٧٧هـ تلميذ ابن مجاهد، نسختين خطيتين تعودان للقرن الرابع الهجري -عصر المؤلف-، ومن خلالهما عرف (أن كتاب «الحجة» يحتفظ بين دفتيه بنسخة من كتاب «السبعة» لابن مجاهد، تنقص فقط مقدمات الكتاب عن السبعة وأساتذتهم وتلاميذهم وأسانيد ابن مجاهد إليهم، أما بعد ذلك ومنذ سورة الفاتحة إلىٰ نهاية الكتاب فإن فرش الحروف يكاد يكون كله في كتاب «الحجة»[٢].

إذن (هي نسخة عالية السند، لأن راويها أبو علي الفارسي تلميذ ابن مجاهد، ثم هي نسخة قديمة كتب المجلدات الأولىٰ لها ابن غليون -ت٣٩٩هـ- وبقيتها كتبها العباس بن أحمد المواسي سنة ٣٧٤هـ، في حياة أبي علي، والمخطوطة الأخرىٰ قديمة كتبت سنة ٣٩٠هـ)[٣].

وهنا أمور يجب الإشارة إليها:

أولها: أنه لا يحسن لنا نشر المختصر ما دام الأصل موجودًا كاملًا مخطوطًا لما ينشر بعد؛ ففي ذلك حجب لعلم متاح، وهدر لجهد نافع في غير الأولىٰ، وعلىٰ النحو الآخر لا ينفع قيام أحد ما باستخراج كتاب من شرح، ونشره علىٰ أنه كتاب لأحد الأقدمين؛ فهذا مما لا نفع من ورائه، ولا فائدة ترجىٰ منه[٤].

---

(١) مقدمة التحقيق ص٣٨.

(٢) السابق ص٣٩.

(٣) السابق ص٤٠.

(٤) وما يدري من يجترأ علىٰ صنع ذلك، ألا تكون النسخة التي وقعت للشارح معيبة لا تمثل الكتاب تمثيلًا صادقًا، ومن قبل ذلك ما وجد العلامة الطناحي ابن إياز والخويي يأخذان علىٰ ابن معطي أشياء في شرحهما لكتابه «الفصول»، وإنما (جاء هذا من سقم النسخ التي وقعت لهما من «الفصول»). مقدمة التحقيق لكتاب «الفصول» ص١٠٩.

وقد أخذ الأستاذ هلال ناجي علىٰ الدكتور مصطفىٰ جواد نشره لكتاب «المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي» انتقاء الذهبي؛ (رغم وجود نسخ عديدة من النص الكامل)[١] لابن الدبيثي مخطوطًا، ورجع إليه في مواضع من تحقيقه، فإن لم ينج من الكتاب إلا المختصر فإنه يخرج وينبه علىٰ كونه المختصر لا الأصل، مثل كتاب (المقتبس في أخبار النحويين البصريين، وأول من تكلم في النحو وألفه، وأخبار القراء والرواة من أهل البصرة والكوفة، ومن نزل منهم مدينة السلام، حوالي الثمانين ورقة)[٢] الذي ضاع ولم يصلنا إلا مختصره المسمىٰ: «نور القبس المختصر من المقتبس» اختصار الحافظ اليغموري وقد نشره المستشرق رودلف زلهايم في فيسبادن سنة ١٩٦٤م.

والمختصر أفضل من الأصل الناقص، لأن المختصر سيعطينا صورة كلية عن النص وهي أنفع لنا من الأصل المبتور مثل كتاب «الانتصار لنقل القرآن» لأبي بكر الباقلاني المتوفىٰ سنة ٤٠٣هـ وصلنا منه مخطوط ناقص يمثل الجزء الأول منه[٣]، وأيضا مختصره المسمىٰ «نكت الانتصار لنقل القرآن» للصيرفي[٤]، فلا شك أن المختصر هو الأولىٰ بالإخراج للناس، مع الاستعانة بالنسخة الناقصة تصحيحًا وتوثيقًا.

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ص٣٧. وقد ذكر الدكتور بشار معروف في مقدمة نشرة مؤسسة الرسالة لكتاب «سير أعلام النبلاء» أن الذهبي (زاد في كثير من تراجمه... ومن إضافاته... تواريخ وفيات المترجمين الذين لم يذكر صاحب الكتاب الأصلي وفياتهم). ج١/ ص٤٩ وما بعدها.

(٢) الفهرست ص١٣٣.

(٣) في قرة مصطفىٰ بايزيد تحت رقم ١٨٦٧١، وقد نشر د. فؤاد سزكين تصويرًا للمخطوط دون تحقيق.

(٤) في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم ٨٢٨ب.

أما الأمر الثاني: فإنه يجب الحذر من زيادات النسخ المختصرة التي لم ترد في الأصول؛ فإن بعض المختصرين يزيد في النص مما وقع إليه من غير الأصل، وانظر إلي (كتاب «مختار الأغاني في الأخبار والتهاني» لابن منظور صاحب اللسان، الذي اختصر به كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، وقد طبع هذا المختصر في ثمانية أجزاء، وفي الجزء الثالث منه ترجمة موسعة لأبي نواس، تضمنت أخبارًا وأشعارًا لأبي نواس، لا تجدهما في الأصل المختصر؛ وذلك أن لابن منظور كتابًا مفردًا لأخبار أبي نواس، وهو مطبوع، وكذلك صنع ابن منظور في ترجمة جميل بن معمر، حيث أورد له بعض أشعار وأخبار لم ترد في «الأغاني»)[1].

سادسًا: الأصول المترجمة إلى اللغات الأخرى غير لغة النص الأصلية:

وهذا نوع الأصول تتدرج به الحال من كونها مساعدة في إقامة النص بلغته الأصلية الأولىٰ، إلىٰ سد ثغراته وإتمام نقصه، إلىٰ أن يصير السبيل الوحيد لمعرفة بعض النصوص التي ضاعت في لغتها الأولىٰ تمامًا، وذلك الأخير -بلا أدنىٰ شك- هو أكثرها أهمية ونفعًا.

ولا خلاف أن الترجمة الدقيقة ستعطينا صورة صحيحة لهذا النص، وأنها ستفاوت بحسب حظ من قام عليها من العلم والبصر باللغتين؛ (فأنفس التراجم ما صدر عن رجل يعرف اللسانين معرفة تامة، يفهم العربية ومادة العلم الذي يترجم فيه فهمًا كاملًا، لا يغير معنىٰ الأصل ولا أسلوبه، بل يتبعه محافظًا عليه

(١) الموجز ص٣٣.

ما مكنته اللغتان، وهذا الجنس من الترجمة نادر جدًّا)[١].

ومن أمثلة ذلك الترجمة التي صنعها أحمد جودت باشا العالم التركي المتوفىٰ سنة ١٨٩٥م، لمقدمة ابن خلدون إلىٰ التركية سنة ١٨٥٨م، (فيظهر أن الترجمة التركية قد اعتمدت علىٰ عدة نسخ خطية، فأكملت نقص كل منها، وأصلحت أخطاءها علىٰ ضوء ما ترشد إليه النسخ الأخرىٰ؛ ولذلك جاءت مشتملة علىٰ جميع الفصول الأحد عشر التي تزيد بها الطبعة الباريسية -طبعة كاترمير- علىٰ طبعة مصر، كما جاءت مشتملة علىٰ الفصل الذي تزيد به الطبعة المصرية علىٰ طبعة باريس)[٢].

وكتاب «كليلة ودمنة» (النسخة العربية أصل لكل ما في اللغات الأخرىٰ -حاشا الترجمة السريانية الأولىٰ- فقد فُقِدَ الأصل الفهلوي الذي أخذت عنه الترجمة الفهلوية، واضطرب بعضه فصارت النسخة العربية أُمًّا يرجع إليها من يريد إحداث ترجمة أو تصحيح ترجمة قديمة؛ بل يرجع إليهما من يريد جمع الأصل الهندي وتصحيحه)[٣]. وقل نفس الكلام علىٰ كتاب «ألف ليلة وليلة».

وقد تعلو النسخة المترجمة علىٰ كل الأصول الباقية في لغة النص الأصلية لعلو الأصل الذي ترجمت عنه، مثل كتاب «الأخلاق» لأرسطو؛ فأقدم مخطوطاته اليونانية وأحسنها ما يعود إلىٰ القرن العاشر الميلادي، (ولكن المخطوط اليوناني الذي قامت علىٰ أساسه الترجمة العربية أقدم منه؛ لأنه يرجع علىٰ الأكثر إلىٰ القرن التاسع الميلادي، ولولا أن مخطوط هذه الترجمة العربية قد أصابه التلف وألوان

---

(١) أصول نقد النصوص ص٤١.

(٢) مقدمة تحقيق «مقدمة ابن خلدون» ج١/ ص٢٦٣ وما بعدها. وقد تكون تلك الترجمة اعتمدت علىٰ المطبوعات لا المخطوطات والأمر يحتاج إلىٰ تحرير.

(٣) مقدمة تحقيق «كليلة ودمنة» ص١٤.

من التحريف لأمكن الإفادة من هذه الترجمة العربية في تصحيح النص اليوناني، أو في الترجيح بين اختلافات القراءة في المخطوطات اليونانية)[١].

أما التراجم التي تخالف الأصل مخالفة بالغة تسقط حظها من الاعتبار، فهي لا تفيد في شيء، مثل (ترجمة تاريخ الطبري الفارسية؛ فإنها تخالف الأصل، تسقط بعضه وتغير بعضه الآخر، وإذًا فلا قيمة لها أصلًا من جهة تصحيح الأصل العربي)[٢].

وقد تعلو الأهمية للنص المترجم وتعظم، حتىٰ يصبح هو السبيل الوحيد للوصول إلىٰ شيء من الأصل؛ فقد كان بأيدينا يومًا كتاب لأبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه بن حمدويه الحاكم النيسابوري، يسمىٰ «تاريخ نيسابور» يتألف من اثني عشر جزءًا، كان مرتبًا علىٰ حروف المعجم، يضم تراجم لصحابة الرسول ﷺ ولأعلام نيسابور إلىٰ سنة ٣٨٠هـ، ويبدو أن أصل الكتاب قد فقد، أما المختصر العربي المتأخر من هذا الكتاب فهو إعادة ترجمة عن صياغة فارسية أعدها مصنف اسمه الخليفة النيسابوري الذي عاش في زمن لا يبعد عن القرن السابع الهجري)[٣].

وكتاب «أخبار ملوك الأندلس» لأبي بكر الرزاي القرطبي المتوفىٰ سنة ٣٤٤هـ، (فقد ضاع النص العربي فيما ضاع من تراث، ولكنه بقي في ترجمة إسبانية.. نقلت عن ترجمة برتغالية لكتاب الرازي وضعها القس خيل بيرس)[٤].

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب «الأخلاق» ص١١ وما بعدها.

(٢) أصول نقد النصوص ص٤١.

(٣) تاريخ التراث العربي م١/ ج١/ ص٤٥٦.

(٤) نص أندلسي جديد مجلة معهد المخطوطات مج١/ ج٢/ ص٢٨١. وانظر تاريخ التراث العربي م١/ ج٢/ ص٢٥٠.

فهذا باب لاستعادة ما يمكن من نصوص تراثنا العربي التي نقلت إلىٰ أي لسان آخر، لعله يسد بعض ذلك النقص الذي نتألم له جميعًا، وعلىٰ من يستطيع ذلك أن يشمر عن ساعد الجد في الترجمة وسائر خطوات التوثيق والتخريج للتثبت من صدق تلك النصوص وصحة نسبتها لأصحابها.

كيفية جمع الأصول

جمع الأصول بين يدي المحقق أحد أولويات وفرائض علم التحقيق، فلا عمل ينافس جمع الأصول بأنواعها المختلفة في الابتداء والصدارة من سائر عمليات التحقيق؛ فهو أساس ما سيخرج من نص محقق.

لكن الأمر قد لا يكون متوفرًا في كل الأحيان، فثمت أصول يأخذ الحصول عليها وقتًا، وربما لا تكون معلومة من قبل لمحقق النص، أو لا تصل إليه إلا بعد انتهاء عمله، بل ربما بعد النشرة الأولىٰ له. فواجب علىٰ المحقق أن يبذل وسعه في الحصول علىٰ نسخ الأصول، ولا يتوانىٰ في ذلك؛ والله الموفق.

والاكتشاف في علم المخطوطات بدايته الطبيعية تأتي من قراءة فهارس المخطوطات، وكل ما يتحدث عنها من مقالات ودراسات، وإشارات خلال تحقيقات جهابذة ذلك العلم.

وعادة ما يتحرك داخل الباحث اليقظ ظن تجاه بعض ما يقرؤه من بيانات المخطوط ينافي ذلك المثبت أمامه؛ فيجتهد في المعرفة واستقصاء ما قد يعزز ظنه أو ينفيه. وغاية الأمر هي الوقوف علىٰ الأصول المخطوطة نفسها وفحصها، للخروج بنتيجة جازمة، تكشف عن شيء من تراثنا الجليل.

سبل جمع الأصول:

١- فهارس المخطوطات:

نشطت دور الكتب والمكتبات العامة في فهرسة ما لديها من ثروة مخطوطة أو مطبوعة، وتتفاوت قيمة هذه الفهارس تفاوتًا بحسب القائمين عليها فالفهرس الذي

قام عليه أحد العلماء غير ذلك الذي قام عليه أحد الموظفين قليلي الحظ في العلم والفهم.

فمن يساوي «فهرس كتب الحديث» الذي وضعه العلامة محمد ناصر الدين الألباني لمخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق بسواه من الفهارس السابقة للدار.

ومن يعدل «فهرس دار الكتب المصرية» الذي قام عليه النابه فؤاد سيد أمين المخطوطات بالدار بفهرسها القديم. وكذلك الفهارس التي صنعها لمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

والذي تعامل مع فهرسَيْ الحديث اللذين وضعهما الشيخ الألباني والأستاذ فؤاد سيد يعلم فضلهما وسبقهما ومدىٰ نفعهما.

فالأول دل فيه الرجل علىٰ كتب وأجزاء استخرجها من الدست -مكدسات من الأوراق والكراريس المتنوعة التي لا يعرف أصلها- ونسبة العديد من المصنفات المجهولة، ودلالة علىٰ ما طبع منها، وما يوجد من نسخ أخرىٰ لها في المكتبات[1].

والثاني اتبع منهجًا فريدًا ذاكرًا اسم الكتاب وما اشتهر به من أسماء أخرىٰ، واسم المؤلف كاملًا مصحوبًا بالكنية واللقب والشهرة وتاريخَيْ الميلاد والوفاة، مع ذكر أول الكتاب وأبوابه وفصوله وخاتمته، وتعيين نوع الخط واسم الناسخ، وتاريخ الكتابة، وما يدل علىٰ عصر النسخة من سماعات وإجازات ومطالعات وتملكات ووقفيات[2].

٢- فهارس المطبوعات:

تتوازىٰ أهمية فهارس المخطوطات مع أهمية فهارس المطبوعات فقد يكون

---

(١) مقدمة الفهرس ص٣: ١٠.

(٢) مقدمة الفهرس ص «د».

للكتاب مطبوعة قديمة مجهولة، أو حديثة كافية عن جهد جديد.

وقد صنف الأفاضل في هذا المضمار أمثال يوسف إلياس سركيس في كتابه «معجم المطبوعات العربية والمعربة» المطبوع سنة ١٣٤٦هـ = ١٩٢٨م والدكتور محمد عيسىٰ صالحية في كتابه «المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع» المنشور سنة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م عن معهد المخطوطات العربية مع بعض المستدركات، ولولا ضياع أحد أجزائه مع ما ضاع خلال دهم القوات العراقية لمقر المعهد في الكويت سنة ١٩٩٠م، لكان أوفىٰ ما بأيدينا من معاجم المطبوع، فيكون بذلك مع مرور سنوات عليه غير واف بالمقصود تمامًا.

٣- كتب تاريخ التراث العربي وغيرها من الفهارس المتخصصة والمجلات التراثية:

لتلك الكتب والمجلات دور بارز في الدلالة علىٰ أماكن المخطوطات ومحالها، مثل: كتاب «تاريخ الأدب العربي» للمستشرق الألماني كارل بروكلمان، وكتاب «تاريخ التراث العربي» للعالم التركي فؤاد سزكين، والفهارس التي تخصصت في فن معين أو فهرسة مصنفات عالم بعينه، مثل: «مؤلفات ابن الجوزي» تأليف الأستاذ عبد الحميد العلوجي، و«قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي» تأليف د. ناجية عبد الله، والذي يعرض عن مثل هذه الجهود المبذولة يضيع علىٰ نفسه غنائم باردة طوع يمينه.

٤- سؤال أهل العلم بالمخطوطات:

وذلك باب انتفع به سلفنا القريب أيما نفع، فالعلم مبثوث في جنبات الأرض، موزع علىٰ أهل العلم، رَحِمٌ بينهم، والأمثال في ذلك الأمر كثيرة لا تحصىٰ، منها:

- ما حدث عند تحقيق الدكتور محمد عبد الهادي شعيرة لكتاب «التاريخ الكبير» للإمام الذهبي -ت٧٤٨هـ-، فقد أخبره الشيخ حسام الدين القدسي عن علامة الجزيرة العربية حمد الجاسر بنسخ من أجزاء الكتاب موجودة في نجد عند الأمير عبد اللّٰه بن عبد الرحمن آل سعود، وأخرىٰ في الإحساء عند الشيخ علي آل مبارك(١).

- وعبد العزيز الميمني الهندي هو الذي دل محمود شاكر علىٰ نسخته الضائعة من «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام -ت٢٣١هـ-(٢).

- والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب هو من دل الدكتور شوقي ضيف علىٰ أصل المخطوطة التي صدرت عنها نشرته الأولىٰ من كتاب «الرد علىٰ النحاة» لابن مضاء القرطبي، فأخرجه ثانيًا منتفعًا شاكرًا(٣).

٥- جمع الشروح والمختصرات وغيرها:

تلك الأنواع من الأصول التي سبق التنويه بأهميتها، ولكتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لمؤلفه حاجي خليفة -ت١٠٦٧هـ- القدح في هذا الشأن لتأخر زمان مصنفه، وحرصه (علىٰ ذكر كل ما يتصل بالكتاب: شرحًا، أو اختصارًا، أو تذييلًا، أو نقدًا)(٤).

وقبل ختام ذلك المبحث، وجبت بعض التنبيهات الضرورية:

- الفهارس كما تدل فإنها قد تضل، خاصة تلك التي قام عليها غير عالم، فهو

(١) مقدمة ج١ من «التاريخ الكبير» ص٤٩، ٥٠.
(٢) مقدمة التحقيق ص١١.
(٣) مقدمة التحقيق -الثانية- ص٤، ٥.
(٤) الموجز ص١٠٠.

يضع الفهرس وفق ما يجد أو يعلم لا وفق ما يجب فلا يدقق أو يتحرىٰ.

- فحين لم يتبين القائمون علىٰ دار الكتب المصرية اسم أحد المخطوطات العتيقة بالدار غير أحرف يسيرة هي (سر ...)، ووجدوا الكتاب يتحدث عن النحو، عنونوه بـ «سر النحو» ولا زال بعض الباحثين يعدونه من نوادر الدار ونفائسها[١]، وهو كذلك لولا أنه كتاب «شرح ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج كما أثبتت محققته[٢].

- (ومن مشكلات الفهرسة أيضًا، المطبوعات الحجرية التي تمرّ علىٰ يد المفهرس غير المتمرن، فيحسبها من المخطوطات، ويمكن معرفتها بكل سهولة، فلو نظر المفهرس الفطن إلىٰ حروفها بالعين المجردة، لرأىٰ أن مدادها قد تسرب إلىٰ ما يجاورها من الكاغد، وأن في حروفها بقعًا بيضًا صغيرة، هي فقاعات هوائية حدثت في المداد عند الطباعة)[٣].

- لن تخلو كتب تاريخ التراث العربي من أوهام وأغلاط، كما لا يمكن الاستغناء عن بعضها ببعض.

فتفضيل كتاب «تاريخ التراث العربي» لسزكين علىٰ كتاب «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، بدعوىٰ أن سزكين (آثر المسح الميداني ورؤية المخطوطات علىٰ الاعتماد علىٰ الفهارس المنشورة)[٤] ظن ليس في محله، ولقد وجدته يذكر

---

(١) انظر مثلا كتاب «دار الكتب المصرية وتاريخها وتطورها» ص٣٦.

(٢) قصة المخطوط كاملة في مقدمة التحقيق ص ٣٠:٣٢. وفي المكتبة الأزهرية نسخة عنه بهذا الاسم الباطل.

(٣) علم الاكتناه العربي الإسلامي ص١٠٧، وانظر مثالًا للوقوع في هذا: ما ذكره د. يوسف زيدان في مقدمة «فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية» ص١٥.

(٤) المخطوط العربي ص٢٧٧.

مخطوطًا فريدًا باسم «عيون الأخبار والأشعار» لأبي عصيدة أحمد بن عبيد بن ناصح -ت٢٧٨هـ- في القاهرة تحت رقم ٢٦٨ حليم تصوف[١]، فخففت إلىٰ القاهرة فإذا هو لأبي جعفر أحمد بن عبيد بن ناصح الكوفي الديلمي الصوفي.

ولا يمكن أن أستغني عن كتاب بروكلمان، معتمدًا علىٰ كتاب سزكين في المرحلة الزمنية المشتركة بينهما، فإن سزكين بنىٰ كتابه علىٰ كتاب بروكلمان وزاد عليه، ولدىٰ بروكلمان من المعلومات ما ليس لدىٰ سزكين، ولقد عاينت ذلك بنفسي مرارًا.

وبعد، لقد طال التقصير في هذا الأمر -جمع الأصول ودرسها- كثيرًا من تراثنا الخالد، حتىٰ أننا لا نعرف علىٰ وجه اليقين ما هي الصورة النهائية التي ارتضاها الترمذي -ت٢٧٩هـ- لكتابه الأعظم؟، ولماذا تختلف نسخ الكتاب المطبوعة عن تلك التي شرحته أو جمعت أطرافه، ككتاب «تحفة الأحوذي» للمباركفوري، أو «تحفة الأشراف» للمزي، أو ما نقله الطوسي في مستخرجه عن الترمذي من أحكام علىٰ الأحاديث[٢].

أقول ذلك علىٰ علمي (أنه لا يمكن بوجه قاطع أن نعثر علىٰ جميع المخطوطات التي تخص كتابًا واحدًا إلا علىٰ وجه تقريبي، فمهما أجهد المحقق نفسه للحصول علىٰ أكبر مجموعة من المخطوطات، فإنه سيجد وراءه معقبًا يستطيع أن يظهر نسخًا أخرىٰ من كتابه.. فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقاربة مجتهدة بحيث يغلب علىٰ ظنه أنه قد حصل علىٰ قدر صالح مما يريد)[٣].

(١) تاريخ التراث العربي مج٢/ ج١/ ص١٣١.
(٢) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي ص٦٠.
(٣) تحقيق النصوص ص٣٩.

- وهذا كلام صحيح، فكم من خزانة لم تفهرس![1]، وكم من كتاب عُدَّ من جملة المفقود ظهر![2]، وكم من نسخة فريدة ظهرت لها أخت جديدة[3]!

لكننا يجب أن نستفيد من ثورة الاتصال الحادثة في عصرنا، ومحاولة الحصول علىٰ ما يمكن من نفع وفائدة.

***

(١) انظر ثبتًا بعشرات المكتبات المهداة والمضافة لدار الكتب المصرية لم تفهرس ولم تتح للجمهور. دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ص ٥٧ : ٦١.

(٢) مثل كتاب «الردة» للواقدي -ت٢٠٧هـ-، مقدمة تحقيقه ص٢٢.
و«رسالة الصاهل والشاحج» لأبي العلاء المعري -ت٤٤٩هـ-، مقدمة تحقيقه ص٩.

(٣) مثل كتاب «السماع» لابن القيسراني -ت٥٠٧هـ-، (كان الشيخ أبو الوفا المراغي قد نشره بالمجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م عن نسخة وحيدة بالمكتبة الأزهرية، ومن المكتبات الخاصة بالرباط مكتبة الشيخ محمد الناصر الكتاني، ومن أنفس ما صورته البعثة -بعثة معهد المخطوطات العربية- من هذه المكتبة نسخة من كتاب «السماع»، وهي النسخة الثانية المعروفة منه في العالم حتىٰ اليوم) عن مقال قضية إنقاذ المخطوطات مجلة المعهد مج٤٠/ج١/ ص٨٩. وراجع مقدمة تحقيق كتاب السماع ص٢٣.

- ومثل كتاب «الاشتقاق» لابن دريد -ت٣٢١هـ- فقد صورت بعثة معهد المخطوطات العربية نسخة منه (بقلم نسخي جيد، كتبها العالم المعروف أحمد بن عبد القادر بن مكتوم -ت٧٤٩هـ-. وهذه النسخة هي الثانية المعروفة في مكتبات العالم من هذا الكتاب إلىٰ الآن. والنسخة الأولىٰ محفوظة بمكتبة ليدن بهولندة، وعليها كان اعتماد المستشرق الألماني وستنفلد في نشرته سنة ١٨٥٤م، ثم عول عليها أيضًا أستاذنا الجليل عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب) عن مقال التراث العربي في المغرب. مقالات محمود الطناحي ج١/ ص١٠٧. وراجع مقدمة تحقيق كتاب «الاشتقاق» ص٣٦ : ٣٨.

دراسة الأصول وتحديد مراتبها

ذلك عمل عظيم الخطر، تحكم نتائجه كثيرًا من خطوات التحقيق كلها، وتستفيد كل مباحث التحقيق من الثمار التي يخرج بها المحقق من تلك الدراسة، ويظهر من خلالها من بصر الباحث بعمله ومن رجاحة عقله الشيء الكثير.

ولا خلاف في أن أعظم أهدافها هي تبيان مدىٰ أصالة النسخ، وقيمة كل منها، ومراتبها؛ ولذلك يجب أن تكون دراسة فاحصة مدققة متأنية مقارنة؛ فإنها أساس ما سيخرج للناس من نص محقق موثق، ومحددة لجميع منطلقات ذلك العمل.

من أجل هذا أرفض رفضًا باتًا، ما دعىٰ إليه بعض المصنفين في هذا العلم من دراسة الأصول واختيارها عن طريق الفهارس التي تصدرها دور الكتب والمكتبات العامة ونحوها[1]؛ فإن الصحيح من تلك الفهارس قليل؛ فغالب من قاموا عليها إنما هم أمناء المكتبات وفيهم العالم والجاهل، وها هي تحقيقات الرواد تشهد بأخطاء تلك الفهارس وأوهامها، وحكايات عنها سارت بها الركبان..

- من هذا -وهو كثير جدًا- ما ذكره الأستاذ عبد العزيز الميمني -تغمده الله بجميل عفوه- عن ديوان كعب بن زهير رواية الأحول، قال: (وقد بقي مجهولًا إلىٰ أن وقف العاجز عليه في رحلته إلىٰ إستنبول بكتبخانة أسعد أفندي من مكاتب السليمانية برقم ٢٧٤٩، وقد عرّفه واضع الفهرست بقوله: «شرح بانت سعاد للأحول»؛ ولأجل ذلك خفي أمره علىٰ كثير من المستشرقين ممن زاروا إستنبول قبلي)[2].

(١) مناهج تحقيق التراث ص٦٥.

(٢) مقدمة تحقيق الديوان ص٩.

والأستاذ عبد السلام هارون في نشرته لكتاب «مجالس العلماء» للزجاجي المتوفىٰ سنة ٣٤٠هـ، قال: (وكان المعروف المتداول أن مؤلف هذا الكتاب هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب. وأول مرجع ذكر هذا الخطأ هو فهرس دار الكتب المصرية)(١).

وفوق ذلك، فالأمر غير قاصر علىٰ إثبات نص عن النسخة؛ بل يتعدىٰ ذلك إلىٰ فوائد كثيرة سنبسط القول فيها بسطًا -إن شاء اللَّه-.

وتزداد أهمية تلك الدراسة -دراسة الأصول-، وتتجاور النطاق المحدود في نشر نص بعينه، إلىٰ أن تكون روافد غزيرة تصب في نهر التحقيق؛ فيستفيد منها اللاحقون كثيرًا من العلم المحرر؛ ولذا يجب العناية في إخراجها بالوصف الدقيق والتوضيح والفسر والبعد عن الإيجاز المخل، والاختصار المغمض الملبس.

ومن ذلك ما حدث في تحقيق «طبقات فحول الشعراء» -خاصة في الطبعة الأولىٰ- علىٰ نحو لم يعهده الناس من قبل. الأمر الذي أثار عجاجًا جرىٰ في إثره الراكضون، وكان الحق مع الشيخ الجليل؛ ولكن لا يجوز تأخير البيان عن محله وموضعه.

وعلىٰ قيامي بذكر سبل الدراسة وعناصرها وأهدافها، فإني من المؤمنين بأنها خارجة عن التحديد الصارم، مفتوح بابها لكل زيادة وتجديد؛ (فلكل مخطوط ظروف خاصة تستدعي دراسة خاصة)(٢)، وقد يفتح اللَّه علىٰ دارس مجتهد بأشياء صحيحة لم يتفطن لأمرها أحد من قبل، يجد الناس فيها من النفع والصدق والثبات ما يدعوهم للعجب؛ كيف خفيت هذه عنا!، وذاك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء.

---

(١) مقدمة التحقيق ص٣.

(٢) تحقيق النصوص ص٤١.

وعادة ما يخرج المحقق الثبت من تلك الدراسات وأمثالها، بما يحق الحق، ويبطل الباطل، ويوافق ما ذكره السالفون من قبل.

ومن هذا ما خرج به شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون من دراسته لأصول كتاب «البيان والتبيُّن» للجاحظ المتوفىٰ سنة ٢٥٠ أو ٢٥٥هـ، قال ﷺ: (يذكر ياقوت أن كتاب البيان والتبيين نسختان: «أولىٰ وثانية، والثانية أصح وأجود»، فيشتد سؤال الأدباء: أين أولاهما؟ وأين الأخرىٰ؟ وكان من صنع اللَّه أني حينما اتجهت إلىٰ معارضة أصول الكتاب بعضها ببعض، تبين لي في أثناء ذلك أن نسخة مكتبية كوبريلي، هي أصح نسخة من أصول الكتاب، ولحظت أيضًا أنها كثيرًا ما تنفرد ببعض النصوص والعبارات التي لا توجد في سائر النسخ، أو توجد ولكن بعبارة أخرىٰ مخالفة.. فلا ريب عندي أن نسخة كوبريلي هي أصح النسخ وأوثقها وأوفرها نصًا ...)[1].

وبعد ذلك وقف المحقق علىٰ نسخة أخرىٰ نفيسة قرأها كاتبها وعارضها علىٰ نسخة أبي ذر الخشني المنقولة عن (نسخة أبي جعفر البغدادي، وهي النسخة الكاملة)[2]، وحين عارضها بباقي الأصول (وجدت اشتراك نسختي «ل» -نسخة كوبريلي-، و «هـ» -نسخة الخشني- في كثير من الإضافات.. ووضح لي أنهما أصلان عظيمان من أصول الكتاب)[3].

---

(١) مقدمة تحقيقه ص١٦ وما بعدها. -الطبعة الأولىٰ-.

(٢) خاتمة النسخة كما أثبتها المحقق ج٤/ص١٠١.

(٣) مقدمة تحقيقه ص٢٤. -الطبعة الثانية-. وما أفضل استمرار علاقة المحقق بكتابه بعد النشر تصحيحًا واستدراكًا ومعارضة لما يجد من نسخ لم يقف عليها؛ فهو أولىٰ بذلك إذ إنه أعرف الناس به!

وتقوم دراسة الأصول علىٰ عملين أساسيين هما: فحص النسخ، والمعارضة.

أولاً: فحص النسخ:

وأعني به الكشف عن كل الأمور الظاهرة الخارجة عن متن النص؛ فكل المظاهر المادية للمخطوطات، وما يحيط بالنص، وما يتعلق بشكله، وكل الأمور الظاهرة للعيان هي محل ذلك الفحص ومادته.

ويسعىٰ ذلك الفحص إلىٰ محاولة التعرف علىٰ عمر المخطوط، ومصدره، ورحلته، ونوع خطه، وحالته المادية، وشكل النص فيه. كل هذه الأمور مجتمعة ستؤدي دورها في الهدف الأعظم في دراسة الأصول، ألا وهو الكشف عن أصالة النسخ وقيمتها الحقيقية.

- تحديد عمر المخطوط وما يتعلق بذلك:

غالبًا ما يذكر ناسخ المخطوط تاريخ فراغه من كتابة النص في نهاية النسخة، وسواء ذكره أم لم يذكره فإن التاريخ يجب ألا يتناقض مع شيء يتعلق بالمخطوط بحال، مما سنأتي علىٰ ذكر أغلبه لاحقًا، فالناسخ قد ينقل تاريخ الأصل الذي نقل عنه ولا يبين -عمدًا أوغفلة-، وقد يخلي موضع الألف أو المئات من تاريخ النسخ ثقة منه أن الأمر لا يحتاج إلىٰ ذكر[1]، فيجعل من تاريخ المخطوط المكتوب سنة ١٢٣٠ -مثلًا- ٢٣٠، ومثل هذا لا يخفىٰ علىٰ عالم، ولا يسقط فيه إلا الأغرار.

وكأن ناسخ مخطوطة «إصلاح الغلط» للخطابي المودعة في مكتبة الأزهر الشريف[2] خشي شيئًا من هذا، فرأيته بعد نقله الإسناد المؤرخ بسنة ٧٨ في

(١) هذا من كلام العلامة أحمد شاكر في موضع لا أذكره.

(٢) تحت رقم ٢٤١٣ حديث.

المخطوطة ألحق في الحاشية بعد الرقم كلمة «وستميه» بخطه الذي كتب به الأصل تنبهًا وحذرًا رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأحيانًا أخرىٰ تضيع من المخطوط أوراق، فيضيع معها تاريخ النسخ وهنا تتقدم أمور أخرىٰ لترجح تاريخًا لذلك المخطوط، لا يبعد كثيرًا عن الحقيقة.

من ذلك معرفة الناسخ، وهذه المعرفة لا تدل فقط علىٰ التاريخ بل يتعدىٰ نفعها ذلك إلىٰ أمور جمة؛ فهذا الناسخ قد يكون عالما مشهورًا ضابطًا متقنًا متحريًا جياد الأصول ونفيسها؛ وعندنا كثير من العلماء الذين كانوا يحترفون الوراقة يكتسبون منها معاشهم، مثل: ياقوت الحموي[١] صاحب المصنفات النافعة، فحين يكون المخطوط مكتوبًا من قبل أمثال هؤلاء العلماء؛ فأحسن به من أصل نسخه عالم!

وترىٰ مخطوطة «حذف من نسب قريش» لمؤرّج بن عمرو السدوسي المتوفىٰ سنة ١٩٥هـ، قد خلت من تاريخ النسخ؛ ولكن معرفتنا لناسخها إبراهيم بن عبد اللَّه بن محمد النجيرمي الوراق المتوفىٰ في نحو منتصف القرن الرابع الهجري صاحب التصانيف[٢] (يدعونا إلىٰ أن نطمئن إلىٰ صحة النسخة، والحق أنه جهد غاية الجهد؛ لتكون النسخة أبعد ما تكون عن التصحيف والتحريف والخطأ، ولو قلنا إنها برئت في كل خطأ لصدقنا)[٣].

ولقد تأملت طويلًا ما كان الشيخ محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي المتوفىٰ سنة ١٣٢٢هـ ينسخه بيده من المخطوطات، فوجدته لا ينسخ بنفسه إلا جياد الأصول ونوادرها وعزيزها، وكانت له فطنة بالغة في تمييزها ومعرفتها رَحِمَهُ اللَّهُ فجمع

(١) ترجمته في «الإنباه» ج٤/ ص٧٤ وما بعدها.

(٢) ترجمته في «الإنباه» ج١/ ص١٧٠.

(٣) مقدمة تحقيق «الحذف» ص١١.

منها خلال رحلاته (إلىٰ الأندلس وباريس ولوندرة... والمدينة المنورة إلىٰ قسطنطينية العظمىٰ لأجل رفع الظلم واكتساب كتب العلم)[١] مكتبة عظيمة ألقت عصا رحلتها في دار الكتب المصرية تحت الرمز «ش» وخرجت عنها كثير من المطبوعات الجليلة، رحم الله جامعها!

كذلك فالعناية بكل ما علىٰ طرة المخطوط من تمليكات، وتوقيعات، وإهداءات، ووقفيات، وسماعات، ومطالعات، وإجازات، كل ذلك جدير بإمداد المحقق بكثير من الأخبار والمعارف لتأريخ حياة المخطوط منذ نشأته ورحلته حتىٰ وصلنا؛ فلقد اعتز سلفنا الصالح دوما بدخول الكتب في حوزتهم، وتمسكوا بذكر سماعاتهم لها، وحرصوا علىٰ كتابة مطالعتهم لمتونها، وكانوا يوقفون الكتب علىٰ المدارس والجوامع لينتفع بها طلبة العلم وشيوخهم؛ كما كانوا يسجلون الإهداء لخزائن الكتب واضحًا علىٰ إهاب المخطوط.

كل ذلك كان يسجل علىٰ غلاف المخطوط وفي حواشي الصفحات وخواتم المجلدات.

وكلما كان المخطوط نفيسًا أصيلًا متداولًا بين أيدي العلماء، كثرت فيه أمثال تلك التسجيلات، وفي ذلك من التوثيق ما يرفع من قيمة المخطوط حتىٰ تتجاوز أهميته قدر ما يؤديه من نص أصيل إلىٰ فوائد أخرىٰ كثيرة، تنتفع بها علوم جمة، وتتوثق به أخبار ونصوص أخرىٰ لا يحيط بها حصر.

ولقد وجد الشيخ أحمد شاكر -برّد الله مضجعه- من احتفال العلماء الكبار والأئمة الحفاظ بنسخة الربيع بن سليمان المرادي من كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي دليلًا علىٰ كونها نسخة الإمام، وما كان مظهر ذلك الاحتفال إلا تلك

---

(١) خاتمة نسخة الشنقيطي بخط يده من «الموشح» ص٤٦٧.

السماعات والمطالعات والتوقيعات بخطوطهم عليها[١].

وحينما تصفح الدكتور شوقي ضيف ﷺ كتاب «المغرب» لابن سعيد وجد (علىٰ غلاف السفر الرابع منه: «طالعه وانتقىٰ منه خليل بن أيبك بن عبد اللّٰه الصفدي عفا اللّٰه عنه»[٢] فرجع إلىٰ كتاب «الوافي بالوفيات» للصفدي فوجده (يذكر في ترجمته لابن سعيد كتابه «المغرب»، ويقول: «ملكته بخطه»)[٣] فعرف من خلال ذلك أن تلك النسخة التي بين يديه هي نسخة ابن سعيد.

وليت كل مشتغل بنص يهتم بكل ما علىٰ مخطوطاته من أمثال تلك الأشياء: التوقيعات والتملكات وكل ما هو خارج عن النص فإن في ذلك علمًا كثيرًا وأخبارًا عن كثيرين مغمورين من نساخ وملاك وغيرهم، وفي معرفة أي خبر عنهم فوائد ومنافع جمة.

- دراسة خط المخطوط:

لخطِّ النص حظٌّ كبير في الكشف عن مجهوله، وفي التثبت من المشكوك فيه، وللأسف لا أعلم عن وجود دراسة شاملة (تستقصي كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة، وتميزها عن غيرها، وتقسم تبعًا لأسلوبها وقدمها والجهات التي استعملت فيها، وتعين متىٰ وأين كانت تلك الصور مستعملة)[٤]؛ ولكن الخبراء في التعامل مع المخطوطات يتمكنون من تمييز الخطوط وتقدير أعمارها، فتراهم ينسبونها إلىٰ القرون والجهات؛ لما يعرفونه من الصفات التي سادت وميزت

---

(١) مقدمة تحقيق «الرسالة» ص٢٠ وما بعدها، وقد أثبت الشيخ شاكر كل تلك السماعات، وما ألحق بها ص٣٣ وما بعدها، وصنع لها فهرسًا خاصًا، ﷺ!

(٢) البحث الأدبي ص١٧٤.

(٣) السابق.

(٤) أصول نقد النصوص ص٨٣ وما بعدها.

كل قرن عن آخر وكل جهة عن سواها، فتجدهم يقولون: خط مشرقي من خطوط القرن السابع الهجري، أو خط مغربي قديم وهكذا، كل ذلك نابع من الخبرة ومعارف يسيرة غير مدونة بشكل دقيق.

وكل خط تسمىٰ بموطنه الذي نشأ فيه كالكوفي، والمغربي، والأندلسي، والفارسي، ما عدا النسخ والرقعة. والكوفي أقدمها فلا يوجد مخطوط متأخر مكتوب به، والرقعة -المعتاد- أحدثها فلا يمكن أن يكون مكتوبًا به مخطوط قديم، وبينهما النسخ والفارسي -التعليق، النسختعليق- علىٰ الترتيب، وبين كل مرحلة وأخرىٰ يظهر خط يجمع في صفاته بين السابق واللاحق حتىٰ يحدث التمايز التام.

والخط المغربي -الأندلسي- خرج عن الخط الكوفي وعنه تطور، وطريقته المميزة في النقط واقية من التصحيف المنتشر في غيره.

ومما وجدته نافعًا -وكذلك وجده الباحثون من قبلي- مقارنة خط المخطوط المؤرخ بنظيره المجهول التاريخ، فمن هذا تعلم من تعلم، ودفع به الباحثون بعض الأفكار الخاطئة عن تاريخ تطور الخط العربي.

ومن هذا طعن الدكتور موريتس مدير دار الكتب المصرية[1] علىٰ مخطوطة «الرسالة» للإمام الشافعي (فادعىٰ في كتاب «الخطوط العربية» أنها مكتوبة سنة ٣٥٠هـ تقريبًا، واحتجوا -هو وغيره- أيضًا بأن خطها ليس بالقلم الكوفي، الذي كان يكتب به أهل القرن الثاني والثالث)[2].

ولكن بمقارنة خط «الرسالة» بورقة بردي محفوظة بدار الكتب المصرية (مؤرخة

---

(١) من أكتوبر ١٨٩٦م حتىٰ أغسطس ١٩١١م. دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ص١٠٣.

(٢) مقدمة تحقيق «الرسالة» ص٨٨.

سنة ١٩٥هـ يشبه خطها خط كتاب «الرسالة»، بل إن الشبه بينهما قريب جدًا، حتىٰ ليكاد المطلع عليها أن يظن أن كاتبيها تعلما الخط علىٰ معلم واحد)[١].

وهنا أمور يجب التنبه لها؛ من ذلك ما أشار إليه الأستاذ هارون من خطأ اعتبار إهمال النقط والإعجام من أمارات قدم المخطوط، وقد ضرب لذلك الأمثال[٢]، والأمر يعود في الأصل إلىٰ عرف سائد بين سلفنا المشتغلين بالعلم، وهو أن (ما يفهم بلا نقط وشكل فلا ينبغي الاعتناء بنقطه وشكله؛ لأنه اشتغال بما غيره أولىٰ منه، وتعب بلا فائدة، وربما يحصل للكتاب به إظلام)[٣].

وكان من أمانة الوراقين غير ذوي العلم أداء الكتاب كما هو بلا نقط أو شكل غير موجود بالأصل في حين كان الوراقون العلماء يحتفون بالضبط والإهمال والإعجام أيما احتفاء؛ فالمخطوط متقن الضبط والشكل والتقيد والإعجام وعلامات الإهمال ناسخه عالم حصيف، وإن جهلناه جهالة عين أو جهالة حال.

ومما ينبغي اليقظة له في كتابة المخطوط تغير الخط سواء وقع في العنوان والنسبة، أو النص والحواشي والإلحاقات ولكل خطره، فالتغيير في خط العنوان والنسبة عن خط سائر النص مظنة الغش والتزوير أو مجرد الخطأ عن جهل، وتغيره في النص محتمل الإكمال من غير نسخة الأصل الأول أو تغيير الناسخ، وتغيره في الحواشي والإلحاقات أمارة علىٰ أنها عن غير نسخة الأصل، أو معارضة بأخرىٰ من غير ناسخها الأول، وقد يختلف الرجلان في الضبط والإتقان أو الثقة والأمانة.

لذلك ترىٰ المحقق الواعي بأصول التحقيق ينبه عند تغير الخط، ويحدد

(١) السابق، وهناك أدلة أخرىٰ ولكن هذا هو ما يعنينا ههنا.

(٢) تحقيق النصوص ص٤٢.

(٣) الدر النضيد ص٤٤٢.

موضعه؛ مثل الدكتور عبد الفتاح الحلو في تحقيقه لكتاب «دمية القصر» للباخرزي المتوفىٰ سنة ٤٦٧هـ، قال: (من هنا اختلف الخط في «م» حيث كتب بقلم فارسي، وينتهي هذا الاختلاف عند قوله: ... في صفحة ٧٠)[١].

وترىٰ الغافل لا يتنبه لهذا، ولو ذكر له بعضهم ذلك؛ فتغير الخط في متن مخطوطة «إصلاح الغلط» للخطابي المودعة بمكتبة الأزهر، واضح للعيان جدًا، فهي ناقصة وأكملها أحدهم من مطبوعة الشيخ منير الدمشقي، وأشار لفعله عند بدايته في الحاشية[٢]، وفي خاتمة النسخة ذكر الأمر مفصلًا؛ ولكن ناشر طبعة مكتبة الساعي لم يلتفت إلىٰ تغير الخط ولا إلىٰ المذكور في الحاشية أو الخاتمة بل طرح جزءًا منه ولم يشر[٣]، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه!

وفي دار الكتب المصرية صورة عن مخطوطة في دار الكتب التونسية[٤] مكتوب علىٰ طرتها «ري الظما فيمن قال الشعر من الإماء» تأليف سيدنا... أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي بخط مشرقي نسخ واضح، في حين أن المخطوط بأكمله مكتوب بخط مغربي زمامي لا مرية فيه[٥].

(والدكتورة وداد القاضي حين وقفت أمام مصورة مخطوطة محفوظة في مكتبة كوبريللي بالآستانة عنوانها «جواهر الحكم» ورقمها ١٢٣٤ تمّ نسخها سنة ٥٩٧هـ... وقد اكتشفت المحققة أن خط الصفحتين الأولىٰ والثانية مختلف عن سائر

---

(١) ج١/ ص٦٥.

(٢) الورقة ١٣ بترقيم المكتبة.

(٣) ص٩٢، وتصحفت عليه كلمة «الخرمة» إلىٰ «الحزمة».

(٤) تحت رقم ١٩٨٧٨ ز.

(٥) يأتي خبر هذا المخطوط لاحقًا -إن شاء اللَّه-.

المخطوطة، فجزمت بأن الورقة الأولىٰ دخيلة علىٰ الكتاب دون ريب)[١].

ومن تغير الخط في الإلحاقات، ما أحدثه أحد الجهلاء في نسخة مكتبة عارف حكمت من كتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي حين (اطلع علىٰ المخطوطة، فبعبثه وجهله، أخذ القلم، وضرب خطًا علىٰ قوله: «من الفحول المشهورين علىٰ أربعين شاعرًا، فألفنا من تشابه شعره منهم إلىٰ نظرائه، فوجدناهم عشر طبقات، كل طبقة متكافئون معتدلون»، وكتب في الهامش بخطه الحديث في ظهر الورقة ٤، ما نصه: «في هذا علىٰ فحول الشعراء الإسلاميين لاستغناء -؟؟- عن فحول شعراء الجاهلية بطبقاتي المؤلفة في ذلك، ورتبت هذا المؤلف علىٰ عشر طبقات تجمع أربعة من فحول شعراء الإسلام».

ثم جاء هذا العابث الجاهل أيضًا في ظهر الورقة ٦ إلىٰ قول ابن سلام: «ثم اقتصرنا بعد الفحص والنظر والرواية عمن مضىٰ من أهل العلم علىٰ رهط أربعة، اجتمعوا علىٰ أنهم أشهر العرب طبقة»، فوضع بين «أربعة» و«اجتمعوا» علامة تخريج، وكتب بينهما في الهامش بخطه «من فحول شعراء الإسلام صح»، ثم ضرب بالقلم علىٰ لفظ «العرب» وكتب فوقها «الإسلاميين»)[٢].

وهكذا (تابعه عليه من نسخ منها نسخة الشنقيطي المكتوبة سنة ١٣٠٣هـ، ومن نسخ النسخة الأخرىٰ المكتوبة سنة ١٣١٠هـ، ونشر هذا العبث في طبعة يوسف هل ١٩١٣-١٩١٦م، وطبعة حامد عجان الحديد سنة ١٩٢٠م)[٣].

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ص١٢.

(٢) مقدمة تحقيق الطبقات ص٦٣.

(٣) نفسها ص١٦.

كذلك قد يكون المخطوط داخل مجموع بخط واحد أو بخطوط مختلفة وهذا مما يجب التنبه له.

ومما ينبغي التنبه له أيضًا، أن جمال الخط ليس علامة علىٰ صحة النص أو جودته، فكم من حسن الخط لا يتقن! فمن نسخ كتاب «التعريف بابن خلدون» (النسخة المحفوظة بمكتبة أسعد أفندي -إحدىٰ مكتبات السليمانية باستانبول- فرع لنسخة أيا صوفيا، خطه نسخ جميل، أما من حيث الصحة فهو بالغ الحضيض في التحريف، وقد قدم الناسخ وأخر في بعض أوراق الأصل، فخرج الفرع -إلىٰ تصحيفه- مضطربًا، ولم أعتمد عليه لعدم صلاحيته -فيما أزعم-، علىٰ أن جمال خطه وعناية ناسخه بالإعجام، قد خدع بعض المعاصرين فوصفه بالحسن، وكاد أن يفضله علىٰ أصله بأيا صوفيا)[1].

وبغض النظر عن أنواع الخطوط وصفاتها، فإن لكل كاتب عاداته واصطلاحه في الكتابة علىٰ نحو شخصي قد لا يتعلق كثيرًا بالعصر أو المكان، ومعرفة المحقق بأنواع الخطوط وسماتها لن تغنيه عن مراقبة طريقة الناسخ للكشف عنها فإنها أساس لما سيثبت من نص، وإن لم يفهمها حق الفهم زلت به القدم ولو كان من العالمين.

- **دراسة حالة المخطوط ومكوناته المادية:**

ويعنىٰ هذا الدرس بالحالة التي وجد عليها المخطوط من كونه مفككًا أو مدشوتًا وجمع، ورصد مواضع التآكل والخروم، وملاحظة اختلال أرقام الصفحات أو التعقيبة. وكذلك المكونات المادية له كنوع الورق والمداد والقلم والتجليد وما إلىٰ ذلك.

---

(١) مقدمة التحقيق ص٨ -يجـ-.

فالمخطوط المدشوت أو المفكك مظنة سقوط وضياع بعض أوراقه أو تبدل مواضعها إلىٰ أخرىٰ خاطئة، وبسبب وقوع ذلك تحدث أخطاء لا يسلم منها إلا كل مجتهد حصيف.

وحين علمت أن بدار الكتب المصرية مخطوطًا نفيسًا ناقصًا يعود إلىٰ القرن الثالث الهجري يسمىٰ: «سر النحو» منسوبًا للزجاج، المتوفىٰ سنة ٣١١هـ، طمحت نفسي إليه وتشوقت، ولم أكن أعلم له نشرة، ورأيت منه نسخة في مكتبة الأزهر[١] عن مخطوطة دار الكتب، وبعد مدة يسيرة عرفت أنه محقق باسم «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج، ثم جلىٰ الأمر وقوفي علىٰ المطبوعة المحققة؛ (فالكتاب تام لا نقص فيه، إلا أن النسخة المخطوطة وقع فيها خطأ في ترتيب الأوراق، وتم تجليدها في دار الكتب علىٰ هذا الخطأ، وسبب ذلك أن الكراسة الأولىٰ تشتت أوراقها ووضعت في غير أماكنها)[٢]، (أما صفحة العنوان فقد جاء فيها العنوان بخط ناصل قد محيت أكثر حروفه، وهذه صفتها «كتاب شرح... ...ف» هذا ما ظهر منها، ولفظ «كتاب» واضح جدًّا و«شر» ظاهرة إلا أن النقط خفي يظهر بالتأمل، وحرف «ح» خفي أيضًا يظهر بالتدقيق ثم ما بعد الحاء ممحو كل المحو ولم يبق منه إلا حرف «ف» في آخر السطر وهو أيضًا خفي لا يظهر إلا بعد التأمل؛ ولخفاء هذه الكتابة اجتهد الذين وضعوا فهرس دار الكتب فكتبوا اسمه هكذا: «سر النحو» كما جاء في الفهرس القديم ٤:٥٤ والفهرس الحديث ١١٥:٢ فزادوا كلمة «النحو» ولا وجود لها إطلاقًا وقرؤوا «شر» «سر» لخفاء النقط...، وواضح بعد القراءة... أن اسم الكتاب هو «شرح [ما لا ينصرف]»)[٣].

---

(١) تحت رقم ٧٢٨٦ أباظة.

(٢) مقدمة التحقيق ص٣٠.

(٣) السابق ص٣١ وما بعدها.

ومن العلامات المؤكدة لحدوث ذلك أو نحوه اختلال أرقام الصفحات ومخالفة التعقيبة، فتجد للمخطوط ترقيمين أحدهما ما كان قبل التفكك والثاني ما حدث بعده.

أما التعقيب أو الترك فأسلوب اتبعه نساخ الكتب العربية يتقون به ضياع ترتيب الأوراق؛ فكانوا يذكرون في طرف الورقة الأولىٰ أول كلمة تقع في الورقة الثانية، وعدم تطابق تلك الكلمات مع بعضها دليل علىٰ حدوث الخلل، إن كان التعقيب قديمًا أو بنفس خط ناسخ الأصل. لأنه (ربما سقط بعض الأوراق أو يقع تقديم وتأخير، فيجيء مالك النسخة التي يريد بيعها فيكتب علىٰ طرف آخر الورقة مثل الكلمة التي في أول الورقة التي تليها في تلك النسخة إما جهلًا وإما غشًّا، وكذلك لا يكتفي بتسلسل الأرقام، فإنه قد يقع الغلط فيها والاشتباه، وقد تكون كتابتها حديثة بعد وقوع السقط أو التقديم والتأخير إما جهلًا وإما غشًّا؛ بل الدليل القوي اتصال الكلام وتسلسل العبارة، وأقوىٰ من ذلك مراجعة نسخة أخرىٰ)[1].

وتحديدك لمواضع التآكل والخروم يجعلك تعرف كل النسخ التي نقلت عن تلك النسخة؛ فقد ينقل الناسخ ولا يشير إلىٰ وجود تآكل أو خروم أو طمس في الأصل بل يظل سادرًا في الكتابة كأن الأصل صحيحًا سليمًا، وقد لا يظهر ذلك لقارئ المخطوط غير اليقظ.

أما دراسة الورق والمداد والقلم والتجليد، فأمر نافع في رد تلك النسخ المخطوطة إلىٰ عصورها التي كتبت فيها -إن توفرت سبل ذلك-، ولعل إرجاع نسخة المصنف الأصلية إلىٰ عصره عن طريق دراسة الأصول دراسة مادية علمية هو نفع لا دفع ولا غض منه.

---

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٥٥.

لكن سبل ذلك عسيرة عزيزة المنال، لا تتوفر لكل أحد؛ وأولها الوقوف علىٰ الأصل المخطوط نفسه وفحصه بالطرق العلمية، فكل ما في أيدي الناس مصورات لا أصول.

ومن النماذج التي استعملت ذلك الضرب من الدراسة ذلك الفحص الذي قام به الدكتور أسد رستم لرسالة (صادرة من محمد شريف باشا حكمدار بر الشام، في عهد الإدارة المصرية، إلىٰ السيد أحمد أغا دزدار متسلم القدس بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٥٦هـ = ٢٧ أيار سنة ١٨٤٠م، يخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد علي باشا، بمنع اليهود من تبليط البراق مع إعطائهم حق الزيارة علىٰ الوجه القديم، فوجد -الدكتور أسد- أن الوثيقة مكتوبة علىٰ ورق صكوكي قديم، ويدل تركيبه الكيميائي وأليافه ودمغته المائية علىٰ أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية في مصر والشام في ذلك العهد، وظهر أن المداد الذي دونت به هو مداد استانبولي، أثبت التحليل الكيميائي والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكربون التجاري والصمغ والماء، وأثبت المجهر أيضًا، من أثر القلم علىٰ الورق، أنها كتبت بقلم قصبي، مما كان شائع الاستعمال في ذلك العصر، وكان الخط هو الخط السائد في دواوين مصر والشام في ذلك الزمن)[١].

(ولما شاع خبر «إنجيل برنابا» في فجر القرن الثامن عشر أحدث دويًا عظيمًا في أندية الدين والعلم، ولاسيما في إنكلترا، فأثير بشأنه الجدل، واحتدمت بين العلماء مناقشات)[٢] وتم فحص تجليده ومقارنته بنظائره، ونوع ورقه وما به من علامة مائية، وغيرها من مباحث النقد[٣].

---

(١) منهج البحث التاريخي ص٨٦، وهو منقول عن كتاب «مصطلح التأريخ» لأسد رستم ص١٦ وما بعدها.

(٢) مقدمة نشرة «إنجيل برنابا» ص١٢.

(٣) عرض لها الدكتور خليل سعادة المسيحي في مقدمة ترجمته للإنجيل.

- تأمل شكل وهيئة النص في المخطوط:

يجدر بالمحقق الالتفاف إلىٰ الشكل الذي جاء النص فيه؛ فإن وجده تكثر فيه البياضات والضرب والكشط وآثار المحو والتغيير، والإلحاقات، والإضافات، واضطراب الأسطر واختلاطها فهذه كلها من الآثار الظاهرة لنسخة المصنف الأولىٰ أي المسودة[١].

وسيجد فيها -المسودة- عبارات خارجة عن المتن، كتبها المصنف تذكيرًا لنفسه، وربما يجدها في داخل المتن، بسبب تتابع النسخ وتعاقب النقل.

ومن هذا كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للحافظ شمس الدين السخاوي المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ الذي ألفه بعيدًا عن بلده ومكتبته قال: (وانتهىٰ تبيضه مع أنني لم أستوف فيه الغرض في أحد الربيعين سنة سبع وتسعين بمكة المشرفة، قاله وكتبه محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي)[٢].

تجد في الكتاب البياضات المحددة بالنقل من كتاب معين، مثل: (وقال إمام الدين... الرافعي في «التدوين»: ____)[٣] ثم بياض، و(قال ولي الدين ابن خلدون المالكي في تاريخه: ____)[٤] بياض أيضًا.

وعبارات قصد بها نفسه تذكيرًا وتنبيهًا، مثل: (يراجع من نسخة أخرىٰ من «الجرح» لابن أبي حاتم.... ويحرر من «طبقات الحنفية»... وهذا الفصل تذكرة لي، ومن لعله يقف علىٰ كتابي)[٥].

---

(١) تحقيق النصوص ص٣٢، مناهج العلماء المسلمين في البحث ص١١٥.
(٢) خاتمة الكتاب ص٢٠٦.
(٣) ص٣٩.
(٤) ص٤٩.
(٥) ص١٤٤، وتجد غيرها ص١٦٠، ١٦٥.

بل يحدد أماكن وجود النسخ في المكتبات والمدارس وعند الأعيان[١]، وقد يسهو فيذكر شيئًا ثم يتراجع عنه[٢]. وغفل ناشر الكتاب عن كل هذا، بل جعل حاشية كاتب النسخة ابن فهد داخل المتن ولم يتنبه[٣].

وقد مات السخاوي رحمه الله في تلك الرحلة الأخيرة، ولم يرجع إلىٰ بلده[٤] وأخرج لنا تلميذه ابن فهد المتوفىٰ سنة ٩٢١هـ تلك المسودة بحالها؛ قال: (وانتهىٰ إلىٰ هنا في يوم... سنة ٩٠٠ بمنزل كاتبه من مكة المشرفة... ابن فهد الهاشمي المكي....)[٥].

وكذلك يجب علىٰ المحقق أن يتنبه إلىٰ مواضع الضرب والحك والكشط وماذا يجمع بين تلك المواضع جميعًا؟ وماذا يجعل موضعها؟، وقد قال سلفنا: «الكشط تهمة» وهو مظنة الدس والتزوير، أو الطمس والإخفاء، أو مجرد الجهل والخطأ.

(وربما يكون قد غير فيها بعض الجهلة أو الخونة؛ أولا ترىٰ أنه ليس بين الإثبات والنفي إلا حرف النفي، وقد يسهل زيادته أو حكه ولا يظهر ذلك؛ بل ربما قلب المعنىٰ زيادة «ألف» أو «نبرة» أو «نقطة».

وقد رأيت من تصرف الجهلة ما وقع في النسخة المحفوظة بخزانة كوبريلي في إستانبول تحت رقم... في الورقة... وذلك في ترجمة الإمام أبي حنيفة، وذلك في موضعين، حاول جاهل أن يطمس ما في الأصل ويكتب محله ما يخالفه؛ فلم يتم

---

(١) ص١٥٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠.

(٢) ص١٨٠.

(٣) ص١٦٦، قال: (وهو عند كاتبه عبد القادر بن عبد العزيز بن فهد، لطف الله بهم) وانظر خاتمة النسخ ص٢٠٦.

(٤) شذرات الذهب ج٨/ ص١٦.

(٥) خاتمة النسخ ص٢٠٦.

له ذلك بل بقي ما في الأصل لائحًا، ولكن مثل هذا قليل)[١].

وكذلك ما وجده الشيخ زهير الشاويش في المخطوطة المتأخرة[٢] التي وقعت له من «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي المتوفىٰ سنة ٧٩٢هـ، و(كان اسم مؤلفها مثبتًا علىٰ الورقة الأولىٰ منها، إلا أن بعض الأيدي قد لعبت فيه بالمحو والكتابة أكثر من مرة)[٣].

وعلل الشيخ (إخفاء ابن أبي العز، أو النساخ لاسمه؛ بالخوف من الهجمة الشرسة، التي كانت سائدة في عصره من قبل المخرفين والمتعصبين مؤيدين بقوة السلاطين الجاهلين ...)[٤].

وقد يكون مصيبًا!، والعبث واضح في النموذج الذي أورده لصفحة العنوان[٥].

- الفحص الظاهري للمطبوعات:

لما عرفنا أن للمطبوعات السالفة أهمية في أمر التحقيق وإثبات النص -خاصة عتاقها- كان الفحص: أن يتبين من قام علىٰ المطبوعة؟ وأين طبعت؟ وعلام اعتمدت؟ من خلال ما هو ثابت ظاهر علىٰ طرة المطبوعة، أو في المقدمة والحواشي أو الخاتمة.

ومعرفة القائمين علىٰ المطبوعة وموطنها ستجعلنا نقف علىٰ ميولهم وأهدافهم من الطبع، وإلىٰ أي مدىٰ سيحافظون علىٰ أمانة الأداء أو يضيعونها، ومن هذا مثلًا (كتاب «فقه اللغة» للثعالبي طبع في مصر سنة ١٢٨٤هـ علىٰ أصله بدون أسقاط،

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لنشر الكتب القديمة فعله ص٣٨.

(٢) تاريخ النسخ ١٣٢٢هـ، كما جاء في النموذج المثبت لخاتمة النسخ ص٦٥.

(٣) مقدمة التحقيق ص٨.

(٤) السابق ص١١.

(٥) السابق ص٦٣.

وكذلك طبعة باريز بدون حذف جملة منه، فجاء الآباء اليسوعيون فأعادوا طبعه إلا أنهم حرفوا الكلم عن مواضعه؛ فأسقطوا كل ما يتعلق بمحاسن الدين الإسلامي وقسم أسرار العربية برمته، وصرحوا في مقدمة طبعه أنهم لم يغيروا في هذا التأليف شيئًا منه سوىٰ أنهم طرحوا منه ما لا يليق أن يكون في دين طلبة العلم، ولا سيما الأحداث منهم)[١].

وقد تعتمد المطبوعة القديمة علىٰ أصل عزيز يعجز المحقق عن معرفة مآله ومصيره، مثل رسالة «مسائل الانتقاد» لابن شرف القيرواني المتوفىٰ سنة ٤٦٠هـ «أعلام الكلام»... عن نسخة خطية كانت ضمن ممتلكات أحمد بك طلعت... هذه النسخة -في رأيي- من أحسن النسخ، وأقربها إلىٰ الصحة؛ ولكن للأسف ضاع أصلها المخطوط، فلم يعد له وجود في مخطوطات مكتبة طلعت بك المحفوظة في دار الكتب، ولا يعرف عنها أحفاد الخانجي شيئًا... والذي يؤكد لي أن النسخة الخطية التي أخذت منها طبعة الخانجي أحسن النسخ أن هناك زيادات زادها الناشرون في الطبعات المختلفة بين قوسين، وذكروا أن هذه الزيادات لتتميم الفائدة، في حين أن نظير هذه الزيادات موجود في صلب نسخة الخانجي... وليس هذا فقط، بل إن في هذه النسخة أشياء مهمة غير موجودة في أية نسخة، فمثلًا... ومن هنا كان اهتمامي بهذه النسخة كبيرًا، وسيظل كبيرًا ومستمرًا إلىٰ أن يهيئ اللَّه لي أو لغيري من يكشف الغموض المحيط باختفاء النسخة الخطية)[٢].

وقد تدلك إحدىٰ الحواشي علىٰ أصل المطبوعة التي بين يديك، وقد اقتنيت يومًا

---

(١) نموذج الأعمال الخيرية ص٧٩.

(٢) مقدمة التحقيق ص٩ وما بعدها. ومكتبة (أحمد طلعت بك... اختصت دار الكتب المصرية بأكثر من نصفها، ووزع الباقي علىٰ المكتبات العامة في القاهرة والأقاليم) آراء وأنباء بعض المكتبات القيمة الخاصة ص١٩٠.

مطبوعة من رسالة «الإنصاف في بيان سبب الاختلاف» لمؤلفه ولي اللّٰه أحمد عبد الرحيم الدهلوي المتوفىٰ سنة ١١٧٦، وكانت غفلًا من كل شيء؛ فلا ذكر لمطبعة أو ناشر أو تاريخ! لكني وقفت في صفحة رقم ٢٠، علىٰ عبارة غير مستقيمة، وبالحاشية كتب: «كذا الأصل»، فلما رزقت مصورة عن مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٩٣٠ مجاميع، كانت من ضمن ذلك المجموع هذه الرسالة، وفيها نفس الحاشية بذات الموضع، سوىٰ أنها أدخلت إلىٰ المتن كل ما خط الناسخ في الحواشي من إلحاقات صحيحة، وأخذت بكل التعديلات التي كتبها فوق ما ضرب عليه في المتن.

وطبع السيد محمد أمين الخانجي الكتبي كتاب «المحاسن والأضداد» للجاحظ سنة ١٣٢٤هـ، ولم يذكر عن أي أصل طبع الكتاب شأن ذلك الزمان[1]؛ بيد أن الحاشية المذكورة ص١٢١ عرفتنا أصل طبعته.

ثانيًا: المعارضة:

لا يعرف قيمة المعارضة ونفعها إلا من حُرِمها من أهل العلم والعقل؛ فكم عصمت قليل العلم من جليل الزلل، وكم كشفت عن فراغ جاهل من العلم بل العقل.

ومن أعظم فوائد المعارضة الكشف عن علاقات النسخ ببعضها، وأصالة النسخ وعدمها، كما تكشف عن الزيادات غير الأصيلة في بعض النسخ، وترد الأسقاط وتعالج النقص أو اختلال ترتيب الأوراق، كذلك تميز بين مسودة المصنف وآخر صور النص صدورًا عنه وسائر النسخ.

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر عن المستشرقين: (وتمتاز طبعاتهم أيضًا بوصف الأصول التي يطبعون عنها وصفًا جيدًا، يظهر القارئ علىٰ مبلغ الثقة بها، أو الشك في صحتها؛ ليكون علىٰ بصير من أمره، وهذه ميزة لن تجدها في شيء مما طبع بمصر قديمًا، بلغ ما بلغ من الصحة والإتقان) تصحيح الكتب ص١١.

وقد تخبرنا بشيء من سيرة النص منذ تأليفه وحتىٰ وصوله إلينا، كل ذلك عن طريق معارضة متون النسخ المختلفة بعضها ببعض، فإن خرجت نتائج المعارضة متوافقة مع نتائج الفحص الظاهري، فذلك هو الحق الذي لا مراء فيه، خاصة إذا عززته سائر عمليات التحقيق الأخرىٰ.

والمعارضة تتم لكافة الأصول معًا، بصورة أولية حتىٰ يتخذ المحقق قراره باستبعاد غير الأصيل والفروع، وفسح السبيل أمام الأصيل والأمهات لإثبات النص المحقق عنها فقط، في التحقيق النهائي الذي سيخرج للناس.

- **الكشف عن علاقات النسخ بعضها ببعض:**

ترتبط الأصول مع بعضها بعلاقات أسرية لا فكاك عنها جميعًا بحال، فهناك من بينها ما هو مثل الجد، وما هو مثل الأب أو الحافد، وهناك إخوة أشقاء وإخوة أخياف، وهناك العقيم الذي لا ولد له.

ويحدد تلك العلاقات كل ما هو مشترك بين النسخ من أخطاء أو أسقاط أو أوهام أو زيادات؛ فكل فرع فيه كل ما في أصله وقد يزيد، ولا يمكن عقلًا أن يقع عدد من النساخ في نفس الأخطاء علىٰ نحو توافقي كامل، وعادة من يستطيع الإصلاح منهم أن يشير إلىٰ حال الأصل الخاطئ.

وعقب تحديد أصول النسخ؛ فإن كل فرع أصله موجود سليم لن يشترك في سائر التحقيق؛ فإن كان الأصل مفقودًا أو تالفًا أو متعذر الوصول له، فالفرع سيقوم مقام أصله الغائب، تلك قاعدة عامة لا اختلاف عليها، وإلا فما قيمة معارضة أصل صحيح بفرعه في إثبات نصه.

لذلك لا نرىٰ سببًا علميًا لمعارضة أصل مطبوعة بولاق من كتاب «جماع العلم»

للشافعي بالمطبوعة والأصل موجود ميسور[1]، أو معارضة النسختين التيمورية والشنقيطية من كتاب «الاشتقاق» للأصمعي، بنسخة مكتبة مصطفىٰ رئيس الكتاب باستانبول، وقد نقلت الشنقيطية عنها، ونقلت التيمورية عن الشنقيطية، وقد وقف المحقق الجليل علىٰ هذا[2]، فأية فائدة علمية لهذا؟!

- بيان أصالة النسخ وعدمها:

ما أصح مقولة برجستراسر (إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة، فمنها مالا قيمة له أصلًا في تصحيح نص الكتاب، ومنها ما يعول عليه ويوثق به، ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب)[3].

وتتجلىٰ صحة تلك العبارة الدقيقة بوضوح في تلك النسخ الخطية الكثيرة التي اعتمدها بعض المحققين في إثبات النصوص، أو ترجيح روايتها علىٰ رواية الأصول الأصلية ولا قيمة حقيقية لها، ولأنها من حيث طبيعتها توحي بالثقة، انخدع فيها الناشرون ولم يستريبوا أمرها، وقرب عهدها.

ولأن الأمر ظل كائنًا بين التجارب الفردية لمن انخدع فيها، ومن كشف عن أمر ما وقع إليه منها، فإنها ما زالت شركًا يجيد صيد شداة تحقيق النصوص الذين لا يعلمون عن ذلك الأمر شيئًا ولا يتوقعون حدوثه.

وبداية يجدر بالمحقق أن يعلم أن أعمال النسخ والوراقة لم تنقطع فور ظهور

---

(١) مقدمة التحقيق ص٩. ويمكن الاعتذار عن صنيع الشيخ أحمد شاكر بعثرات البداية وكبوات الريادة.

(٢) مقدمة التحقيق ص٥٩ وما بعدها.

(٣) أصول نقد النصوص ص١٥.

المطبعة والطباعة، بل ظل الأمر في حدود ضيقة لتوفير نسخ لما يتعذر الحصول عليه من نصوص عزيزة، وليست المطبوعات عن ذلك الأمر ببعيد.

فالكتاب المطبوع لم يستطع بالفعل أن يزيح جانبًا الكتاب المخطوط علىٰ الفور.. ومما ساهم في استمرار الكتاب المخطوط قانون قوة الاستمرار والتقليد، والتباهي بين هواة جمع الكتب النفيسة، أو الحاجة الفعلية لتأمين بعض النصوص التي لا يمكن أن تطبع أبدًا في المطابع أو التي تطبع بنسخ قليلة.. فظهرت لدينا حالات كثيرة كانت تنسخ فيها المؤلفات بالاستناد إلىٰ النصوص المطبوعة»[١].

بثمن باهظ جدًا - لو وجدت[٢]، فربما وقعت لأحد محبي التراث منها نسخة تتلقفها الأيدي بالنسخ حرصًا منهم علىٰ اقتناء ذلك النص العزيز.

وكانت طبعات المستشرقين بالطبع صاحبة القدح المعلىٰ في هذا الشأن؛ فقد «كانوا لا يطبعون قط من أي كتاب نشروه أكثر من خمسمائة نسخة[٣]، توزع علىٰ مراكز الاستشراق في أوربا وأمريكا، وما فضل بعد ذلك، وهو قليل جدًا، كانت تسقط منه إلىٰ بلاد العرب المسلمين النسخة والنسختان والعشرة علىٰ الأكثر»[٤].

وقد اتبعوا في ذلك النسخ شيئًا مما اعتادوه في نسخ المخطوطات الأصيلة،

---

(١) تاريخ الكتاب ج٢/ ص١١٢، ١١٠ بتقديم وتأخير.

(٢) (كانت طبعات المستشرقين نفائس تقتنىٰ، وأعلاقًا تدخر، وتغالىٰ الناس، وتغالينا في اقتنائها، علىٰ علو ثمنها وتعسر وجود كثير منها علىٰ راغبيه) ص١٢/ تصحيح الكتب، وراجع كلام العلامة الراحل السيد أحمد صقر في مقدمة الشعر والشعراء ص٧ عن استحالة الحصول علىٰ نسخة من طبعة ليدن من الشعر والشعراء.

(٣) كتاب الاشتقاق لابن دريد مثلًا (ذكر بروكلمان أنه طبع منه أولًا ١٠٠ نسخة فقط، وأعيد الطبع بعد ذلك بالتصوير) هامش ص٣٦ مقدمة تحقيق كتاب الاشتقاق.

(٤) رسالة في الطريق إلىٰ ثقافتنا ج١/ ص٥٤.

وغالبًا ما لم يكونوا يعبأون بالأقواس، وأرقام الهوامش، وسائر الرموز الموجودة في الكتب المطبوعة، وربما استخدموا التعقيب، والتسطير المعتاد للمخطوطات، فإذا بتلك النسخ لها هيئة المخطوط وشكله وطبيعته الخطية.

ولم يكونوا -غالبًا- يذكرون شيئًا عن ذلك الأصل المطبوع الذي نقلوا عنه، فكأنهم ركنوا إلىٰ حسن ظنهم، ولم يحسبوا للأيام حسابها، فبعد حين وجدت تلك النسخ سبلها إلىٰ دور الكتب، والمكتبات العامة، وأيدي تجار المخطوطات، لا يدري أحد عن أمرها شيئًا، فعوملت معاملة المخطوطات الأصيلة حفظًا، وترقيمًا، وفهرسة؛ حتىٰ جاءها من يبغي تحقيقها ونشرها.

من هذا ما حدث لشيخ المحققين الأستاذ عبد السلام هارون ﷺ فقد أرسل إليه الأستاذ أحمد أمين -غفر الله له- مخطوطة (مكتوبة بخط حديث في كراسة حديثة أكل الفأر بعض أطرافها)[١] من كتاب «العصا لأسامة بن منقذ»، كانت (وقعت إليه منذ نحو ثماني سنوات في أوراق وكتب، اشتراها من مكتبة «السيد محمد أمين الخانجي»[٢]، فنشرها الأستاذ هارون في المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات سنة ١٣٧٠هـ[٣]، وذكر للكتاب نسختين أخريين تعودان للقرن الحادي عشر هجريًّا، والمقتطفات التي نشرها من الكتاب المستشرق ديرنبورغ في باريس سنة ١٨٩٣م عن إحدى النسختين[٤]، ولم ير الأستاذ هارون أية نسخة للكتاب سوى تلك التي حصل عليها من الأستاذ أحمد أمين، وكذلك لم ير مطبوعة ديرنبورغ، وواضح أن

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب العصاص ١٩٨، ١٩٩ (ضمن نوادر المخطوطات).

(٢) نفسها.

(٣) مقدمة المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات ص١٢٨.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب العصاص ١٩٨.

حداثة تلك المخطوطتين دفعت الأستاذ إلىٰ الاطمئنان إلىٰ تلك النسخة الحديثة التي (ربما تمت بسبب إلىٰ إحدىٰ النسختين)[١] كما ظن!

(ويبدو أن كتاب ديرنبورغ قد وقع في يد أحد هواة الأدب، وراقته هذه المنتخبات فنقلها نقلًا أمينًا بالقلم الرصاص في كراسة صغيرة، وأهمل الرموز التي سجلها ديرنبورغ بين هذه المقتطفات)[٢].

وقد طبع كتاب «فحولة الشعراء عن الأصمعي» سنة ١٩١١م في المجلد ٦٥ من مجلة (ZDMG) بتحقيق المستشرق تشارلز توري، ونسخ من تلك المطبوعة السيد محمد أبو العينين عطية[٣]، نسخة (علىٰ نفقة صاحب السعادة أحمد تيمور باشا ليكون بخزانة كتبه العامرة... سنة ١٣٣٩هـ)[٤].

وقد رفع هذا الناسخ من النص أقواس الزيادة، وأرقام الهوامش، وجعل لكل ورقة تعقيبة، وكأنها مخطوط أصيل لا شك فيه، وقام ناسخ آخر مجهول بنسخ نسخة أخرىٰ[٥] من نفس ذلك المطبوع، لشيخ العروبة أحمد زكي باشا ﷺ، لكنه أثبت أقواس الزيادة، وأرقام الهوامش[٦]، دون إشارة لأصل تلك النسخة.

وأقبل المحققون يبغون تحصيل النسخ المخطوطة لكتاب الفحولة، فكانت تلك النسختان من جملة ما جمعوا، وعنهما أثبتوا نصوص مطبوعاتهم، ورجحوا

---

(١) نفسها.

(٢) أسامة بن منقذ ج٢/ ص١٥، مقدمة تحقيق كتاب العصا -ط الهيئة- ص١ :١٣.

(٣) من منسوخاته أيضًا مخطوطة دار الكتب رقم ١٣٦٣ أدب، من ديوان المتلمس سنة ١٣١٣هـ، مقدمة تحقيق المتلمس ص٤٨.

(٤) نسخة دار الكتب رقم ٧٤٥ أدب تيمور، ق٢٤.

(٥) بدار الكتب المصرية رقم ١٠٧٥ زكية.

(٦) الهامش رقم (٣) منها ثابت بالإنجليزية كذا (3).

روايات تلك النسختين علىٰ رواية النسخ الأصيلة، ولا قيمة لهما في ميزان العلم والنقد[١].

ومن أعجب ما وقفت عليه في هذا الموضوع طبعة دار المعارف من كتاب «فصل المقال لابن رشد»، فلقد وقف محققها علىٰ ما ذكره د. حوراني في مقدمة تحقيقه لفصل المقال عن نسخة أحمد تيمور باشا بدار الكتب المصرية[٢] من الكتاب المذكور (فما هي إلا نسخة حديثة لطبعة مللر بما فيها من أخطاء»[٣] ولذلك (لم يستفد منها في تحقيقه)[٤]، ورفض محقق طبعة دار المعارف هذا، وعده فهمًا خاطئًا، واعتمد النسخة المذكورة -كما اعتمدها غيره من قبل-[٥] واستدل علىٰ صحة ما ذهب إليه (بفروق النسخ التي في هوامش هذه الطبعة)[٦].

وأي متابع لفروق النسخ في هذه النشرة يتأكد بيسر وسهولة من صحة ما قرره د. حوراني، فالنسخة التيمورية منقولة عن طبعة مللر سنة ١٨٥٩م بميونيخ، فلها نفس الأسقاط، والتحريفات، والروايات، وتزيد عنها أخطاء من سهو الناسخ وغفلته، وهي تجمع نفس النصوص الرشدية الثلاثة الكائنة في طبعة مللر[٧]، وكذلك خط النسخة

---

(١) كل مطبوعات الكتاب وقعت في ذلك.

(٢) رقم ١٣٣ حكمة. تيمور.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب فصل المقال -ط دار المعارف- ص١٦.

(٤) نفسها.

(٥) (وهذه المخطوطة هي التي اعتمد عليها الأستاذ الدكتور محمود قاسم في تحقيقه لمناهج الأدلة، جاعلًا منها النسخة الأم والأساسية في تحقيقه لهذا النص). مقدمة فصل المقال ط دار المعارف ص١٦.

(٦) مقدمة طبعة دار المعارف ص١٦. ويريد طبعته تلك.

(٧) عن مقدمة هذا التحقيق، ففيها وصف لنشرة مللر ص١٢، ووصف النسخة التيمورية ص١٥، ١٦.

الحديث، وما هو معروف عن أحمد تيمور باشا رحمه الله صاحب الخزانة التيمورية من حرص علىٰ اقتناء تلك النصوص العزيزة[1]، كل ذلك ينصر هذا الرأي ويدعمه.

وجاء في فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية تحت رقم (١١٠٩) نسخة من كتاب الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، (نسخة جيدة. ضمن مجموع. كتبت بقلم نسخي بخط محمد عبد السلام. فرغ منها سنة ١٢٩٥هـ نقلت... من نسخة طبعت في أوربا، وموجودة بالكتبخانة الخديوية)[2].

هذا وقد اعتادت دور الكتب والمكتبات الوطنية نسخ ما لديهم من مخطوطات عتيقة ذاهبة في القدم يخشون عليها الفناء ونحوه، نسخًا حديثة يدفعون بذلك عنها عوادي الدهر، بما كان في وسعهم آنذاك.

وهذه النسخ وأمثالها لا قيمة لها مع وجود أصولها، والذي يعتمد عليها يضيع ما في الأصول العتاق من فوائد أخرىٰ غير النص، ولا يتقي أخطاء تلك النسخ الجديدة.

من ذلك ما فعله الدكتور حاتم صالح الضامن عندما حقق «ما لم ينشر من الأمالي الشجرية» عن مخطوطتين عراقية وأخرىٰ مصرية نقلها محمود صدقي النساخ بدار الكتب المصرية سنة ١٣٣٨هـ، عن (نسخة الأصل المحفوظة بدار الكتب السلطانية تحت نمرة ٥٩ ش أدب التي كانت نسخت للمرحوم الشيخ محمد

---

(١) مر بك أمر فحولة الشعراء، وقد نقل عن مجلة «أنباء البلاد الشرقية» قطعة من كتاب الفهرست لابن النديم، وهي بالمكتبة التيمورية تحت رقم ١١٠. عن مقدمة نشرة سلسلة الذخائر من الفهرست ج١/ ص٢٧، ج٢/ ص٥، ونقل كتاب المذكر والمؤنث لابن جني عن مطبوعة رشر، وهي بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨٨ لغة تيمور. عن مقدمة تحقيق مختصر المذكر والمؤنث للمفصل بن سلمة ص٣٠٥.

(٢) ج٢/ ص٢٢٢.

محمود بن التلاميد وهو مجاور بالمدينة المنورة تاريخ نسخها... سنة ١٣٠٠هـ)[١] فهذا أصل موجود؛ بل يحسن البحث عن أصل الأصل؛ فلعله ما زال موجودًا بالمدينة المنورة -علىٰ ساكنها الصلاة والسلام-.

ووقف محقق «سؤالات أبي بكر البرقاني الحافظ أبا الحسن الدارقطني» علىٰ نسختين للكتاب، اتضح أن الثانية مأخوذة ومنسوخة عن الأول[٢] طبق الأصل، والفارق هو عامل الزمن فقط، وجودة الخط)[٣].

وفي خاتمة النسخ (قد تم نسخ هذا الجزء في ... سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م علىٰ نفقة دار الكتب المصرية نقلًا عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت نمرة ١٥٥٨ حديث...)[٤].

وفي دار الكتب الظاهرية نسخة من كتاب «التمييز» للإمام مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ (نسخة عتيقة جدًا، لعلها كتبت في عصر المؤلف)[٥] وقد نشره محمد صبحي حسن حلاق باسم «الأول من كتاب التميز»[٦] عن نسخة (بقلم.... محمد صادق فهمي ابن السيد أمين المالح الناسخ بالمكتبة الظاهرية بدمشق.... سنة ١٣٤٧هجرية)[٧] وقال: (اعتمدت ما وجدته في مخطوطتي التي حصلت عليها. مع العلم أن معظم الذين ذكروا مؤلفات الإمام

(١) خاتمة النسخ ص١٥٩.
(٢) كذا مكتوبة.
(٣) مقدمة التحقيق ص٢٦.
(٤) عن النموذج الذي أثبته ص٣٠.
(٥) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث ص٤٠٨.
(٦) الذي علىٰ الغلاف «التميز» وأثبت الصواب من داخل الكتاب ص١٤.
(٧) النموذج الذي أثبته ص١٧.

مسلم سموه بكتاب «التمييز»)[١] وكلمة «الأول» تلك أراد بها الناسخ الجزء الأول -كما يوضح لنا فهرس الشيخ الألباني-، فجعله ذلك المحقق علمًا علىٰ الكتاب، واحتج بتلك النسخة الحديثة للغاية.

لكن المحقق الواعي يستبعد فورًا أمثال تلك النسخ، كما فعل أحمد عبد المجيد هريدي في تحقيقه لكتاب «المقصور والممدود» لأبي علي القالي المتوفىٰ سنة ٣٥٦هـ، قال: (اعتمدت في تحقيقي لكتاب «المقصور والممدود» للقالي علىٰ النسخة المحفوظة برقم ١٨٤ لغة بدار الكتب بالقاهرة... وقد قامت الدار بتكليف أحد نساخيها بنسخ أخرىٰ عن هذه المخطوطة محفوظة برقم ٥٦٣ لغة بدار الكتب أيضًا. وهذه المنسوخة لم أعتمد عليها لوجود الأصل المنسوخة عنه، بالإضافة إلىٰ أخطاء الناسخ في بعض الأماكن، وإهماله كتابة ما لم يستطع قراءته من كلمات)[٢].

- **الكشف عن الزيادة أو النقص والترتيب الأصلي:**

تنفرد بعض الأصول بزيادات لا يمكن ردها إلىٰ المؤلف بحال من الأحوال، والمعارضة سبيل من سبل متعددة لإخراج تلك الزيادات غير الأصيلة من المتن، خاصة إذا كانت المعارضة بين نسخ مختلفة لا ترجع إلىٰ نفس الأصل.

والمورد المعتاد لأمثال تلك الزيادات غير المعتمدة هو أخطاء النساخ بإدخالهم حواشي القراء وتعليقاتهم إلىٰ صلب المتن ظنًّا منهم أنها لحق سقط من ناسخ سابق.

من ذلك تلك التعليقة التي زيدت في كل طبعات «مقدمة علوم الحديث» لابن الصلاح المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ القديمة والحديثة لم تنج منها سوىٰ مطبوعة دار الكتب

(١) مقدمة التحقيق ص١٣.
(٢) كتاب المقصور والممدود مقال ص١٠٩/ مج٢٠/ ج٢.

المصرية، والمطبوعة الهندية سنة ١٣٥٧هـ؛ إذ جاءت تعليقة في الأولىٰ، وخلت منها الثانية بالمرة[١].

أعجب من ذلك حين يدخل المحقق نفسه الحاشية في النص، ومن ذلك ما رأيته في طبعة المكتب الإسلامي من رسالة «الحث علىٰ طلب العلم» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ سنة ٤٠٠هـ، حيث أدخل المحقق بيتي الشعر اللذين علق بهما الشنقيطي علىٰ موضع من النص في نسخته، فجعلهما مع بيت آخر أصيل الوجود في النص مقطوعة واحدة، غرته وحدة حرف الرويّ، والحركتان مختلفتان بل البحران مختلفان، والقائلان كذلك[٢].

ومن أهم فوائد المعارضة كذلك الكشف عن النقص الذي يصيب بعض الأصول بسبب أوهام الناسخين وأسقاطهم، وخروم النسخ، وخفاء أجزاء من النص وطمسها.

أما الناسخون فَبَشَرٌ (والفكر يذهب، والقلب يسهو، والنظر يزيغ، والقلم يطغىٰ)[٣]، وكما يزيدون في النصوص ينقصون، والنقص أيسر ودواعيه أكثر، خاصة مع الناسخ المتعجل الذي لم يعارض ما نسخه علىٰ أصله، وفي خلو النسخة من الإلحاق والتصحيح وغيرها من أمارات المعارضة دليل علىٰ احتمال وقوع هذا.

فالناسخ قد يكتب غير ما قرأ في الأصل أمامه، وقد تتبدل الألفاظ أمام عينه، وقد يسبق قلمه بما يجيش في نفسه دون ما هو مسطور أمامه، فتكون الأوهام اليسيرة في ألفاظ مفردة.

---

(١) حاشية ص٢٢ وما بعدها من كتاب «تصحيح الكتب»، والعهدة في ذلك الكلام علىٰ صاحب الحاشية، وقد راجعت طبعة الدكتورة عائشة عبد الرحمن -طبعة دار الكتب- فوجدتها كما ذكر.

(٢) ص٦٧، ونشرتي لرسالة «الحث» ص٢٤.

(٣) الإلماع ص١٤٣.

وقد يحدث ما هو أكبر حين ينتقل نظر الناسخ من كلمة إلىٰ أخرىٰ مثلها، فتسقط في ذلك العبارة والعبارتان والمقطوعة بل ربما الصفحة الكاملة غفلة وخطأ.

من هذا ما وجدته في المخطوطة التيمورية من رسالة «الحث علىٰ طلب العلم» لأبي هلال العسكري؛ فقد قال أبو هلال: (ولهذا قال النبي ﷺ فيما أخبرنا به الشيخ أبو أحمد عن ابن منيع عن أبي خيثمة عن جرير عن الليث عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: ...)[١] فجاء الناسخ وانتقلت عينه من «قال النبي» الأولىٰ، إلىٰ الثانية، فسقط الإسناد برمته من تلك النسخة، ولولا وجود الإسناد في سائر النسخ لما درىٰ المرء عن هذا شيئًا، وهذا الأمر له حظ من الانتشار في النصوص المخطوطة والمطبوعة علىٰ السواء[٢].

وعندما عارض فخر علمائنا الشيخ محمود شاكر الأصول المخطوطة والمطبوعة لكتاب «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني، ما عرف نهاية الكتاب إلا من إحدىٰ النسخ دون غيرها من سائر الأصول[٣].

- التعرف علىٰ النسخ التي تعود إلىٰ مسودة المؤلف أو آخر صورة للنص ارتضاها:

إذا كانت النسخ التي وصلتنا من الكتاب منقولة عن مسودة المؤلف فإننا لن نجد فيها تلك العلامات الظاهرة للمسودات التي ذكرناها آنفًا، فإن الناسخ سوف ينقل عن المسودة كل ما سيجده من النص، ويفوت علينا ملاحظة تلك العلامات الظاهرة؛ لكن يمكن الاستدلال علىٰ كون النسخة منقولة عن المسودة بعدم

---

(١) ص١٨. تحقيقي.

(٢) لهذا أمثلة تجدها في «أصول نقد النصوص» ص٧٧، «مناهج تحقيق التراث» ص١٤٩ وما بعدها.

(٣) مقدمة التحقيق صفحة ي.

الترتيب، وعدم وفاء المؤلف ببعض ما يذكر من وعود، بل قد نجد أوامر وتنبيهات منه لا يقصد بها سوىٰ تذكير نفسه عندما يعود لتبييض الكتاب وتنقيحه.

من هذا كتاب «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني المتوفىٰ سنة ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ، فكل قارئ لهذا الكتاب يمكنه أن يلحظ (هذا البناء العجيب)[١] للكتاب، ويحس (بحمية جارفة لا تعرف الأناة في التبويب والتقسيم والتصنيف)[٢] فإنه (كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفًا في علم جديد اهتدىٰ إليه واستدركه علىٰ من سبقه وشق له الطريق ومهده؛ ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد)[٣]. وهذا الفهم يدل عليه بصراحة ما ذكره ناسخ أحد الأصول، حيث قال: (هذا آخر ما وجد علىٰ سواد الشيخ من هذا الكتاب)[٤].

وقد حدثتك من قبل عن خبر كتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للسخاوي.

بل قد تخلو الأصول المخطوطة من كافة علامات المسودة سوىٰ ما قد يذكره لنا كاتبها، كما فعل ناسخ كتاب «الوحشيات» لأبي تمام المتوفىٰ سنة ٢٣١هـ، من أنه (وجد بعده مكتوبًا في مسودة بخطه، مترجمًا بكتاب «الوحشيات»)[٥].

وكما ذكر الداودي تلميذ الإمام السيوطي عقب ما نقله من مسودة شيخه من كتاب «طبقات المفسرين»، قال: (علقت ذلك من مسودة في أوراق لم يتمها

(١) السابق صفحة و.

(٢) السابق صفحة أ.

(٣) السابق صفحة هـ، و.

(٤) السابق صفحة ز.

(٥) ص٣.

شيخنا)[١] وفي الكتاب الذي وضعه السيوطي مترجمًا لنفسه «التحدث بنعمة اللّه» قال عن «(طبقات المفسرين» كتب منها قطعة صالحة)[٢].

بل قد يترك المصنف كتابه في صورة جزازات مفرقة غير مرتبة فيقوم غيره بجمعها في هيئة كتاب، ومن فرط أمانته يثبتها كما وجدها لا كما ينبغي، مثل «معجم السفر» للحافظ السلفي المتوفىٰ سنة ٥٧٦هـ، رآه السخاوي المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ (في مجلد... بخط محمد بن المنذري، قال عن أبيه الزكي[٣]: أنه وقع له بخط السلفي في جزازات، كل ترجمة في جزازة، فبيضها ورتبها كما تجيء لا كما يجب، وكذا لم يكن ترتيبه كما ينبغي، ولم يكتب فيه من الأصبهانيين أحدًا)[٤].

وقد يبتسم الحظ للباحث المجتهد، فيقف علىٰ المسودة والمبيضة للنص، فيرىٰ بعينه ما كان كيف كان، ومن هذا كتاب «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» لتقي الدين المقريزي المتوفىٰ سنة ٨٤٥هـ، الذي وقف محققه الدكتور أيمن فؤاد سيد علىٰ مسودة المقريزي ومبيضته، فجنىٰ فوائد منها (التعرف علىٰ أسلوب القدماء في التأليف؛ فقليلًا ما وصلت إلينا مسودات المؤلفين)[٥].

- الدلالة علىٰ تاريخ النص وصور تداوله بين العلماء:

تستطيع المعارضة أن تدلنا علىٰ شيء من تاريخ النص وسيرته، وما قد يحدث

---

(١) خاتمة النسخ ص١٢٥.

(٢) ص١٠٨.

(٣) زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري الحافظ الكبير المولود سنة ٥٨١هـ، والمتوفىٰ سنة ٦٥٦هـ.
طبقات الشافعية ج٢/ ص٣٢٤، البداية ج١٣/ ص٢١٧، طبقات الحفاظ (١١١٢).

(٤) الإعلان بالتوبيخ ص١٤١.

(٥) ملاحظات حول تأليف خطط المقريزي ص٣١/ مج٢٦/ ج٢.

فيها من تعدد صوره التي سارت له بين أهل العلم، ووقوف بعضهم علىٰ صور مختلفة له. الأمر الذي يعلل بشكل علمي سليم أسباب اختلاف ما وصلنا من النص، عما كان بين أيديهم من النقول.

ولمعارضة الأصول المخطوطة للنص بالنقل عنه القدح المعلىٰ في الكشف عن هذا؛ فهي ستبين لنا حال نسخهم من ذلك النص، وستعلل أحكامهم عليه، وأوصافهم له.

من ذلك مثلًا ما وجده الدكتور شوقي ضيف حين عارض «كتاب المغرب» المنشور علىٰ ما اقتبس منه في «نفح الطيب»[١] فلاحظ (أن المقري لم ينقل عن النسخة المنشورة التي كتبها ابن سعيد لابن العديم، وإنا نقل عن نسخة تتأخر عنها كانت بها زيادات كثيرة كتبها ابن سعيد حين ألقىٰ عصاه بتونس أخيرًا، غير أن هذه النسخة سقطت من يد الزمن)[٢].

ومثله ما وقف عليه الدكتور محمد عبد القادر أحمد في تحقيقه لكتاب «الخيل» لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ المتوفىٰ سنة ٢٠٩هـ، حين عارض (ما جاء في الأصل المخطوط بما نقله صاحب «اللسان» و«التاج» عن كتاب «الخيل» لأبي عبيدة)[٣].

وجد أن (المخطوط هذا أخذ من مسودة لم تبيض بعد، وأن الأصل الذي ظفر به صاحب «اللسان» و«التاج» غير هذا)[٤].

ومما هو أكبر من ذلك وأدل علىٰ حسن الاستفادة مما ذكرته كتب التراجم والفهارس -كنز المسلمين الأعظم بين تراث الأمم- واتفاقه مع نتائج معارضة

---

(١) البحث الأدبي ص١٨٨.

(٢) السابق.

(٣) مقدمة التحقيق ص٩١.

(٤) السابق.

الأصول بالنقول، ما خرج به الأستاذ عبد السلام هارون حين وجد نصوصًا منقولة عن مجالس -أو أمالي- ثعلب المتوفىٰ سنة ٢٩١هـ، غير موجودة في رواية ابن مقسم المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ، والتي وصلتنا من مجالس ثعلب دون سائر الروايات التي ذكرها ابن النديم للمجالس[١]، وهذا التعدد في (روايات المجالس يكشف لنا السر في اختلاف ما يُنقل عن مجالس ثعلب من حيث الزيادة والنقص، ولذلك لم يجد البغدادي النص الذي نقله السيوطي في شرح شواهد المغني ص٢٠٥ عن أمالي ثعلب... علىٰ حين نجد هذا النص في نسختنا مسوقًا في موضعه... ونرىٰ نصوصًا ينقلها السيوطي في «المزهر» عن أمالي ثعلب، ولا نجد لها أثرًا في نسختنا هذه، كما نجد في حواشي ص١٢٦ -من المجالس- ما يفهم منه نقص نسخة ابن سيده من المجالس. وهذا راجع إلىٰ اختلاف الرواة في رواية الكتاب)[٢].

- الاستدلال علىٰ الإخراجة الأخيرة للنص:

لا شك أن آخر صور النص صدورًا عن المؤلف، هي ذات التاريخ الأحدث من بين سائر الصور، وهذا لو تمكنا من الوصول إلىٰ تلك النسخ المؤرخة؛ لكن ضياع تلك الأصول، وعثورنا علىٰ نسخ لا تاريخ عليها، منقولة عن أصول مختلفة؛ لأن المصنف قد أخرج نصه في أحيان متفاوتة، بصور متعددة، هذا سيجعلنا بالضرورة في حالة بحث مستمر لتحديد آخر تلك الصور صدورًا عن المؤلف.

ولا خلاف في أن آخر تلك الصور صدورًا عن المؤلف هي أكبرها حجمًا، وأوعبها نصًا بشكل عام، وفيها من ذكر الأحداث المتأخرة الشيء الكثير.

ويمكن أن تنقص -تلك الإخراجة الأخيرة- في مواضع؛ وذلك لرجوع المؤلف عن أشياء، أو إصلاحه خطأ ما في الإخراجات السابقة؛ ولذلك فهذه الأخيرة دائمًا

---

(١) ذكرها ص٢٤ في مقدمة التحقيق، وهي في الفهرست ص٧٤.

(٢) مقدمة التحقيق ص٢٥.

أقل خطأ، وأكثر صوابًا، قد عملت فيها سنوات الخبرة والعلم عملها.

وقد يذكر المؤلف أنها الأخيرة، أو أحد تلامذته، أو نجد في مصادر ترجمته وفهارس الكتب ما يدل عليها.

وليس خبر كتاب «الياقوت» لأبي عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب المتوفىٰ ٣٤٥هـ عن هذا ببعيد، فلقد (ابتدأ بإملاء هذا الكتاب... سنة ٣٢٦ في جامع المدينة... ارتجالًا من غير كتاب ولا دستور، فمضىٰ في الإملاء مجلسًا مجلسًا إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ آخره... ثم رأىٰ الزيادة فيه فزاد... أضعاف ما أملىٰ، وارتجل يواقيت أخر، واختص بهذه الزيادة أبو محمد الصفار لملازمته... ثم جمع الناس علىٰ قراءة أبي إسحاق الطبري له، وسمىٰ هذه القراءة «الفذلكة»... ثم زاد فيه بعد ذلك... واجتمع الناس يوم الثلاثاء من جمادىٰ الأولىٰ من سنة ٣٣١... فأملىٰ علىٰ الناس ما نسخته: «قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العرضة هي التي تفرد بها الأستاذ أبو إسحاق الطبري، آخر عرضة أسمعها؛ فمن روىٰ عني في هذه النسخة وهذه العرضة حرفًا وليس هو من قولي فهو كذاب علي، وهو من الساعة... إلىٰ الساعة... قراءة أبي إسحاق علىٰ سائر الناس، وأنا أسمعها حرفًا حرفًا»[1].

لكن في حالة أخرىٰ قد لا يذكر المصنف مثل هذا الصنيع، ولا يحيط به أصحاب التراجم علمًا، بل قد لا يقف عليه أحد السلف قبل المحقق المجتهد الذي جمع ما لم يجمع أحد قبله من نسخ الكتاب، فتكشف المعارضة وحدها خبر الكتاب كله، وشأن صاحبه معه.

من ذلك خبر كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ؛ فقد وصلتنا له نسخ مخطوطة عديدة، ونقول متنوعة عنه في كتب أخرىٰ، ومعارضة تلك

(١) الفهرست ص٧٦، الإنباه ج٣/ ص١٧٥ وما بعدها.

الأصول بعضها ببعض، أوقفنا على ما (بين النسخ من اختلاف هائل)[١]، (فالحقيقة... هي أن المؤلف أملىٰ كتابه من كراسته في فترات مختلفة، فكان يستعمل في كل مرة عبارات متغايرة، ويضيف أحيانًا عبارات من عنده، ويهمل عبارات كان قد أملاها في مرة سابقة، ونص بعض العناوين -خصوصًا في الجزء الأول من الكتاب- يختلف في بعضها عن بعض في مختلف المخطوطات، إلىٰ حد أنه ينبغي أن تنشر مستقلة)[٢].

وهذا كلام جديد كل الجدة، لم يقل به أحد قبل دي غويه، ولم يعرف أحد من سلفنا هذا من قبل، بل كل واحد نقل عما وقع إليه من إخراجات الكتاب، ولم يتفطن إلىٰ وجود غيرها[٣].

وبمقارنة النسخ يظهر لنا صنع ابن قتيبة في كتابه، فقد (غير في الكتاب وبدل، وقدم وأخر، وبتر ووصل، وزاد ونقص)[٤].

فكل إخراجة تتميز بنصوص وتراجم كاملة لا توجد في الأخرىٰ، وللإخراجة الأولىٰ الحظ الأوفر في التخليط والأوهام خاصة في الأنساب، ولم يغير ابن قتيبة شيئًا من أفكاره النقدية التي سطرها في الإخراجة الأولىٰ؛ بل عززها بالأمثلة والأشعار والأخبار، وأحيانا أثبت فكرة لمثال كتبه آنفًا، وغير نسبة بعض الأبيات[٥].

---

(١) نقد السيد صقر المنشور في مقدمة نشرة أحمد شاكر ص٩.

(٢) مقدمة تحقيق دي غويه للشعر والشعراء المنشور في مقدمة نشرة شاكر ص٤٣.

(٣) مَنّ الله عليّ، فجمعت ما أمكنني من مخطوطات هذا الكتاب ومطبوعاته ووقفت علىٰ جلية الأمر، ووضعت فيه بحثًا كاشفًا.

(٤) نقد السيد صقر ص٢٣.

(٥) راجع بحثي «الحقائق الغائبة حول كتاب الشعر والشعراء».

*** ملاحظات علىٰ جمع الأصول ودراستها:**

- أولها أن الإهمال في كلا الأمرين الجمع والدراسة مورد ثرٌّ لكبار الأغلاط في حق النص وصاحبه بل في حق الأمة والتاريخ..

فالتقصير في جمع أصول النص ومصادره لن يعوضه ذكاء ولا علم ولا جهد وسيضيع علىٰ الأمة فرصة في معرفة الحقيقة الكاملة عن النص وصاحبه، من ذلك خبر نشر كتاب «التمهيد» للإمام الباقلاني المتوفىٰ سنة ٤٠٣هـ، فقد نشره الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة والدكتور محمود الخضيري في القاهرة سنة ١٩٤٧م (ويحدثنا المحققان عن نسخ «التمهيد» المخطوطة. فهناك نسختان أشار إليهما ريتر، هما: نسخة أيا صوفيا... ونسخة مكتبة عاطف... ويبدو أن المحققين لم يطلعا علىٰ هاتين النسختين، إذ اعتمدا نسخة ثالثة هي المخطوط رقم ٦٠٩٠ بالمكتبة الأهلية بباريس، قالا: «اعتمدنا عليه وحده في هذه النشرة نظرًا لصعوبة الحصول علىٰ غيرها أيام إعدادنا الكتاب للنشر»... ويوجد علىٰ ظهر الورقة الأولىٰ فهرس بما يحويه الكتاب من أبواب لكنه بخط مختلف... والقضية الأساسية التي يثيرها تحقيق «أبو ريدة / الخضيري» للتمهيد هو اعتمادهما علىٰ نسخة واحدة فقط، رغم معرفتهما بوجود نسخ أخرىٰ للكتاب، مما جعلهما يصدران أحكامهما علىٰ أساس محتويات هذه النسخة دونما اعتبار لما جاء في غيرها من نسخ.

ففي تعليقهما علىٰ موضوعات الكتاب وأنها جاءت كاملة كما يتضح من خطبة التمهيد التي وجهها القاضي أبو بكر إلىٰ ابن عضد الدولة «وهذا في نظرنا دليل علىٰ أن النص كامل لم يقع فيه خروم ولم يمسه شيء من الحذف».

وحين يذكر الباقلاني أنه سيتكلم عن التعديل والتجوير فالأمر محسوم «فلعل الباقلاني سها فلم ينجز ما وعد مكتفيًا بعبارات متفرقة في هذا الموضوع ذكرها في مناسبات مختلفة في أكثر من فصل من فصول «التمهيد».

ويناقش المحقق السبب الثاني الذي يمثل أقوىٰ دليل علىٰ عدم اكتمال النص، وهي مناقشة تحتاج إلىٰ مناقشة، فهناك فهرست ملحق بالمخطوط الباريسي -الذي اعتمد عليه المحققان- يقع في ظهر الورقة الأولىٰ، أي قبيل ورقة العنوان، وهو بخط مخالف، وإن كان بمداد شبيه بمداد الكتاب.

وينشر المحققان هذا الفهرست الذي يحتوي علىٰ ٦٨ فقرة أو فصلًا، ٢٥ فقرة منها غير موجودة بالمخطوط... ويتوقف المحققان عند الفقرة رقم ٣٠ المتعلقة بالاستواء علىٰ العرش المذكورة بالفهرست وغير الواردة بالنص، فقد اقتبس ابن تيمية هذه الفقرة، وعرض لها تلميذه ابن القيم في كتاب «اجتماع الجيوش الإسلامية».

ويستشهد المحققان بعرض ابن القيم ويستنكرانه «نحن نجد عند تأويل هذا معنىٰ نستشعره فيه بشيء من التجسيم يتعارض مع مذهب الباقلاني واتجاهه في التوحيد» ويستنتجان عدم صدق نقل ابن تيمية وابن القيم عن الباقلاني... يقول المحققان: «إننا لا نستطيع عند ملاحظة التعارض البيّن بين مذهب الباقلاني ومعنىٰ ما ينسبه إليه هذان المؤلفان المعروفان بالتحيز إلا الشك في صحة نقلهما». ومن هنا يصدران هذا الحكم الذي يحتاج إلىٰ نقض «ونحن نثق علىٰ كل حال بنسخة التمهيد التي بين يدينا ثقة أقوىٰ من ثقتنا بنقل ابن تيمية وابن القيم».

وقد نشر الأب رتشارد يوسف مكارثي اليسوعي[1] نص «التمهيد» نشرة ثانية اعتمادًا علىٰ المخطوطات الثلاثة. ويظهر في تحقيق مكارثي أن الأجزاء الناقصة في مخطوط باريس موجودة في مخطوطتي إستانبول، وتبين أيضًا أن النقص الموجود في مخطوط باريس ليس من المخطوط الأصلي بل وقع بعد كتابة المخطوط

(١) تأمل!

الأصلي[١]... إلا أن نشرة مكارثي التي بين أيدينا ليست كاملة فقد أسقط نشر الأبواب المتعلقة بالإمامة)[٢].

وقد استغل هذا التقصير من المحققين الشيخ محمد زاهد الكوثري، ورمىٰ ابن القيم بالتزوير قال: (لا وجود لشيء مما عزاه ابن القيم إلىٰ كتاب «التمهيد» في كتاب «التمهيد» هذا، ولا أدري ما إذا كان ابن القيم عزا إليه ما ليس فيه زورًا ليخادع المسلمين في نحلته، أم ظن بكتاب آخر أنه «التمهيد» للباقلاني)[٣].

- **الشروع في التحقيق قبل الانتهاء من الجمع والدرس:**

التحقيق العلمي الجديد ثمرة لجمع مستوفٍ ودرس عميق، فالأصل أن يجمع المحقق كل ما يستطيع من أصول مخطوطة أو مطبوعة أو مختصرة أو نقول، ويستغرق في درسها درسًا عميقًا وفي ضوء نتائج هذا الدرس يبدأ عمله علىٰ هدىٰ وبصيرة.

لكن ما حدث في نشرة كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان المتوفىٰ سنة ٦٨١هـ غير هذا، فالدكتور إحسان عباس رحمه الله بدأ سنة ١٩٦٨م في إخراج أجزاء الكتاب، بالاستعانة بمطبوعة وستنفيلد الذي نشره بين سنة ١٨٣٥م وسنة ١٨٤٣م، ونسختين أخريين، وصرح في مقدمة المجلد الأول (أن طبعة وستنفيلد تمثل تلفيقًا بين هذه المخطوطات العديدة[٤] في عدد التراجم؛ لأنه ليست هناك نسخة من النسخ

---

(١) وتأمل هذه أيضًا، واستصحبها معك في مبحث «الوضع والطمس».

(٢) أبو ريدة جهوده في التراث والفلسفة مقال ص٢٣٧ وما بعدها مج ٣٥، وانظر أيضًا مقال كتاب التمهيد للدكتور صلاح الدين المنجد ص١٦٧/ج١/ مج٤، وتاريخ التراث العربي م١/ج٤/ ص٤٩.

(٣) الإمام الباقلاني وكتابه التمهيد مقال للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ص١٢٦.

(٤) اعتمد وستنفيلد علىٰ سبع مخطوطات للكتاب، بدأ بخمسة ثم حصل علىٰ اثنتين أخريين.

المذكورة قد استوفت ذلك العدد كاملًا. وقد انتهىٰ عدد تراجم الكتاب في هذه الطبعة إلىٰ ٨٦٥ ترجمة، إلا أن بعضها لم يذكر منه إلا الاسم، ولم يكتب المؤلف عنه شيئًا من الخبر. ويبدو أن هذه العملية التلفيقية أمر لا معدىٰ عنه؛ لأن النسخ الخطية من الكتاب كثيرة جدًا، ولسنا نعلم أيها يمثل المرحلة الأولىٰ في التأليف، وأيها يمثل المرحلة الأخيرة، وأيها هو الواقع بين المرحلتين؛ ولهذا آثرت إبقاء ما اختاره وستنفيلد علىٰ حاله)[1].

(وكان الموقف يقتضي قليلًا من الانتظار وقليلًا من البذل، وأن يصدر المجلد الأول سنة ١٩٧٠م أو بعدها بدل أن يصدر سنة ١٩٦٨م. وفي هذين العامين ما يلزم للنضج وخدمة الباحثين والمحققين والقارئين... تعب قليلًا في البداية يوفر وقتًا وجهدًا في المجلدات التالية.

ماذا كان يمكن أن يعمل الدكتور إحسان عباس خلال هذين العامين؟

أشياء كثيرة، من أهمها: العلم بالنسخ المخطوطة في العالم، وجد في الحصول علىٰ صور لها.

وفي هذين العامين، يدرس الدكتور إحسان عباس الطبعات السابقة، وليكن عددها ما يكون، ثم إن المحقق قد يجد في هذه الطبعات ما لا يجد في المخطوطات التي بين يديه.

وفي هذين العامين، يدرس الطبعة التي إزاءه، أي طبعة وستنفيلد؛ فقد يرىٰ في ترتيبها ما يحسن أن يتدخل فيه ...)[2].

وفي مستهل المجلد الثاني يعلن الدكتور إحسان عن وقوفه علىٰ مسودة المؤلف

---

(١) مقدمة الجزء الأول من الكتاب.

(٢) فوات المحققين ص١٦٧ وما بعدها.

في المتحف البريطاني، و(تمثل النصف الأول من الكتاب.. ولكن الإضافات في حواشيها تدل علىٰ أن المؤلف تعهدها بالزيادة والتبديل.. فهناك حاشية تشير إلىٰ أنه قد أضاف ما أضافه سنة ٦٧٥هـ، وذلك بعد عودة المؤلف من الشام إلىٰ القاهرة بسنوات...

ونسخة أحمد الثالث... ونسخة أيا صوفيا... وهي نسخة قديمة نسبيًا من حيث تاريخها، وتتفق كثيرًا مع مسودة المؤلف؛ ولكنها احتوت ترجمات زائدة لم يشر إليها المؤلف في مسودته، كما حفلت بزيادات كثيرة من التراجم المشتركة، ومما يلفت النظر أن أكثر الترجمات المزيدة فيها يخرج عن الخطة التي صرح بها المؤلف في مقدمته... ونسخة الظاهرية... وهي نسخة كاملة... حديثة قليلة الاحتفال بالضبط والدقة، ولكنا اعتمدناها لأن فيها زيادات يتفق بعضها مع زيادات أيا صوفيا ومسودة المؤلف، وتنفرد بزيادات تتفق فيها أحيانا مع النسخة «د»[1] من نسخ وستنفيلد.

وبعد حصولنا علىٰ هذه المخطوطات الجديدة، أصبح من الضروري أن نعدل في خطتنا التي جرينا عليها في الجزء الأول؛ فقد أصبحت مسودة المؤلف تمثل أصلًا معتمدًا للنص الأصلي الذي أثبتناه في المتن، وقد كانت هذه النسخة ذات عون كبير لنا في ترجيح القراءة المعتمدة لدىٰ اختلاف النسخ. ثم إننا بدلًا من أن نضيف زيادات النسخ في آخر الجزء كما فعلنا في الجزء الأول، أثبتنا الزيادات المستمدة من النسخ: أيا صوفيا، الظاهرية، «د» في المتن نفسه، وميزنا هذه الزيادات بوضعها بين معقوفتين مع الإشارة إلىٰ ذلك في الحواشي... وقد كان حصولنا علىٰ مخطوطة أيا صوفيا سابقًا لحصولنا علىٰ سائر النسخ؛ ولهذا

(١) قال عنها في مقدمة الجزء الأول ص١٦: (وهي من أشد النسخ إسهابًا في الترجمات، ومن أكثرها عدد تراجم).

استخرجنا ما فيها من زيادات وألحقناها في آخر الجزء الأول تالية للزيادات المستخرجة من نسخة «د». وهناك وجدنا أن هذه النسخة -أيا صوفيا- قد انفردت بترجمة لم ترد في غيرها من النسخ، وهي ترجمة: إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك التي لم نستطع أن نعطيها رقمًا منفردًا)[١].

وهذه نتيجة متوقعة لشروع الدكتور إحسان في التحقيق الفعلي وإخراج المجلد الأول قبل استكمال جمع الأصول ودراستها، والسير في التحقيق علىٰ ضوء نتائجها، وخبر تلك المسودة الموجودة في المتحف البريطاني معروف مشهور متداول[٢] وكذلك مخطوطات أيا صوفيا والظاهرية وغيرهما أيضًا[٣] ولماذا أضع الزيادات الموجودة في بعض النسخ بين قوسين ما دامت من كلام المصنف؟!

ويخرج المجلد الثالث بنسخ أخرىٰ جديدة، ثم الرابع بنسخ أخرىٰ جديدة أيضًا، كان من أعجبها نسخة المجمع العلمي العراقي[٤] (وعند مقارنتها بالنسخ الأخرىٰ تبين لنا أنها نسخة غريبة حقًّا لعدة أمور؛ فهي تسقط كثيرًا من النصوص الواردة في النسخ الأخرىٰ حتىٰ فيما عددناه نسخًا لا تمثل العمل النهائي للمؤلف، وتنفرد بزيادات في الترجمة الواحدة لا ترد في أية نسخة سواها، وأحيانا يجيء نص الرواية المشتركة بينهما وبين النسخ الأخرىٰ بعبارة مختلفة كثيرًا، وقد سقطت منها بعض التراجم التي لا ريب في أنها من عمل المؤلف، كترجمة ابن مقلة،

---

(١) مقدمة الجزء الثاني.

(٢) تاريخ الأدب العربي ج٦/ ص٥١، مصادر الموسيقىٰ العربية ص٨٩.

(٣) انظر مجلة معهد المخطوطات مج٢/ج١/ ص٩٧. وقد ذكر بروكلمان وفارمر كثيرًا من المخطوطات والمطبوعات.

(٤) كذا ذكر في مقدمة الجزء الرابع؛ لكنه عاد وصوب الأمر بأنها (نسخة قسم الدراسات العليا بكلية الآداب- جامعة بغداد) في مقدمة الجزء الثامن ص٤ بعد أن نبهه الأستاذ عبد الله الجبوري، وهو من أرسلها له سلفًا.

وانفردت بإيراد ترجمة محمد بن عبد الله بن طاهر ولم ترد في غيرها... ومهما يكن من شيء فإن الخصائص التي تفرد هذه النسخة عما عداها تضعنا أمام سؤال ليس من الممكن أن نجيب عليه، وذلك هو: كيف يفسر مثل هذا التفرد؟ لا ريب في أن هذه النسخة قطعة من تاريخ ابن خلكان، ولكني أقرّ بأني عاجز عن تعليل هذا التفاوت الكبير بينها وبين النسخ الأخرىٰ)[١].

ثم يحصل الدكتور إحسان عباس علىٰ مختصر للنص علىٰ قدر عال من الأهمية والاعتبار والنفع، وذلك هو (مختار وفيات الأعيان لموسىٰ بن قاضي القضاة أحمد بن خلكان... وهو الجزء الثاني ابتداء من حرف العين ويختم به... وعلىٰ أنها غير كاملة، وقد سقطت منها أوراق في عدة مواضع، فإنها تعد نسخة بالغة الأهمية، ولعلها تلي مسودة المؤلف من حيث القيمة... لأنه منقول مباشرة عن نسخة المؤلف، ولأن الذي نقله امرؤ عرف المؤلف والكتاب معرفة وثيقة... وقد أعطانا «المختار» أحيانًا فكرة عن مدىٰ ما أدرجه المؤلف في الترجمة الواحدة، بحيث تأكد لنا أن بعض ما استقلت به مفردات النسخ إنما كان من عمل المؤلف نفسه، وأثبت لدينا أن مجموعة كبيرة من النسخ التي اعتمدناها لا تمثل الشكل النهائي للكتاب كما أراده مؤلفه... وكذلك اتضح أن بعض التراجم التي لم ترد في كثير من النسخ -مثل ترجمة يعقوب بن الليث الصفار- إنما هي مما أثبته المؤلف نفسه؛ لأنها وردت في «المختار».

أما التراجم التي لم يرد لها ذكر في «المختار» فلا نقطع بأنها دخيلة؛ لأن «المختار» يقوم في أساسه علىٰ الإيجاز والحذف)[٢].

(١) مقدمة الجزء الرابع.

(٢) السابق.

إن الدكتور إحسان عباس فرح (لدىٰ عثوره -بعد أن صدر من الكتاب ثلاثة مجلدات- علىٰ «المختار من وفيات الأعيان» الذي عمله ولد المؤلف: موسىٰ، وحقه أن يفرح لأن الاكتشاف مهم جدًا؛ ولكنه لو سار منهجيًا في التحقيق لعثر علىٰ هذا المختار قبل أن يبدأ، فما وجوده بسرٍّ، ويكفي لمحقق يحاول أن يلم علميًا بمادة عمله كي يقف عليه، وهل أقرب من جرجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية ط١٧٣ :٣، ٢، إنه يقول بعبارة صريحة: «من مختصراته لابنه موسىٰ في المكتب الهندي بلندن»)[١].

ويمر الجزءان الخامس والسادس بلا جديد، وفي أول السابع يقدم لنا الدكتور إحسان عباس الدراسة ونتائجها؛ فتبين (أن نسخة المجمع العلمي العراقي انفردت بترجمة واحدة، وأن نسخة الظاهرية انفردت بترجمة واحدة وشاركت أيا صوفيا في ١٥ ترجمة، وأن الترجمات الزائدة في أيا صوفيا ٣٣ ترجمة أوردت منها المطبوعة المصرية ٥ تراجم، وانفردت هذه المطبوعة بترجمة واحدة لم ترد في النسخ الخطية التي اعتمدناها؛ ويبدو أن مراجعة نسخ أخرىٰ قد تضيف تراجم جديدة، فقد أورد أحد الذين اختصروا ابن خلكان ترجمة ابن مالك النحوي، وقال: «وقع كذا في بعض النسخ»، وقد أشرت من قبل إلىٰ أنه لو وصلتنا نسخة أيا صوفيا كاملة، لارتفع عدد التراجم الزائدة بنسبة كبيرة)[٢].

وفي مقدمة الجزء الثامن يزف إلينا خبرًا يؤكد حدوث ما كان يخشاه وذكره آنفًا، فقد ذكر له الحبيب اللمسي خبر كراسة كان تيدمان قد نشرها (بأمستردم عام

---

(١) فوات المحققين ص٢٤٥. وهناك أقرب من كتاب جرجي زيدان؛ بل هو مصدر كلام زيدان، وعنه ينقل، وأعني «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ج٦/ ص٥٣. استفدتُه من مقال «تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان» للأستاذ محمد عبد الغني حسن.

(٢) ج٧/ ص٨٣.

١٨٤٥م وهي تحتوي «التراجم من كتاب وفيات الأعيان التي ما توجد إلا في النسخة الأمستردامية» وعدد التراجم فيها اثنتا عشرة ترجمة... وفيها ترجمة لعافية بن يزيد القاضي لم ترد في هذه الطبعة... كذلك لفت نظري وأنا أقلب «حياة الحيوان» للدميري نصان منقولان عن ابن خلكان، لم يردا في المخطوطات التي اعتمدتها، وعندئذ تأكد لديَّ أن إلقاء القلم نهائيًا في نطاق هذا العمل غير ممكن)[١].

لقد فوت الدكتور إحسان عباس فرصة قد لا تعوض في إخراج كتاب «وفيات الأعيان» إخراجًا علميًا رائعًا يكون آية في النشر ونموذجًا يهتدي به الباحثون في تحقيق أمثال هذه الكتب التي أخرجها أصحابها مرات عديدة كثيرة، فقد كان يود أن يدون هنا ما اطلع عليه (من نسخ ابن خلكان في المكتبات التي زرتها بإستانبول، وبورسه، واسكدار، وبرلين، وتوبنجن، والمتحف البريطاني، ومنشستر، وأدنبره. وأن أصف كل نسخة منها وهي تقارب الثمانين بين نسخة كاملة أو أجزاء من نسخة -هذا عدا عما اطلعت عليه من مختصرات للكتاب- ولكني وجدت ذلك يثقل هذه المقدمة بتفصيلات كثيرة فأضربت عنه، وربما كان في ما لم أطلع عليه في المكتبات الأخرىٰ ما يفيد في تحقيق هذا الكتاب)[٢].

---

(١) مقدمة الجزء الثامن. وقد ذكر بروكلمان خبر تلك الكراسة في تاريخ الأدب العربي وهناك مطبوعة أخرىٰ لم تكتمل في مصر، هي طبعة دار المأمون، بإشراف الدكتور أحمد فريد الرفاعي، طبع منه (٦ أجزاء سنة ١٩٣٦م في مطبعة عيسىٰ الحلبي وصل فيها إلىٰ آخر حرف الظاء) مصادر الموسيقىٰ ص٨٩/ج١. وفيها زيادات (من نسخة قديمة يسميها المحققون «الدمشقية») فوات الوفيات ص٢٥٣. وغيرها.

(٢) ج٧/ ص٨٨ من المقدمة. وانظر إلىٰ تعليق الدكتور علي جواد الطاهر علىٰ هذا الكلام، قال: (لا، إنه لا يثقلها؛ لأنه من صميمها وصميم عملية التحقيق. هذا إلىٰ أنه جزء من دراسة الكتاب، وأنه مما يمكن أن يخدم ناقدًا للتحقيق، أو محققًا جديدًا يعتزم إعادة =

نعم كانت فرصة لاستغلال كل الإمكانات المادية التي وضعتها الجامعة الأمريكية ببيروت، لتحقيق هذا الكتاب وكل علاقات الدكتور إحسان عباس بالعلماء والباحثين والمسئولين الذي ساعدوه ووفروا له كثيرًا من الأصول النادرة والعزيزة؛ لكنها ضاعت -أو حتىٰ لم تتحقق بالصورة العلمية الكاملة- لأننا وضعنا العربة أمام الحصان؛ حيث بدأ التحقيق قبل الجمع والدراسة والتمحيص.

- الحذر واليقظة الشديدة من زيادات المطبوعات التي خلت منها كل النسخ الخطية، فبقدر الفرحة التي تلم بالمحقق حينما يعثر علىٰ زيادة بإحدىٰ المطبوعات القديمة بقدر الحذر أن تكون زيادة غير أصيلة من تصرف الناشر ولم ينبه عليها أو تكون زيادة من إخراجة قديمة للمؤلف رجع عنها حين أخرج النص ثانية؛ فيأتي المحقق المعتمد علىٰ المطبوعات السابقة فيجمع كل الزيادات فرحًا لا يخطر علىٰ قلبه أنها زيادة منسوخة رجع عنها صاحبها.

وإذا نظرنا إلىٰ «مقدمة ابن خلدون» نشرة الدكتور علي عبد الواحد وافي نجده قد اعتمد فيها علىٰ (طبعة مصر التي ظهرت سنة ١٢٧٤هـ = ١٨٥٨م تحت إشراف الشيخ نصر الهوريني، وقد نقلها عن النسخة الفارسية مباشرة -النسخة التي أهداها ابن خلدون لأبي فارس عبد العزيز سلطان المغرب الأقصىٰ-... ولكنه زاد علىٰ ما في هذه النسخة فصلا ذكر «أنه ساقط من النسخ الفارسية وموجود في النسخة التونسية[1] وأن إثباته أولىٰ ليطابق كلام المؤلف في أول الفصل التالي. وعنوان هذا

= التجربة، أو هيئة عامة ترىٰ أن تجمع مخطوطات الكتاب.... كنا نود لو عمل جريدة بهذه المخطوطات: مكانها رقمها، أهم صفاتها -وليس في هذا ما يثقل مقدمة تكتب للتحقيق. إن هذه الجريدة أهم كثيرًا في التحقيق من ١٦ صفحة تخصص لأشعار ابن خلكان ودوبيتاته). فوات التحقيق ص٢٤٦.

(١) وهي التي (نقحها وأضاف إليها بعض فصول لم تكن بها من قبل، وحرر بعض فصولها تحريرًا آخر جديدًا أثناء إقامته بمصر) مقدمة نشرة الدكتور عبد الواحد وافي ص٢٤٣ بتقديم وتأخير.

الفصل هو «أن الرياسة لا تزال في نصابها المخصوص من أهل العصبية»... وطبعة باريس، وقد أشرف عليها المستشرق الفرنسي كاترمير، وظهرت هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات سنة ١٨٥٨م أي في السنة نفسها التي ظهرت فيها طبعة الهوريني بالقاهرة، وقد اعتمد كاترمير في طبعته هذه علىٰ أربع نسخ خطية... مصححًا هذه النسخ بعضها ببعض، ومكملًا بعضها ببعض... وتنقص طبعة باريس عن الطبعة المصرية بكلمة الإهداء... كما تنقص عنها بالفصل الفرعي الذي نقلته طبعة الهوريني عن النسخة التونسية... ولكنها تزيد عنها بأحد عشر فصلًا فرعيًّا تشغل في مجموعها نحو خمسين صفحة، وببعض فقرات في الفصول المشتركة بينهما تشغل في مجموعها نحو خمس وعشرين صفحة... ويظهر من التأمل فيما اختلفت به طبعة كاترمير عن طبعة الهوريني من زيادات وتنقيحات أن بعض النسخ المخطوطة التي نقلت عنها الطبعة الباريسية أحدث من النسخ التي نقلت عنها الطبعة المصرية، وهذا يدل علىٰ أن ابن خلدون لم ينفك بعد إهدائه كتابه للسلطان أبي فارس -الإخراجة الثانية- يراجع النسخة التي بين يديه من هذا المؤلف، ويدخل عليها تعديلات وزيادات...)[1].

وكان المسلك العلمي الواجب ههنا في هذه الحالة وفي أمثالها من الحالات المشابهة الابتعاد عن النسخ المطبوعة وجمع النسخ الخطية، ودراستها حتىٰ الوصول إلىٰ الإخراجة الأخيرة لنشرها وتقديمها للناس؛ لكن سلوك الدكتور عبد الواحد كان غير ذلك تمامًا، قال: (لما كانت جميع الزيادات التي تختص بها طبعة باريس منقولة عن نسخ خطية موثوق بها، وقد دل البحث علىٰ أن المؤلف نفسه قد أضافها إلىٰ مقدمته في السنين الأخيرة من حياته... ولما كان الفصل الذي تختص به الطبعة المصرية منقولًا هو كذلك عن نسخة خطية موثوق بها «النسخة التونسية»...

---

(١) مقدمة النشرة ص٤٤٦ وما بعدها.

لذلك رأينا أن واجب الأمانة العلمية واستكمال أفكار ابن خلدون، وتيسير الاطلاع علىٰ المقدمة في صورتها الكاملة كل ذلك يقتضينا أن ننشر جميع الزيادات التي تختص بها طبعة باريس والفصل الذي تختص به الطبعة المصرية... فجاءت طبعتنا هذه زائدة في متنها الأصلي نحو ثمانين صفحة عن جميع الطبعات المتداولة الآن في مصر والعالم العربي، وشاملة لجميع ما كتبه ابن خلدون نفسه في مقدمته سواء في ذلك ما كتبه في تونس، وما زاده عليها في مصر قبل أن يهديها إلىٰ السلطان أبي فارس، وما زاده عليها في السنين الأخيرة من حياته، ومستوعبة لجميع ما جاء في نسخها الخطية وفي طبعتيها الرئيسيتين)[1].

وهذا صنيع فاسد قد جمع الناسخ إلىٰ المنسوخ، وهذا الفصل المزيد من الإخراجة التونسية القديمة ولا يوجد في النسخ الأحدث، منسوخ رجع عنه المصنف، وقد حدثنا ابن حجر العسقلاني المتوفىٰ سنة ٨٥٢هـ، كما نقل عنه تلميذه السخاوي المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ، أن هناك من تاريخه نسخة (رجع عنها)[2] ابن خلدون، ولهذا فإن هذا عبث لا يصح ولا تستقيم معه الأحكام علىٰ الرجل وكتابه.

❊ ❊ ❊

---

(١) السابق ص٨ وما بعدها.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص٨٩.

مراتب النسخ وأنواعها ومعايير تفاضلها

كم هو عسير أن نذكر معيارًا واحدًا أو أكثر تتفاضل علىٰ أساسه كل النسخ وتتقدم لأجله أو تتأخر!

وكم هو مخطئ من ركن إلىٰ بعض ما اعتاده الناس من الاعتداد بالقدم وغيره من أمارات العتق، دون اختبار لصحة النص والاطمئنان عمليًا إليه.

وأغلب المبادئ العامة التي ذكرها المصنفون في علم التحقيق غير مطلقة؛ بل هي جميعًا أمارات علىٰ ما نرجوه من الصحة والثقة، وقد وردنا ما ينافي الصحة والثقة مع وجودها.

فالذي يرىٰ القدم معيارًا لتقديم النسخ بعضها علىٰ بعض غير مصيب (فالواقع أن الأقدمية النسبية للنسخ ليست لها نظريًا وواقعيًا في كثير من الأحيان أية أهمية)[١].

وهذا ما عاينه الأستاذ الثبت السيد أحمد صقر رحمه الله حين عارض نسخة دار الكتب المصرية من كتاب «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ، والمكتوبة سنة ٥٥٨هـ، ونسخة مكتبة مراد ملا من نفس الكتاب، والمكتوبة سنة ٥٣٢هـ، بنسخة دار الكتب المصرية المكتوبة سنة ٣٧٩هـ للمشكل. فوجد تلك الأخيرة (أقلهن وزنًا؛ لأن كاتبها كان يجتوي الشعر، فكان إذا مرّ بشعر حذفه، ولم يفلت منه إلا قليل، وهي كذلك تنقص كثيرًا من النصوص)[٢].

وهناك من يعتد بأمارات التداول بين العلماء من تملكات أو وقفيات أو غيرها،

---

(١) النقد التاريخي ص٦٠. وأرجو ألا يحمل الكلام علىٰ غير إثبات النص، وإلا فإن للقدم من الأهمية والتاريخية والتوثيقية ما له.

(٢) مقدمة التحقيق ص٨٥ وما بعدها.

ولا يتأمل النص مليًا ليتثبت من صحته، وكأن تلك التمليكات والوقفيات دليل علىٰ صحة النص، وليس الأمر كذلك.

(ونضرب مثلا لذلك المجلد الأول من كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي الذي نشرته دار المعارف في القاهرة، فإن ناشره اعتمد أصلًا لتحقيقه نسخة يبدو عليها التوثيق، غير أننا لا نقرأ الترجمة الأولىٰ من تراجمه، وهي لأبي عبيدة بن الجراح، حتىٰ نجد بها أخطاء كثيرة واضحة)[1].

وهذه النشرة اعتمد محققها المجتهد -كما قال- (علىٰ نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث جعلناها أمًّا، وهي نسخة كتبت في حياة المؤلف وقوبلت علىٰ أصل الذهبي، ورجعنا أيضًا إلىٰ نسختين متأخرتين من الكتاب)[2].

فإن كان الأمر كذلك فما المعيار الراجح لتفضيل نسخة علىٰ أخرىٰ؟

أقول: إذا كانت الصحة هدفنا فالقدم وإشارات العلماء أمارات عليها، أما الصحة نفسها فتتحقق في النسخة التي تتسم بـ:

١- قلة الأسقاط خاصة في الأسانيد؛ فساقطها لا يُلحظ إلا من العالم.

٢- سلامة أسماء الأعلام الواقعة في النسخة من التحريف والتصحيف؛ فإنها أكثر عرضة من سائر النص لهما، ويصعب علىٰ غير الناقل الدقيق المتثبت إصلاحها (لأن أسماء الناس لا مدخل للقياس فيها، وليس قبلها ولا بعدها شيء يدل عليها)[3].

---

(١) البحث الأدبي ص١٩٨.

(٢) تصحيح الجزء الأول من سير النبلاء ص١٧٦. وبالمقال طائفة كبيرة من التصحيحات.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٤، وهذا قول النجيرمي الوراق العالم المصنف فهو يقول ذلك عن علم وخبرة، ونسخة «حذف من نسب قريش» التي وصلتنا بخطه شاهدة علىٰ علمه وضبطه. وأذكر أني قرأت نحو ذلك عند براجستراسر، وناهيك عن أمر اتفق عليه أهل الشرق والغرب.

٣- قلة الأخطاء النحوية واللغوية.

٤- صحة كتابة الأعداد وتمييزها نحويًا.

٥- شيوع الأساليب النادرة، والعبارات ذات المغزىٰ، والاستعمال المجازي للغة.

٦- انفراد النسخة دون سواها بغريب اللغة، ووحشي الكلام؛ فإن الناسخ غير المتقن يغير الوحشي إلىٰ المأنوس، والغريب إلىٰ المألوف لا العكس[1].

٧- التمام وعدم الاختصار أو الحذف.

٨- توفر أمارات الدقة والمعارضة من اللَّحَق، أو البلاغ، أو التقييد، أو التصحيح، أو التضبيب، أو الشك وما إلىٰ ذلك من أمارات دقة الناسخ وعلم الوراق.

(وقال الشافعي ﷺ: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة.

- وقال بعضهم: لا يضيء الكتاب حتىٰ يظلم. يريد إصلاحه)[2].

٩- شيوع ما يدل علىٰ قربها من صاحب النص -المؤلف-، بوجود ما يمكن معرفته عنه من خلال ترجمته أو كتبه الموثوقة.

وحين عثر الدكتور عبد الوهاب عزام محقق كتاب «كليلة ودمنة» الذي نقله ابن المقفع عن الفارسية إلىٰ العربية (علىٰ نسخة في مكتبة أيا صوفيا بإسطنبول كتبت سنة ٦١٨هـ... لم يكن القدم وحده سببًا لاختيارنا هذه النسخة، واحتمال العناء الطويل في نشرها، ولكن اجتمعت فيها مزايا.. منها:

(١) وذلك أيضًا مما اتفق عليه أهل الشرق والغرب.

(٢) تذكرة السامع والمتكلم ص١٧٢ نقلًا عن تجارة المخطوطات ص٤٠.

- احتواؤها جملًا طويلة تشبه ما يعرف من كلام ابن المقفع في كتبه، وهذه الجمل تلفىٰ مختصرة أو ميسرة في النسخ الأخرىٰ.

- إن في نسختنا جملًا يتبين فيها أثر الأسلوب الفارسي، وقد غيرت في النسخ الأخرىٰ بما يدخلها في الأساليب العربية المألوفة.

- استعمال كلمات صحيحة غير شائعة، وهذه الكلمات تغير في النسخ الأخرىٰ إلىٰ كلمات مألوفة.

- حرص نسختنا علىٰ ذكر أسماء للمدن والأشخاص لا تذكر في النسخ الأخرىٰ، وحفظها لبعض الأسماء صيغًا أغرب مما في غيرها.

- نصوصها أقرب في الجملة إلىٰ النصوص التي تلفىٰ في كتب قديمة مثل كتاب «عيون الأخبار» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ، ففي هذا الكتاب جمل كثيرة منقولة عن كتاب «كليلة ودمنة» ينسبها المؤلف إلىٰ هذا الكتاب تصريحًا أو يقول: «وقرأت في كتاب للهند ...»[١].

- ولذلك ترىٰ شيخ المحققين الراحل عبد السلام هارون من زائد وعيه بهذا يقول: (قد توجد نسخة خالية من إشارات العلماء؛ ولكنها تمتاز بأنها أصح متنًا، وأكمل مادة، يظهر ذلك لدارسها وفاحصها)[٢].

وقد نشر المستشرق سكياباريللي كتاب «قواعد الشعر» لثعلب سنة ١٨٨٨م في أعمال مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في استوكهلم عن النسخة الخطية الوحيدة التي وجدت بالفاتيكان[٣] (نشرة مضطربة النص معوجة الأسلوب)[٤] والمخطوطة

---

(١) مقدمة التحقيق ص٢١ وما بعدها.

(٢) تحقيق النصوص ص٣٧.

(٣) عند النقد المنهجي ص٣٧٧ بتصرف وزيادة.

(٤) مقدمة تحقيق «قواعد الشعر» طبعة رمضان عبد التواب ص٧.

نفسها (لا تفترق عن المطبوعة في كثير؛ إذ فيها الأخطاء والتحريفات نفسها، رغم خطها الجميل)[١].

وهي (لا تحمل تاريخًا لنسخها، ويقول سكياباريللي إنها ترجع إلىٰ القرن الرابع عشر الميلادي)[٢].

وقد عثر د. رمضان علىٰ نسخة أخرىٰ للكتاب (ضمن مجموع بمكتبة الأزهر... لا تحمل تاريخًا لنسخها. وهي علىٰ العموم أصح من نسخة الفاتيكان)[٣].

وهذا المجموع متأخر، والتملك الوحيد علىٰ طرته يعود إلىٰ منتصف القرن الثالث عشر الهجري، وبه نصوص عزيزة صحيحة المتن[٤].

بل (قد لا يكون لكتاب مهم سوىٰ نسخة متأخرة مليئة بالأخطاء، وإذن ينبغي نشرها منه، حتىٰ تظهر نسخة خير منها فيعيد الناشر تحقيقه للكتاب علىٰ أساسها، ويصور ذلك من بعض الوجوه مخطوطة «الرد علىٰ النحاة» لابن مضاء، الذي نشر علىٰ أساسها، وكانت محفوظة بالمكتبة التيمورية فإنها كانت مليئة بالأخطاء،

---

(١) السابق ص٨.

(٢) السابق ص٢١. وقد علم علىٰ هذا الدكتور رمضان بالتعجب، والذي دعا سكياباريللي إلىٰ تحديد القرن الرابع عشر الميلادي هو تلك المطالعة المثبتة علىٰ صفحة العنوان بالخط المغربي، والتي نصها: (طالع هذا الكتاب العبد الفقير إلىٰ الله يوحنىٰ الأسد المنبوذ قبل الحسن بن محمد الوزان الفاسي كان الله له) مقدمة التحقيق ص٢٢. وهو أسير عربي مسلم (قدموه هدية... إلىٰ البابا ليون العاشر، ومعه كتبه وأوراق رحلته، وكانت للبابا عناية بعلوم العرب... ومن هنا فقد اهتم البابا... بذلك الأسير المغربي... فأكرمه وأدخله في خاصته، وسماه جان ليون...) تاريخ نشر التراث العربي ص٢١١. وقد مات نحو سنة ١٥٥٠م.

(٣) السابق ص٢١.

(٤) لي تجربة مع هذا المجموع النادر، راجع مبحث الأصول في تحقيق «فحولة الشعراء» عن الأصمعي.

وصححت بالمعارضة على كتب النحو، ونفيت عنها الأخطاء والتحريفات الكثيرة التي كانت تملؤها)[١].

وبالفعل (وبعد نشري للكتاب بسنوات غير قليلة ذكر لي المرحوم الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب القائم على معهد المخطوطات بجامعة الدولة العربية حين ذاك، أن المعهد صور طائفة من مخطوطات المكتبة الخليلية بالقدس، من بينها مخطوطة لكتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء. فاستأذنت المعهد في مصورة لي من المخطوطة... ووجدتها الأصل الذي نقلت عنه مخطوطة التيمورية)[٢].

* نسخة المصنف:

ومن أهم ما يرجى من فحص الأصول ودراستها تمييز نسخة المصنف؛ إذ هي غاية ما يقصد من الأصول.

وبداية يجب أن نتفق على أن نسخة المصنف ليست هي تلك التي كتبها صاحب النص بيده فقط، بل هي كل نسخة أملاها صاحب النص، أو كتبت بعنايته وإشرافه، أو قرأت عليه وارتضاها، أو تلك التي مهرها بتوقيعه وخطه وأجازها.

فالنسخة الخطية النفيسة التي وصلتنا من كتاب «المنازل والديار» لأسامة بن منقذ المتوفى سنة ٥٨٤هـ هي نسخة المصنف، سواء أكان هو كاتبها أو كتبها وراقه بعنايته ورضاه.

وخبر كتاب «الياقوت» في اللغة لأبي عمر الزاهد صاحب ثعلب، جاءنا مفصلًا، وكيف أملاه أبو عمر عدة مرات يزيد فيه وينقص، حتى جمع بعض

(١) البحث الأدبي ص١٧٧ للدكتور شوقي ضيف، وهو محقق «الرد على النحاة».
(٢) مقدمة التحقيق الطبعة الثانية ص٤ وما بعدها.

تلاميذه عليه هذه الإملاءات المختلفة ليخرج كتابًا واحدًا يرتضيه أبو عمر، وينص علىٰ أنه العرض الأخير[١].

ولكن كيف يمكننا الجزم بكون تلك النسخة هي نسخة المؤلف دون غيرها؟

إن أول ما يدفع المحققين إلىٰ البحث عن صحة كون تلك المخطوطة هي نسخة المصنف هو ما يكون مكتوبًا علىٰ طرتها من شهادات العلماء والمالكين والنساخ بأن هذه هي نسخة المصنف؛ لكن هذا وحده يجب أن يتعزز بالأدلة الأخرىٰ، وألا يوجد ما يعارضه أو يناقضه.

فنوعية الورق والخط لا ينبغي أن تنافي انتماء النسخة إلىٰ عصر المصنف وموطنه بحال.

وكذلك ما هو معروف عن المصنف من خبر يجب أن يثبت لدينا هذا الاعتقاد، ولا يشكك فيه.

وما وصلنا من خبر دال علىٰ وجود نسخة المصنف في مصر أو عصر؛ فإن (كتاب المسلمين كانوا يشيرون غالبًا إلىٰ وجود نسخ المخطوطات التي كتبت بخط مشاهير المؤلفين في أماكن بعينها، وفي عصور بعينها، وقد بقي بخط مؤلفيها إلىٰ يومنا هذا، والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب)[٢].

ومن ذلك أنه قد وصلتنا نسخة نفيسة للغاية من كتاب «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني[٣] جاء في خاتمتها «آخر الكتاب فرغ سوىٰ ما أصلح فيه بعد، في

---

(١) الفهرست ص٧٦.

(٢) أصول نقد النصوص ص١٧ وما بعدها. وتأمل!!

(٣) بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٣٣ تاريخ تيمور.

يوم الأربعاء رابع عشر جمادىٰ الآخر عام سبعة وعشرين وثمانمائة ملخصه أحمد بن علي بن حجر، حامدًا مصليًا مسلمًا».

وبجوار تلك الخاتمة تعليقة نصها: «جميع الكتاب بخط مصنفه الحافظ ابن حجر -رحمه اللَّه تعالىٰ وعفا عنه-، وكتبه مالكه محمد مرتضىٰ الحسيني» وهو الزبيدي المتوفىٰ سنة ١٢٠٥هـ.

وخط النسخة، وما بها من إلحاقات وتعديلات، وشهادة الزبيدي بخطه، والتي يمكن معارضتها بما وصلنا من مصنفاته بخطه للتثبت منه[١] كل ذلك يعزز ثقتنا بهذه النسخة الفريدة النادرة[٢].

الأمر الثاني الدال علىٰ أن هذه النسخة نسخة المصنف هو مقارنة النسخ المنسوبة لخط المؤلف ببعضها البعض.

وقد وصلتنا نسختان نفيستان حقًّا من كتب الأمير الشاعر أسامة بن منقذ المتوفىٰ سنة ٥٨٤هـ، الأولىٰ من كتابه «المنازل والديار» كتب محمد أنور بن الموقع في سنة ١٠٨٩هـ (تعليقًا نقله عن الطالوي -من أدباء القرن الحادي عشر- الذي يذكر أن الكتاب» بخط مؤلفه أسامة بن منقذ كتبه لنفسه بمدينة حصن كيفا سنة ثمان وستين وخمسمائة)[٣].

واعتنىٰ بهذا المخطوط النفيس المستشرق الروسي الفاضل كراتشكوفسكىٰ

---

(١) بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٧٩٩ تاريخ. نوادر المخطوطات ص٧٢، والنموذج ص٥٧.

(٢) (ومن حسن الطالع أن تصل إلينا نسخة الحافظ ابن حجر التي كتبها بخطه، والتي نجزم أنه لم يكتب بخطه غيرها؛ لأنه كان يعدل فيها ما يحتاج إلىٰ تعديل، ويلحق بها ما يراه علىٰ مدىٰ سني حياته) تحقيق النصوص ص٥٦.

(٣) مقدمة التحقيق ص٢٥.

ونعرف من خلال التمليكات علىٰ رحلة المخطوط من حصن كيفا وحتىٰ المتحف الآسيوي بلينينجراد، وآمن بكونه حقًّا بخط ابن منقذ، وبهذا فسر الرعشة الملحوظة في كتابة بعض الحروف لتقدم سن أسامة[١].

لكن الذي لم يتوفر لكراتشكوفسكىٰ هو مقارنة ذلك المخطوط النفيس بصنوه في الندرة من كتب ابن منقذ، أقصد كتابه «لباب الآداب»، والذي وصلتنا منه نسخة فريدة (هي النسخة الأصلية التي كتبت للمؤلف سنة ٥٧٩هـ)[٢] وفي خاتمتها كتب مرهف بن أسامة بن منقذ بخطه سنة ٥٨٢هـ، والنسخة بخط غنائم الناسخ المعري[٣].

فالمقارنة بين النسختين تخبر بالتشابه الكبير جدًّا في شتىٰ الوجوه بين النسختين في عدد أسطر كل ورقة، وعدد صفحات كل كراس، وفي لغة النصوص، وفي رسم بعض الكلمات -كرسم كلمة العدد «ألف»، وقطع الورق، وصفة الخط[٤].

وإن نفت المقارنة خط الكتاب عن أسامة شخصيًّا، فإنها تثبت أنها نسخة المؤلف[٥]، كتبها ناسخه غنائم المعري الذي كان يبيض له مسوداته ثم يقرؤها عليه؛ ليصلح ما عسىٰ أن يكون قد أخطأ فيه، ويضيف ما يبدو لأسامة من زيادة أو تفسير؛ ولهذا وقع في «اللباب» الكثير من تصحيف السماع[٦].

---

(١) مقدمة المنازل والديار ص١٦، وقد نقله الأستاذ مصطفىٰ حجازي عن كتابه «مع المخطوطات العربية» ص١٦٣ وما بعدها.

(٢) مقدمة تحقيق «لباب الآداب» ص٧.

(٣) السابق ص٩، وما بعدها.

(٤) السابق ص١٧، وما بعدها.

(٥) كم كان الشيخ أحمد شاكر رحمه الله والدكتور يعقوب صروف حصيفين دقيقين حينما نعتا نسخة كتاب «اللباب» بنسخة المؤلف، وكم يضيق واسعًا، ويبعد عن الواقع من لا يعد أمثال تلك النسخ المكتوبة بعناية المؤلف نسخًا لهم.

(٦) مقدمة التحقيق ص٨.

ومن نسخ المصنف كذلك تلك النسخة التي وقع عليها المصنف؛ فهو لن يوقع بخط يده إلا علىٰ تلك النسخة التي ارتضاها لكتابه، وسمع نصها بأذنه.

فتوقيع ابن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ علىٰ نسخة كتابه «أعمار الأعيان» عقب نص السماع، بقوله: (هذا صحيح وكتب عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي)[١] يجعل منها نسخة للمصنف لا مرية في ذلك.

والباحث الثبت لا يسلم للمكتوب علىٰ إهاب المخطوط من كونه نسخة للمصنف إلا بعد أن يتثبت من ذلك، ويدرس المخطوط فيقرّ أو ينفي؛ فقد تكون تلك العبارة مجرد دعوىٰ من أحد الملاك أو تجار المخطوطات لينال بها بعض العرض الزائل من متاع الحياة الدنيا.

وقد كتب علىٰ إحدىٰ نسخ كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان أنها (بخط مصنفه -رحمه اللّٰه تعالىٰ-)[٢] لكن الدكتور إحسان عباس قال: (علىٰ الرغم مما تتمتع به هذه النسخة من دقة وضبط؛ فإنها ليست بخط المؤلف كما توهم العبارة المكتوبة علىٰ الورقة الأولىٰ؛ ذلك أنه لا جدال في أن مسودة المؤلف هي النسخة المحفوظة في المتحف البريطاني، وعند مقارنة الخط فيها بالخط في هذه النسخة يتبدىٰ الاختلاف واضحًا حتىٰ لمن لم يكن ذا خبرة بأنواع الخطوط، كذلك فإن في حاشية هذه النسخة بخط الناسخ نفسه إشارة إلىٰ أنه ينقل عن أصل، ومثل هذا يبعد أن تكون نسخة المؤلف؛ ثم إن اعتبارها الجزء «الخامس من تاريخ ابن خلكان» ينفي عنها النسبة إلىٰ المؤلف مباشرة؛ لأن تجزئة المؤلف -كما سيتبين عند الحديث عن «المختار»- تختلف اختلافًا بعيدًا عن هذه التجزئة)[٣].

---

(١) ص٣٨، ومجلة معهد المخطوطات مج١/ ص٢٤٣-٢٤٥.

(٢) مقدمة تحقيق الجزء الرابع الصفحة ب.

(٣) السابق.

لكن هناك حالات ستتراجع فيها قيمة نسخة المصنف في إثبات النص وهي (إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه عدل عنها، وأدخل عليها زيادات مختلفة. وكذلك إذ كثرت فيها الخروم، أو كثر المحو والتآكل وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه)[1].

ومن ذلك شأن نسخ «وفيات الأعيان» لابن خلكان فقد وصلتنا مسودة المؤلف -نسخة المتحف البريطاني رقم ٢٥٧٤٥- ووصلتنا أيضًا نسخ أخرىٰ بها زيادة كبيرة كنسخة أيا صوفيا -رقم ٣٥٣٢)، والظاهرية -رقم ٥٤١٨- وغيرهما، فنستعين بالمسودة لكن النص يثبت علىٰ أساس غيرها.

وقد يمثل هذا الاكتشاف -أن النسخ المنقولة عن نسخ المصنف المزيدة بها ما ليس بالمسودة التي بين يدي المحقق- مفاجأة صادمة للمحقق الفَرِح بوصوله إلىٰ نسخة المصنف، بعد البحث والجهد والكد؛ لكن هذا هو الصواب الذي يجب علىٰ المتثبتين الناشدين الصواب اتباعه.

وقد وصلتنا من كتاب «نثل الهميان في معيار الميزان» تأليف برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي المتوفىٰ سنة ٨٤١هـ (نسخة في مجلد بقلم معتاد قديم بخط المؤلف، وهي مسودته، فرغ من تعليقها في ربيع الأول سنة ٨٣٥هـ، وبأثنائها خرم كبير، وبهامش الورقة الأخيرة من الجهة اليسرىٰ مطالعة للنسخة مكتوبة بخط أحمد بن علىٰ بن حجر العسقلاني تاريخها سنة ٨٣٦هـ، بها خروم، وبأول النسخة وقفية للمؤلف تاريخها ٨٢٢هـ)[2].

نسخة في السماء، لكنها معطلة حتىٰ يأذن الله بظهور منسوخة من أبنائها أو أحفادها أو أبعد تسد تلك الخروم المفسدة للنص.

---

(١) البحث الأدبي ص١٧٦.
(٢) فهرست المخطوطات المجلد الأول مصطلح الحديث ص٣١٣.

النسخ المحررة:

هي غنيمة باردة لأي محقق مجتهد؛ فهي عبارة عن نسخ عورضت بأخرىٰ، وأثبتت الاختلافات علىٰ حواشيها، وقد يرمز المعارض لكل نسخة برمز ما؛ ليحصل علىٰ نسخة متقنة مجودة، وغالبًا ما تكون هذه النسخ لعالم باحث متقن.

ومن أشهر الأمثلة لهذا الضرب من الأصول تلك النسخة المحررة المتقنة التي أخرجها الحافظ اليونيني المتوفىٰ سنة ٧٠١هـ، لصحيح الإمام البخاري المتوفىٰ سنة ٢٥٦هـ، وقد صححها رواية بالمعارضة علىٰ عدة نسخ، ودراية -لغةً ونحوًا- بالقراءة علىٰ العلامة ابن مالك الأندلسي المتوفىٰ سنة ٦٧٢هـ.

قال الحافظ اليونيني يصف كيفية إخراجه لتلك النسخة المحررة: (بلغت مقابلةً وتصحيحًا وإسماعًا بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب، مالك أزمة الأدب، العلامة أبي عبد اللَّه بن مالك الطائي الجياني -أمدّ اللَّه تعالىٰ عمره- في المجلس الحادي والسبعين، وهو يراعي نطقي، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه: معًا، فأعملت ذلك علىٰ ما أمر ورجح، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبي ذر، والحافظ أبي محمد الأصيلي، والحافظ أبي القاسم الدمشقي، ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان، وبأصل مسموع علىٰ الشيخ أبي الوقت بقراءة الحافظ أبي منصور السمعاني وغيره من الحفاظ، وهو وقف بخانقاه السميساطي، وعلامات ما وافقت أبا ذر «هـ»، والأصيلي «ص»، والدمشقي «ش»، وأبا الوقت «ظ» فليعلم ذلك. وقد ذكرت ذلك في أول الكتاب في فرخة لتعلم الرموز. كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني -عفا اللَّه عنه-.

وفي الورقة أو الفرخة التي أشار إليها اليونيني رموز أخرىٰ تبلغ خمسة عشر

رمزًا، وهي تشير بدورها إلىٰ رواة آخرين لصحيح البخاري ونسخهم، منها: «هـ» للكشميهني، و«ح» للحموي، و«س» للمستملي، و«ع» للسمعاني، و«ج» للجرجاني، و«حه» للحموي والكشميهني، و«سه» للمستملي والكشميهني)[١].

ومما وقفت عليه بنفسي في أمر هذه النسخ المحررة نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية[٢] من كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري المتوفىٰ سنة ٤٠٤هـ.

نسخة محررة من عدة نسخ، مزدانة بقراءات وتعليقات لأهل العلم والفضل، لا سيما الحافظ ابن الصلاح المتوفىٰ سنة ٦٤٣هـ، ولا أكاد أجد في النسخة المنشورة المعتمدة علىٰ عدة أصول، من قراءة أو رواية أو خطأ أو وهم -من المصنف أو المحقق إلا وجدته صحيحًا مثبتًا بين السطور أو في الحواشي، قد اجتمع لها من الضبط والتقييد ما لا يكاد يستثنىٰ قاعدة أو مثالًا منهما.

وهناك نسخ كثيرة عورضت بنسخ أخرىٰ لكنها لم تتبع ذلك النهج العالي الفريد، إنما يذكر المعارض ما يجده من اختلاف في الحواشي عقب الرمز «خ» أي في نسخة، وهذه النسخة المجهولة قد تكون أفضل من النسخة التي بين أيدينا، أو ممثلة لرواية أخرىٰ.

وهناك أمور تضع من النسخ عند الباحثين، مثل حداثة النسخة وقرب عهدها، أو

---

(١) البحث الأدبي ص١٨٧. وعلق عليه العلامة شوقي ضيف رحمه الله بقوله: (وإخراج اليونيني لصحيح البخاري علىٰ هذا النحو يدل بوضوح علىٰ أن أسلافنا لم يبقوا لنا، ولا للمستشرقين شيئًا يمكن أن يضاف بوضوح في عالم تحقيق النصوص). وقد ذكر الدكتور سزكين وجود مخطوطة في المكتبة الأزهرية -١/٥٠٣ مجموعة ٢٢٥- شرح فيها الحافظ اليونيني منهجه في العمل.

(٢) تحت رقم ١٢٢٣ب، في ٩٦ ورقة، مكتوبة سنة ٧٤١هـ.

سكوت كتب التراجم والطبقات والفهارس عن ذكر اسم الكتاب، أو جهالة المؤلف.

وتلك الأمور وحدها ليست بقادحة في النص وصحته إلا إذا عضدتها نتائج الفحص الخارجي والداخلي.

❊ ❊ ❊

دور المحقق مع النص

بعد فراغ المحقق من دراسة أصوله بعناية بالغة، ومعرفته طبيعة كل أصل منها، أمامه دوران لا ثالث لهما حكمت عليه نتائج دراسته للأصول بأحدهما:

الأول: أدائي تقييمي. والثاني: بنائي تقويمي.

أما الأول فيكون في حالة وصوله لنسخة المؤلف كما هي بلا زيادة أو نقص في ضبط وإتقان، وقد ثبت للمحقق -من خلال درسه السابق- أنها الصورة الأخيرة أو الوحيدة للنص التي لم يصدر عن المؤلف غيرها.

وكذلك نسخ العلماء الكاملة ونسخ مشاهير الوراقين المتقنة، حتىٰ لو تعددت وتنوعت بفروق ضئيلة.

دور المحقق ههنا ينحصر في الأداء الصادق الأمين الحريص علىٰ كل ما في تلكم النسخ من مادة علمية وتفاصيل وإشارات، وكافة ما يمكنه وصفه وملاحظته؛ وذلك لأنه يحمل سمات صاحب النص أو كاتبه وعصره، وفوائد ودلالات لا يمكن حصرها أو التفريط فيها بحال من الأحوال.

فالدور الأعظم للمحقق يكون خارج النص؛ في المقدمة والدراسة والحواشي توثيقًا وشرحًا ثم الفهارس الكاشفة، أما داخل النص فيكون دوره بالتفقير والترقيم الصحيح الناتج عن الفهم العميق للنص، وإثباته بالرسم الإملائي المصطلح عليه.

ومثل المحقق في هذه الحال كرجل واعٍ حصيف عثر علىٰ صورة نفيسة متقنة من عصر ذاهب؛ فهو يقف علىٰ كل موضع منها متأملًا مستخرجًا منه دلالات وعلامات علىٰ ذلك العصر السحيق، ولو تدخل في الصورة بالقص أو الزيادة لأفسدها وأضاع قيمتها.

ومن أجَلِّ الأمثلة التي بين أيدينا لهذا الضرب كتاب «حذف من نسب قريش» عن مؤرج بن عمرو السدوسي المتوفىٰ سنة ١٩٥هـ؛ فقد وصلتنا منه نسخة (كتب هذه النسخة أبو إسحاق النجيرمي... وهو عالم معروف. كان نحويًّا أديبًا شاعرًا وراقًا كاتبًا.. ثقةً عالمًا وهذا يدعونا إلىٰ أن نطمئن إلىٰ صحة النسخة، والحق أنه جهد غاية الجهد لتكون النسخة أبعد ما تكون عن التصحيف والتحريف والخطأ. ولو قلنا إنها برئت في كل خطأ لصدقنا.. ليس علىٰ النسخة تاريخ النسخ.. كتبت بالخط الكوفي اللين علىٰ الشكل الذي ظهر في القرن الثالث؛ فكانت مرحلة تطور نحو النسخ.

ونقطت الألفاظ، وشكلت الحروف بالشكل الكامل، وخشية وقوع التباس في الحروف فقد ميز الكاتب بعض الحروف من بعض بعلامات صغيرة فارقة. وأكثر من وضع حرف صاد صغير فوق الكلمات دلالة علىٰ أنها صحيحة. والنسخة بخطها وشكلها ورسمها وعلاماتها الفارقة تعتبر وثيقة من الطراز الأول له لدراسة علم تطور الخط العربي -الباليوغرافيا- ونحن نذكر ما ورد في النسخة من العلامات والرسم؛ لتكون دليلًا لمن يقرأ المخطوطات القديمة، أو يعنىٰ بتطور الخط العربي[(١)].

إن نسخة هذا شأنها لا تحتاج في رأينا إلىٰ تحقيق. والواجب إثباتها كما هي بلا تعليق؛ لأن فيها غاية ما يرجوه المحقق في المخطوطات القديمة: توثيقًا وأصالةً وصحةً وضبطًا وقدمًا؛ لأننا لا نستطيع أن نصححها بمصادر متأخرة عنها؛ بل إن المصادر المتأخرة في الأنساب ينبغي أن تصحح علىٰ نسختنا هذه.

---

(١) ثم أخذ في وصف علاماتها المقيدة، والمعارضات، والقراءات، والمناولات، كاشفًا حياة ذلك المخطوط النفيس في براعة واقتدار.

هذا ما رأيناه عند عزمنا علىٰ نشر المخطوط لذلك اقتصرنا في تعليقاتنا علىٰ ماله صلة بالنسخة ووصف رسمها، وإثبات ما علىٰ هوامشها أو فوق كلماتها من تعليقات وعلامات)[١].

أما الثاني فيكون في حال لم تصلنا مثل هذه النسخة الأولىٰ، بل وصلتنا نسخ متنوعة للنص -علىٰ نحو ما ذكرنا في باب الأصول-؛ فيكون دور المحقق ههنا بنائيًّا تقويميًّا؛ بمعنىٰ أن المحقق يهدف إلىٰ إعادة بناء النص كما كان، فيجعل كل النصوص صوب عينه ينتقي ويختار أجود العبارات وأصح المتون -في ضوء معايير الاختيار والترجيح- ليعيد النص إلىٰ الحياة كما كان أو أقرب ما كان.

وهنا الدور الأعظم للمحقق داخل النص اختيارًا وترجيحًا لإثبات النص عن الأصول المتنوعة وحذفًا للزيادات والحواشي التي أدخلها مرُّ الزمان وتتابع النسخ إلىٰ داخل النص، وتتجلىٰ براعته ههنا في الاختيار النقدي الصحيح المعلل، ومَثَل المحقق في هذه الحال كرجل عثر علىٰ عدة نسخ بالية ممزقة من صورة لمشهد واحد قديم فأخذ يختار من كل نسخة جزءًا ناجيًا من التلف والتشويه، ليخرج لنا منها جميعًا أفضل ما يمكن رؤيته من تلك الصورة العتيقة مع التوثيق والتوضيح والتعليل لم اختار ما اختار؟

ولعل من أجود الأمثلة علىٰ هذا كتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي، ويجب الرجوع إلىٰ مقدمة التحقيق والكتابين النافعين «برنامج طبقات فحول الشعراء»، و«وقضية الشعر الجاهلي في كتاب ابن سلام» ليقف القارئ بنفسه علىٰ علم وفوائد غزيرة.

---

(١) مقدمة التحقيق ص١٠ وما بعدها.

والذي جعل الدور الأول في أمثال تحقيقات الثاني فرّط وقصّر ولم يؤد المرجو منه، والذي جعل الثاني في أمثال الأول أفرط على نفسه وأضاع علينا كثيرًا من الفوائد المنشودة.

ووضع الندىٰ في موضع السيف بالعلىٰ   مُضِرٌّ كوضع السيف في موضع الندىٰ[1]

(١) استفدتُ في هذا المبحث شيئًا مما ذكره د. إبراهيم عبد الرحمن في مقدمة تحقيقه لشعر عبيد الله بن قيس الرقيات ص/ ج،د.

التحقيق عمليًّا

التحقيق: هو خدمة للنص ذاته خدمة ظاهرة في بنيته الداخلية -المتن-، وخدمة للنص من خارجه عن طريق الهامش، ومباحث ضرورية تقدم قبل النص، وفهارس تفصيلية كاشفة جامعة لمحتوياته وأجزائه، تأتي عقبه.

أ- ففي داخل النص يجب على المحقق[1]:

١- إقامة النص: بتحريره من التصحيف والتحريف، وردِّ السقط عن طريق معارضة الأصول المختلفة بعضها ببعض، وحذف الزيادات، وزيادة ما لا يقوم النص إلا به، بين أقواس الزيادة المعروفة، وحلِّ المختصرات، وإعادة المحذوفات، وتحكيم العروض؛ لإقامة الأشعار، وكذلك النحو واللغة والصرف والرجوع إلى المعاجم لإقامة العبارات.

٢- تيسير النص: بالتفقير، والتفصيل، والتشكيل، والإعراب، والترقيم، والفصل بين عبارات صاحب النص وراويته وقارئه، وإثبات النص بالرسم المتواضع عليه.

ب- أما في خارج النص -الهامش-:

١- تخريج النصوص المختلفة من مظانها لتوثيقها، وللكشف عما قد يكون وقع فيها من خلل أو تلفيق، ومقارنة الإحالات بمصادرها -إن أمكن-.

٢- بسط الموجز، وشرح المغلق، وتوضيح الماحات وإشارات صاحب

---

(١) استفدتُ في هذا من مقال الدكتور عدنان درويش رحمه الله «المعهد الفرنسي بدمشق وخدمة التراث» ص٢٨٣.

النص، والتثبت من صحة الألفاظ والتراكيب ومعانيها في عصرها.

٣- إثبات اختلافات النسخ -خاصة مع تواترها أو احتمالها- لعل القارئ يقف علىٰ ما لم يقف عليه المحقق -وهذا وارد- فلا ينغلق باب التصحيح أمام القارئ.

٤- ترجمة الأعلام، والمواضع، والكتب المذكورة بالنص.

ج- وأما المباحث الضرورية التي تقدم قبل النص:

١- ترجمة صاحب النص من موطنه وتاريخه، وشيوخه، وتلاميذه ومؤلفاته، ووفاته.

٢- توثيق نسبة النص لصاحبه، والأدلة عليها.

٣- دارسة النص وتحليله.

٤- تقديم أصول النص ونتائج دراستها.

٥- بيان طبيعة دور المحقق مع النص وطريقة الإخراج.

د- وأما ما يأتي بعد النص، فهي الفهارس باختلاف أنواعها وأهدافها.

هذا ما يجب علىٰ المحقق صنعه؛ لكن خلال عمله يجب عليه أشياء هي:

- التنبيه علىٰ مواضع الحك والضرب والمحو والتغيير، ومخالفة الخط[(١)].

- (لا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ بل نختار منها ما يستحق أن يذكر ونترك ما لا منفعة فيه لتهذيب النص، ولا لتحقيق تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جدًّا)[(٢)] وصدق راسر؛ فاختيار المرء قطعة من عقله، ووافد علمه ورأيه، ومن فضول الكلام إثقال الهوامش بما لا طائل وراءه من فروق لا أهمية

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٥٢.

(٢) أصول نقد النصوص ص١٠٩.

لها، وغالب من يفعل ذلك هم المستشرقون ومن تتلمذ عليهم؛ وها هو أمامك كلام أحدهم[١].

- عدم فهم النص ليس دليلًا علىٰ خطئه؛ بل ربما يكون دليلًا علىٰ عجزنا نحن علميًا ومعرفيًا، ولذلك لا يجب تغييره إلا إذا أثبت البحث والدروس والتقصي استحالة كونه علىٰ وجه صحيح، وقد ذكر الطناحي حكاية في مثل هذا، قال: (وأذكر أني أطلعت شيخي الجليل محمود محمد شاكر، ذات يوم علىٰ تصحيف وقع لي في بعض ما أحققه، فقال لي: «إنك لم تحسن قراءة المكتوب أمامك فتصحف عليك».

وهذا هو مفتاح القضية: أن كثيرًا مما يتصحف إنما يأتي نتيجة للغفلة، أو الجهل بتاريخ أمتنا، وتاريخ رجالها وعلومها وكل ما أبدعته وأنتجته)[٢].

- عدم المبالغة في تقديس الأصل؛ حيث يستبين الخطأ أمام المحقق واضحًا وضوح الشمس، ثم تراه يثبت الخطأ في المتن، ويذكر صوابه في الهامش، وذلك مما يأباه العقل والمنطق السليم، وغالبًا ما يكون هذا من أولئك الذين تتلمذوا علىٰ أيدي المستشرقين؛ حتىٰ لو دخلوا حجر ضب خرب لاتبعوهم[٣].

- (قد يقتضيه -المحقق- التحقيق أن يلفق بين روايتين تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، علىٰ ألا يغفل

---

(١) واقرأ مبحث «ملاحظات حول تحقيق الأصل» للمستشرقة إليزابث ماري سارتين في تحقيقها لكتاب «التحدث بنعمة اللَّه» للسيوطي تجد وعيًا متزايدًا لدىٰ المستشرقين تجاه الأخطاء الشائعة والاختلافات التافهة.

(٢) تاريخ نشر التراث العربي ص١٢. وقس هذا علىٰ كل شيء!

(٣) انظر -مثلًا- تحقيق «معرفة علوم الحديث» ص٦٧/ هامش٢، ص٨٢/ هامش١، ٢٢٧/ هامش٢.

الإشارة إلىٰ الروايات كلها؛ ففي ذلك الأمانة وإشراك القارئ في تحملها)[١].

- (التنبيه علىٰ ما يحتمل من النصوص قراءتين أو أكثر، وضرورة التعليل عند الترجيح، موثقًا بالدليل)[٢] وهذا مما يجب التأكيد عليه، فالمحقق قد يبدو له شيء ما أقوىٰ من غيره، فيثبته ولا يعلل لاختياره، وقد يكون مصيبًا، وقد تكون الأخرىٰ، ويأتي قارئ تحقيقه، فلا يدري علة اختياره وترجيحه[٣].

- الوعي بمسألة التطور اللغوي وتغير الدلالة، والمشترك اللفظي، والأضداد وغيرها من مسائل اللغة وفقهها، والتعامل مع المعاجم، والغفلة عن ذلك مزلة.

لذلك تعجب حين ترىٰ الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في نشرته لكتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة علق علىٰ عبارة: (كان عروة بن أذينة ثقة ثبتًا، يروي عنه مالك بن أنس الفقيه) فقال الشيخ أحمد: (في «ل» الفقه وهو خطأ واضح؛ فإن مالكًا لم يأخذ الفقه عن عروة بن أذينة، وإنما روىٰ عنه كما يروي عن غيره الحديث والأثر، فكلمة «الفقيه» صفة لمالك. وكذلك هي علىٰ الصواب في «د»، ورواية مالك عنه ثابتة في كثير من المصادر التي أشرنا إليها)[٤].

وكأن الشيخ وضع اصطلاحنا المعاصر لمعنىٰ كلمة «الفقه» معيارًا للاختيار والترجيح، وليس هذا بسديد. ويشهد حديث رسول الله ﷺ: «**نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها إلىٰ من لم يسمعها؛ فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلىٰ من هو أفقه منه**» فالفقه ههنا بمعنىٰ العلم، ومثله قول ابن سلام الجمحي، في حديثه عن قتادة بن دعامة السدوسي، أنه (كان من رواة الفقه، لم يأتنا عن أحد

---

(١) تحقيق النصوص ص٧٢.

(٢) أسس تحقيق التراث العربي ص٢٣.

(٣) هذا من كلام الدكتور بشار عواد معروف قرأته له، وسمعته منه في بعض محاضراته.

(٤) ص٥٨٠.

من رواة الفقه من علم العرب أصح من شيء أتانا عن قتادة)[١]. ولقد سأل أبو محمد السكري شيخه ابن قتيبة عن كلمة «الفقه»، فأجاب قائلًا: (سألت عن الفقه، والفقه في اللغة الفهم، يقال: لا يفقه قولي، وقال الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ أي لا تفهمونه. ثم يقال للعلم الفقه؛ لأنه عن الفقه يكون، وللعالم فقيه؛ لأنه إنما يعلم بفهمه علىٰ مذهب العرب في تسمية الشيء بما كان له سببًا)[٢].

وكذلك الشأن في المشترك اللفظي والأضداد وغيرها؛ (فنحن نختار من المشترك اللفظي المعنىٰ الذي يوافق السياق)[٣].

- احترام ضبط الأصل وروايته طالما لها وجه من الصحة.

- استعمال علامات الترقيم، واختيار مواضعها علىٰ نحو صحيح دال علىٰ فهم للنص، ووعي بمرادات صاحبه، وهذا الاستعمال الصحيح يعين قارئ النص علىٰ تفهمه، والاستعمال الخاطئ مورد ثرٌّ لتضليل القارئ وإرباكه.

- أية زيادة أو تدخل من المحقق يجب النصُّ عليه، وهذا من أمانة الأداء.

- عدم الركون إلىٰ طبعنا الذي أفسدته العجمة في الحكم علىٰ النصوص بالخطأ أو الصواب، والاحتكام دومًا إلىٰ المعاجم والنصوص والأساليب العربية.

- الاعتماد علىٰ آخر في النسخ أو المعارضة أو الفصل بين عملية النسخ والمعارضة والتخريج وسائر عمليات التحقيق يؤدي إلىٰ أخطاء هائلة.

(والشاهد علىٰ هذا كتاب «الاعتصام» للشاطبي؛ فإن العلامة السيد محمد رشيد

---

(١) ص٦١.

(٢) المسائل والأجوبة -مخطوط- ورقة ٣.

(٣) شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي عرض ونقد مقال مجلة مجمع اللغة العربية ج٧٢/ ص١١٨.

رضا صححه معتمدًا علىٰ نقل كان ينسخ من النسخة التي في المكتبة الخديوية، وكان يجد أغلاطًا في النقل كثيرة فمنها ما أصلحه، ومنها ما نبه عليه، ومنها ما تركه. وكان يظن أن الخلل في الأصل، ثم تبين له بعد أن الأصل صحيح في الجملة، وأن معظم الخلل إنما هو في النقل؛ إذ كان الناسخ يبدل ويغير برأيه)[١].

وفي دار الكتب المصرية مجموع[٢] من تأليف ابن طولون الدمشقي الحنفي، وبخطه، جاء خلاله كتابه «بسط سامع المسامر في أخبار مجنون بني عامر»، (كان السيد علي يوسف سليمان -صاحب مكتبة القاهرة-.. كلف بعض النساخ بنقله من دار الكتب المصرية، فلم ينقل منه إلا صفحات قليلة في عامين أو أكثر، وله عذره في ذلك؛ لأن خط ابن طولون رديء إلىٰ حد كبير، ومع هذا كان همه مصروفًا إلىٰ نقل أكثر ما يمكنه من الكتب، فشغله هذا عن إعادة النظر فيما ينقله منها؛ ليصحح ما يفوته من النقل، وما يقع فيه من الخطأ، ويعلم اللَّه كم عانيت في تصحيح ما فاته من ذلك...)[٣].

وهذا عبث لا ينفع ولا يقبل فهذه نسخة المؤلف بخطه!؛ ودار الكتب المصرية جواره!، والتصوير ممكن.

وبعض أهل العلم ينصحون بمراجعة الصورة النهائية للتحقيق علىٰ الأصل المخطوط من قبل الدفع به إلىٰ المطبعة؛ لتلافي الأسقاط وما إليها. وهذا وإن كان ينفع بعض النفع، لكن أفضل شيء هو قيام المحقق نفسه بالنسخ والمعارضة مع التخريج والتعليق في ذات الوقت؛ لأنه سيتمكن من تصوّر الصواب المستكنّ خلف خط الناسخ أو الوراق، وسيستطيع قراءة النص علىٰ نحو سليم.

---

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٩٣ وما بعدها.

(٢) محفوظ تحت رقم ٣٧٥ مجاميع تيمور.

(٣) مقدمة النشرة ص٤.

- الأخطاء في النص إما أن ترجع إلىٰ أعمال النسخ والوراقة، وتلك تصحح بإشارة في الحواشي وبغيرها -عند الوضوح التام-، وأخرىٰ ترجع إلىٰ المصنف ذاته، وهي علىٰ نوعين: أخطاء جاءت لمجرد السهو والغفلة والنسيان، وهذه أمرها أمر أخطاء النساخ، وأخطاء علمية زلّ فيها صاحب النص عن جهل أو اعتقاد باطل أو اجتهاد ضال، وتلك لا تصحح ويعلق عليها في الحواشي للتوضيح، كما تذكر في مقدمة التحقيق؛ وذلك (لأن وظيفة الناشر -المحقق- هي الرجوع إلىٰ الأصل، وهو كلام المؤلف نفسه)[1]، وغالبًا ما سيجد المحقق أهل العلم قد نبهوا علىٰ هذه الأخطاء، وذكروها، وفي تصويبها إخلال بمعرفة القدماء بها، وقد يجد المحقق بعض تلك الأخطاء علىٰ وجه صحيح في بعض النسخ دون بعض؛ وذلك لأن (بعض العلماء أو النساخ أو التلاميذ البررة بأساتيذهم علىٰ مدىٰ العصور-ربما يقومون في كثير من الأحيان بتصحيح ما يقع في بعض الكتب- ولا سيما كتب العلماء المشهورين بالجودة والإتقان- من أخطاء؛ اعتزازًا منهم بهم، وإكبارًا لهم من أن يقعوا في الخطأ الكثير أو القليل)[2].

- (معنىٰ تحقيق متن الكتاب أو المخطوط الذي اتفق عليه المحققون أن يؤدىٰ متن الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان، وقد يظن بعضهم أن معنىٰ تحقيق المتن أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبًا هو أعلىٰ منه، أو نحل كلمة صحيحة محل أخرىٰ صحيحة بدعوىٰ أن أولاهما أولىٰ بمكانها أو أجمل أو أوفق، أو ينسب المؤلف نصًّا من النصوص إلىٰ قائل، وهو في الواقع مخطئ في هذه النسبة، فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويضع مكانه الصواب الظاهر، أو أن يكون قد أخطأ في عبارة خطأ نحويًا دقيقًا فيصحح المحقق خطأه في ذلك. أو يجد

(١) أصول نقد النصوص ص٣٩.

(٢) تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين ص٩.

المؤلف قد أوجز عبارته إيجازًا مخلًا فيلجأ هو إلىٰ بسط عبارة المؤلف والزيادة فيها بما يدفع ذلك الإخلال. هذه كلها أساليب لا يرتضيها التحقيق، ويعد انتهاكها خرقًا لفن التحقيق، وانتهاكًا لحرمته، وتضييعًا للأمانة الصارمة التي يجب الأخذ بها في هذا المجال الدقيق.

وليس تحقيق المتن تحسينًا أو تصحيحًا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ؛ فإن متن الكتاب حكم علىٰ المؤلف وتأريخ لتفكيره، وهو كذلك حكم علىٰ عصره وبيئته. وهي اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها. كما أن ذلك الضرب من التصرف، عدوان علىٰ المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير أو التنقيح. ويسجل التاريخ المعاصر محاولة من ذلك وقعت في إخراج كتاب «بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن إياس؛ إذ ظهرت طبعة بولاق منه أقرب ما تكون إلىٰ الصحة، علىٰ حين نشرت نسخته الموثقة فيما بعد سيئة الأسلوب كثيرة الأخطاء؛ لأنها حكت أسلوب المؤلف أصدق حكاية لم تبدل منه شيئًا أو ترفع خطأ، وأسلوب ابن إياس معروف بأنه أسلوب نازل، فرفع هذا الأسلوب إلىٰ درجة فوقه يعد تدخلًا خاطئًا وعدوانًا خاطئًا)[1].

وقد ينص السابقون علىٰ ما في هذه الكتب (من اللحن الفاحش، والعبارات العامية)[2] مثل تاريخ محمد بن محفوظ الجهني الشبيكي المكي، وتصانيف ابن دقماق المؤرخ، وابن الفرات[3]، فلا يجب أن يخالف إخراجنا لها ما هو معروف عنها.

---

(١) قطوف أدبية ص١٣ وما بعدها.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص١٨١.

(٣) السابق ص١٨١، ١٨٤، ١٨٥.

التخريج

تلك مزية عظمىٰ ومنفعة كبرىٰ لا يهدرها عاقل ولا يفرط فيها لبيب.

ويقصد بالتخريج البحث عن النص ذاته أو ما يشهد له بالصحة والثبوت -أو العكس- في غيره من الكتب والمصادر.

والتخريج له منابع ثلاثة أساسية:

أولها: ما كان سابقا علىٰ المؤلف -زمنيًا- وللمصادر التي نقل عنها في هذا حق الصدارة والهيمنة؛ فإذا كنت موفقًا ووقفت عليها فإنك لا تنتفع بها تصحيحًا وتوثيقًا -وكفىٰ بهما نفعًا- فحسب، بل أنت ترىٰ بعينك المصنف وهو ينتقي ويختار ويتعامل مع النصوص وفي ذلك نفع أي نفع!!

وحين أخذ الشيخ أحمد شاكر يخرج بعض نصوص «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ، علق قائلًا: (هذا الكلام كأنه منقول بنصه أو بمعناه في البيان والتبيين للجاحظ ج٢/ ص٢٥، ٢١)[1].

ولما جاء عبد السلام هارون ليحقق «الحيوان» للجاحظ المتوفىٰ سنة ٢٥٠هـ، قال: (ولجأت بعد مقابلة النسخ إلىٰ الانتفاع بالكتب الأخرىٰ، فكنت أجد بها تصحيحات كثيرة للشعر والنصوص، وفي كتب ابن قتيبة: «عيون الأخبار» و«المعارف» و«تأويل مختلف الحديث» تحقيقات جمة للأخبار والأعلام، وما قيل في الحيوان. ولعل السر في ذلك أن الجاحظ كان قد أجاز ابن قتيبة برواية بعض كتبه، وأنه كان معاصرًا له)[2].

---

(١) ص٧٧.

(٢) ج١/ ص٣٢، ٣٣. وقد دل ابن قتيبة علىٰ إجازة الجاحظ له في كتابه «عيون الأخبار» ج٣/ ص١٩٩، ٢١٦، ٢٤٩.

والثاني: ما كان معاصرًا للمؤلف كسائر كتبه وكتب أقرانه وخصومه ففيها الكثير من التصحيح والتصويب.

والثالث: ما كان تاليًا علىٰ عصر المؤلف من كتب تلاميذه ومن بعدهم.

وخلال هذا التقسيم الزمني يفتش عن النص في مظانه التي يتوقع العثور فيها عليه، وهي الكتب والمباحث التي تتفق مع موضوع نصي الذي أبحث عنه؛ فلو كنت أبحث عن مَثَلٍ من الأمثال العربية فسأتوجه إلىٰ كتب الأمثال والأدب، ولو كنت أبحث عن اسم فرس ما فسأيمم وجهي شطر كتب الخيل فورًا.

وهناك كتب متخصصة تعلم كيف تخرج الأحاديث النبوية ككتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان، وفي دارسة مثله فوائد تبين لك كيف تقلب أوجه البحث عن النص، وتعمل فكرك مفتشًا عن احتمالات وجود النص حتىٰ تصل إلىٰ مرادك.

بل يكاد أمر التخريج نفسه يكون ثمرة لدخول أصحاب الحديث والثقافة الحديثية ميدان التحقيق كالعلامة الجليل عبد العزيز الميمني المتوفىٰ سنة ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م[1] ومحدث وادي النيل الشيخ أحمد شاكر المتوفىٰ سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م[2] ثم توسع الناس فيه وبالغوا؛ حتىٰ ترىٰ بعضهم (يأخذ نفسه باستقصاء الشواهد الشعرية فيتتبع البيت في الكثير جدًّا من المراجع التي قد تبلغ الخمسين

---

(١) اقرأ نص إجازته لأحمد راتب النفاخ بالكتب الستة، وموطأ مالك، وسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، وبلوغ المرام بإسناده عن شيوخه، المنشورة -تصويرًا- عقب مقالة الدكتور شاكر الفحام «عبد العزيز الميمني» مع كتاب المقصور والممدود للفراء ص١٦٠.

(٢) قال في مقدمة تحقيقه للشعر والشعراء ص٤٠: (واجتهدت في تخريج ما في الكتاب من شعر وغيره، علىٰ ما وسعه جهدي؛ أي بيان أماكن وجوده في الكتب الأخرىٰ، علىٰ نحو اصطلاح المحدثين في تخريج الأحاديث، وفي هذه فائدة كبرىٰ للباحث المتحقق).

مرجعًا للبيت الواحد، رأيته أول ما رأيته في كتاب «قواعد الشعر» لثعلب بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب.. فاستفسرت منه عن سر كثرة مراجعه في الشعر، فأخبرني أنه متأثر في هذا الصنيع بالأستاذ المحقق عبد العزيز الميمني الراجكوتي في تحقيقاته؛ فقد كان يستقصي كذلك في الكتب التي حققها من قبل، مثل: اللآلي.. والمتصفح لهذه الكتب يجد أن الأستاذ عبد العزيز الميمني مستقص أيضًا؛ لكن علىٰ نهج قد يخالف نهج الدكتور رمضان؛ إذ لا يضع المرجع إلا إذا أفاد جديدًا)[١].

نعم (الهدف من التخريج هو التوثيق والتصحيح؛ ولذلك تقتصر في التخريج علىٰ ما يحقق هذين الهدفين.. بتوثيق مواطن النقول[٢] في النص ضبطًا أو تكملة وإثباتًا للخلاف في الرواية، حيث يكون ذلك مفيدًا. ويكون التخريج في الآيات والأحاديث والشعر والنقول كافة.

أما في الآيات فبذكر اسم السورة ورقم الآية[٣]. وفي الأحاديث يكتفىٰ بالتعليق عليها بما يفيد إظهار درجته وتحديد مرتبته استنادًا إلىٰ المصادر الموثوق بها. وأما الشعر فيرد إلىٰ مكانه من الديوان إن كان مطبوعًا، وإلا تعين ذكر المصادر المشهورة التي أوردته، وذلك حين يكون هذا الشعر مما يحتج به في متن اللغة، أو يستشهد به في علوم العربية. وأما النقول فيشار إلىٰ مواضعها ما أمكن)[٤].

---

(١) تحقيق التراث ص٢٧٥. وهذا أيضًا موجود عند بعض من يخرجون الأحاديث والآثار بما لا طائل وراءه كثرة. واقرأ كلام محمود شاكر في مقدمة تحقيقه لأسرار البلاغة ص٨.

(٢) يريد النقول عن النص المحقق وذلك أهم تخريج علىٰ الإطلاق تصحيحًا وتوثيقًا.

(٣) وتراعىٰ في ذلك القراءات المتواترة والشاذة.

(٤) أسس تحقيق التراث العربي ص٢٣.

فالتخريج إذن ليس مقصودًا لذاته تسويدًا للحواشي واستكثارًا من المراجع والمصادر، بل إن خَرَّجْتَ ولم تستفد من ذلك في ضبط النص وتقويم النص وتسديد الفهم كان ذلك التخريج ذاته أمارة علىٰ الجهل والتدليس.

من هذا ما عاينته في حواشي تحقيق كتاب «طبقات الفقهاء الشافعيين» للحافظ ابن كثير المتوفىٰ سنة ٧٧٤هـ جاء محققه فخرج ترجمة محمد بن الحسن بن دريد الأزدي من عدة مراجع مثل: وفيات الأعيان ج٤/ص٣٢٣، وشذرات الذهب ج٢/ ٢٨٩ وغيرها. وفي متن الترجمة نجده أثبت: (وحدث عن أبي حاتم السجستاني وأبي الفضل الرقاشي و...) ووضع هامشًا علىٰ كلمة (الرقاشي) قال فيه: (في «ت»: الرياشي)[1]. وهذا هو الصواب الذي أدته إحدىٰ النسخ، وكذلك جاء في مصادر تخريجه التي ذكرها بصفحاتها؛ لكنه جعل ما فيها وراءه ظهريًا.

وثمة أمور أخرىٰ يجب مراعاتها عمومًا عند التخريج:

- مراعاة الرواية -في الشعر- أو القراءة -في قراءات القرآن- التي تظهر محل الاستشهاد فلا يكون النص يريد زيدًا وأخرجه أنا عمرًا.

- لا تكتفِ في التخريج وأنت تحقق بمرجع واحد؛ فقد يكون فيه النص محرفًا بل لابد من الاتساع، وعند إثبات التخريج في الحاشية لا تذكر إلا ما فيه فائدة ونفع.

- ليس عيبًا الانتفاع بتخريجات الآخرين للنصوص؛ لكن العيب كل العيب بل هو إثم السطو علىٰ جهدهم رغبة في الاستكثار الكاذب من الحواشي بلا فائدة ترجىٰ بل بلا مجرد الاطلاع والوقوف علىٰ النص.

---

(١) ج١/ ٢١٢.

- نقل الأقدمين عن بعضهم بلا عزو موجود، وللمحقق الكشف عن ذلك في تخريجه بعد التثبت والتأني.

- التخريج يعوض شيئًا مما ضنت به الأصول الموجودة للنص؛ فمن النصوص ما لم يصلنا منه إلا النسخة الواحدة السقيمة، وفي التخريج عون ظاهر علىٰ إخراج مثل هذه النصوص.

وحين حقق الأستاذ عبد السلام هارون كتاب «أسماء جبال تهامة وسكانها» لعرام السلمي -من رجال القرن الثالث الهجري- لم يجد غير نسخة (فريدة في مكتبات العالم.. وهي عسرة القراءة مكتوبة بخط نسخي غامض رديء فيه كثير من إهمال النقط، كما أنها كثيرة التحريف والتصحيف. وقد تغلبت علىٰ ما بها من عسر بالرجوع إلىٰ كتب البلدان، وفي مقدمتها معجم ياقوت ومعجم البكري، وهما قد استوعبا معظم نصوص هذا الكتاب، علىٰ ما بهما كذلك من تصحيف وتحريف. كذلك استفتيت معاجم اللغة وغيرها من الكتب في جميع الفنون التي يتطلبها التحقيق، غير آلٍ جهدًا أن يظهر هذا الكتاب علىٰ أقرب ما يكون من السلامة)[1].

ولما عثر د. شوقي ضيف علىٰ كتاب «الرد علىٰ النحاة» لابن مضاء القرطبي (فإذا هو مخطوطة مليئة بالتصحيف والتحريف.. وعكفت عليها أصلح تحريفاتها، وأصحح تصحيفاتها، وأرمّ أسقاط الكلام بها، مستعينًا في ذلك بأصول علم النحو وأمهاته المطبوعة والمخطوطة، مما أشار إليه ابن مضاء في كتابه، وما لم يشر إليه؛ حتىٰ استقامت نصوصها، وزايلتها آفات التصحيفات والتحريفات وسواقط الكلمات، وأصبحت بذلك نقية مصفاة من الشوائب)[2].

---

(١) مقدمة التحقيق ص٤٠٨.

(٢) مقدمة التحقيق ص٣.

- الاحتراس من المزج والخلط؛ فنحن نخرج لنصحح ونفهم ونوثق لا لنجعل ما نجده في سائر الكتب موضع ما في أصولنا، إلا عند استحالة النص ونشير للأصل في الحاشية.

وأختم كلامي عن التخريج بتلك العبارة المعجبة -رحم الله قائلها-: (إن من الأغلاط والتحريفات في المصادر ما لا يكشفه الذهن، وإنما تكشفه المراجعات والبحث)[١].

***

(١) مقدمة كتاب صفحات من صبر العلماء ص٩.

معالجة التصحيف والتحريف والأسقاط والزيادة

تتعرض مادة أي نص من النصوص لحدوث أولئك الأربعة، إما التحريف والتصحيف أو حدوث الأسقاط والزيادة، وواجب علىٰ المحقق تحرير نصّه منهن؛ (فتصحيح النص له خطر ضخم، فكثير من الأخطاء سواء من الناحية التاريخية والمذهبية لم يكن له من مصدر إلا خطأ في النسخ وكثيرًا ما أثارت هذه الأخطاء في النسخ أو عدم إمكان القراءة الصحيحة للفظ ما لا حصر له من المشاكل)[1].

أولاً: التصحيف والتحريف:

هما صورتان من الخطأ الذي يقع في ألفاظ النص وجمله، الأول ما كان فيه الخطأ بسبب تبدل موضع النقط مع بقاء صورة الخط صحيحة، والثاني ما نال فيه الخطأ من شكل وصورة اللفظ إلىٰ نحو آخر، وقد بذل أجدادنا كل جهد في الاحتراس من وقوعهما، وابتدعوا أشكالًا وصورًا من التقييد والضبط حرصًا علىٰ سلامة النصوص.

لكن توافر أسباب حدوثهما أدت إلىٰ وجودهما خاصة في المصنفات التي قام علىٰ نسخها أغفال.

من هذه أسباب ترجع إلىٰ طبيعة الحرف العربي؛ (فإن أكثر الحروف تتحد صورة الحرفين منها، وإنما يميز بينهما النقط وذلك الجيم والخاء مع الحاء، والدال مع الذال، والراء مع الزاي، والسين مع الشين، والصاد مع الضاد، والطاء مع الظاء،

---

(١) مناهج البحث العلمي ص٩٨.

والعين مع الغين.. حتىٰ إن هذه الكلمة «بثينته» إذا لم تنقط احتملت أكثر من ثلاثة آلاف وجه)[١].

وحدوث اللبس فقد (يشتبه النقط، فتشتبه النقطة بالنقطتين، والنقطتان بالثلاث، ويقع كثير من النقط بعيدًا عن الحرف الذي هو له فيظن أنه لحرف آخر عن يمين ذلك الحرف أو يساره أو فوقه في السطر الأعلىٰ أو تحته في الأسفل. والناقل قد ينقط بعض ما لم ينقط في الأصل برأيه فيخطئ. وقد يترك نقط ما هو منقوط فيكون ذلك سببًا لخطأ من بعده)[٢].

بل قد يؤتىٰ اللفظ من قبل ما جُعِل أصلًا لحفظه من الخطأ فتلتبس علامات الإهمال والتقييد بالنقط مع الناسخ غير المتمرس.

وقد يكون التصحيف أو التحريف بسبب الوهم في السماع (وذلك إذا كان الأصل بيد رجل يملي علىٰ الناسخ والناسخ يكتب؛ فإن كثيرًا من الحروف تتقارب مخارجها بل تتحد في ألسنة بعض الناس ولا سيما الأعاجم؛ كالهمزة مع العين ومع القاف، والباء مع الفاء، والتاء والكاف، والحاء مع الهاء. وغير ذلك)[٣] ويحدث بسبب هذا فصل الموصول، ووصل المفصول (فيملي المملي مثلًا: «إن جاز» فيكتبها الناسخ «إنجاز» أو عكسه)[٤].

لكن هناك أسباب أخرىٰ ترجع إلىٰ القارئ أو الناسخ أو محقق النص؛ مثل: (خفاء المعنىٰ عند الناسخ أو القارئ فيعدل بها إلىٰ كلمة مأنوسة تؤدي المعنىٰ، علىٰ وجه يتمشىٰ مع السياق.. ومن ذلك ما جاء في كتاب «الخصائص» في «باب

---

(١) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٢٩.

(٢) السابق ص٣١.

(٣) السابق ص٣٥.

(٤) نفسه.

في المستحيل وصحة قياس الفروع علىٰ فساد الأصول»، قال ابن جني: والمسائل من هذا النجر تمتد وتنقاد.

والنجر: الأصل، والنجر: شكل الإنسان وهيئته. وجاء في نسخة أخرىٰ من الخصائص: علىٰ هذا النحو.

والجهل بغريب كلام العرب.. مثل ما قرأت في بعض الكتب في ترجمة أحدهم: «أنه احتضر سنة كذا» -والصواب: «اختضر»، يقال: اختضر الشاب: أي مات فتيًا، كأنه أخذ طريًا غضًا.

والجهل بمصطلحات العلوم؛ فمن ذلك ما سمعته من شيخنا عبد السلام هارون، وكان يناقش رسالة جامعية، وجاء فيما كتبه الطالب عن بعض من يتحدث عنهم، قال: وفقد سمعته في البلد الفلاني. فسأله شيخنا: ما معنىٰ «فقد سمعته». فأجاب الطالب: لعله فعل فعلًا شائنًا استحق به أن يعاب ويفقد ذكره وسمعته. فقال هارون: ليس الأمر هكذا؛ وإنما الصواب: فقد أسمعته أي سماعاته ومروياته التي حصلها من شيوخ ذلك البلد.

والجهل بالمواضع والأماكن؛ قرأت في بعض الكتب في أثناء سند: وعلي بن عثمان بن محمد بن الشمس لؤلؤ، وأخته زينب بقراءتي عليهما ببيت لها من غوطة دمشق. وقوله: «ببيت لها» تصحيف والصواب: ببيت لهيا وهي قرية مشهورة بغوطة دمشق.

والإلف؛ وهذا باب للتصحيف واسع يدخل منه الوهم إلىٰ كثير مما يقرأ الناس ويكتبون.. وأكثر ما يظهر تصحيف الإلف في ضبط الأعلام والأنساب؛ ومن ذلك أن العادة جرت بأن كل اسم مكون من العين واللام والياء فهو علي، وعلىٰ ذلك

يقرأون: عَلي بن رباح. والصواب في هذا: عُلي بضم العين مصغرًا...)[١].

وأيضًا مما يحدث خاصة في المطبوعات القديمة (أن الناسخ أو المملي عليه قد يتصرف برأيه فيزيد أو ينقص أو يغير. وقع في «لسان الميزان» ج٣/ ص٦ في الكلام علىٰ سالم بن هلال: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال فيه: الناجي يروي عن أبي بكر الصديق -رض- روىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد القطان.

والذي في «الثقات»: سالم بن هلال الناجي يروي عن أبي الصديق الناجي روىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد القطان. وأبو الصديق الناجي تابعي مشهور اسمه بكر بن عمرو.

ووقع في الميزان في ترجمة محمد بن عمر الجعابي: حدث عن أبي حنيفة وابن سماعة وأبي يوسف القاضي.

وفي «لسان الميزان» ج٥/ ص٣٢٢: حدث عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن بن سماعة وأبي يوسف القاضي.

والصواب إنما هو: حدث عن أبي خليفة ومحمد بن الحسن بن سماعة ويوسف القاضي)[٢].

(والتحريف الذهني؛ فقد تستولي كلمة علىٰ فكر الإنسان وتشغله؛ فإذا حاول أن يملي غيرها أو يكتب سبقت إلىٰ لسانه أو قلمه فينطق بها أو يكتبها وهو لا يشعر)[٣].

ومن هذا ما جاء في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لتاج الدين السبكي المتوفىٰ سنة ٧٧١هـ، قال: (وفي كتب المتقدمين جرح جماعة بالفلسفة ظنًّا منهم أن علم الكلام

(١) مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث ص٣٠٦ وما بعدها.
(٢) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٣٦.
(٣) السابق ص٣٦.

فلسفة.. وكذلك قيل في أبي حاتم الرازي وإنما كان رجلًا متكلمًا)[١].

علّق علىٰ ذلك الشيخ عبد الفتاح أبو غدة موفقًا مسددًا، قال: (أبو حاتم الرازي الإمام الحافظ المحدث الناقد.. توفي سنة ٢٧٧هـ وهو المتبادر من اللفظ عند الإطلاق، وعندي توقف قوي في أنه المراد هنا؛ إذا لم أقف في مصادر ترجمته التي رجعت إليها علىٰ ذكر نسبته إلىٰ التفلسف، والواقع أنه لا شأن له بالفلسفة كما قال المؤلف فهو محدث صرف، كما لم أقف علىٰ أنه كان متكلمًا بالمعنىٰ الاصطلاحي الذي أراده المؤلف والظاهر أن المؤلف أراد أن يكتب «أبي حاتم ابن حبان» أو «أبي حاتم البستي» فسبق قلمه فكتب الرازي! فإن أبا حاتم بن حبان البستي التميمي صاحب «الصحيح» و«الثقات» وغيرهما المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ، هو الذي ينسب إلىٰ الدخول في الفلسفة والكلام مع إمامته في الحديث وعلومه.. ومما يقرب هذا الاستظهار الذي أذهب إليه، وأراه هو الصواب لا غير أن المؤلف لما ترجم في «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لأبي حاتم ابن حبان تعرض لما رمي به، فعقد في ترجمته عنوانًا قال فيه: ذكر ما رمي به أبو حاتم وتبيين الحال فيه. ثم أشار إلىٰ قاعدته في الجرح والتعديل...)[٢].

لكن ههنا ضابط لموضوع التصحيف والتحريف لا يمكن مغادرة المحل قبل تقريره، ألا وهو وجوب تصور ما حدث للنص حتىٰ صار خطأ أي تخيل كيفية حدوث هذا الخطأ لنصل إلىٰ قناعة يقينية بصحة ما نراه تحريفًا أو تصحيفًا حتىٰ لا يصير التحقيق أوهامًا وخيالات بعيدة عن الإمكان[٣].

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص٨٠.

(٢) السابق في الحاشية.

(٣) أخذت تلك الفكرة من كتاب أصول نقد النصوص في موضع لا أذكره.

ففي «الفهرست» لابن النديم نجد: (كتاب أخبار العجاج ورد به ابنه)[1] وفي نسخة أخرىٰ: (ورؤبة بن العجاج)؛ فكأن الصواب كان «ورؤبة ابنه» حُرِّفت الهمزة التي فوق الواو إلىٰ دال، وسقطت الواو، وأهمل الناسخ نقط التاء المربوطة فكان ما كان!

وفي «الفهرست» أيضًا عند حديثه عن معاصري المبرد، نجد: (وقد نظر في كتاب سيبويه في عصره جماعة لم يكن لهم كتب هته)[2].

والنص صحيحًا عند السيرافي في «أخبار النحويين»: (لم يكن لهم كنباهته)[3] تحولت الباء إلىٰ تاء وقصرت الألف التي بعد الباء وقرأها كلمتين منفصلتين.

وهناك سبل مشروعة للوقوف علىٰ ما في النص من التصحيف والتحريف، وهي:

- السياق؛ حيث (يجب علىٰ الناقد مراقبة سياق الكلام؛ فهي توقفه علىٰ غرض المؤلف...، وتمكنه من تعرف ما كان متوقعا أن يقوله المؤلف في كل موضع من كتابه، فإذا خالف الموجود في النسخ المتوقع وجوده استفاد الناقد من ذلك في إصلاح النسخ)[4].

وجاء فيما حكاه ابن عبد الحكم المتوفىٰ سنة **٢٥٧هـ** في كتابه «فتوح مصر والمغرب» في ذكر فتح النوبة وما صالحهم عليه عبد اللَّه بن سعد أن يؤدوا للمسلمين أربعمائة رأس من السبي، قال: (فزعم بعض المشايخ أن منها سبعة عشر

(١) ص١١٥.

(٢) ص٦٠.

(٣) ص١١٣.

(٤) أصول نقد النصوص ص٥٤.

مُرْضِعًا)[١] كذا جاءت في طبعة المستشرق شارلز تورّي[٢] مصيبًا محسنًا، بينما جاءت في طبعة عبد المنعم عامر: (سبع عشرة موضعًا).

وهذا صنيع من غفل تمامًا عن السياق، وإن الكلمة لتطلب أختها؛ بل غيّر صورة كتابة العدد الثابتة أمامه لتوافق تحريفه القبيح.

وفي «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لكمال الدين ابن الأنباري المتوفىٰ سنة ٥٧٧هـ، في ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام، قال: (كان أبوه عبدًا روميًّا لرجل من أهل هراة. ويحكىٰ أن سلامًا خرج هو وأبو عبيد مع ابن مولاه إلىٰ الكتاب فقال للمعلم: علم القاسم فإنها كيسة)[٣] كذا أثبتها المحقق، وعلق عليها بقوله: (هذا هو الصحيح، أما في ق،د وتاريخ بغداد: علمي). وهكذا جعل كل أصوله وتخريجه خطأ، وهو الصواب.

إن أبا القاسم سلاما رجل رومي ألكن يجعل المذكر مؤنثًا وكما جعل ولده القاسم مؤنثًا في قوله «فإنها كيسة» خاطب المعلم بالتأنيث فقال: «علمي».

وكم من عائب قولًا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

- وكذلك **التمرس بالفن الذي ينتمي إليه النص**؛ فصاحب العلم لا يشق عليه أن يقف علىٰ التصحيفات والتحريف في يسر وسهولة؛ فهو يسير في طريق عرفها وألف دروبها.

إلىٰ غير ذلك من خطوات التحقيق كالمعارضة، والمواضع الموازية، والتخريج وتمثّل اصطلاح كاتب الأصل، والانتباه إلىٰ طريقته في الكتابة والرسم وانظر في

---

(١) ص١٨٩.

(٢) ج١/ ص٢٥٤.

(٣) ص١٠٩، ١١٠.

كتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري المتوفىٰ سنة ٤٠٥هـ تجد محققه الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين!! أثبت قول الحاكم: (وشكل بن حميد لم يرو عنه إلا ابنه شتير)[١]. وفي موضع آخر تراه يثبت قوله: (عن شبير بن شكل عن أبيه)[٢] وفي الحاشية يقول: (ش،صف: «شنير» وخ: «شتير».) الموضعان واحد والاسم مميز، والمعارضة نبّهت، ولو التمست تخريجًا لوجدته علمًا معروفًا[٣] وكأن التحقيق عمل آلي لا تحرير فيه ولا تأمل؛ بل من تكلم في غير فنه أتىٰ بالأعاجيب، كما قال أسلافنا صادقين!

- وكذلك ترتيب الكتاب وتسلسله كاشف عن وقوع التصحيف أو التحريف فيه؛ (فكتب التراجم قائمة علىٰ (ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه وكذا باعتبار اسم أبيه وجده فصاعدًا... وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة؛ ولكن ثَمَّ فائدة أعظم منها، وهي التنبيه علىٰ ما قد يقع من تصحيف أو تحريف...؛ مثل ما في «الميزان» ذكر: إبراهيم بن حميد ثم إبراهيم بن أبي حنيفة ثم إبراهيم بن حبان. والصواب ابن حيان كما في «اللسان». وذكر إبراهيم بن خيثم وبعده إبراهيم بن الخضر والصواب خثيم كما في «اللسان»... والتحريف في «الميزان» كثير أيضًا فمنه أسامة بن يزيد بن أسلم وبعده أسامة بن يزيد الليثي ثم أسامة بن سعد، ويزيد في الأولين تحريف والصواب زيد فيهما كما في «اللسان» وغيره)[٤].

---

(١) ص١٥٩. وفي ذات الموضع تكرار وانتقال نظر وأوهام في الحواشي.

(٢) ص١٧٩.

(٣) مثلًا التهذيب ٣٢٠٦.

(٤) علم الرجال وأهميته ص٣٠ وما بعدها.

ثانيًا: الأسقاط والزيادة:

يتعرض كذلك النص لحدوث أسقاط وزيادات، والمحقق عليه أن يردّ من السقط ما استطاع ويحذف تلك الزيادات المشوّهة للنص.

أسباب حدوث الأسقاط والزيادات:

- غفلة النساخ فيوقع من النص ألفاظا وعبارات، أو يعود فينقل ما سبق له نقله تارة أخرىٰ.

- انتقال النظر بسبب تشابه المتن، (وهو أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلىٰ أخرىٰ مثلها تمامًا في نفس السطر أو في السطور التي بعده)[(١)].

وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري أثبت المحقق النص هكذا:

(وشكل بن حميد لم يرو عنه إلا ابنه شتير، وشداد بن الهاد لم يرو عنه إلا ابنه شتير، وشداد بن الهاد لم يرو عنه إلا ابنه عبد اللّٰه)[(٢)] واضح ما وقع فيه المحقق، ثم تراه يعلق علىٰ «شتير» الثانية بقوله: (لم يعرف له ابن اسمه شتير).

(وانتقال النظر إن كان إلىٰ أسفل حدث سقط، وإن كان إلىٰ أعلىٰ حدثت زيادة)[(٣)].

- تبدل الأوراق داخل المخطوط (فبعض المؤلفات التي تشتت أجزاؤها في أماكن مختلفة بحيث كان يتحتم جمعها بصبر دؤوب لكي تعود كما كانت عليه في السابق)[(٤)] ولكن في بعض الأحيان يضعون ورقة مكان أخرىٰ فيظن من يقرؤها أن بها سقطًا.

---

(١) مناهج تحقيق التراث ص١٤٩.

(٢) ص١٥٩.

(٣) مناهج تحقيق التراث ص١٥٤.

(٤) تاريخ الكتاب ص٤٢.

مثل (مخطوط «الكتاب الأوسط في علم القراءات» لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني من علماء القرن الرابع والخامس من الهجرة.

هذا المخطوط فيه إشكال عجيب؛ فقد تفكك مجلده من القدم والبلىٰ فانفرطت أوراقه وتبعثرت، فاختلط بعضها ببعض واختل ترتيبها، ثم جاء أحدهم، وجمع هذه الأوراق وجلدها ثانية من غير انتباه إلىٰ اختلال ترتيبها؛ إذ لم يكن فيها علامة التعقيبة والرقابة التي تدل علىٰ ترتيب الأوراق وتتابعها في مخطوطات التراث العربي.

عثرت علىٰ هذا المخطوط في الخزانة الحسنية الكائنة في القصر الملكي العامر بالرباط، فشرعت أقرأ فيه فانقطع سياق الكلام في بداية الورقة الثانية فيه. فظننت أن المخطوط ناقص سقطت منه بعض الأوراق. وحين النظر في بقية الأوراق رأيت تتمة الكلام في ابتداء الورقة الخامسة -وفيها اسم الكتاب وختام مقدمة المؤلف، فتابعت النظر في المخطوط بأكمله. فاكتشفت أنه تام غير منقوص؛ لكنه مختل الترتيب، فعمدت إلىٰ تصويره علىٰ الورق، واجتهدت في ترتيب أوراقه حتىٰ تم لي إعادتها إلىٰ نصابها بعد جهد جهيد)[1].

اعتقاد الحاشية لَحَقًا والعكس:

من أسباب الزيادة ظن الحاشية -وهي مجرد تعليق لأحد القراء- لحقًا -وهو ما سقط من النص وألحقه الناسخ به استدراكًا- يدخل في النص ما ليس منه. وبالضد ظن اللحق حاشية يخرج من النص ما هو أصيل منه.

من ذلك ما حدث في كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة الدينوري المتوفىٰ سنة

---

(١) مشاكل تحقيق النص الأدبي ص٦٦ وما بعدها.

٢٧٦هـ حيث أثبت دي غويه النص هكذا: (حدثني راوية للفرزدق أنه لم ير رجلًا كان أروىٰ لأحاديث امرئ القيس وأشعاره من الفرزدق، هو وأبو شفقل)[1] وعلق الشيخ أحمد شاكر علىٰ هذا بقوله:

(أبو شفقل: وصفه مصحح ل في فهرسها بأنه «راوي امرئ القيس» وهو خطأ؛ ففي القاموس واللسان أنه راوية الفرزدق، وفي اللسان أيضًا: «قال ابن خالويه: اسم راوية الفرزدق شفقل، قال ولا نظير لهذا الاسم»).

وهذا كله لا داعي له فتلك مجرد حاشية علىٰ قوله «راوية الفرزدق» أخطأ المصحح فوضعها داخل النص وفي غير مكانها.

*** علاج السقط والزيادة:**

أما الزيادة فأمرها يسير، وقد يجد المحقق الناسخ ضاربًا عليها بالقلم؛ فهو يسقطها وينبّه علىٰ وجودها في الهامش، وأما الأسقاط فتردّ بين حاصرتين -[ ]-، ويذكر مصدرها في الهامش أيضًا.

والسقط تكشف عنه المعارضة، والسياق، والمواضع الموازية، والتخريج، والتعقيبة أو (الترك وهو الكلمة التي تكتب علىٰ طرف آخر الورقة من أول الورقة التي تليها)[2]، وكذلك ترتيب الكتاب وتسلسله كاشف عن ذلك السقط، فكتب التراجم قائمة علىٰ (ترتيب حروف الهجاء باعتبار اسم الراوي بجميع حروفه وكذا باعتبار اسم أبيه وجده فصاعدًا... وإفادة الترتيب سهولة الكشف واضحة؛ ولكن ثم فائدة أعظم منها، وهي التنبيه علىٰ ما قد يقع من سقط أو زيادة....؛ مثل ما وقع في «التقريب» المطبوع بدلهي سنة ١٣٢٠هـ، ذكر في المحمدين تراجم من اسمه: محمد بن إبراهيم، ثم ذكر بعدها: محمد بن كعب الأنصاري ثم محمد بن أحمد

---

(١) الشعر والشعراء ص١٢٢.

(٢) رسالة فيما علىٰ المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله ص٥٥.

وكيف يكون كعب بين إبراهيم وأحمد. والصواب -كما في «تهذيب التهذيب» وغيره- محمد بن أبي بن كعب.

ومثال الزيادة: ما وقع في «الميزان» المطبوع بمصر ذكر في آخر تراجم البكرين: بكر بن يونس ثم بكر بن الأعتق. والصواب: بكر الأعتق كما في «لسان الميزان»)[١].

وكذلك كشف الدكتور رشيد العبيدي بهذا عن نقص في المطبوع من معجم «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري المتوفىٰ سنة ٣٧٠هـ، قال: (وفي أثناء تتبعي لمنهج المؤلف، ومواد الكتاب ظهر لي أن المطبوع أصيب بنقص غير مقصود قد فات المحققين الذين أخذوا علىٰ عاتقهم إخراجه إلىٰ القارئ العربي)[٢].

وهناك دور هام للإسناد يساعد في ردّ الأسقاط؛ فقد روىٰ الرقّام البصري في كتابه «العفو والاعتذار» بإسناده عن ابن سلام الجمحي خبر كعب بن زهير وأخيه بجير (وهذا الخبر عن ابن سلام مهم جدًا؛ لأنه يسد خرمًا في «طبقات فحول الشعراء» فيما بين الخبرين ١١٦، ١١٧)[٣].

---

(١) علم الرجال وأهميته ص٣٠ وما بعدها.
(٢) مقدمة تحقيق المستدرك علىٰ الأجزاء ٧، ٨، ٩ من تهذيب اللغة ص٧.
(٣) العفو والاعتذار ص٤٤٧ في الحاشية، وقد ذكره الشيخ شاكر في مستدركه علىٰ طبقات فحول الشعراء ص٩٨٤.

ترجمة صاحب النص

التراث العربي في باب التراجم والأعلام والطبقات هو أعظم ما خلفه لنا سلفنا العظيم (فإن علم التاريخ عند المسلمين من العلوم الضخمة، ويوشك هذا العلم أن يكون نصف المكتبة العربية... ولقد تفنّن المؤرخون المسلمون في كتب التراجم تفننًا عجيبًا، وأخذت تصانيفهم في هذا الفن طرائق شتىٰ، فبعد كتاباتهم الأولىٰ في السيرة النبوية والمغازي، جاءت تصانيفهم موزّعة مفرّقة علىٰ تراجم الصحابة والتابعين، والقرّاء والمفسرين، والمحدّثين والرواة، وفقهاء المذاهب الأربعة، والأصوليين، والشيعة والمعتزلة، والزهاد والصوفية، والوعاظ والقُصّاص والفلاسفة، والقضاة، والخلفاء والوزراء، والمؤرخين والنسّابين، وتراجم النساء.

ثم يأتيك هذا الفن أيضًا في التراجم علىٰ البلدان، مثل أخبار مكة والمدينة والقدس، ومصر واليمن وبغداد والموصل والشام، وجرجان وأصبهان وإربل وواسط، والمغرب والأندلس، والكتب في هذين فيض زاخر.

وكذلك في التراجم علىٰ القرون: كـ «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني، و «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين السخاوي، وما جاء بعد ذلك إلىٰ القرن الرابع عشر.

ثم تأتي التراجم العامة -وهي كتب التاريخ عند بعض الناس ممن ليس عندهم كبير علم، يظنون أنها كتب التاريخ، ولا كتب للتاريخ غيرها- وهذه التراجم العامة علىٰ قسمين:

أ- التراجم المرتبة علىٰ السنين، وذلك في كتب التاريخ المعروفة بالحوليات، كـ «تاريخ الأمم والملوك» للطبري، و«الكامل» لعز الدين بن الأثير، و«المختصر في

أخبار البشر» لأبي الفداء الملك المؤيد صاحب حماة، و«العبر في خبر من عبر» للذهبي، و«السلوك» للمقريزي، و«النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي، و«شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي.

ب- التراجم المرتبة علىٰ الأسماء، ومن أبرزها: «وَفَيات الأعيان» لابن خَلّكان، و«فَوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي، و«الوافي بالوفيات» للصفدي، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي.

ثم تأتيك التراجم أيضًا في كتب أنساب العرب، مثل: «مختلف القبائل ومؤتلفها» لابن حبيب، و«الاشتقاق» لابن دريد، و«الإيناس بعلم الأنساب» للوزير المغربي، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم، و «عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب» لأبي بكر الحازمي.

وفي كتب الأنساب بوجه عام: إلىٰ قبيلة، أو بلد، أو صناعة، أو مذهب، أو شيخ. ومن هذه الكتب: «الأنساب» لأبي سعد السمعاني، والتراجم في هذا الكتاب غنية جدًا، و«اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين بن الأثير، و«لب اللباب في تحرير الأنساب» للسيوطي.

وفي كتب ضبط الأعلام والكنىٰ والألقاب والأنساب، مثل: «المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة» لابن جني، و«الإكمال في رفع الارتياب عن المختلف والمؤتلف من الأسماء والكنىٰ والأنساب» للأمير ابن ماكولا، و«تكملة الإكمال» لابن نقطة البغدادي الحنبلي، و«المشتبه في الأسماء والأنساب والكنىٰ والألقاب» للذهبي، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني.

وفي كتب البلدان (الجغرافيا العربية)، مثل: «معجم ما استعجم» للبكري، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي، و«الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري.

وتأتيك التراجم أيضًا في علم قوائم الكتب (البيليوجرافيا العربية)، مثل: «الفهرست» لابن النديم، و«مفتاح السعادة ومصباح دار السيادة» لطاش كبرىٰ زاده، و«كشف الظنون» للحاج خليفة.

ومن هذا الفن فرع مهم جدًّا، وهو ما يعرف بالمعاجم والفهارس والمشيخات والأثبات والبرامج، وهو لون من التأليف يجمع بين الشيوخ والكتب، فقد جرىٰ كثير من العلماء علىٰ أن يصنع لنفسه معجمًا أو فهرسًا أو مشيخةً أو ثبتًا أو برنامجًا، يذكر فيه شيوخه الذين أخذ عنهم العلم، والكتب التي سمعها منهم، مسندة إلىٰ مؤلفيها.

ثم تأتي التراجم أيضًا في ذلك اللون من التأليف الذي يديره المصنفون حول علم واحد أو اثنين أو ثلاثة، ثم يستطردون من ذلك إلىٰ تراجم أخرىٰ بالتبعية أو المناسبة، كما ترىٰ في: «مناقب أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن» للذهبي، و«مناقب الشافعي» للبيهقي، و«مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي، و«الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة» لابن عبد البر، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلىٰ الإمام أبي الحسن الأشعري» لابن عساكر، و«سيرة عمر بن عبد العزيز» لابن عبد الحكم، و«سيرة عمر» أيضًا لابن الجوزي، و«المصباح المضيء في خلافة المستضيء» لابن الجوزي، و«محاسن المساعي في مناقب الإمام أبي عمرو الأوزاعي» لأحد رجال القرن التاسع، كما ذكر محققه وناشره الأمير شكيب أرسلان، في آخره.

وتأتيك التراجم أيضًا فيما يسمىٰ بكتب الحضارة الإسلامية، مثل: «المعارف» لابن قتيبة، و«المُحبّر» و«المُنَمَّق» كلاهما لابن حبيب، و«مروج الذهب» و«التنبيه والإشراف» كلاهما للمسعودي، و«لطائف المعارف» للثعالبي.

وهناك باب عظيم أيضًا من باب التراجم، هو ما يعرف بالسؤالات، مثل:

«سؤالات أبي عبيد الآجري: أبا داود السجستاني»، و«سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي: الدارقطني»، و«سؤالات الحافظ السِّلَفي: خميسا الحَوزي عن جماعة من أهل واسط».

وواضح أن هذه السؤالات تدور حول علم الرجال -وهو علم الجرح والتعديل- لكنها مع ذلك اشتملت علىٰ تراجم لغير المحدثين، ثم تضمنت فوائد جليلة في التاريخ وغيره، كما ترىٰ مثلًا في سؤالات الحافظ السلفي المذكورة[١].

ومن وراء ذلك كله: فإن التراجم تأتيك في غير مظانها -وهو باب طويل جدًا- حسبي أن أشير إلىٰ شيء منه هنا، رغبة في إفادة طالب العلم الشادي المبتدئ، أما أهل العلم وخاصته فهم أقدر مني علىٰ ذلك وأبصر.

ثم إني أريد أيضًا أن أؤكد علىٰ أن المكتبة العربية كتاب واحد، وأن العلوم يحتاج بعضها إلىٰ بعض، وأنه لا يغني كتاب عن كتاب: معلوم أن تراجم الصحابة تلتمس من كتبها: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، و«أسد الغابة» لعز الدين بن الأثير، و«الإصابة» لابن حجر. ولكنك إذا أردت ترجمة صحابي علىٰ نحو كامل مستوعب، فلا بد لك من النظر في كتب أخرىٰ، منها دواوين السنة: صِحَاحها ومسانيدها، فقد أفرد أصحاب السنن في دواوينهم كتبًا وأبوابًا تسمىٰ: المناقب أو الفضائل، ويسميها الحاكم النيسابوري في «المستدرك»: معرفة الصحابة. ولا غنىٰ لك أيضًا عن النظر في كتاب «هدىٰ الساري مقدمة فتح الباري»، فقد أفرد فيه ابن حجر مكانًا ضخمًا لتراجم الصحابة والتابعين، ولا تقل إنه سيكرر في كتابه هذا ما ذكره في كتبه الأخرىٰ، مثل

(١) انظر شيئًا عن هذه السؤالات في مقدمة تحقيق سؤالات أبي عبيد الآجري ص٦٠.

«الإصابة» و«تهذيب التهذيب»، لا تقل هذا؛ لأن في كل كتاب من الفوائد ما ليس في الآخر[١].

ومن باب التماس التراجم من غير مظانها: ما تراه من تراجم اللغويين والنحاة الأوائل في مقدمة معجم «تهذيب اللغة» للأزهري، وفي كتاب «المزهر في علوم اللغة» للسيوطي، وما نثره العلامة عبد القادر بن عمر البغدادي في موسوعاته الكبرىٰ: «خزانة الأدب»، و«شرح أبيات مغني اللبيب»، و «حاشيته علىٰ شرح بانت سعاد» لابن هشام، وشرحه علىٰ شواهد «شرح التحفة الوردية». وباب التراجم عند البغدادي واسع جدًّا؛ لأن مكتبته كانت ضخمة جدًّا.

وقل مثل هذا في كتاب المرتضىٰ الزبيدي الضخم «تاج العروس من جواهر القاموس» ففي هذا الكتاب أنساب وتراجم كثيرة جدًّا، وبخاصة ما يتصل بالمتأخرين، وعلىٰ ذكر اللغويين والنحاة، فإن أوسع ترجمة وأشملها لواضع النحو أبي الأسود الدؤلي، تراها في كتاب «الأغاني».

وكذلك تجد أجود ترجمة وأحسن كلام عن أبي سعيد السيرافي النحوي الكبير في كتاب «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي، وكان هذا شديد الإعظام لأبي سعيد، والتوقير له.

وتنتشر التراجم أيضًا في معارف القوم وعلومهم: ففي موسوعات التفسير والحديث والفقه وأصوله وعلم الكلام، وكتب الأدب واللغة وشروح الشعر، وسائر فروع العلم، استطرادات مهمة في تراجم الرجال)[٢].

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال ترجمة «عكرمة مولىٰ ابن عباس» في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٦٣، وفي هدىٰ الساري ص٤٢٥، وتأمل الفرق بين مساق الترجمة في الكتابين.

(٢) كله كاملًا بالهوامش عن مقدمة تحقيق «أعمار الأعيان» لابن الجوزي للعلامة محمود الطناحي ص٧: ١٤، ولم أجد فكاكًا من نقل الكلام كاملًا لجودته ونفعه، ككل ما كتب رحمه الله.

فمعرفة ترجمة وتاريخ صاحب النص أمر أصيل في هذا العلم، مرتبط بالتحقيق من أوله إلىٰ آخره، فكتب التراجم والرجال تقدم لنا معينا ثرًا من المعارف والأخبار ينتفع بها المحقق في التثبت من صحة نسبة النص وعزوه إلىٰ أحد المتقدمين من عدمه.

كذلك ما سنعرفه عن حياة صاحب النص ودوره العلمي ومذاهبه وآرائه كل ذلك سيكون عونًا في فهم مرادات النص وإشاراته.

وكم من خبر صغير فتح اللَّه به علىٰ المحققين أبوابًا من الفهم أضاءت لهم السبل واسعة.

فتذكر لنا كتب التراجم والرجال خبر تدليس محمد بن عمران المرزباني الكاتب المتوفىٰ سنة ٣٨٤هـ، فتنبه شيخ العربية محمود شاكر لذلك حين كان ينظر في أسانيد كتابه «الموشح» ليخرج منه نصوصًا من كتاب «الطبقات» لابن سلام، قال: (فإن المرزباني قد أغمض عليّ الطريق وعماه تعمية، فاقتضاني ذلك أن أدرس أسانيده دراسة مفصلة متغلغلة، حتىٰ وقفت علىٰ ما كان يخفيه عن مهارة وحذق، وظني به أنه كان محبًّا للتدليس الذي يصف أبوابه وضروبه أصحاب علم مصطلح الحديث، بل كأني به كان يجد للتدليس لذة ثالثة غريبة ...)(١).

ومن معرفة حياة صاحب النص، وترتيب أحداثها التاريخية، يمكن الحكم علىٰ أحدث النسخ وأقدمها صدورًا عن المصنف؛ فهو سيكون أكبرها بما ستزيده الأيام من أحداثها، وكذلك وجد محمد بن تاويت الطنجي أصول كتاب ابن خلدون المتوفىٰ سنة ٨٠٨هـ «التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا»؛ (فالأصل الحديث من هذه الأصول هو الذي بقي بين يدي ابن خلدون حتىٰ الأيام الأخيرة

---

(١) برنامج طبقات فحول الشعراء ص٩١.

من حياته، فظل التنقيح يلاحقه، وحياة ابن خلدون -بما امتدت- تضيف إليه الجديد من الأحداث، وبذلك أصبح ناسخًا للأصول قبله، معبرًا عن الرأي الأخير الكامل للمؤلف)[١].

ومن سيقف في ترجمة عبد الملك بن قريب الأصمعي المتوفىٰ سنة ٢١٦هـ أنه (كان لا يفسر شعرًا فيه هجاء)[٢] سيفهم لِمَ لَمْ يصرح بفحولة مُزرّد أو الحطيئة في كتابه «فحولة الشعراء»[٣].

وستمدّك كتب التراجم بمعرفة شيوخ صاحب النص وتلاميذه؛ وبذلك ستعرف مصادره في التأليف وكذلك مظان النقل عنه والانتفاع، وستعصمك -بأمر اللّٰه ومشيئته- من الوقوع في مثل ما وقع فيه المستشرق فرانز روزنتال عند تحقيقه لكتاب «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» للحافظ السخاوي المتوفىٰ سنة ٩٠٢هـ، حين (غير النص تغييرًا مفسدًا له كل الإفساد.... ولو كان شيخ المؤرخين المستشرقين هذا يعرف قليلًا من أمر صاحب الكتاب -وهو السخاوي- لانتبه إلىٰ قوله: «ردّه شيخنا»، وكان التعليق علىٰ هذه الكلمة أولىٰ من التكثر الفارغ الذي كتبه في الهوامش. فقول السخاوي: «شيخنا» معروف عند كل من قرأ كتابًا للسخاوي، أنه يعني الحافظ ابن حجر. وإذا عرف ذلك كان أول ما يخطر بالبال أن يعرف أين قال ابن حجر هذا القول... لو عرف هذا... لوضع يده من فوره علىٰ «تهذيب التهذيب» ولوجد النص قائمًا ينادي)[٤].

---

(١) مقدمة التحقيق ص/ح.

(٢) مراتب النحويين ص٦٠.

(٣) تحقيقي. جعل اللّٰه له سبيلا.

(٤) برنامج طبقات فحول الشعراء ص١٢٣ وما بعدها.

كما ستعرفك كتب المعاجم والأثبات والمشيخات والفهارس والبرامج مسارات النصوص ومآلها ومظان وجودها.

فحين حاول الدكتور فؤاد سزكين حصر ما وصلنا من روايات كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ المتوفىٰ سنة ٢١٠هـ، استطاع الوصول إلىٰ خمس روايات (لم يصل إلينا من هذه الروايات إلا رواية الأثرم)[١] وعرف بقيتها عن طريق ابن خير الإشبيلي في «فهرس ما رواه عن شيوخه»، وابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» له وغيرها من النقول[٢].

وقد تدلنا الترجمة علىٰ تخريج عزيز عزيز؛ فالمؤرخون (لا يعرفون للمرزوقي شيخًا إلا أبا علي، وقد ذكر المرزوقي مشيخة أبي علي له، وسماعه منه في مواضع من شرحه للحماسة. وقد استظهرت في بعض المواضع من كتاب «الشعر» هذا أن المرزوقي حكىٰ إعراب أبي علي. ثم رأيت بيتًا أنشده أبو علي، ولم أجده في غير كتاب «الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي)[٣].

وإذا كان الأمر علىٰ مثل هذا الشأن، بيت شعر رواه أبو علي الفارسي المتوفىٰ سنة ٣٧٧هـ لم يجده العلامة محمود الطناحي -علىٰ عظيم اطلاعه وتطلّبه- إلا عند تلميذ أبي علي المرزوقي في كتابه «الأزمنة والأمكنة»؛ فأي خير يضيعه من يهمل في معرفة تلاميذ المصنف وكتبهم.

كما أن لكتب التراجم دورًا في توثيق النصوص بل النسخ المخطوطة؛ فالباحث

(١) مقدمة تحقيق «مجاز القرآن» ص٢٠.
(٢) السابق.
(٣) مقدمة تحقيق كتاب «الشعر» ص٧.

عن تراجم الإمام الذهبي -ت٧٤٨هـ- سيقف علىٰ ترجمة صلاح الدين الصفدي -ت ٧٦٤هـ- له في كتابه «نكت الهميان في نكت العميان»، وفيها سيجد الصفدي يقول: (ومن تصانيفه «تاريخ الإسلام»، وقد قرأت منه عليه المغازي، والسيرة النبوية إلىٰ آخر أيام الحسن ﷺ وجميع الحوادث إلىٰ آخر سنة سبعمائة)[١]. وهذا عين ما وجده محقق جزء «المغازي» من تاريخ الإسلام الموجودة في مكتبة آياصوفيا، جاء فيها: (قرأت هذه المجلدة وهي الجزء الثاني من «تاريخ الإسلام» علىٰ كاتبه ومؤلفه شيخنا الإمام الحافظ... شمس الدين... الذهبي في ثمانية عشر ميعادًا آخرها تاسع عشر ربيع الأول سنة ٧٣٤... وأجازنا رواية ذلك عنه أجمع. وكتب خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي الصفدي حامدًا ومصليًا)[٢] فالقراءة وما ذكره في الترجمة يشد كلاهما بعضه بعضًا.

وتهدي كتب التراجم محقق المخطوطة التي وصلتنا بلا عنوان إلىٰ ما يمكن عدّه عنوانًا لها، فكتاب «البلاغة» للمبرّد -ت٢٨٥هـ- (عبارة عن رسالة صغيرة أجاب بها المبرد علىٰ رسالة بعث بها أحمد بن الواثق إليه يسأله فيها عن أفضل البلاغتين شعرًا أم نثرًا... فأجابه المبرد بتعريف البلاغة وذكر شرائط معينة يكون بها الكلام بليغًا... وما ينبغي أن ننبه إليه هنا أن الرسالة في المخطوطتين لا تحمل عنوانًا. وقد استأنسنا في إعطائها عنوان «البلاغة» بما ذكرته كتب الطبقات من أن المبرد له تأليف بهذا الاسم. هذا بالإضافة إلىٰ أن موضوع الرسالة كلها يدور حول البلاغة والكلام البليغ والأبلغ)[٣].

---

(١) ص٢٤٢.

(٢) مقدمة تحقيق «المغازي» ص٥٢.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب «البلاغة» ص٧٠ وما بعدها.

* **وهناك بعض النصائح التي يحسن بالمحقق الانتفاع بها في أمر ترجمة صاحب النص ومصادرها:**

١- أولها أن (العالم محتاج إلىٰ جميع كتب الرجال؛ لأنه يجد في كل منها ما لا يجده في غيره، وإن لم يكن عنده إلا بعضها فكثيرًا ما يبقىٰ بحسرته، وكثيرًا ما يقع في الخطأ)[1].

ولم أجد تأريخ موت أحمد بن عبد العزيز الجوهري صاحب عمر بن شبة إلا عند الصولي -٣٣٥هـ- في كتابه «الأوراق»[2].

وقد ذكر السخاوي عنه في كتابه «الوزراء»: (وفيه غرائب لم تقع لغيره، وأشياء مفرّد بها؛ لأنه شاهدها)[3].

٢- ترتب كتب التراجم ترتيبًا تاريخيًّا عند القراءة وعند الإثبات في حواشي التحقيق (ليعرف مصادر الأخبار التي جاءت فيها)[4] ويقف علىٰ منبت كل معلومة ومغرسها، ولا يقع أسير إحداها بلا بيّنة من أمره. وسيلاحظ بيسر مواضع التغيير والتبديل في الألفاظ والعبارات، ودلالة ذلك علىٰ موقف أصحاب كتب التراجم نحو تلك الشخصية التي يترجم لها.

وتأمل ما فعله الشيخ محمود شاكر في ترجمة أبي علاء المعري -ت٤٤٩هـ- وكيف رتبها زمنيًّا وأخرج من ذلك فوائد أية فوائد[5]!

---

(١) أهمية علم الرجال ص٤١.

(٢) ج٢/ص٦٤.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ص١١٩.

(٤) أباطيل وأسمار ص٢٥.

(٥) المقالة الأولىٰ من كتابه الفريد «أباطيل وأسمار».

٣- علىٰ نحو آخر نافع فالدراسة المتأنية لإنتاج صاحب النص التي سيقوم بها المحقق ستكتشف عما في تراجمه من صدق أو كذب أو لبس أو نقص وستقدم للباحثين الآخرين نفعًا عميمًا.

٤- ليس أمر التراجم مقصورًا علىٰ كتب السلف فقط بل الأبحاث والمصنفات الحديثة العلمية الواعية التي أفردت في أعلام بعينها قد تفتح علىٰ المحقق أبوابًا من العلم والبحث والكشف ما لا يُستهان به؛ لذلك وجب عليه الوقوف عليه طلبًا للعلم وتوفيرًا للجهد.

ومن أفضل الدراسات التي وقفت عليها، وكشفت عن كثير من الجوانب المجهولة من حياة صاحبها وعاداته كتاب «صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني الراوية» للدكتور محمد أحمد خلف اللَّه.

فعلىٰ قلة المصادر التي بين يديه استطاع الكشف عن خبر تشيعه وسببه، وحياته مع خلطائه وأثرها في تصانيفه، وأسطورة إهداء كتاب الأغاني لسيف الدولة، ومنهجه في التصنيف وعاداته فيه، وطريقة تعامله مع مصادره، الأمر الذي أدىٰ في النهاية أن تصدق نتائجه التي استخلصها من تراث أبي الفرج المعروف عندئذٍ - «الأغاني»، «مقاتل الطالبيين»- علىٰ ما تمّ اكتشافه له حديثًا بعد تلك الدراسة بعقود -«أخبار الإماء الشواعر»-.

٥- عدم الاهطاع وراء المعلومة الفريدة، والإذعان لها؛ بل توظيف كل ما يرد لنصرتها؛ بل لابد من تقليب وجوه النظر، والتثبت من كل طارئ للخروج بنتائج صحاح.

٦- مع الأسف تحول جمع المعلومات حول صاحب النص من وسيلة إلىٰ غاية فترىٰ أحدهم قد جمع كل شيء عن حياة صاحب النص: شيوخه، تلامذته، كتبه،

رحلاته... وغير ذلك جمعًا مستوعبًا، ثم لا ترىٰ لتلك المعارف الجمّة أثرًا في التحقيق بل يمرّ علىٰ الخطأ فيثبته ولا يتنبه.

وانظر في كتاب «الأضداد» لأبي حاتم السجستاني المتوفىٰ سنة ٢٥٥هـ، تجد محققه د. محمد عبد القادر أحمد قد جمع في مقدمة نشرته كل ما أمكنه عن أبي حاتم جمعًا موثقًا، وخلال ذلك تلاميذه، وجاء ثالثهم (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي...)[١] وفي صفحة العنوان أثبت النص هكذا: (كتاب الأضداد تأليف أبي حاتم... السجستاني من نسخة أبي بكر محمد بن الحسن بن سعد الأزدي التي كانت....)[٢] وفي الحاشية يعلق: (ش: دريد، ط: سعد)[٣] ما هذا؟!

وقد يختلف المحققون حول ما يجب إثباته في مقدمة التحقيق مما استقصاه المحقق من علم حول صاحب النص، فمنهم من يثبت كل ما جمعه، مثل الدكتور رمضان عبد التواب رحمه الله وكل من سلك سبيله. ومنهم من يقتصد.

لكن الذي لا يجب أن يختلف عليه اثنان هو وجوب ذكر كل ما يقف عليه المحقق حول النص ذاته أو صاحبه مما يمتّ بصلة بعيدة أو قريبة من النص ويسهم في تصحيحه.

٧- وهناك مسألة اتخذها بعض الباحثين ذريعة لتصور أشياء غريبة ليس لها وجود إلا في خيالهم الجامح.

ألا وهي مسألة طعن القدماء بعضهم في بعض، وكثير منه محمول علىٰ التباغض والحسد وسوء الظن الذي يقع عادة بين البشر.

---

(١) مقدمة التحقيق ص٣٦.

(٢) ص١٢٧.

(٣) ش: رمز نسخة الشنقيطي رحمه الله، ط: رمز لمطبوعة أوغست هفنر.

(وعن ابن عباس ﷺ أنه قال: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضهم علىٰ بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشد تغايرًا من التيوس في زروبها».

وعن مالك بن دينار: «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض»)[١].

فكلامهم في بعضهم -خاصة الأقران- يجب أن يحرّر في ضوء ما وصلنا من كتبهم وعلمهم؛ فقد يكون لنفوسهم فيه نصيب.

بل الأخطر تجاوز كلامهم إلىٰ ما لم يقل به أحد منهم قط.

---

(١) قاعدة في الجرح والتعديل ص١١.

تحقيق نسبة النص لصاحبه

ذلك هو ركن العلم الشديد في هذا الفن، فالناجح المصيب فيه تطبّق شهرته الآفاق، ويستحقّ التقدير والتمجيد[1]، والفاشل المخطئ فيه تلحقه معرّته أبد الدهر، ويُضرب بخطئه المثل للاعتبار.

فالحذرَ الحذرَ! والأناةَ الأناةَ!

وإثبات صحة عزو نص ما لأحد القدماء أصل أصيل في عمل المحقق لا يقبل منه فيه تقصير ولا عجلة. ولتحرير نسبة مُصنَّف إلىٰ صاحبه طريقان يجب أن ينتهيا بالباحث إلىٰ الغاية عينها.

طريق النقد الخارجي والنقد الداخلي؛ فالنص المنسوب صدقًا إلىٰ صاحبه هو ذلك النص الذي أثبته النقد الخارجي والداخلي له.

أولًا: النقد الخارجي:

ونقصد به كل ما كان خارجًا عن حدود النص ذاته، ودلّ علىٰ نسبته إلىٰ شخص بعينه، أو حقبة زمنية ما، أو مكان معروف.

فالإسناد الذي يروىٰ به النص كاملًا أو أجزاء منه، والتمليكات والمطالعات والأختام المثبتة علىٰ طرّته، والتواريخ المرقومة علىٰ غلافه، والإهداء المقدّم به النص لفرد مشهور أو خزانة معروفة، وكذلك نوع الخط والورق وتقدير عصرهما، والقلم والمداد ومعرفة الناسخ، وأيضًا كل المعلومات والمعارف التي أمدتنا بها

---

(١) في الغرب (كان اكتشاف أي مخطوط جديد غير معروف في ذلك الحين يثير الحماس ويؤدي إلىٰ تمجيد مكتشفه كبطل) تاريخ الكتاب ج٢/ ص٤٥.

كتب التراجم والفهارس والدراسات القديمة والحديثة كل هذا ينبغي به أن يؤدي بنا إلىٰ صحة عزوه إلىٰ من نُسب إليه أو لا يتناقض معها بحال من الأحوال.

أما الإسناد فهو (من خصائص هذه الأمة؛ وذلك أنه ليس أمة من الأمم يمكنها أن تسند عن نبيها إسنادًا متصلًا غير هذه الأمة)[١].

وقد (دأب كثير من العلماء الجهابذة في القرون الأربعة الهجرية الأولىٰ[٢] أن يصنفوا كتبهم علىٰ طريقة الإسناد، وهذا ليس في مجال الحديث الشريف فحسب؛ بل في كتب التفسير والعقيدة والتاريخ والسيرة والفقه واللغة والأدب، وقد بلغت عناية أهل اللغة والأدب من المتقدمين أن سلكوا مسلك المحدثين في تحري الأسانيد وصحتها وإرسالها وانقطاعها)[٣].

(والسند لا يلقىٰ إلقاء دون تمحيص؛ وإلا لم تكن هناك حاجة إلىٰ ذكره؛ فهو إنما يلقىٰ لكي نتوثق من صحة الخبر أو الشعر بالضبط علىٰ نحو ما يتوثّق المحدّثون من رواة الحديث)[٤].

و(قواعد علم المصطلح التي وضعها أجدادنا المسلمون تعلّم المنهجية في الحكم علىٰ الأخبار دون أن يكون تأثر بأي اعتبار آخر غير تطبيق تلك القواعد)[٥].

من هذا السبيل شأن كتاب «العفو والاعتذار»[٦] لأبي الحسن محمد بن عمران

---

(١) اختصار علوم الحديث ص١٥٩.

(٢) بل بعدها أيضًا، والأمثلة كثيرة، منها كتاب «مصارع العشاق» لجعفر بن أحمد السراج القارئ المتوفىٰ سنة ٥٠٠هـ.

(٣) القواعد المنهجية ص٢٧٧.

(٤) تحقيق التراث ص٦٢.

(٥) الحديث النبوي ص١١.

(٦) (لم تبق الأيام من نسخ «العفو والاعتذار» إلا هذه النسخة الفريدة... في مكتبة برلين برقم ٥٤١٦) مقدمة التحقيق ص١٧.

العبدي المعروف بالرّقام البصري صاحب ابن دريد (فكتب التراجم ضنت علىٰ الرّقام البصري بما يستحق من الاهتمام، واكتفت بذكر اسمه ولقبه وبلده وصلته بابن دريد؛ ولكنها لم تذكر شيئًا من أخباره أو مؤلفاته... وعلىٰ ذلك فنحن لا نملك ما نوثق به نسبة الكتاب إلىٰ الرقام البصري إلا ما نستظهره من مخطوطة الكتاب ذاته... ومما يوثق نسبة الكتاب إلىٰ الرقام البصري ما نستظهره من دراسة الأسانيد في الكتاب؛ فالرقام البصري يروي عن العلماء والرواة الذين عاصرهم، وعلىٰ رأسهم أستاذه ابن دريد... وآخرون أشهرهم أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي -رواية محمد بن سلام الجمحي صاحب طبقات فحول الشعراء- وأبو عمران بن الجرّاح الذي يروي عن الإمام ثعلب، وأبو محمد بن حمدون النديم الذي يروي عن حماد بن إسحاق الموصلي عن أبيه، وابن زكويه الذي يروي عن الزبير بن بكار، وأحمد بن عبد العزيز الجوهري الذي يروي عن الأخباري عمر بن شبة)[1].

وقد نشر محمد إبراهيم سليم كتابًا باسم «روضة الفصاحة» منسوبًا إلىٰ أبي منصور الثعالبي المتوفىٰ سنة ٤٢٩هـ، وفي أول النص نجد الكتاب مصدّرًا بإهداء (باسم مولانا السلطان ..... أبي الفتح غازي بن أرتق أرسلان ... بن أرتق ظهير أمير المؤمنين، أسبغ الله ظلاله ....)[2]. وهذا السلطان إيلْغازي بن أرتق بن أرسلان صاحب ماردين المتوفىٰ سنة ٦٥٨هـ[3]. ومن ثَمّ يستحيل أن يكون الكتاب للثعالبي[4].

---

(١) مقدمة التحقيق ص٥، ١٧، ١٦ علىٰ ذلك الترتيب.

(٢) ص١٥.

(٣) البداية جـ ١٣/ ص٢٣٠، والنجوم الزاهرة جـ ٧/ ص٩٠.

(٤) وهناك أشياء كثيرة غير هذا، من ذكره لأعلام كُثر تتأخر وفياتهم كثيرًا عن وفاة الثعالبي كالعماد الأصبهاني المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ، والقاضي الفاضل المتوفىٰ سنة ٥٩٦هـ =

(ولا بد له من أن يعرف نوع المداد المستعمل في الكتابة وتركيبه، والأقلام التي كتب بها، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه؛ مثل: العلامات المائية والألياف التي تتضح عند تعرض الورق للضوء... والصفات الخاصة بالكاتب وطريقة كتابته لبعض الحروف، ولون الحبر. وكذلك يمكن بواسطة المجهر والتحليل الكيميائي معرفة عمر الورق ويمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغيرة عمدًا وكل هذه المعلومات الجوهرية تساعد الباحث علىٰ التثبت من صحة الوثائق التي تقع تحت يده أو بطلانها)[١].

ولما أراد عبد العزيز بن سعد الزير تحديد المخطوطات المنسوخة في نجد في مرحلة ما قبل ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مكتبة الشيخ عبد اللَّه بن عبد اللطيف آل الشيخ، رجّح كون مخطوطة «كشف القناع عن الإقناع» للعلامة منصور البهوتي التي (سقط آخرها ففقدنا قيد ختام النسخ الذي يمكن أن نجد فيه بيانات الناسخ وتاريخ النسخ، ورقمها: ٨٩٩٢خ)[٢] من تلك المرحلة؛ لأن (ورقها هو الورق المنتشر في نجد في تلك الفترة وفي كثير من بلاد المسلمين، وهو الورق الأوروبي، والعلامة التجارية المائية في ورق هذه المخطوطة هي العلامة التجارية نفسها لورق مخطوطة شرح زاد المستنقع -المكتوبة في شهر المحرم من عام ١١١٦هـ- وهي ثلاثة أهلّة متجاورة.

= وغيرهما. وكنتُ أعدّ مقالًا في نقد نسبة هذا الكتاب إلى الثعالبي؛ ولكن وجدتُ الدكتور خالد فهمي -بارك اللَّه فيه- قد سبقني إلىٰ ذلك.

(١) منهج البحث التاريخي ص٣٠.

(٢) المخطوطات في نجد ص١٢٣.

أما خطوط هذه المخطوطات الثلاث[١] فهي تشترك في سمات عامة، مثلًا: اعتدالها بين اللين والبسط... مع تأنّق الناسخين... وأهم من ذلك كله أن في صفحة عنوان مخطوطة «كشف القناع» قيدي تملك باسم عثمان بن عبد اللَّه بن شبانة بعناية تقارب التجويد، بل هو تجويد بحسب مبلغ النجديين من الخط. وبمقارنة صور حروف هذين القيدين وأسلوب كتابتهما بصور خط المخطوطة وأسلوبها وجدت تماثلًا بيّنًا في ذلك، كما أن أحد القيدين كتب بالحبر الأحمر، وهو الحبر نفسه الذي كتب به عنوان المخطوطة، وكلمة «قوله» في داخل المخطوطة، وكذلك كتبت به الكتب والأبواب والفصول. لعل في ذلك ترجيحًا لأن تكون هذه المخطوطة نسخت في نجد وفي أول القرن الثاني عشر الهجري. واللَّه أعلم)[٢].

(وعندما أثيرت مشكلة البراق بين المسلمين واليهود، وقدمت اللجنة الدولية لدراستها وإظهار الحقيقة في شأنها، ظهرت وثيقة في مصلحة المسلمين؛ ولكن بعض المعارضين جاهروا بشكّهم في صحة هذه الوثيقة، فعرضت علىٰ الدكتور أسد رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية.

ووجد الدكتور أسد رستم أنه هذ الوثيقة عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف حكمدار برّ الشام في عهد الإدارة المصرية إلىٰ السيد أحمد أغا دزدار متسلم القدس بتاريخ ٢٤ من ربيع الأول سنة ١٣٥٦هـ = ٢٧ أيار سنة ١٨٤٠م؛ يخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد علي باشا، بمنع اليهود من تبليط البراق، مع إعطائهم حق الزيارة علىٰ الوجه القديم.

---

(١) السابقتان و«شرح المنتهىٰ» للبهوتي أيضًا.

(٢) السابق ص١٢٣ وما بعدها.

وفحص الدكتور أسد الوثيقة بوسائل النقد الظاهري -الخارجي- فوجد أن الوثيقة مكتوبة علىٰ ورق صكوكي قديم، ويدل تركيبه الكيميائي وأليافه ودمغته المائية علىٰ أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية في مصر والشام في ذاك العهد. وظهر أن المداد الذي دونت به هو مداد إستانبولي، وأثبت التحليل الكيميائي والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكاربون التجاري والصمغ والماء، وأثبت المجهر أيضًا من أثر القلم علىٰ الورق أنها كتبت بقلم قصبي، مما كان شائع الاستعمال في ذلك العصر، وكذلك الخط هو الخط السائد في دواوين مصر والشام في ذلك الزمان.

ووجد الدكتور أسد أن فاتحة الرسالة: «افتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام...) وخاتمتها: «لكي بوصوله تبادروا لإجراء العمل بمقتضاها» تتفقان مع أسلوب الكتابة الديوانية في عهد محمد علي ووجد أيضًا أن هذه الرسالة تهمل التحية وتنقل فجأة من العنوان إلىٰ الغرض المقصود. وفي هذا دليل آخر علىٰ صحتها؛ لأن الحكام والولاة في الشام قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدي التمسك بذكر التحية في مراسلاتهم الرسمية إلىٰ مستلمي المدن وموظفي الحكومة. وكذلك وجد أن عدم مراعاة اللغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية، مما كان شائعًا بعامة في مصر والشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر، يقدم له دليلًا آخر يؤيد رأيه في صحة هذه الوثيقة.

ثم تدرّج الدكتور أسد بأدلة أخرىٰ؛ فتأكد من محفوظات «عابدين» أن محمد شريف باشا كان حاكمًا عامًّا علىٰ الشام من أوائل سنة ١٢٤٨هـ إلىٰ أواخر سنة ١٣٥٦هـ. وعرف من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن أحمد أغا دزدار كان قائمًا بأعمال المتسلمية في القدس في ربيع الأول سنة ١٢٥٦هـ، وتثبت أيضًا من أن محمد شريف باشا كان صاحب السيطرة علىٰ جميع حكام المقاطعات في

الشام، ومن بينهم متسلم القدس أحمد أغا دزدار، ومن أنه كان يتلقىٰ الأوامر من محمد علي باشا وإبراهيم باشا؛ لكي يبلغها إلىٰ الجهات المختصة... وانتهىٰ بحث الدكتور أسد رستم بإثبات صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية)[١].

أما معرفة الناسخ الكاتب للمخطوطة فوق دلالته علىٰ محل نشأتها وموضع ميلادها وتاريخها، فهو -إن أسعدك اللَّه بمعرفته- أمارة توثيق عالية؛ فهناك من النسّاخ من يعرف قدر النسخ -بحكم صنعته- جيدًا، ولا ينسخ بقلمه إلا أعزّ الأصول.

ولن أمثّل لك بالمشاهير الأعلام كأبي علي ابن مقلة -ت٣٢٨هـ-، وابن البواب -ت٤١٣هـ- وياقوت المستعصمي -ت٦٩٨هـ-.

بل انظر لمنسوخات ابن الوكيل المولوي؛ مثل كتاب «الاشتقاق» للأصمعي -٢١٦هـ- تجد (علىٰ الهامش بجوار هذه الخاتمة: «نقلت من نسخة بخط الشيخ العالم الخطابي تاريخها سنة ٣٤٦هـ بعمان»)[٢].

وكتاب «أسماء المغتالين» لابن حبيب المتوفىٰ سنة ٢٤٥هـ تجده في خاتمة النسخ يقول: (تم الكتاب بحمد اللَّه وعونه بعد تعب شديد في كتبه؛ إذ كان أصله مكتوبًا بالكوفي بخط محرف)[٣] وهي عبارة (تدلنا علىٰ قدم النسخة التي اعتمد عليها الناسخ)[٤].

---

(١) منهج البحث التاريخي ص٨٦ وما بعدها، نقلًا عن كتاب «مصطلح التاريخ» للدكتور أسد رستم وهو مسيحي لبناني.

(٢) مقدمة تحقيق «الاشتقاق» ص٥٩.

(٣) مقدمة تحقيق «المغتالين» ص١٢٧.

(٤) السابق.

ثانيًا: النقد الداخلي:

ويقصد به كل ما كان داخل متن الكتاب ونصه ودلّ علىٰ نسبته إلىٰ شخص معين أو حقبة زمنية محددة أو مكان ما أو مذهب معروف أو تخصص علمي واضح.

فالأعلام المذكور في النص والبلدان والمواضع، والألفاظ والعبارات والمصطلحات الدالة علىٰ ثقافة صاحبها وانتمائه، وأسماء الكتب المذكورة له أو لغيره، والحوادث التاريخية المذكورة خلاله، وما ورد من هذا النص المقصود في كتب السابقين واللاحقين والمعاصرين له بعزو أو من غير عزو، وما هو معروف مشهور عن صاحب النص لا يجب أن يضاده النص وينافيه... كل ذلك ينبغي له ألا يتناقض مع ما أدىٰ إليه النقد الخارجي من نسبة بل يتكامل معه ليؤكده ويساهم في تفسير نتائجه.

لا يخلو نص ما من ذكر أعلام خلال متنه، والنص صحيح النسبة لصاحبه لا يمكن وجود عَلَمٍ به يتأخر تاريخ وفاته عن صاحب النص نفسه إلا أن تكون إضافة أو حاشية دخلت خطأ إلىٰ المتن، وهذه لا تقدح في نسبة النص بحال.

في دار الكتب المصرية نسخة وحيدة لكتاب (الغلاف يحمل عنوان الكتاب واسم مؤلفه: كتاب «جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس» تأليف الإمام الفاضل أبو -كذا- القاسم عبد الرحمن المعروف بابن الخطيب... وفي أسفله خاتم نُقش عليه: وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور حشمت. ثم تاريخ غير مقروء وسجل في أعلىٰ الغلاف إلىٰ اليسار بقلم حديث لمفهرس الكتاب: تاريخ تيمور ١٤٧٣)[1].

---

(١) التزييف في نسبة الكتب ص١٩.

(ويبدأ الكتاب بمقدمة قصيرة، هذا نصها: بسم الله الرحمن الرحيم.... قال الشيخ الإمام أبو القاسم وأبو الزيد -كذا- عبد الرحمن ابن الخطيب أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي السهيلي الأندلسي قال: ولما كانت الأندلس وطني والعلماء فيها كثيرون ومتفرقون في الممالك الشرقية أردت أن أترجم أسماءهم وأسماء تأليفهم وتواريخهم فقلت، وعلىٰ الله توكلت ...)(١).

(وتتوالىٰ بعد ذلك التراجم وعدتها ٢٩٥ ترجمة لا يتبع المؤلف في ترتيبها منهجًا واضحًا؛ فهي لا تتبع ترتيبًا هجائيًا ولا تاريخيًا ولا موزعة علىٰ طبقات، وتبدأ التراجم بمحيي الدين محمد بن علي... المعروف بابن عربي الصوفي المرسي المتوفىٰ سنة ٦٣٨هـ.... وما إن شرعت في مطالعة السطور الأولىٰ من الكتاب حتىٰ خاب ظني فيه؛ فقد تأكد لي أن الكتاب زائف النسبة للإمام السهيلي؛ فالسهيلي من أشهر علماء الأندلس... وتكاد المصادر تجمع علىٰ أن مولد هذا العالم كان في سنة ٥٠٨هـ، وأن وفاته كانت في سنة ٥٨١هـ ونفاجأ عند قراءة الكتاب المنسوب له بأن أول ترجمة فيه للصوفي ابن عربي المتوفىٰ سنة ٦٣٨هـ، أي أن وفاته كانت بعد وفاة السهيلي بأكثر من نصف قرن، وتأتي تراجم كثيرة بعد ذلك تتجاوز وفيات أصحابها هذا التاريخ المذكور بكثير؛ منها التراجم الواقعة بين رقمي ١٦٦، و٢٠١ كلها لعلماء عاشوا في القرن السابع الهجري، والتي تليها فيما بين رقمي ٢٠٢، و٢٢٨ لمن عاشوا في القرن الثامن. وهناك التراجم التي تحمل أرقام ٦، ٧، ٨ لشخصيات تنتمي إلىٰ النصف الثاني من القرن التاسع الهجري... من الواضح أن كل هذه التراجم تنهض حجة قاطعة علىٰ أن هذا الكتاب لا يمكن أن يكون للسهيلي... بل

---

(١) السابق ص١٩ وما بعدها.

من أغلاطها ترجمة لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي نفسه -وهو نفس المؤلف الذي ينسب إليه تأليف الكتاب- والأعجب أنه يجعل وفاته في سنة ٤٨١هـ، ومعنىٰ هذا أن السهيلي يترجم لنفسه ويذكر وفاته قبل تاريخها بقرن كامل من الزمان!)[١].

هذا، وقد يلاحظ المحقق كثرة ذكر بلدة ما أو موضع معين في المخطوط الذي يبحث عن صاحبه؛ فتعود تلك الملاحظة الواعية إلىٰ معرفة صاحب النسخة الحقيقي.

فحين سمع الدكتور بشار عواد معروف (بوجود مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس تعني بالشعراء الأندلسيين، عنوانها «إهداء الأمراء في تواريخ الشعراء» لمؤلف اسمه يوسف بن إبراهيم القرطبي)[٢].

قال: (فلما بدأت في قراءتها وجدت التراجم بعيدة البعد كله عن الأندلس والأندلسيين، فاشتد حرصي علىٰ معرفة حقيقة هذه النسخة، وجعلت هذا الأمر ديدني وهِجّيراي وإربي الذي لا يعطله تزاحم الأمور وتراكم الأشغال، فلم يمض كبير وقت حتىٰ تيقنت أن هذه النسخة هي مجلد لعله المجلد الخامس والأخير من «تاريخ إربل» المسمىٰ «نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل»، وهو المجلد الخاص بالشعراء منه... وقد حوت المخطوطة ٣٣٥ ترجمة كلها لشعراء من أهل إربل أو الواردين إليها... وحرص المؤلف علىٰ استعمال عبارات ذات دلالة علىٰ اتصال المترجم بإربل من نحو قوله: «ورد إربل في شهر ربيع الأول من سنة اثنتي عشرة وست مائة»، و«ورد إربل المرة الأخيرة في سنة إحدىٰ عشرة وست مائة»، و«ورد إربل وأقام بها مرة بدار حديثها، ومرة بمدارسها يتفقه علىٰ مذهب الإمام أبي

---

(١) السابق ص١٩ وما بعدها.

(٢) العثور علىٰ مجلد من «تاريخ إربل» لابن المستوفي ص٧.

حنيفة»، و«يرد إربل في كل سنة طالبًا لصدقة مالكها»، وقوله: «ثم اجتمعت به في ثامن عشري جمادىٰ الأولىٰ من سنة أربع عشرة وست مائة بظاهر إربل بزاوية تعرف بزاوية أحمد بن المظفر الخراط، وكان ورد إربل عقيب اعتقاله بمدة بالموصل»....إلخ)[١].

وكثيرًا ما نجد في النص ألفاظًا وعبارات دالة علىٰ ثقافة صاحبها وانتمائه إلىٰ طائفة ما أو مذهب معروف، وقد يذكر في تضاعيف كتابه أسماء كتب أخرىٰ له أو لغيره ترشدنا إلىٰ معرفة هويته.

وقد نشرت الجامعة المصرية سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٣م كتاب «نقد النثر» لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي -كما هو مكتوب علىٰ إهابه- بتحقيق الدكتور طه حسين والدكتور عبد الحميد العبادي.

وفي المقدمة تشكك طه حسين في نسبة النص لقدامة، إذ (المُطّلع عليها يرىٰ أنها لا يمكن أن تكون له؛ بل هي في الغالب لكاتب شيعي ظاهر التشيع، قد صنف كتبًا عدة في الفقه وعلوم الدين، يشير إليها ويحيل عليها في شيء من الطمأنينة والارتياح)[٢].

(ونضيف إلىٰ ذلك أنه متكلم، ومما يدل علىٰ حذقه بالكلام دلالة قاطعة نقله عن المتكلمين بعض فصوله، وحكايته لبعض مصطلحاتهم الدقيقة، ومنهج الكتاب مخالف مخالفة واضحة لمنهج قدامة في كتابه: «نقد الشعر»)[٣].

(وبينما الشك يلف الكتاب وصاحبه إذا بعلي حسن عبد القادر ينشر مقالًا في

---

(١) السابق ص٧ وما بعدها.

(٢) مقدمة تحقيق «نقد النثر» ص٢٠.

(٣) البلاغة تطور وتاريخ ص٩٤.

سنة ١٣٦٨هـ = ١٩٤٨م بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، يقول فيه إن هذا الكتاب الذي طبع باسم «نقد النثر» ونسب خطأ إلىٰ قدامة إنما هو جزء من كتاب «البرهان في وجوه البيان» لإسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب عثر عليه في بعض المكتبات الأوربية. وبذلك خرجت المسألة من باب الشك إلىٰ باب اليقين... وناسخه كتب في خاتمته ما يشهد بصحة اسمه الحقيقي)[١].

ومن أجلّ الأمثلة علىٰ كشف الألفاظ والعبارات والمصطلحات في النص عن صدق أو كذب نسبة مُصنَّف إلىٰ صاحبه خبر كتاب «الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن وعلم البيان» المنسوب إلىٰ الإمام ابن قيم الجوزية، والذي كشف عنه -موفقًا مسددًا- الدكتور زكريا سعيد علي.

فقد لفت نظره -كما لفت نظر غيره من قبل- (مغايرة أسلوب الكتاب ومنهجه للطريقة المعهودة من ابن القيم في عامة مؤلفاته من التحقيق والحيوية وأساليب الترجيح والحفاوة بالسُّنَّة ونصوص السلف؛ فالكتاب خلو من ذلك؛ فكله مبني علىٰ دقائق التفريع والأنواع والتقاسيم للحقيقة والمجاز بأسلوب لا يتواطأ مع أساليب ابن القيم المعهودة من منهجه التأليفي...)[٢].

قال د. زكريا: (وعندما هدأت نفسي من اضطراب الشك شغلني سؤال: كيف أتحول من هذا الشك إلىٰ طريق علمي مؤسس علىٰ البرهان وقواعد العلم أصِلُ به إلىٰ نفي النسبة عن ابن القيم؛ حتىٰ إذا تحقق ذلك انتقلت إلىٰ السؤال: فلمن إذن يكون هذا الكتاب؟

---

(١) السابق ص٩٣. وجاء في خاتمة النسخ قوله: (كمل «البيان» بحمد الله...) ص١٢٨.

(٢) ابن قيم الجوزية حياته وآثاره ص١٨٤؛ نقلًا عن مقال «الفوائد المشوق هو مقدمة تفسير ابن النقيب» ص٦٢.

فدراسة الكتاب تقطع باستحالة نسبته لابن القيم للآتي:

١- موقف ابن القيم من قضية المجاز مشهور... ومصنِّف «الفوائد» هذا جعل وتحته حديثًا عن الحقيقة والمجاز وأقسامها وأنواع المجاز.

٢- صاحب «الفوائد المشوق» عندما يذكر الزمخشري يتبعه بـ «رَحِمَهُ اللَّهُ» ولا يمكن أن يكون هذا المترحم علىٰ الزمخشري ابن القيم الذي يرىٰ أن المعتزلة من أهل البدعة والضلال في العقيدة، وكتبه مشحونة بالرد عليهم وتفنيد مذهبهم.

ومثل هذا عندما ذكر فخر الدين الرازي حيث نجده يقول: «وقال الإمام فخر الدين رَحِمَهُ اللَّهُ ....» وفي كل المواضع التي ورد ذكر الرازي فيها لا نجده يذكره باسمه مجردًا؛ بل يسبقه بلفظ الإمام... وهذا غريب علىٰ أسلوب ابن القيم الحنبلي المذهب إزاء الرازي الأشعري الشافعي.

ومثل ذلك عند ذكره للعز بن عبد السلام حيث يصفه بـ «الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام» وغاية ما يمكن أن نجده في حديث ابن القيم عن ابن عبد السلام أن يقول مثلًا: «الشيخ أبو محمد بن عبد السلام».

وصاحب «الفوائد» يطلق لقب: «الشيخ» علىٰ أبي العلاء المعري... وابن القيم يستحيل أن يطلق علىٰ المعري «الشيخ» كيف؟ والمعري عنده «أعمىٰ البصر والبصيرة كلب معرة النعمان، المكنىٰ بأبي العلاء المعري».

٣- وابن القيم معروف باطلاعه الواسع علىٰ السنة النبوية المطهرة، وله تحقيقات واسعة في الحديث النبوي الشريف... شخص مثل ابن القيم هذا لا يمكن أن يقع في كتابه من الأحاديث ما هو مكذوب علىٰ النبي ﷺ ولا يتنبه إليه، وهذا ما وقع في الكتاب الموسوم بـ «الفوائد المشوق» حيث ورد فيه مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

فهذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس عنوانه «الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن وعلم البيان» وليس هو لابن قيم الجوزية! وإذا كان الأمر كذلك فما هذا الكتاب الذي بين أيدينا ومن صاحبه؟

وقد هداني الله[1] إلىٰ الإجابة عن هذا السؤال من خيط رفيع جدًا داخل الكتاب لا يكاد يكون ملحوظًا؛ وهذا الخيط هو عنوان القسم الحادي والعشرين من أقسام فنون المعاني؛ فقد جعله بعنوان: «الاحتجاج النظري» وقال فيه: وبعض أهل هذا الشأن يسميه المذهب الكلامي... شعرت أني قرأت مثل هذا الكلام من قبل الآن وفي غير هذا الكتاب، نعم لقد مررت به في تفسير «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي المتوفىٰ ٧٤٥هـ... وقد حاولت معرفة من استخدم مصطلح «الاحتجاج النظري» من علماء البيان، فلم أعثر علىٰ ذكره إلا لدىٰ شيخ أبي حيان «ابن النقيب» كما نص السيوطي... أعدت النظر مرات في نص السيوطي... وكونه يقطع بأن «المذهب الكلامي» لم يسميه بهذه التسمية -الاحتجاج النظري- إلا ابن النقيب.

وشيخ أبي حيان هذا ابن النقيب له مقدمة كبيرة في علم البيان والمعاني ذكرها أبو حيان في مقدمة تفسيره... وهنا ثار في نفسي تساؤل: ولم لا يكون ما بين أيدينا من الكتاب الموسوم بـ «الفوائد المشوق» هو نفسه هذه المقدمة؟

ومن أوجه التشابه بين ما في البحر المحيط من مادة بلاغية وبين ما في أيدينا من الكتاب المرسوم بـ «الفوائد المشوق» ما ذكره أبو حيان عند قوله تعالى: ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾ نوع من البديع يسمىٰ التتميم، وهو إرداف... وهذا التعريف للتتميم يتطابق مع ما في «الفوائد».

---

(١) تأمل اختياره لكلامه رحمه الله!

ومن ذلك أيضًا ما ذكره أبو حيان في قوله تعالىٰ: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ﴾ أنه فيه نوع من أنواع البديع يسمىٰ «التلميح» وهو... ومنه قول يسار بن عدي.... وهذا الذي ذكره أبو حيان موجود في «الفوائد المشوق» بنصه ومثاله.

ومن الأدلة الطريفة التي ظهرت لي في إثبات أن كتاب «الفوائد المشوق» هو هذه المقدمة لتفسير ابن النقيب -تصحيف وتحريف قديم وقع في هذه المقدمة وهو بعينه موجود في هذه المطبوعة، وهو عنوان القسم العشرون من أقسام الفصاحة المعنوية عنده؛ فقد جاء في المطبوعة «التورية» وعرفه بقوله:.... وهذا المعنىٰ للتورية لا يعرف عن أحد من أئمة البلاغة والنقد في كتاب قبل هذا... إلىٰ أن وقعت علىٰ نص للسيوطي في شرحه علىٰ «عقود الجمان» يقول فيه ﷺ: حكىٰ بعضهم في التورية قولًا نادرًا.... كذا أورده الأندلسي نقلًا عن ابن النقيب في تفسيره...

قلت: الظاهر أن هذا القول تصحف علىٰ ناقله فإن هذا هو النوع المسمىٰ بـ«الترديد» فتحرف علىٰ الناقل «الترديد» بالتورية...

فهذا النص قاطع يثبت أن ما بين أيدينا مقدمة ابن النقيب لتفسيره حيث جاء فيها عنوان هذا الفن البديعي «الترديد» واقعًا فيه التحريف والتصحيف إلىٰ «التورية»...)[1].

حسبي هذا نقلًا عن هذا المقال الرائع الذي فتح اللَّه علىٰ كاتبه ما شاء له من فضله وكشف له بشكل علمي لا شك فيه بطلان نسبة المصنَّف لابن القيم وصحة نسبته لابن النقيب بأدلة مبهرة ورحم اللَّه الدكتور زكريا سعيد علي!!

(١) السابق بتصرف واختصار والمقال كاملًا نفيس جدًا فطالعه!

وما ورد من هذا النص في كتب السابقين -مصادره في التأليف-، واللاحقين -النقل عنه- والمعاصرين له سواء أكان النقل عنه بعزو أو من غير عزو؛ فقد دأب علماء المسلمين في النقل عن بعضهم بسبل شتىٰ كالنقل المباشر من الكتب إما بالإسناد أو بغير إسناد، بذكر المرجع أو صاحبه أو بغير ذكر هذا أو ذاك (ومثل هذه النصوص المنقولة عن أي كتاب حَرِيَة بأن توثق نسبة الكتاب إلىٰ مؤلفه)[١].

ولولا هذه النقول التي يكتشفها الباحثون لظل الشك يخيم علىٰ بعضها لا سيما تلك التي لا ذكر لها في كتب التراجم والأعلام، ولا حتىٰ لأصحابها (فمؤلف «جمهرة أشعار العرب» أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي رجل مغمور مجهول، لم يعرف إلا بجمهرته هذه، وليس له وجود في كتب الطبقات والرجال؛ فقد سكتت عن ترجمته كتب التراجم علىٰ اختلاف أنواعها؛ فلم يرد له ذكر أو إشارة في كتب تراجم الشعراء والأدباء، ولا في تراجم مؤلفي الكتب وجامعي الدواوين)[٢].

الأمر الذي حمل بعض الباحثين (علىٰ الشك في الكتاب، وإن كان ما فيه قيّمًا)[٣].

لكن ذكره (ابن رشيق القيرواني -ت٤٦٣هـ- في كتابه «العمدة» مرتين، ونقل فقرات من مقدمته...، وذكره السيوطي -ت٩١١هـ- في كتابه «المزهر»... وعبد القادر البغدادي -ت١٠٩٣هـ- في خزانته ست مرات...)[٤].

---

(١) البحث الأدبي ص١٧٥.

(٢) مقدمة تحقيق الجمهرة ص١٣.

(٣) ضحىٰ الإسلام ج٢/ ص٢٧٧.

(٤) مقدمة تحقيق «الجمهرة» ص١٤.

وللنقل عن الكتاب المراد تحقيق نسبته أهمية خاصة من دون سائر سبل النقد الداخلي؛ إذ هو السبيل الوحيد ليكتسب النص نسبة جديدة صحيحة؛ فالدليل العقلي قد يعرىٰ المخطوط من عنوانه أو نسبته المثبتة علىٰ طرته؛ ولكن لا يعطيه نسبة أخرىٰ إلا الدليل النقلي[١].

(ومن المشهور أننا إذا عرفنا لرجل أسلوبًا معينًا استطعنا الاستدلال بالأسلوب علىٰ الرجل)[٢] وهذا المعروف المشهور عن عَلَمٍ ما لا يمكن أن يصادم النص وينافيه عرف ذلك سلفنا الجليل نظريًا وعمليًا.

من هذا خبر معجم «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفىٰ سنة ١٧٥هـ والخليل (نحوي لغوي عروضي استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد، ولم يسبقه إلىٰ علمه سابق من العلماء كلهم)[٣].

(وأول ما يلاحظ من ذلك اكتشافه علم العروض اكتشافًا ليس له سابقة ولا تدانيه لاحقة؛ إذ استطاع أن يرسمه بكل أوزانه وحدوده وتفاعيله وتفاريعه، غير مبق لمن جاءوا بعده شيئًا يضيفونه إليه. وهو يحمل في تضاعيفه ما يشهد بتمثله تمثلًا رائعًا للنغم وعلم الإيقاع ومواضعه، كما يحمل ما يشهد بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علمًا وفهمًا وتحليلًا، وخاصة نظريتي: المعادلات، والتباديل والتوافيق؛ فقد اشتق له تفاعيل خاصة، وأدارها في دوائر كدوائر المهندسين... بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب وما لا يحصىٰ من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها)[٤].

---

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ص١٣.

(٢) الأصول ص٧٩.

(٣) الإنباه ج١/ ص٣٤٢.

(٤) المدارس النحوية ص٣١.

(وقد كثر الجدل والمناقشة حول كتاب «العين» خصوصًا من ناحية تأليفه ومؤلفه)[١] (فقد اختلف الأئمة فيه؛ فمنهم من ينسبه إليه، ومنهم من يحيل نسبته إلى الخليل)[٢].

(ونظرية المهمل والمستعمل في العروض تشابه إلىٰ حد كبير قرينتها في كتاب «العين» مما يدل دلالة قاطعة علىٰ أن مؤلف الاثنين واحد، ونخلص من كل هذا إلىٰ أن كتاب «العين» لا يمكن أن يكون من تأليف أحد غير الخليل؛ بحيث إنه يكون من التجني علىٰ الواقع أن نكتب علىٰ غلاف الكتاب اسمًا غير اسم الخليل، أو نضع في فهارس المكتبات كتاب العين تحته اسم غير اسم الخليل)[٣].

وتحدثنا كتب التراجم عن الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ المعروف بابن القيسراني وعن خبره، فتذكر خلال ذلك أنه (كان لُحنة لا يحسن النحو)[٤]، وتصلنا نسخة نفيسة من كتاب «السماع» له (من مقتنيات المكتبة الأزهرية... جيدة الخط وقد ضبطت بعض كلماتها وليس عليها تاريخ، ويغلب علىٰ الظن من حال الورق ورسم بعض الكلمات أنها من مخطوطات القرن الثامن أو السابع)[٥].

لكن ما ذكره الناسخ عقب فراغه من نسخ الجزء الأول منه يعظم بنا الثقة فيها،

(١) الخليل بن أحمد صاحب العين مقال ص١١٠.

(٢) الإنباه ج١/ ص٣٤٣.

(٣) الخليل بن أحمد صاحب العين مقال ص١٣٩، وانظر كلام ضيف في المدارس النحوية ص٣١ أيضًا.

(٤) طبقات الحفاظ ص٤٥٣.

(٥) مقدمة تحقيق «السماع» ص٢٣.

قال: (تمَّ الجزء الأول من كتاب «السماع» من نسخة المصنف بخطه)[١].

وخلال النص يقف المحقق مرارًا علىٰ أخطاء نحوية ولغوية[٢] تشهد لنا بصحة ما قاله أصحاب كتب التراجم عن ابن القيسراني ولحنه، كما تشهد علىٰ نحو آخر لتلك النسخة بالتوثيق والنسبة لصاحبها؛ فتراثنا بنيان واحد يشد بعضه بعضًا.

وأختم هذا المبحث بمثال جامع لأعمال النقد الخارجي والداخلي لنص واحد هو «ريّ الظَّما فيمن قال الشعر من الإما» المنسوب زورًا وبهتانًا لأبي الفرج ابن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ.

بداية لهذا النص نسختان محلهما واحد ألا وهو دار الكتب التونسية[٣] مكتوبتان بالخط المغربي، وتشتركان في أمر عجيب فكلاهما يغاير خط العنوان والنسبة المشرقي خط النص المغربي[٤] بوضوح تام.

وهذا الصنيع مشهور معروف؛ فإن (النسّاخ كثيرًا ما يكتبون علىٰ الورقات الأولىٰ من الكتاب أشياء غير صحيحة؛ فينسبونها إلىٰ كبار المؤلفين أو إلىٰ الخلفاء. مع أنها ليست لهم)[٥] لتنفق في أسواق الكتب ويرغب في مثلها.

---

(١) ص٥٥.

(٢) ص٣٣/ هامش١، ص٤٣/ هامش١، ص٤٨/ هامش٦، ص٥٥/ هامش٣.

(٣) الأولىٰ في دار الكتب التونسية تحت رقم ٣٧٤٥.

والثانية مصورة عن دار الكتب التونسية ومحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٨٧٨ز، ولم يجد الدكتور جليل العطية أصلها في دار الكتب التونسية -مقدمة نشرته ص١٧-.

(٤) واضح في النسخة المصرية، ولم يفلح كاتبها في محاكاة أي حرف من حروف النص سوىٰ حرف الظاء؛ فقد قلد فيه الخط المغربي، وما عداه من أحرف جاء كما يرسمه المشارقة. وكذلك جاءت النسخة التونسية، كما أوضح النموذج الذي أورده الدكتور جليل ص١٩/ ٢٠.

(٥) أنباء المخطوطات ص٣٥٢/ م١.

وفي أول صفحات الكتاب جاء قوله: (قال أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي: كان الوزير -أطال اللَّه بقاءه- ذاكرني منذ أيام فيمن قال الشعر من الإماء المماليك، وأمرني أن أجمع له ما وقع إليَّ من أخبارهن في الدولتين: الأموية والعباسية، ولم أجد ....).

ثم نمضي في قراءة الكتاب كاملًا فلا نجده ذكر فيه هذا الاسم -أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي- كاملًا هكذا إلا ههنا بل في عامة الكتاب بالكنية «أبي الفرج» لا غير.

ونجد جُلّ أخبار الكتاب مسندة، قد رواها أبو الفرج صاحب الكتاب عن رواة أمثال: أحمد بن عبد العزيز الجوهري الأخباري صاحب عمر بن شبة المتوفىٰ سنة ٣٢٣هـ[(١)]، ومحمد بن خلف بن المرزبان المتوفىٰ سنة ٣٠٩هـ[(٢)]، وأحمد بن عبيد اللَّه بن عمار الكاتب المتوفىٰ سنة ٣١٩هـ[(٣)]، وجعفر بن قدامة الكاتب المتوفىٰ سنة ٣١٩هـ[(٤)]، ومحمد بن القاسم الأنباري المتوفىٰ سنة ٣٢٨هـ[(٥)]، ومحمد بن العباس اليزيدي المتوفىٰ سنة ٣١٠هـ[(٦)]، ومحمد بن جعفر الصيدلاني صهر المُبرّد الملقب: «بُرمة» المتوفىٰ سنة ٣٤٢هـ[(٧)]، وأحمد بن جعفر البرمكي الملقب: «جحظة» المتوفىٰ سنة ٣٢٦هـ[(٨)]، وعلي بن سليمان الأخفش المتوفىٰ سنة ٣١٥هـ[(٩)]،

---

(١) الأوراق ج٢/ ص٦٤.
(٢) المنتظم ج٦/ ص١٦٥.
(٣) الفهرست ص١٤٨.
(٤) تأريخ مدينة السلام ج٨/ ص١١٠.
(٥) المنتظم ج٦/ ص٣١١.
(٦) الفهرست ص٥١.
(٧) الإنباه (٦٠٩).
(٨) الفهرست ص١٤٥.
(٩) الفهرست ص٨٣.

ومحمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع المتوفىٰ سنة ٣٠٦هـ[١]، ومحمد بن مزيد المعروف بابن أبي الأزهر المتوفىٰ سنة ٣٢٥هـ[٢]، ومحمد بن يحيىٰ الصولي المتوفىٰ سنة ٣٣٦هـ[٣]، ويحيىٰ بن علي بن يحيىٰ بن أبي منصور المنجم الشاعر المتوفىٰ سنة ٣٠٠هـ[٤]، وغيرهم مما لا يجمع بينهم -بعد رواية الأخبار والأشعار- إلا الوفاة في النصف الأول من القرن الرابع الهجري؛ فكيف ساغ لابن الجوزي المتوفىٰ نهاية القرن السادس الهجري أن يروي عنهم بألفاظ مثل: (حدثني، وأخبرني) وهو الإمام العالم العارف بأصول الرواية والتصنيف؛ كما تشهد له كتبه الكثيرة وتراجمه المستفيضة[٥].

ومن دون هؤلاء الرواة جميعًا راوٍ دأب أبو الفرج -مصنف هذا الكتاب- علىٰ توصيف بعَمِّه، قال: (أخبرني عمي الحسن بن محمد، حدثني عمي الحسن بن محمد: ...) ولا نعرف مثل هذا العم لابن الجوزي، ولا هو روىٰ عنه يومًا، هذا ما انتهىٰ إلينا من النقد الخارجي والذي يقودنا حتمًا إلىٰ نتيجة واحدة، وهي أن صاحب هذا الكتاب هو أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني المتوفىٰ سنة ٣٥٦هـ صاحب كتابي: «الأغاني» و«مقاتل الطالبيين» اللذين تتفق أسانيدهما ومتونهما مع أسانيد ومتون كتابنا بصورة لا تبقي للشك حظًا في يقيننا أن صاحب هذه الكتب الثلاثة واحد.

---

(١) المنتظم ج٦/ ص١٥٢.

(٢) الفهرست ١٤٧، الأوراق ج٢/ ص٨٨.

(٣) المنتظم ج٦/ ص٣٥٩.

(٤) الفهرست ص١٤٣.

(٥) كثير جدًا حسبك منه ما جاء في ذيل طبقات الحنابلة ج١/ ص٣٩٩، والبداية ج١٣/ ص٣٠، طبقات الحفاظ (١٠٦٥)، طبقات المفسرين (٢٦٠)، شذرات الذهب ج٤/ ص٣٢٩.

لكننا سندع النقد الداخلي يقول كلمته أيضًا؛ وإن كان هذا السابق كافيًا!

في المقدمة نجده ذكر وزيرًا أمره بجمع أخبار (من قال الشعر من الإماء المماليك). ونحن نعرف أن أبا الفرج الأصفهاني (كان منقطعًا إلىٰ الوزير المهلبي)(١) وأنه كان يؤلف له مثل هذه الكتب (من حكايات تدور حول الشعر والشعراء من كل ما هو داعر فاجر، فأولىٰ به أن يرضي مزاج رجل من أمثال الوزير المهلبي)(٢).

علاوة علىٰ ذلك -وما ذلك بقليل- نجد في هذا الكتاب تلك العبارات والألفاظ والأعلام الشائعة في كتابه «الأغاني» مثل قوله: «قرأت في كتاب لجعفر بن قدامة، ونسخت من كتاب جعفر بن قدامة»(٣)، «قال أبو الفرج: ولهاشم بن سليمان في هذا الشعر لحن من ثقيل الأول بالوسطىٰ ذكره لي عمي وابن بانة»(٤)، و«وفي هذين البيتين لسليمان بن الفضل القصار رمل وخفيف رمل محدث»(٥) و«العريب في هذه الأبيات لحنان: ثقيل ثان، وهزج ذكرهما لها ابن المعتز»(٦).

ثم تراه يذكر كتابًا لنفسه يسمىٰ كتاب «القيان» وهذا ذكره لأبي الفرج الأصفهاني صاحب «الفهرست»(٧)، وصاحب «الإنباه»(٨).

وليس في الكتاب أية إشارة أو ذكر أو خبر لشيء يجاوز القرن الرابع الهجري

(١) وفيات الأعيان ج٣/ ص٣٠٨.
(٢) صاحب الأغاني ص٩٩ وما بعدها.
(٣) الأغاني ج١/ ص٤٩ وهناك غير هذا كثير.
(٤) السابق ج١٨/ ص١٦١.
(٥) السابق ج١٨/ ص١٥٨.
(٦) السابق ج١٨/ ص١٦٣.
(٧) ص١١٥.
(٨) ج٢/ ص٢٥٢.

سوىٰ حاشية خاطئة ضالة أدخلها ناسخ غافل من «معاهد التنصيص» لعبد الرحيم العباسي المتوفىٰ سنة ٩٦٣هـ.

ثم ما ليس وراءه غاية ولا مطمح نقول عن الكتاب بالاسم والنسبة في «مسالك الأبصار» لابن فضل اللّٰه العمري المتوفىٰ سنة ٧٤٩هـ[١]، وأخرىٰ في «المستطرف من أخبار الجواري» للسيوطي المتوفىٰ سنة ٩١١هـ[٢].

وأخرىٰ بالإسناد إلىٰ أبي الفرج الأصفهاني في «تاريخ دمشق» لابن عساكر المتوفىٰ سنة ٥٧١هـ[٣]، وبمجرد الذكر عن أبي الفرج الأصبهاني في «جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء» لعلي بن أنجب المعروف بابن الساعي المتوفىٰ سنة ٦٧٤هـ[٤].

هذا وقد وجدت السخاوي -ت٩٠٢هـ- ذكر اسم الكتاب كاملًا منسوبًا، قال: (ولأبي الفرج صاحب الأغاني «أخبار الإماء الشواعر»)[٥] وهذا ما أشار إليه

---

(١) الإماء الشواعر مقال ص١٢٤، قال: (والحقيقة أن قسمًا من الجزء السادس من كتاب «مسالك الأبصار» يعد تلخيصًا لكتاب الإماء الشواعر لأبي الفرج الأصفهاني؛ فصاحبه قد ترجم في هذا الجزء من كتابه لجميع الإماء الشواعر اللواتي ترجم لهن كتاب الإماء الشواعر بالترتيب نفسه تقريبًا).

(٢) ذكر ذلك المحققون للنص الدكتور نوري حمودي القيسي، ويونس أحمد السامرائي، وجليل العطية. ووقفت عليه بنفسي في طبعة شائهة للمستطرف في ترجمة بدعة الكبرىٰ، وتيماء، وفضل.

(٣) الإماء الشواعر مقال ص١٢٥، قال: (وجميع أخبار عريب وأشعارها التي وردت في تاريخ ابن عساكر منقولة حرفيًا عما جاء في هذه المخطوطة، والحقيقة أن أخبار عريب وأشعارها لم ترد بهذه الصورة إلا في هذين الكتابين فقط).

(٤) في ترجمة بدعة الكبرىٰ خاصة ص٦٦: ٦٣.

(٥) الإعلان بالتوبيخ ص١٢٩.

الرجل في مقدمته، وكان من عادة الأصفهاني أن (يقف في مقدمات كتبه ليحدد موضوعاتها أو مسائلها، وهو يحددها التحديد البيّن الواضح الذي يمكّن القارئ من معرفة موضوع الكتاب منذ اللحظة الأولىٰ ويتصوره تصورًا مناسبًا. فعل ذلك في «المقاتل»...، وفعل مثل ذلك في كتاب «الأغاني»....)[1]. قلت: وكذلك جاء في كتابه هذا «أخبار الإماء الشواعر» والحمد لله رب العالمين!

❊ ❊ ❊

---

(١) صاحب الأغاني ص٢١٨.

الوضع وما يتعلق به

وضع النصوص علىٰ أشخاص لا علاقة لهم بها أمر قديم قدم وجود المجتمعات والحضارات والأمم حدثنا عنه القرآن والتاريخ.

ويتعلق بوضع النصوص أيضًا الدسّ والتحريف المتعمّد والمحو والطمس وما إلىٰ ذلك من أوجه التزوير والانتحال.

وعلىٰ كل متعامل مع التراث أن يعرف أسباب ذلك ودوافعه حتىٰ يكون علىٰ بيّنة من أمره حذرًا من موارده ومصادره.

يمكن حصر دوافع الوضع والدس والتحريف والطمس في:

١- دوافع ناتجة عن التعصب لعقيدة ما أو الحمية لمذهب بعينه؛ فقد تدفع العصبية للعقيدة أو للمذهب بعض أصحابه لوضع النصوص الباطلة لأعلام ملّتهم لتمجيدهم أو لأعلام خصومهم للنيل منهم أو انتزاع اعتراف منهم بما يرونه من حقهم.

(ولما ادعىٰ اليهود الخيابرة أن معهم كتابًا نبويًا فيه إسقاط الجزية عنهم أوقف ابن المسلمة[1] الخطيب[2] علىٰ هذا الكتاب. فقال: هذا كذب، فقال له: وما الدليل علىٰ كذبه؟ فقال: لأن فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان ولم يكن أسلم يوم

---

(١) رئيس الرؤساء أبو القاسم ابن المسلمة وزير القائم بأمر الله. المتوفىٰ سنة ٤٥٠ هـ. السير ج١٨/ ص٢١٦.

(٢) أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر البغدادي المعروف بالخطيب صاحب «تأريخ بغداد» المتوفىٰ سنة ٤٦٣هـ.

المنتظم ج٨/ ص٢٦٥، طبقات الفقهاء الشافعيين ج٢/ ص١٧، البداية ج٨٢/ ص٥٠٠، طبقات الحفاظ (٩٨٢).

خيبر، وقد كانت خيبر في سنة سبع من الهجرة، وإنما أسلم معاوية يوم الفتح، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وكان توفي عام الخندق سنة خمس)[(١)].

وكذلك (سورة تسميها الشيعة «سورة الولاية» مذكور فيها ولاية علي، وقد اطلع الثقة المأمون الأستاذ محمد علي سعودي الذي كان كبير خبراء وزارة العدل بمصر ومن خواص تلاميذ الشيخ محمد عبده علىٰ مصحف إيراني مخطوط عند المستشرق براين، فنقل منه السورة المنشورة بالفوتوغراف، وفوق سطورها العربية ترجمتها باللغة الإيرانية. وكما أثبتها الطبرسي في كتابه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب» فإنها ثابتة أيضًا في كتابهم «دبسات مذاهب» باللغة الإيرانية لمؤلفه محسن فاني الكشميري...، ونقل عنه هذه السورة المكذوبة علىٰ اللّٰه العلامة المستشرق نولدكه في كتابه «تاريخ المصاحف» -ج٢/ ص١٠٢- ونشرتها الجريدة الأسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٢م -ص٤٣٩ : ٤٣١-)[(٢)].

وقال الإمام تاج الدين السبكي المتوفىٰ سنة ٧٧١هـ: (وقد وصل حال بعض المجسمة في زماننا إلىٰ أن كتب شرح «صحيح مسلم» للشيخ محيي الدين النووي وحذف من كلام النووي ما تكلم به علىٰ أحاديث الصفات؛ فإن النووي أشعري العقيدة، فلم تحمل قوىٰ هذا الكاتب أن يكتب الكتاب علىٰ الوضع الذي صنفه مصنفه. وهذا عندي من كبائر الذنوب؛ فإنه تحريف للشريعة، وفتح باب لا يؤمن معه بكتب الناس وما في أيديهم من المصنفات)[(٣)] و(هذا ما نراه في مذهب المعتزلة؛ فقد أبيدت كتبهم، وعدا خصومهم علىٰ آثارهم)[(٤)].

---

(١) البداية ج١٢/ ص٥٠٠.

(٢) الخطوط العريضة ص١٣، وفيه النموذج المصور من تلك السورة المزعومة!!

(٣) قاعدة في الجرح والتعديل ص٥٥.

(٤) مقدمة ضحىٰ الإسلام ص٤. واقرأ ص٦ مقدمة تحقيق كتاب «الانتصار» للخياط المعتزلي.

وحرر أحمد زكي باشا والأستاذ عبد السلام هارون اختفاء ترجمة الجاحظ المعتزلي من الفهرست لابن النديم؛ رغم ذكر ابن حجر العسقلاني أنه رآها فيه[١].

(وأوسع اللكنوي القول جدًّا في الاستدلال علىٰ دسّ ترجمة أبي حنيفة في بعض نسخ «الميزان» في كتابه «غيث الغمام علىٰ حواشي إمام الكلام» ص١٤٦، وذكر وجوهًا كثيرة في تعزيز نفيها عن «الميزان»)[٢].

٢- الجشع المادي قديمًا وحديثًا:

وذلك الأمر متهم فيه فئتان: الوراقون قديمًا، وأصحاب المطابع حديثًا.

(فلم يكن كل الوراقين من الثقات وأهل العلم والفضل؛ وإنما كان من بين المحترفين منهم من يتصف بالمبالغة والكذب والاختلاق.... فقد كان بعض الوراقين لا يتورعون عن أن يختلقوا الكتب ويضيفوها إلىٰ العلماء. وابن النديم يقدم لنا نموذجًا لذلك يتمثل في كتاب «الأغاني الكبير» الذي ينسب إلىٰ إسحاق بن إبراهيم الموصلي والذي يحدثنا عنه حماد بن إسحاق فيقول: «ما ألف أبي هذا الكتاب قط ولا رآه، والدليل علىٰ ذلك أن أكثر أشعاره المنسوبة إنما جمعت لما ذكر معها من الأخبار وما غُنّي فيها إلىٰ وقتنا هذا، وأن أكثر نسبة المغنين خطأ، والذي ألفه أبي من دواوين غنائهم يدل علىٰ بطلان هذا الكتاب، وإنما وضعه وراق لأبي بعد وفاته سوىٰ الرخصة التي هي أول الكتاب فإن أبي ألفها إلا أن أخباره كلها من روايتنا».

يقول أبو الفرج الأصفهاني فيما يرويه عن ابن النديم: «وأخبرني جحظة أنه يعرف الوراق الذي وضعه وكان يسمىٰ سندي بن علي وحانوته في طاق الزبل،

---

(١) مقدمة تحقيق التاج ص٤٣، ٤٤، ومقدمة تحقيق الحيوان ج١/ ص٦، ٧.

(٢) حاشية ص ١٢١ من كتاب الرفع والتكميل.

وكان يورق لإسحاق فاتفق هو وشريك له علىٰ وضعه»)[١].

وطغيان شهرة أحد الأعلام يجعل الوراقين يضعون أسماءهم علىٰ مصنفات الأغمار طلبًا للمال الحرام، فكتاب «صور الأقاليم» لأبي زيد البلخي المتوفىٰ سنة ٣٢٢هـ يتمتع بمكانة عالية (هذه المكانة الممتازة هي التي جعلت النساخ يضعون علىٰ كتاب الإصطخري في هذا العصر المبكر الإصطلاح الذي جاء به أبو زيد البلخي وهو «صور الأقاليم» إلىٰ جانب عنوان الكتاب الأصلي.... فهي مسألة تجارية يبتغون من وراء شهرة أبي زيد رواج منسوخاتهم لكتاب الإصطخري)[٢].

أما أصحاب المطابع فأمرهم أشد من الوراقين الذين كانوا ينسخون نُسَخًا محدودة العدد، أما هؤلاء فيطبعون نسخًا بالآلاف باطلة، وهذه (النسخة المطبوعة التي قد لا تفضل نسخة مخطوطة غير دقيقة قد أصبحت الآن تنتج بالمئات إن لم يكن بالألوف، ويمكن لأي شخص يهتم بالكتاب أن يحصل عليها وأن يرجع إليها ويقتبس منها، وأصبح لها حُجّية لم يكن يظفر بها غير نسخة المؤلف في عصر المخطوطات)[٣].

(فكتاب الفوائد المشوق إلىٰ علوم القرآن والبيان المنسوب لابن القيم المطبوع بمطبعة السعادة بمصر. بعض باعة الكتب اشتراه وطبع له غلافًا وسماه «كنوز العرفان في أسرار وبلاغة القرآن» ليوهم الناس أن هذا كتاب جديد للمؤلف المذكور فتقبل الناس علىٰ شرائه)[٤].

---

(١) المخطوط العربي ص١٢٧، ١٢٨، وراجع الفهرست ص١٤١.

(٢) مقدمة تحقيق المسالك والممالك ص ٩،٨.

(٣) الكتاب في العالم الإسلامي ص٢٩.

(٤) نموذج الأعمال الخيرية ص٧٩. وتلك فائدة أخرىٰ في شأن هذا الكتاب «الفوائد المشوق...» فتأمل!

وكأنه لم يكفنا ما كان يفعله الوراقون قديمًا حتىٰ نجد (فئة... يعمد أحدهم إلىٰ فصل من كتاب ويضع له عنوانًا جديدًا ويطبعه علىٰ أنه مؤلف استجدّ في المكتبة لعالم قديم... مثل كتاب «النساء» لابن عبد ربه... فصل من «العقد الفريد» و«معجزات الرسول ﷺ» لابن كثير... فصل من «البداية والنهاية»)[١].

٣- الجهل والخطأ:

أمران قديمان نُحلت بسببهما كتب ومصنفات إلىٰ غير أصحابها بغير عمد أو قصد سوىٰ الجهل والخطأ.

قال أبو الطيب اللغوي المتوفىٰ سنة ٣٥١هـ في مقدمة كتابه «مراتب النحويين»: (وقد غلب هذا الجهال، وفشا في الرذال؛ حتىٰ إن كثيرًا من أهل دهرنا لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد، وبين الشيء المنسوب إلىٰ أبي سعيد الأصمعي أو أبي سعيد السكري أو أبي سعيد الضرير... وحتىٰ يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادي ومحمد بن سلام الجمحي صاحب «الطبقات» أخوان. ولقد رأيت نسخة من كتاب «الغريب المصنف» علىٰ ترجمته: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي، وليس أبو عبيد بجمحي ولا عربي)[٢].

فلما انتقل الناس من عصر المخطوطات إلىٰ عهد المطبوعات حدث ما هو أشد وأنكىٰ (فالخبرة التي تكونت في عصر المخطوطات، والتي كانت تحكمها ضوابط صارمة في التعامل مع تلك النصوص؛ فقد كان هناك تقاليد خاصة بنسخ الكتب، وأساليب معينة للإملاء والمقابلة والرسوم التوضيحية تلك التقاليد بدأت تتدهور مع ظهور الطباعة بكل أسف... ويبدو أن فن نقد النصوص الذي تطور في أوروبا خلال

---

(١) شيء من التباريح ص٦٧.

(٢) ص١٥.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يصل إلىٰ العالم الإسلامي، وأنه عندما بدأ تطبيقه في القرن العشرين كان في نطاق محدود فاجتمع الجهل بأساليب العلماء المسلمين الأوائل مع المعرفة الناقصة وغير الدقيقة بالأساليب الأوروبية الحديثة)[١].

وهكذا (ألوف من النسخ من كل كتاب تنشر في الأسواق والمكاتب، تتناولها أيدي الناس، ليس فيها صحيح إلا قليلًا... وأي كتب تبتلىٰ هذا البلاء؟

كتب هي ثروة ضخمة من مجد الإسلام، ومفخرة للمسلمين كتب الدين والعلم: التفسير والحديث والأدب والتاريخ، وما إلىٰ ذلك من علوم أخر)[٢].

٤- محاولة بعض الناس نيل ما لم يقع لهم:

ذلك أيضًا أمر قديم حديث يحاوله الذين لم يظفروا بما يرونه من حقهم؛ فتراهم يُسخّرون قليل ما أتوا من العلم في التزوير والخداع يدّعون به ما لم يكن لهم قطُّ.

من ذلك محاولات بعض طلاب الأسانيد وحق الرواية تزوير السماعات والعبث بأسانيد المصنفات.

(فبعد أن استقرت معظم الأحاديث النبوية في دواوين السنة المختلفة، وأصبحت هذه الدواوين هي المصادر التي يُعتمد عليها في أخذ الأحاديث النبوية أصبحت عناية المحدثين منصبة علىٰ هذه الدواوين.... وقد وضع المحدثون لضبط هذه الأصول والاستيثاق في نقلها ومعرفة مصدر الناقل والأصول التي اعتمد عليها شروطًا دقيقة لصيانة هذه المصنفات والاطمئنان إلىٰ عدم العبث بها أو التحريف فيها، فلم يقبلوها إلا ممن كان له حق الرواية لها، والتزموا لذلك بسلسلة الرواة،

(١) الكتاب في العالم الإسلامي ص٢٠.
(٢) تصحيح الكتب ص٩ وما بعدها.

وإثبات حق الإجازات، والسماعات على الأصول، والفروع المتنسخة من تلك الأصول... فلا يكفي لنقل تلك المصنفات والتصدي لروايتها حيازتها المجردة بالشراء أو الوجادة دون أن يكون هناك حق الإجازة والرواية لها.... فلو تحصل لأحد الرواة نسخة من كتاب بالشراء أو الهبة أو الوجادة؛ فإن هذا التملك لا يكفي وحده لأن يعطى هذا الراوي حق رواية هذا الكتاب؛ بل لا بد من سماعه أو حصول إجازة ممن له حق رواية هذا الكتاب.

وقد تؤول النسخة إلى أحد الرواة عن طريق الشراء مثلًا؛ لكن عليها رواة لم يتصل سماعه أو إجازته بهم، وإنما يتصل ببعضهم في طبقة من طبقاتهم، فيلجأ إلى تغيير سلسلة الرواة أو الضرب على بعضهم، وتغيير البعض الآخر حتى يستقيم له سند النسخة حسب رجال سنده إلى هذا الكتاب.... لقد كان هذا الأصل شرطًا أساسيًا في قبول حديث الراوي؛ فلا يقول حدثنا، أو سمعت، أو أخبرنا، أو أجيز لي روايته إلا عن مصدر يرجع إليه سواء روى أحاديث محفوظة أو مكتوبة، فإذا طولب بأصله أخرجه أو ذكر مصدره، ونظر فيه فإن ثبتت سلامة الأصل قُبِل منه، وإلا رُدّ عليه، وقد يتهم بالكذب أو يرمى به)[١].

وقد تحدث الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ في كتابه «معرفة علوم الحديث» عن هذا، قال: (ثم يتأمل أصوله: أعتيقة هي أم جديدة؟ فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها)[٢].

---

(١) عناية المحدثين بتوثيق المرويات ص٩ وما بعدها.

(٢) ص١٦.

وفي المكتبة الظاهرية نسخة من كتاب «الكنىٰ والأسماء» للإمام مسلم بن الحجاج صاحب «الصحيح» المتوفىٰ سنة ٢٦١هـ.

(لقد كان رواة هذه النسخة علىٰ الغلاف قبل تغيير أسمائهم كما يلي:

كتاب «الكنىٰ والأسماء» تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. رواية أبي محمد عبد اللّٰه بن أحمد بن جعفر النيسابوري عن أبي حاتم مكي بن عبدان عنه. سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات ويتلخص التحريف فيما يلي:

١- أدخل رواة بين الأسطر المثبتة علىٰ الغلاف بخط مغاير.

٢- غيّر اسم صاحب الأصل الذي عورضت علىٰ أصله هذه النسخة فوضع فوق اسمه كنية أخرىٰ، وجعل من الكنية اسمًا آخر، وحرّف اسم الجد.

٣- خط علىٰ اسم الراوي والناسخ.

٤- تحول بذلك رواة سند هذه النسخة وصاروا هكذا:

أ- أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقري عن:

ب- أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس عن:

ت- أبي سعيد محمد بن عبد اللّٰه بن حمدون عن:

ث- أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري عن:

ج- مسلم بن الحجاج:

ويبدو أن الذي قام بهذا التغيير هو الأول، وأبو الحسن هذا لا يعرف... ولم أقف له علىٰ ترجمة. والتغيير الذي عمل علىٰ سند الكتابين واضح خاصة بالنسبة لكنىٰ مسلم، ويبدو أن الرجل مولع بجمع الكتب لثرائه، فحمله ذلك علىٰ أن يكون أحد رواة هذه الكتب والناقلين لها، ولما لم يكن ذلك ممكنًا حسب قوانين النقل

والرواية عند المحدثين، غيّر سلسلة الإسناد مدعيًا سماعه من ابن أبي الفوارس أحد رواة النسخة؛ لكن ليس هناك ما يدل علىٰ صحة هذا السماع إلا مجرد تملكه للكتاب)[١].

وأحيانًا يدفع حسد الناس واستخفافهم لأمره وإعراضهم عن شأنه إلىٰ تزوير أمثال تلك الكتب انتقامًا منهم وثأرًا من ظلمهم.

قال الجاحظ في الكتاب المنسوب له «المحاسن والأضداد»: (قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: إني ربما ألفت الكتاب المحكم المتقن في الدين والفقه والرسائل والسير والخطب والخراج والأحكام وسائر فنون الحكمة وأنسبه إلىٰ نفسي فيتواطأ علىٰ الطعن فيه جماعة من أهل العلم بالحسد المركب فيهم وهم يعرفون براعته ونصاحته.... وربما ألفت الكتاب الذي هو دونه في معانيه وألفاظه فأترجمه باسم غيري وأحيله علىٰ من قدمني عصره مثل: ابن المقفع، والخليل، وسلم صاحب بيت الحكمة، ويحيىٰ بن خالد، والعتابي ومن أشبه هؤلاء من مؤلفي الكتب فيأتيني أولئك القوم بأعيانهم الطاعنون علىٰ الكتاب الذي كان أحكم من هذا الكتاب لاستنساخ هذا الكتاب وقراءته عليّ، ويكتبونه بخطوطهم ويصيرونه إمامًا يقتدون به ويتدارسونه بينهم... لأنه لم يترجم باسمي ولم ينسب إلىٰ تأليفي)[٢] بل قد يزور اسم ناسخ النسخة ليرفع من قدرها ومنزلتها؛ ومن هذا نسخة ديوان الحادرة (المحفوظة في مكتبة رضا رامبور برقم ٤٣٨٢ وخطها ثلث ونسخ، كتبت سنة ٦٢٩ هـ... وفي آخرها: «تم شعر الحادرة... مشقه ياقوت المستعصمي في شوال تسع وعشرين وستمائة»... وكانت هذه النسخة من النسخ التي اطلع عليها

---

(١) عناية المحدثين ص٦٦ وما بعدها، وقدم الدكتور أحمد نور سيف نماذج من المخطوط مشروحة مبينًا ذلك التغيير.

(٢) ص٢.

الأستاذ امتياز علي عرشي ورجع إليها. وقد شك في نسبة خطها إلىٰ ياقوت المستعصمي «لأن المستعصم بالله العباسي تلقب بهذا الاسم بعد ما ولي الخلافة في سنة ٦٤٠هـ» ثم قال: «وأظن بعد الإمعان في خط الشيخ التبريزي [صاحب الخط الأول الذي ذكرناه قبل قليل] وخط الكتاب نفسه أن الشيخ هو كاتب النسخة، وقد نسبه إلىٰ المستعصمي لإجلال مرتبة الخط وجلب المال الخطير به من يدّ من أهدىٰ إليه الكتاب من الأمراء أو السلاطين» وذا رأي صائب فيما يبدو لنا، ويدعمه أن عبد الله بن الخليفة المستنصر بالله -وهو الذي عرف سنة ٦٤٠ بالمستعصم بالله- كان عمره سنة كتابة هذه النسخة -سنة ٦٢٩هـ- نحو تسع عشرة سنة ولا يتفق ذلك مع ما ذكره ابن الفوطي عن ياقوت في قوله: «كان قد اشتراه الخليفة المستعصم صغيرًا وربي بدار الخلافة»... ثم إن ياقوتًا توفي سنة ٦٩٨هـ وهذه النسخة كتبت قبل ذلك بسبعين سنة؛ فكم كان عمر ياقوت حين كتبها، وخطها يدل علىٰ أن كاتبها أستاذ متمكن)[١].

بل في الزمان القريب من زور نسخة مخطوطة من مطبوع حديث وجعلها في دار الكتب المصرية بخطه بعد أن نشر عنها مطبوعة جديدة!!

ففي دار الكتب المصرية نسخة من «ديوان عروة بن الورد» بشرح ابن السكيت (بقلم كاتبها... محمد أمين بن السيد عمر أفندي الزهدي ابن المرحوم السيد الحاج إبراهيم زيتونة... وذلك في غاية ذي القعدة سنة ست وثمانين ومئتين وألف)[٢].

وعين هذا الرجل هو من نشرها بعد ذلك بسنوات بالمطبعة الوهبية سنة ١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م ضمن ذلك المجموع الشعري المعنون بـ «خمسة دواوين العرب»[٣].

---

(١) مقدمة تحقيق ديوان الحادرة ص٢٨٥ وما بعدها.

(٢) تحت رقم ٥٠٨٤ أدب. مقدمة تحقيق شعر عروة ص١٣ وما بعدها.

(٣) الكتاب المطبوع بمصر ص٨٩.

وإذا تأملت هذه الطبعة، والتي يذكر الخواجة أنها (صورة حرفية لديوان عروة المخطوط بدار الكتب والوثائق المصرية)[١] تتبين (أنها تكاد تكون صورة حرفية عن مخطوطة ليبتسج أو طبعة نولدكه، ويرجح أنها نقلت من طبعة نولدكه؛ فقد احتوت علىٰ المقطوعات نفسها التي جمعها المستشرق نولدكه، ووضعها في مقدمة طبعة الديوان، وهي مقطوعات ليست من رواية ابن السكيت)[٢].

وقد تصرف هذا الناسخ في شرح ابن السكيت تصرفًا قصد به الاختلاف عن المطبوعة قصدًا ساذجًا؛ فدأب علىٰ تغيير شائع اللفظ بما يرادفه، مثل: «كيف أصنع» يجعلها «ما أصنع»، و«زعموا» يجعلها «قيل»[٣].

كيفية التعامل مع تلك الظاهرة:

إذا كانت تلك هي دوافع هؤلاء المزورين الوضاعين؛ فإنهم في أنفسهم يختلفون بين العالم واسع المعرفة الذي أضله الله علىٰ علم؛ ففعل ما سولت به نفسه، والجاهل الذي دفعه التعصب أو الجشع إلىٰ صنع ما صنع.

ولا شك أن الأول كشفه أصعب؛ لأنه حين يغير الحقائق الصحيحة؛ فإنه يغيرها بمهارة وحذق؛ يحرف الكلم عن مواضعه ليصل به إلىٰ أقرب صورة تشبه الأصل الصحيح، ويمزج بين الصحيح والسقيم ليخدع الجاهل والعالم علىٰ السواء.

وهناك سبل واضحة للوصول إلىٰ برد اليقين في أمثال تلك الموضوعات:

١- العودة إلىٰ الأصول:

---

(١) مقدمة تحقيق شعر عروة ص١٤، ويقصد كتاب «عروة بن الورد حياته وشعره» لإبراهيم شحادة الخواجة ص١٤٤.

(٢) السابق ص١٤.

(٣) راجع مقدمة تحقيق د. محمد فؤاد نعناع لشعر عروة فقد كشف عنها في براعة.

في أي نص تثار حوله الشبهات لا بد لتحرير أمره من العودة إلىٰ الأصول الخطية الأصلية، وعدم الركون إلىٰ المطبوعات غير العلمية.

فقد نشر الأستاذ محمد كرد علي «الرسالة العذراء» منسوبة لابن المدبر سنة ١٩٠٨م، وجرىٰ في إثره الراكضون فنشرها كذلك بتلك النسبة الباطلة الدكتور زكي مبارك سنة١٩٣١م، وأحمد زكي صفوت في «جمهرة رسائل العَرب» سنة ١٩٣٧م.

وبالعودة إلىٰ الأصل المخطوط الوحيد للرسالة الذي اعتمده محمد كرد علي وجد الباحثون النسبة صحيحة (الرسالة العذراء... كتب بها أبو اليسر إبراهيم بن محمد الشيباني إلىٰ إبراهيم بن محمد بن المدبر)[1] انتقل نظر الناشر الذي أعدها أول مرة فأخطأ وتبعه من تبعه بلا تحرير ولا تدبر.

(والطبعة الهندية من «الميزان» المطبوعة في مدينة لكنو سنة ١٣٠١هـ... لم تذكر فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة في أصل الكتاب، وإنما ذكر علىٰ الحاشية كلمات في سطرين قال مثبتها: «لما لم تكن هذه في نسخة، وكانت في أخرىٰ، أوردتها علىٰ الحاشية».

فلما طبع الكتاب بمصر سنة ١٣٢٥هـ طبعت تلك الكلمات التي علىٰ الحاشية في صلب الكتاب، دون تنبيه.

وقد رجعت إلىٰ المجلد الثالث من «ميزان الاعتدال» المحفوظ في ظاهرية دمشق تحت الرقم (٣٦٨ حديث) وهو جزء نفيس جدًا... فلم أجد فيه ترجمة للإمام أبي حنيفة النعمان في حرف النون ولا في الكنىٰ.

---

(١) الرسالة العذراء ص٣٢.

وكذلك لم أجد له ترجمة في النسخة المحفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب تحت الرقم ٣٣٧ وهي نسخة جيدة...

... وفي مدينة الرباط في الخزانة العامة نصف نسخة المؤلف... «ميزان الاعتدال» في مجلد واحد رقمها (١٢٩ق)... رجعت إلىٰ هذه النسخة العظيمة النادرة المثال في عالم المخطوطات فلم أجد فيها ترجمة للإمام أبي حنيفة...

وكذلك لا وجود لترجمة أبي حنيفة في «الميزان» في نسخة الحافظ الضابط المتقن محدث حلب في عصره سبط ابن العجمي... وهو قد فرغ من نسخها سنة ٧٨٩هـ عن نسخة قوبلت وعليها خط المؤلف فصحّ الجزم بأنها مقحمة في بعض النسخ من «الميزان» بغير قلم مؤلفه الحافظ الذهبي)[١].

٢- الاحتكام إلىٰ التاريخ:

- قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ[٢].

- وقال حفص بن غياث القاضي: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين[٣].

وفي مكتبة «لاله لي» الملحقة بالمكتبة السليمانية بإستانبول نسخة من ديوان امرئ القيس (وجاء في صفحة العنوان... أنها «بخط التبريزي»... وجاء في آخرها أيضًا بخط مخالف أنها كتبت بخطه سنة ٤٠٩هـ، وهو خطأ إذ أن الخطيب التبريزي ولد سنة ٤٢١؛ كما أني عارضت خط هذه النسخة بخط التبريزي الثابت له في كتاب «شرح اختيارات المفضل الضبي» المحفوظ بمكتبة العطارين بتونس، والمصور منه نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ١٩٨٧٦ز -لاحتمال أن

---

(١) الرفع والتكميل ص١٢٢ وما بعدها حاشية المحقق رحمه الله.

(٢) الإعلان بالتوبيخ ص٢٣.

(٣) السابق.

يكون الخطأ في سنة النسخ فقط- فوجدته مخالفًا لخط التبريزي تمامًا)[١].

وقد ذكرت لك من قبل خبر نسخة ديوان الحادرة المنسوبة لياقوت المستعصمي وقد كشف التاريخ خبرها أيضًا.

٣- البحث عن الإسناد:

تعلمنا من سلفنا أن (الأسانيد أنساب الكتب)[٢] فهذه أول ما نفتّش عنه وكيف لا ونحن أمة الإسناد من خصائصها[٣].

وإذا نظرنا إلىٰ كتاب «نهج البلاغة» المنسوب لعلي بن أبي طالب ﷺ وجدناه (مجموع أقوال وخطب جمعها الشريف الرضي المولود سنة ٣٥٩ والمتوفىٰ سنة ٤٠٦ من الهجرة، أو جمعها أخوه الشريف المرتضىٰ المولود سنة ٣٥٥ والمتوفىٰ سنة ٤٣٠ من الهجرة ونسب ما فيه إلىٰ أمير المؤمنين علي ﷺ الذي توفي سنة ٤٠ من الهجرة. ومعنىٰ ذلك أن بين جمع هذه الأقوال وبين وفاة علي نحو أربعة قرون. وهذه الأقوال لم يروها الرضي أو أخوه المرتضىٰ بإسناد متصل ينتهي إلىٰ علي فكيف نثق بهذه الرواية المرسلة بلا إسناد صحيح، مع هذه الدهور المتطاولة التي تفصل بين علي أمير المؤمنين وبين جامع هذه الأقوال)[٤].

٤- دفع خُطّة الكتاب ورسم بنائه لما دُسّ فيه:

لا ينتبه ذلك الواضع لنفي شرط المصنف في كتابه صحة انتساب تلك الزيادة الباطلة التي وضعها خلاله.

---

(١) مقدمة تحقيق ديوان امرئ القيس ص١٢ وما بعدها؛ وتأمل حرص الأستاذ محمد أبو الفضل ﷺ علىٰ تحرير الأمر.

(٢) الدر النضيد ص٢٧٠.

(٣) اختصار علوم الحديث ص١٥٩.

(٤) جمهرة مقالات محمود شاكر ص١٠٦١ وما بعدها.

(فقد صرح الذهبي في مقدمة «الميزان» ١/ ٣ فقال: «وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحدًا؛ لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس؛ مثل: أبي حنيفة والشافعي والبخاري، فإن ذكرت أحدًا منهم فأذكره في الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس».

وجاءت في النسخة المطبوعة من «الميزان» بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٥هـ ترجمة أبي حنيفة ٣: ٢٣٧ في سطرين، ليس فيها دفاع عن أبي حنيفة إطلاقًا وإنما تحط على جرحه وتضعيفه، وكلام الذهبي في المقدمة ينفي وجودها علىٰ تلك الصفة لأنها تحمل القدح لا الإنصاف)[1].

وطبع كتاب «مقاتل الطالبيين» لأبي الفرج الأصفهاني المتوفىٰ سنة ٣٥٦هـ (في طهران سنة ١٣٠٧هـ، وهي طبعة حجرية سقيمة يشيع فيها التحريف والتصحيف. ثم أعيد طبعها في النجف سنة ١٣٥٣هـ، وهي طبعة لا تفضل أصلها إلا بكثرة الأخطاء الغليظة... وقد انفردت المطبوعة بذكر ترجمة للحسين بن زيد بن علي لم يرد لها ذكر في المخطوطة -مخطوطة دار الكتب المصرية- كما قلت في صفحة ٣٨٧، وقد رجعت إلىٰ نسخة لندن المصورة فألفيتها خالية من ذكر هذه الترجمة، ولا شك عندي في أن هذه الترجمة نسبت إلىٰ أبي الفرج زورًا وبهتانًا؛ لأن الحسين بن زيد هذا لم يمت قتيلًا، وقد شرط أبو الفرج علىٰ نفسه ألا يورد في كتابه إلا من كان قتيلًا، كما قال في مقدمته، وكما يتضح من منهجه في الكتاب)[2].

٥- التخريج:

لا بد وأن تعثر علىٰ مادة النص أو نقول عنه أقدم منه وأحدث؛ فالنص لم ينزل من السماء.

---

(١) الرفع والتكميل ص ١٢٢ الحاشية.

(٢) مقدمة تحقيق «مقاتل الطالبيين».

(وهذا الكتاب «نهج البلاغة» فيه من غريب ألفاظ اللغة قدر كبير جدًا، وقد أفرد علماء الأمة كتبًا تسمىٰ «كتب الغريب» عنيت بتفسير غريب ما في حديث رسول الله ﷺ، وغريب ما روي عن كبار الصحابة... ومعنىٰ ذلك أن علماء الأمة الذين تتبعوا شواهد اللغة قبل مولد الشريف الرضي أو أخيه المرتضىٰ لم يقفوا علىٰ هذا القدر المفرط الموجود في «نهج البلاغة». ولو كان تحت أيديهم مثل هذا القدر لما أغفلوه البتة)[١].

٦- الوقوف علىٰ مخرج النص إلىٰ الوجود ومشربه وهواه ودوافعه:

إذا كان مخرج النص إلىٰ الوجود هالكًا في حب شخص أو مذهب وأخرج لنا نصًا لا نعرفه في نصرة وتأييد هذا الذي هلك فيه حبًّا وتعصبًا، ونسبه إلىٰ شخص ما لا سيما هذا المحبوب، لن نسلم له بصحة ما ادعىٰ كما فعل الشريف الرضي الشيعي الرافضي مع علي بن أبي طالب في «نهج البلاغة».

وكذلك إذا كان مخرج النص إلىٰ الوجود هالكًا في كره شخص أو مذهب وأخرج لنا نصًا لا نعرفه أيضًا في الحط والنيل من هذا الذي هلك فيه كرهًا وبغضًا، ونسبه إلىٰ شخص ما، لا سيما هذا المبغوض، فإنا كذلك لن نسلم له بصحة ما ادعىٰ.

كما فعل الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي المتوفىٰ ١٣٧١هـ مع شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ فقد أخرج رسالة نسبها للإمام الذهبي المتوفىٰ سنة ٧٤٨هـ أرسلها لابن تيمية (تحذيرًا له عن الإصرار في الشذوذ عن جماعة أهل العلم في مسائل خطرة)[٢] نشرها في دمشق والقاهرة عدة مرات عقب

(١) جمهرة مقالات محمود شاكر ص١٠٦٣.
(٢) من كلام الكوثري علىٰ طرة النسخة.

تحقيقات متنوعة، وأهدىٰ أصلها المخطوط إلىٰ دار الكتب المصرية سنة ١٢٥٤هـ = ١٩٣٦م. في ثلاث صفحات غير صفحة العنوان المكتوب بخط مغاير لبقية النص[١]، وقدم للنص مُوثِّقًا له، وذيّله بنسخة من النص بخطه مع التعليق والزيادة التي يقتضيها السياق!

وقد قال أسلافنا -رحمهم اللَّه-: (كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب، أو لحسد. وما ينجو منه إلا من عصمه اللَّه) و(قد عقد ابن عبد البر في «جامعه» بابًا لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأىٰ أن أهل العلم لا يقبل الجرح فيهم إلا ببيان واضح، فإن انضم إلىٰ ذلك عداوة فهو أولىٰ بعدم القبول)[٢].

٧- إتمام خطوات فحص المصادر ودراستها وتطبيق أعمال النقد الخارجي والداخلي ومعارضة الأصول ببعضها.

٨- طول النفس في البحث، وتوفير الفرصة الكاملة للدهر ليكشف لنا عن سر تلك الموضوعات.

ويجدر بنا قبل أن نطوي صفحة الوضع والدس وما أشبههما أن ننصح أنفسنا وغيرنا بعدم المبالغة والإسراف في تصور شأن الوضع وتعظيم أمره؛ فهي نقاط سود محدودة في ثوب أبيض ناصع البياض.

فالغالب والكثرة الكاثرة من تراثنا صحيحة تامة لا ريب فيها ولا شك؛ وإنما تلك حالات معدودة نسلط الضوء عليها لننتبه ونعرف.

وحتىٰ ما نص عليه الأقدمون ينبغي أن يحرر؛ و(يقال إن خلفًا الأحمر هو الذي

---

(١) وكذلك جاء خط العبارة الأخيرة: «نصيحة منه لابن تيمية» بخط مخالف لسائر المخطوطة.

(٢) الرفع والتكميل ص٤٢١ وما بعدها. وتأمل الكلام جيدًا!

وضع لامية الشنفرىٰ ونسبها إليه كما وضع لامية تأبّط شرًّا في رثاء خاله، وأنا أتهم هذا الخبر وأوثقها لقوتهما في التعبير عن الروح العربية الجاهلية)[١].

لكن بعض الباحثين المعاصرين أسرفوا علىٰ أنفسهم في الشك وتجرءوا علىٰ التراث وأهله، وأخذوا يجحدون النسب الصحيحة المثبتة علىٰ المخطوطات، وينحلونها إلىٰ آخرين؛ لأشياء تصورتها عقولهم، وتعليلات أوهىٰ من بيت العنكبوت.

من هذا -وهو مع الأسف كثير- ما علق به د. طه الحاجري علىٰ رسالة سهل بن هارون الكاتب في البخل التي ذكرها الجاحظ في كتابه «البخلاء» فخرج من قوله: (الجاحظ أديب منشئ... وكتاب البخلاء كتاب فن... لا كتاب رواية... وبهذا يسقط القول بأصالة صحة النسبة، ويقوم في موضعه القول بأن الأصل في هذه الرسالة أنها للجاحظ نحلها لسهل، ووضعها عليه وتكلم فيها بلسانه)[٢] هكذا وهو القائل قبل هذا بقليل أن (النصوص... تشهد أولًا بأن لسهل بن هارون مذهبًا اقتصاديًا ارتضاه لنفسه، ودعا إليه، وكتب في ترويجه والدفاع عنه، ذكر ذلك ياقوت، وابن النديم، وأشار إليه الحصري، وقال الجاحظ في البخلاء: «... ما علمت أن أحدًا جرد في ذلك كتابًا إلا سهل بن هارون و...» ثم هي تشهد ثانيًا بأن لسهل رسالة في مدح البخل، ذكر ذلك ياقوت -قلت: ومن قبله ابن النديم في «الفهرست»- وذكر أنها هي هذه التي جاءت في البخلاء». هذا إلىٰ أن هذه الرسالة قد استفاض القول أنها لسهل، فكذلك نسبها إليه ابن عبد ربه، وشهاب الدين النويري)[٣].

---

(١) البحث الأدبي ص١٦٠.

(٢) حاشية المحقق ص٢٦٨.

(٣) السابق.

ثم برر ذلك بزعمه الباطل بأن هؤلاء إنما نقلوها عن «البخلاء» أو أن الوراقين هم الذين نقلوها عن «البخلاء» وروجوها بين الناس.

ومثل ما فعل مع سهل بن هارون أعاده مع خالد بن يزيد[١]، وابن التوام[٢]، وهكذا ظلمات بعضها فوق بعض، وأوهام تحيل النصوص الثابتة لمنحولات وموضوعات، وكل سبل التوثيق والتثبت يمكن تأويلها، هراء لا يصح لنا معه علم أبدًا. ولا حول ولا قوة إلا بالله!

❊ ❊ ❊

(١) ص٣٠٤.

(٢) ص٣٨٧.

تحرير عنوان النص

من جملة عمل المحقق تحرير العنوان الصحيح للنص، الذي قد يختلف ما بين النسخ المخطوطة، والمذكور في كتب التراجم والفهارس، أو خلال النقل عن النص في سائر كتب التراث.

والعنوان خلال النسخة المخطوطة له ثلاثة أماكن معروفة: صفحة العنوان، وخاتمة النص، ومقدمة النص، فتلك هي المواضع التي عادة ما يثبت فيها عنوان النص.

ولذلك يجب التثبت في تلك المواضع الثلاثة من اتفاق نوع الخط والمداد والورق مع سائر النسخة، والتنبّه للحكّ والضرب والطمس فيها.

وقد طبع كتاب «إعراب القرآن» المنسوب للزجاج عن نسخة (الصفحة الأولىٰ... خطها يباين خط الكتاب)[١] فكانت تلك أولىٰ الإشارات التي تشكك في الاسم والنسبة[٢].

وقد يتهاون الذاكرون لاسم الكتاب في إثباته، وكذلك الناقلون عنه (فالواقع أن ورود كتاب بأسماء مختلفة ظاهرة كثيرًا ما نجدها في تراثنا العربي؛ فمثلًا كتاب «إنباه الرواة» للقفطي نجده يتردد في المراجع باسم أخبار النحاة، وأخبار

---

(١) ج٣/ ص١٠٩٦ عن دراسة الكتاب الموجودة بآخر النشرة.

(٢) (تصدىٰ...شيخ العربية في بلاد الشام العلامة أحمد راتب النفاخ لهذا الكتاب في مقالتين فذتين نشرهما في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الأولىٰ في المجلد ٤٨...والثانية في المجلد ٤٩..وصاحب هذا الكتاب هو جامع العلوم... واسمه -الكتاب- الصحيح «الجواهر») صلة الكلام في كتاب الجواهر للباقولي مقال أحمد محمد الدالي ص١٨٣ وما بعدها. وقد وقف الدالي علىٰ أدلة أخرىٰ تقطع الأمر بنسبة الكتاب واسمه الصحيح.

النحويين، وإنباه الرواة. وكتاب مثل «تقويم اللسان» لمؤلفنا ابن الجوزي يرد عنوانه مختلفًا من مرجع إلىٰ آخر، حتىٰ يصل هذا الاختلاف إلىٰ نحو خمسة أسماء.

ويذكر الأستاذ محمد عبد الغني حسن هذه الحقيقة في معرض حديثه عن كتاب «مجمع الأمثال» للميداني، ويعلل لها بأنها ترجع إلىٰ إهمال الناسخين من ناحية، وإلىٰ عدم الاهتمام بحفظ الاسم الصحيح للكتاب من ناحية أخرىٰ؛ فهو نوع من التساهل عند العلماء حين تزدحم الكتب أمامهم، فلا يتحرون الدقة في ذكر أسمائها، بل يكتفون من محفوظ الاسم في ذاكرتهم بما يدل علىٰ موضوع الكتاب)[١].

وتلك حقيقة لا يماري فيها أحد؛ فقد كان تركيزهم علىٰ المؤلف -صاحب النص- بالذكر والتنبيه أكبر بكثير من الالتفات إلىٰ عنوان كتابه.

وقد رأيت صاحب «خزانة الأدب» عبد القادر البغدادي المتوفىٰ سنة ١٠٩٣هـ، متساهلًا جدًّا في تسمية كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة تارة يذكره بهذا الاسم وأخرىٰ يذكره باسم «طبقات الشعراء» رغم أن النسخة التي تملكها منه (بمصر المحروسة في سنة ١٠٤٩)[٢] موسومة بالاسم الأول، (ونقوله تشهد بأنه نقل عن الأولىٰ فقط، وتبعها في صوابها وخطئها)[٣].

ولذلك لا نحكم علىٰ الاسم المثبت علىٰ المخطوط -خاصة إن كان نفيسًا- بما

(١) مقدمة تحقيق «أخبار الأذكياء» لابن الجوزي؛ نقلًا عن مقدمة تحقيق «مسائل الانتقاد» ص١٣.

(٢) نقلًا عن طرة نسخة خزانة راغب باشا بإستنبول رقم ١١٨٠.

(٣) الحقائق الغائبة ص١٥. ووقف الأستاذ عبد السلام هارون (علىٰ أن صاحب «الخزانة» لا يعبر بدقة عن اسم الكتاب، شأن كثير من العلماء الذين يذكرون الكتب بأقرب شهرة لها) مقدمة تحقيق «أسماء المغتالين» ص١٢٥.

يذكره الناس في كتبهم له من اسم، وفيما حدث في تحقيق كتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام لنا آية.

قال شاكر رحمه الله: (كان معلومًا أني سمّيتُ كتاب ابن سلام في الطبعة الأولىٰ: «طبقات فحول الشعراء»، وقد عاب ذلك عليّ كثير من أفاضل أهل العلم، أولهم أخي وصديقي الأستاذ السيد أحمد صقر، في نقده الكتاب بعد ظهوره، فقال: «كما كنت أوثر أن لا يغيّر اسم الكتاب الذي عُرف به وذُكر في أكثر الكتب والتراجم، وهو «طبقات الشعراء»، لا «طبقات فحول الشعراء»، وليس في قول ابن سلام: «فاقتصرنا من الفحول المشهورين علىٰ أربعين شاعرًا» دلالة علىٰ الاسم الذي اختاره الشارح لأنه قال أيضًا: «ففصلنا الشعراء من أهل الجاهلية والإسلام والمخضرمين، فنزلناهم منازلهم، واحتججنا لكل شاعر بما وجدنا له من حجة». وقول الشارح: «إن اسم «طبقات الشعراء» ثوب فضفاض لا يطابق ما في كتاب ابن سلام؛ لأنه لم يستوف فيه ذكر الشعراء، يقال كذلك علىٰ الاسم الذي اختاره: «طبقات فحول الشعراء»، ولو اتخذنا فضفضة اسم الكتاب ذريعة إلىٰ تغيير اسمه، لبدلنا كثيرًا من أسماء الكتب، فإن أكثرها لا يطابق اسمه موضوعه. وهل يطابق اسم «الكامل» للمبرد، موضوع كتابه؟ كلا، فما أبين انتفاء هذا الكتاب عن نسبه، وأشد منافاته للقبه».

وكان آخرهم الدكتور مصطفىٰ مندور، فإنه قال، بعد ذكره أن المصادر القديمة مجمعة علىٰ أن ابن سلام اختار لكتابه اسم طبقات الشعراء: «ثم لما أراد الأستاذ محمود شاكر نشر الكتاب، وجد في جملة ابن سلام التي قالها في مقدمته: «فاقتصرنا من الفحول المشهورين علىٰ أربعين شاعرًا...»، ووجد في بعض المواضع عند أبي الفرج الأصفهاني مثل قوله: «وذكره ابن سلام في الطبقة الخامسة من فحول الشعراء» -ما رجح عنده اختيار تسمية الكتاب: طبقات فحول

الشعراء. ولست أظن أن عوامل الترجيح هذه تكفي مطلقًا للأخذ بهذا الرأي، فلفظة «فحول» المذكورة في السياقين السابقين لا تحمل أية دلالة إلا أن تكون صفة توضح نوع الاختيار، أو الثناء علىٰ من اختارهم الجمحي... ولعلي كنت أوثر للأستاذ المحقق ألا يميز طبعته بهذا الشعار الجديد، ويحتفظ بالتسمية القديمة: طبقات الشعراء».

ومعذرة إلىٰ الأستاذين الجليلين، إذ خالفت ما آثرا من الرأي مرة أخرىٰ، لا لأني غير مقتنع بما ذكرا من الحجة علىٰ فساد رأيي وقبح جرأتي، بل لأن مصورة المخطوطة قد فصلت ما بيني وبينهما... فالآن، وقد ظفرت بمصورة من المخطوطة، ونشرت صورتها في أول الأوراق المصورة بعد هذه المقدمة، أجد أن الفصل في القضية لا يحتاج إلىٰ برهان أدعيه علىٰ رأي أراه استنباطًا؛ بل ما في المخطوطة هو الفيصل.... ففي المصورة: «طبقات فحول الشعراء»...)[1].

وقد زاد هذا التراخي والتهاون في تسمية الكتب، حتىٰ طال كتبًا رفيعة القدر عند المسلمين؛ ككتاب الإمام البخاري، وكتاب الإمام مسلم، وكذلك كتاب الإمام الترمذي.

(لكن ذلك الاختصار تسبب -علىٰ مرّ الزمن- في غموض معرفة بنية كل من هذه الكتب الثلاثة؛ لأن البخاري عنون كتابه بما يدل أوضح الدلالة علىٰ مقصده من تأليفه وما بناه عليه، فذكر فيه أوصافًا تشخص معالم الكتاب والأسس التي قام التأليف عليها، وكذلك صنع كل من مسلم والترمذي في عنوان كتابه، فعنونه بما يكشف لقارئه من أول نظرة الأصول والأركان التي بنىٰ تدوين الكتاب عليهما، فذكر أوصافًا في عنوانه دالة علىٰ قصده من تأليفه وما قصره عليه)[2].

---

(١) مقدمة التحقيق ص٢١ وما بعدها.

(٢) مقدمة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» ص٦.

وبالعودة إلىٰ الأصول الخطية النفيسة، وما ذكره كبار الحفاظ الضابطين تم تحرير أسماء تلك الكتب عظيمة المكانة عندنا[١].

لكن التساهل والتهاون في تسمية الكتاب ليس هو السبب الوحيد لتغيير العنوان الأصلي للكتاب؛ فهناك التغيير عن خطأ أو جهل أو طمس أو تزوير في القديم.

ثم أتت الطباعة الحديثة بأخطائها لتشارك في هذا الأمر أيضًا، ومن ذلك كتاب «الموشىٰ» لأبي الطيب الوشاء (فقد كان المرحوم السيد محمد أمين الخانجي الكتبي أول من نشر هذا الكتاب بمصر، وقد أطلق عليه «الظرف والظرفاء»، وقدمه بهذه الكلمة: ... وبعد فإني عندما صمدت للاتجار في الكتب -صيب اللَّه إلي نشر النافع منها- فكنت أرجع في اختياري إلىٰ مصنفات الصدر الأول لموقع اختيارهم فيما يدونوه -كذا- من العلم في كل فن، وهذا كتاب عرف بالموشىٰ تأليف أبي الطيب محمد بن إسحاق بن يحيىٰ الوشاء أحد أئمة الأدب في القرن الثالث، وممن أخذ عن أبي العباس محمد بن يزيد النحوي المعروف بالمبرد، وقعت إليّ نسخة منه، فانتحلت له اسم «الظرف والظرفاء» ليطابق مسماه، ويكون عنوانًا علىٰ حليته وحلاه، واللَّه المستعان علىٰ كل حال. كتبه محمد أمين الخانجي الكتبي)[٢].

وقد طبع كتاب «الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل» للإمام السيوطي بهذا الاسم الصحيح مرتين[٣]، وجاء أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول فطبعه باسم «الوسائل في مسامرة الأوائل»[٤].

---

(١) راجع ذلك البحث النفيس!

(٢) أول صفحة في مقدمة النشرة.

(٣) الأولىٰ في بغداد سنة ١٩٥٤م تحقيق د. أسعد طلس، والثانية في القاهرة سنة ١٩٩٣م -ط الثانية- تحقيق علي عمر، وإبراهيم العدوي.

(٤) والتي أخرجته دار الكتب العلمية!

* سبل تحقيق اسم النص:

١- أولها العودة إلىٰ الأصول الخطية العتيقة للنص؛ فهي -غالبًا- ما ستحمل الاسم الحقيقي.

وقد اشتهر كتاب الجاحظ «البيان والتبيين» بهذا الاسم (ولكن طبيعة الأمور ترىٰ أن هذه التسمية لا تتمشىٰ مع المنطق؛ فإن البيان هو التبيين بعينه، ونحن نربأ بالجاحظ أن يقع في مثل هذا العيب في تسميته أشهر كتبه وأسيرها.

والدارس لهذا الكتاب يرىٰ أنه ذو شقين متداخلين: الشق الأول هو ما اختاره الجاحظ من النصوص والأخبار والأحاديث والخطب والوصايا وكلام الأعراب والزهاد ونحو ذلك، وهو ما يعنيه الجاحظ بكلمة «البيان».

والشق الثاني هو النقد الأدبي في صورته المبكرة، فللجاحظ في هذا الكتاب نظرات فاحصة في نقد نصوصه، وفي الكلام بصفة عامة، تسمىٰ بعد ذلك بفن «النقد»، فهذه النظرات وهذه القواعد التي ساقها الجاحظ هو ما عناه بكلمة «التبيُّن».

هذا من ناحية، وهناك ناحية أخرىٰ تاريخية وثائقية، فإن النسخ العتيقة من هذا الكتاب -وقد أثبت صورتها في تقديمي للكتاب- تقطع بأن عنوانه هو «البيان والتبيُّن»، وهذا ما يجده القارئ بوضوح في مصورة كوبريلي... وتاريخ كتابتها هو سنة ٦٨٤هـ، وكذلك نقرأ هذا العنوان بوضوح في مصورة مخطوطة مكتبة فيض الله... وهذه النسخة مكتوبة بخط أبي عمرو محمد بن يوسف بن محمد بن حجاج اللخمي، وقد قرأها وراجعها علىٰ الإمام أبي ذر ابن محمد بن مسعود الخشني في سنة ٥٨٧هـ ...)[1].

---

(١) قطوف أدبية ص٩٧ وما بعدها، وراجع مقدمة تحقيق الكتاب.

٢- التأمل للعنوان المثبت علىٰ الأصل ومدىٰ انطباقه علىٰ محتوىٰ النص؛ لأن أجدادنا من (جيل يحسنون اختيار ألفاظهم للدلالة علىٰ معانيهم ومقاصدهم)[١].

قال أبو تراب الظاهري: (وقع بيدي قبل أعوام كتاب طبع في الهند عُنون بكتاب «خصائص المسند» لأبي موسىٰ المديني، فلما أجلت فيه باصرتي فإذا هو يترجم لرجال «المسند» ممن ليس في «التهذيب» ولا هو من رواة الستة، وربما لا توجد ترجمته في «التعجيل»... فعجبت من أن عنوان الكتاب لا يطابق موضوعه.... حتىٰ قال لي أبي ذات مرة: إنه يشبه أن يكون هذا الكتاب هو «الإكمال» للحافظ الدمشقي الذي يرد ذكره في النقول عنه، وهي تتفق عند ابن حجر ونصوص الكتاب.

وأتيت بالنسخة من الهند، فلما حططت عصا التسيار بمكة أصبحت أختلف علىٰ مكتبة الحرم المكي... إلىٰ أن اجتمعنا بصديقنا الوقور العالم الفاضل الشيخ سليمان الصنيع رحمه الله... وذات مرة ذكرت لهذا العالم الكريم ما كان في نفسي من أمر الكتاب المذكور، وحملت إليه النسخة ليطلع عليها، فأخرج لي ورقة كان قد كتبها بشأنه قبل أن يراني، أو يسمع مني ما حاك في صدري، فإذا فيها تحقيق حسن في أمر الكتاب... نصها: «بسم اللّٰه الرحمن الرحيم، يقول سليمان بن عبد الرحمن الصنيع: اعلم أيها المطلع علىٰ هذا الكتاب أن الذين قاموا بنشره ليس لهم معرفة بعلم الحديث وفنونه، أو علىٰ الأقل لم يعرفوا هذا المُؤلَّف ولا مؤلفه، ولم يتوجهوا للبحث والتنقيب أو السؤال من أهل المعرفة ليقفوا علىٰ حقيقة الكتاب واسم مؤلفه؛ ذلك أنهم نسبوا الكتاب إلىٰ أبي موسىٰ المديني، وأسموه «خصائص

---

(١) مقدمة تحقيق طبقات فحول الشعراء ص٢٤.

المسند» كما ترىٰ ذلك علىٰ طُرّة الكتاب، والحقيقة أن اسم هذا الكتاب هو «الإكمال بمن في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال» ومصنفه هو الحافظ شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي المتوفىٰ سنة ٧٦٥هـ، والدليل علىٰ ذلك ما يأتي:

١- أن ديباجة هذا الكتاب تنادي بأوضح عبارة أن المؤلف من تلاميذ الحافظ أبي الحجاج المزي المتوفىٰ سنة ٧٤٢هـ، والحسيني من تلاميذه.

٢- أن أبا موسىٰ المديني ولد سنة ٥٠١هـ وتوفي سنة ٥٨١هـ، فلا يمكن أن يكون تلميذًا لأبي الحجاج المزي المتوفىٰ سنة ٧٤٢هـ، وبينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق المطايا.

٣- أن خصائص المسند لأبي موسىٰ المديني هو الذي في آخر الكتاب، وقد ذكر سنده بإحضار والده له وسماعه للمسند سنة ٥٠٥هـ، والمِزّي توفي سنة ٧٤٢هـ فكيف خفي علىٰ الناشرين ذلك ولم يتنبهوا له علىٰ أن «خصائص المسند» قد سبق نشره في مصر سنة ١٣٤٧هـ عن أصل صحيح، ومعه «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» لشمس الدين ابن الجزري.

٤- أن الناشرين لهذا الكتاب لم يعتنوا بتصحيحه ومقابلته علىٰ كتب الرجال، فلو قابلوه علىٰ كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لخرج الكتاب الغالب عليه الصحة؛ بل لظهر لهم اسم مؤلفه وعلموه حقيقة.

٥- أن الحافظ شمس الدين أبا المحاسن محمد بن علي الحسيني له كتاب «التذكرة بمعرفة رجال العشرة» ثم أفرد منه هذا الكتاب: «الإكمال بمعرفة من في مسند الإمام أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال»، وبمقابلة هذا الكتاب

علىٰ نقول الحافظ ابن حجر عنه نجدها مطابقة له حرفيًا. وكتبه محققه سليمان الصنيع في ٢٨/ ٤/ ١٣٧١هـ»)[١].

بل قد تدل عدم المطابقة علىٰ نقص في النص وعدم كمال نشرته، ومن هذا كتاب «البداية والنهاية» للحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفىٰ سنة ٧٧٤هـ، فقد كنت أعجب لاسمه كيف يطابق مضمونه، وإذا كان ابن كثير قد أورد في أوله بداية الخلق -مطابقة للجزء الأول من اسم الكتاب- فكيف تكون النهاية، وقد خُتِم الكتاب - في الطبعات المتداولة- بأحداث سنة ٧٦٧هـ، وهكذا فالاسم لا يطابق مضمونه!

ثم فتح اللَّه عليّ بأن الكتاب المطبوع المتداول باسم «النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير هو المتمم للكتاب، وبه يطابق الاسم المضمون، وكذلك تنبئنا مقدمة الكتاب، قال: (هذا كتاب أذكر فيه بعون اللَّه... مبدأ المخلوقات.... ثم نذكر ما بعد ذلك إلىٰ زماننا، ونذكر الفتن والملاحم وأشراط الساعة ثم البعث والنشور وأهوال القيامة....)[٢] فتلك حتمًا النهاية المقصودة[٣].

٣- مراجعة كتب التراجم والفهارس:

عند الشك في عدم مطابقة العنوان للمضمون، ومع اليقين من صحة نسبة النص لصاحبه، نعود لكتب التراجم والفهارس نتثبّت ونستأنس بما فيها.

وفي (تلك الرسالة التي تزدان بها المكتبة التيمورية التي حفظ فيها المغفور له -

(١) أوهام الكتاب ص٧٤ وما بعدها.

(٢) ج١/ ص١٠.

(٣) علمت بعد أنه جاء كذلك في الطبعة التي قام عليه الدكتور التركي، وقد أشار الشيخ أحمد شاكر قديمًا إلىٰ نقص المطبوع منه، قال: (البداية والنهاية، وقد طبع منه في مصر ١٤ مجلدًا كبيرًا، وبقي مجلدان لم يطبعا). الباعث الحثيث ص٢٣٨.

بإذن الله- العلامة أحمد تيمور باشا كثيرًا من نفائس الإنتاج العربي، وهي في صحبة مجموعة تشمل علىٰ ١١ رسالة رقمها ٨٠ مجاميع، وعليها خط المغفور له - بإذن الله- الشيخ طاهر الجزائري. وقد جعل عنوان هذه الرسالة: «رسالة المتزوجات من قريش».

وهذا العنوان موضع نظر؛ فإن المتزوجات من قريش لا يحصيهن العدّ، وليس يخطر ببال مُصنِّف أن يضع في ذلك كتابًا؛ فإن الزواج أمر عام جدًّا ليس له طابع من الغرابة يسترعي النظر والاهتمام، فهذه الكلمة محرفة لا ريب. وحين ننظر إلىٰ موضوع الكتاب نجد أنه يتناول النساء القرشيات اللاتي أردفن زوجًا بعد زوج، ولم يكتفين بزوج واحد، لظروف متباينة ساقتهن إلىٰ ذلك، أو ساقت ذلك إليهن.

ثم نعود بعد ذلك إلىٰ ثبت كتب المدائني، فنجد بين كتب مناكح الأشراف وأخبار النساء كتاب «المردفات من قريش»، فكلمة المردفات التي يراد بها اللائي أردفن زوجًا بعد زوج، هي الكلمة التي تصحح كلمة المتزوجات، وهي الكلمة التي تنطبق علىٰ موضوع الكتاب أتم الانطباق)[1].

● ملاحظات:

١- النص نفسه قد يوجد بدايةً بلا عنوان وضعه له صاحبه، ثم يشتهر بين الناس باسم ما، وهذا الاسم يجب احترامه لئلا تختل معرفة الناس به.

وأشهر نص في هذا الشأن كتاب «الرسالة» للإمام الشافعي المتوفىٰ سنة ٢٠٤هـ (فالشافعي لم يسم «الرسالة» بهذا الاسم، إنما يسميها «الكتاب» أو يقول: «كتابي» أو «كتابنا». وانظر الرسالة -رقم ٩٥٣، ٧٠٩، ٦٢٥، ٥٧٣، ٤٢٠، ٤١٨، ٩٦-،

(١) مقدمة التحقيق ص٦٦.

وكذلك يقول في كتاب «جماع العلم» مشيرًا إلىٰ الرسالة: «وفيما وصفنا ههنا وفي «الكتاب» قبل هذا» -الأم ٧/ ٢٥٣-، ويظهر أنها سميت «الرسالة» في عصره؛ بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن مهدي)[1].

ومنه أيضًا «رسالة أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري المتوفىٰ سنة ٣٢٤هـ فقد (اشتهرت الرسالة بين الباحثين قديمًا وحديثًا باسم «رسالة أهل الثغر» وهم بذلك قد أطلقوا علىٰ الرسالة اسم الجهة التي بعثت إليها وإلىٰ أهلها، من باب إضافة الشيء إلىٰ محله، كما يقال: المسألة المصرية، والمسألة الفلسطينية، وعرفت الرسالة بذلك وتناقلت بها الأخبار، لكن بعد أن اطلعنا علىٰ الرسالة وجدنا المؤلف لم يضع لها هذا الاسم، ولا اقترحه لها، وإنما ذكر لنا أن أهل الثغر قد طلبوا منه أن يذكر لهم «الأصول التي عول عليها سلفنا -رحمة الله عليهم-» ... وبادر المؤلف فذكر لهم هذه الأصول، فقال: ... ثم جاء الباب الثاني في الرسالة بعنوان: «باب ما أجمع عليه السلف من الأصول ...» ثم ختم المؤلف الرسالة بقوله: «فهذه الأصول التي نصّ الأسلاف عليها ....» ومن هذا يتبين لنا حرص المؤلف علىٰ أن يسمي رسالته إلىٰ أهل الثغر بأنها أصول أهل السنة والجماعة التي اتفقوا عليها وأجمعوا علىٰ الأخذ بها.

أما تسميتها برسالة أهل الثغر... فهو من فعل تلامذته، وليس من إطلاقه هو...)[2].

٢- قد تتعدد الإخراجات عن المُصنّف نفسه، وقد يغيّر الرجل نفسه اسم كتابه، ويصبح كل اسم عَلَمًا علىٰ تلك الإخراجة.

---

(١) مقدمة التحقيق ص١٢. وقد يقال إن الكتاب بمعنىٰ الرسالة، ومنه قوله -تعالىٰ- علىٰ لسان سليمان عليه السلام ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨].

(٢) مقدمة النشرة ص١٧ وما بعدها.

ومن هذا الحالة الفريدة خبر كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة، فقد أخرج أبو محمد كتابه عدة مرات وقد غيّر وبدّل وزاد ونقص وبتر ووصل من أول العنوان حتىٰ آخر ترجمة في الكتاب، وقد أطلق علىٰ الإخراجة الأولىٰ اسم «الشعر والشعراء»، كما تشهد بذلك الأصول الخطية، لكنه في الثانية سمّاه كتاب «طبقات الشعراء» - كما تشهد الأصول أيضًا-، وهناك دلائل علىٰ تسمية ثالثة -هي «أخبار الشعراء»- لم نقطع بصدورها عنه[1] وعلىٰ كل حال، يجب علىٰ المحقق دراسة الأصول جيدًا، وتحديد الإخراجة الأخيرة لأي نص كان، ونشرها هي لأنها كلمة المصنف الأخيرة، واحترام التسمية التي اختارها لكتابه، مهما كانت شهرة غيرها من الأسماء.

٣- قد نعثر علىٰ النص منسوبًا صحيح النسبة إلىٰ صاحبه؛ لكنه بلا اسم، فيجتهد المحقق ويبذل وسعه في البحث عن اسمه ويجب عليه بيان نتيجة بحثه، وعلّة ما اختاره من اسم للنص، ومن هذا كتاب «البلاغة» للمبرد المتوفىٰ سنة ٢٨٥هـ (فالرسالة في المخطوطتين لا تحمل عنوانًا، وقد استأنسنا في إعطائها عنوان «البلاغة» بما ذكرته كتب الطبقات من أن المبرد له تأليف بهذا الاسم، هذا بالإضافة إلىٰ أن موضوع الرسالة كلها يدور حول البلاغة والكلام البليغ والأبلغ)[2].

وكتاب «بلاد العرب» تأليف الحسن بن عبد اللَّه الأصفهاني لغدة (أما عن اسم الكتاب فالنسخ الخطية لا تتفق عليه، فنسخة السيد نعمان لم تذكر له اسمًا، ونسخة السيد محمود تضعه هكذا: «رسالة في بيان أماكن الحجاز ومياهها، وغير ذلك، لأبي علي لغدة الأصفهاني» وهذا الكلام لا يخلو من خطأ؛ إذ أماكن الحجاز

(١) الحقائق الغائبة / مبحث اسم الكتاب.

(٢) مقدمة التحقيق ص٧٢ وما بعدها.

ومياهه في هذا الكتاب قليلة جدًا، وجلّ ما فيه مواضع نجدية. ونسخة الإنكرلي، لا تذكر له اسمًا. أما النسخة النجدية فقد كتب في طُرّتها، بخط ناسخها: «أسماء الجبال والمياه والمعادن التي في بلاد نجد وغيرها من جزيرة العرب». وفي نسخة مكتبة الآثار -المتحف العراقي- وضع الاسم: «بلاد العرب»، ويظهر أن واضعه هو السيد سليمان الدخيل، وبهذا سماه الدكتور محمد أسعد طلس رحمه الله في «الكشاف عن مخطوطات مكتبة الأوقاف». وورد في «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان: «مياه وجبال وبلاد العرب».

ونسترعي انتباه القارئ إلىٰ ما سبقت الإشارة إليه من أن هذا الكتاب -في رأيي- منقول من كتاب «النوادر» للغدة. ولهذا جاء بدون اسم في أقدم نسخة وصلت إلينا.

ولشهرة إطلاق اسم «بلاد العرب» لدىٰ الباحثين المتأخرين رأينا إطلاقه علىٰ الكتاب، وإن كان انطباقه عليه ليس صحيحًا من كل وجه)[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) مقدمة التحقيق ص٧١.

الدراسة

لا ريب أن المحقق الثبت هو أعرف الناس بنصه الذي يحققه؛ فهو أكثرهم معايشة له، وصاحبه الذي أطال الوقوف عند جزئياته يستنطقها لتبوح له ببعض مكنونها، قد سعىٰ سعيًا دؤوبًا دائمًا لحل مشكلاته؛ ولذلك نراه أقدر الناس علىٰ استخلاص مراد صاحبه منه، وتحديد أهميته، وإبراز مكانته بين ما سبقه وما لحقه من مصنفات، وجمع شتات الكتاب في دراسة واعية، وكشف أوجه التناقض أو شبه التناقض في كلام صاحبه.

وهذه الدراسات والملاحظات التي تقدم بين يدي التحقيقات هي الروافد التي تثري البحث العلمي عامة، وعلم التحقيق خاصة.

وقد يظن بعضنا أن دراسة النص وتقديم فهم له وتحليل ليس من صناعة التحقيق وعمل المحقق في شيء، وهذا وهم بعيد!

فتحريف النص كتحريف الفهم سواء بسواء، وانحراف النص عن مراده لشيء أصاب مبناه؛ مثل: التصحيف أو التحريف أو الطمس أو السقط أو الزيادة. أو لشيء أصاب معناه؛ مثل: الفهم الخاطئ والتأويل البعيد.

بل فهم النص من قبل محققه عمل سابق علىٰ سائر أعمال التحقيق (ولو لم نفهم النص؛ فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه)[١].

وسينظر الباحث الجاد حتمًا فيما قاله الباحثون والدارسون من قبله عن النص وصاحبه، ولزامًا عليه -إن لم يكن مقلدًا متبعًا- إثبات ما حقّ منها ونفي ما بطل.

---

(١) أصول نقد النصوص ص٤٩.

فمحقق «جمهرة أشعار العرب» للقرشي استعرض خلال تقديمه لنشرته ما قاله الناس عن الكتاب وصاحبه، فصوّب وخطّأ في ضوء المصادر والأصول الخطية[١].

(ولا بأس من أن يتوسع المحقق أحيانًا في مقدمة الكتاب الذي نشره إذا كان ذا فائدة علمية طريفة أو فوائد جليلة، وخاصة إذا كان من شأنها أن تحدث تأثيرًا كبيرًا في دراسة علم من العلوم)[٢].

وليت الشيخ محمود شاكر نشر بحثيه الكاشفين: «برنامج طبقات فحول الشعراء» و«قضية الشعر الجاهلي في كتاب ابن سلام» في مقدمة تحقيقه، لو كان فعل ذلك لحسم كثيرًا من الجدل العقلي العقيم الذي ثار عقب نشرته الأولىٰ والثانية.

فكشف في أولهما، كما قال: (حقيقة منهجي في دراسة الكتب العربية، مُطبَّقًا تطبيقًا صحيحًا في الكتاب الذي قرأته وشرحته ونشرته، وهو كتاب أبي عبد اللَّه محمد بن سلام الجمحي: «طبقات فحول الشعراء». ولأول مرة فسرت حقيقة عملي في دراسة أسانيد الكتب الأدبية كالأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وكالموشح لأبي عبيد اللَّه محمد بن عمران المرزباني، وهو أساس لكل دراسة لكتبنا الأدبية التي سارت علىٰ النهج الصحيح في إسناد الأخبار والأشعار لم أكتبه من قبل؛ لأني لست ممن يتبجح ويتباهىٰ بشيء فعله. وكنت وما أزال أرىٰ تطبيق المنهج خيرًا وأمثل وأجدىٰ من وضع قواعد للحفظ لا يعرف من يحفظها كيف يطبقها)[٣].

وكشف في الثاني -موفقًا مسددًا- عما أحدث ابن سلام في كتابه بآخرة بعدما انتهىٰ من تأليفه قديمًا، ثم بدا له متعجلًا إقحام ما أقحم.

---

(١) مقدمة تحقيقه.

(٢) البحث الأدبي ص٢٠٤.

(٣) مقدمة برنامج طبقات فحول الشعراء ص١١.

وأبان عن حقيقة فعله وسببها، وأعاد بناء الكتاب علىٰ سيرته الأولىٰ علىٰ نحو فريد معجب. وبين مراد ابن سلام من هؤلاء الذين يضعون الشعر، ومقصده من العلماء... وغير ذلك مما كشف عنه مستأنفًا غير مسبوق رحمه الله.

*** علىٰ أن المحقق يجب عليه مراعاة بعض الأسس العلمية الموضوعية عند تصديه لدراسة النص والحكم عليه:**

١- البعد عن الأفكار المسيطرة والأحكام المسبقة والتي غالبًا ما تنزع إلىٰ التعميم.

٢- الاحتكام إلىٰ الدليل الواضح الصحيح:

لن يخلو البحث العلمي يومًا من الفرض، والدلائل والحقائق قاضية حاكمة علىٰ صحة الفرض لا العكس، (ولعل شيئًا لا يهدد البحوث كما تهددها الفروض التي لا تسندها نصوصًا وشواهد بيّنة)[1].

وذلك لأن باب التجوز والفروض باب واسع يحسنه العالم والجاهل علىٰ السواء، ولا يصب الحق إلا العالم؛ لأن (تفكير العالم يرتكز علىٰ حصيلة ضخمة من المعلومات؛ بل إنه يفترض مقدمًا كل ما توصلت إليه البشرية طوال تاريخها الماضي في ذلك الميدان المعين من ميادين العلم)[2].

وترادف الدلائل أمام الباحث أمارة علىٰ صحة ما ذهب إليه من استنتاج بديع أو كشف معجب، وكذلك ما يجده من موافقة نتائج أبحاث العلماء لنتائج بحثه وكشفه علامة علىٰ صحة ما توصل إليه، والعكس بالعكس.

---

(١) البحث الأدبي ص٢٧١.

(٢) التفكير العلمي ص٧.

هذا والاجتهاد الصائب المسدد لا يزيده الدهر إلا صحةً وتقريرًا، وفي ختام شرح الشيخ محمود شاكر لإسناد المخطوطة النادرة التي وجدها لكتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام الجمحي، قال: (وعسىٰ أن يكون أبو نعيم أيضًا قد سمعها -نسخة الطبقات- من الطبراني؛ لأنه مقيم معه بأصبهان، ولأنه روىٰ عنه الحديث)[1].

وهذا أبو نعيم الأصفهاني المتوفىٰ سنة ٤٣٠هـ (لم يصلنا كتاب «الشعراء» له كاملًا، ولم يضع عبر العصور ضياعًا كاملًا؛ فقد وصلنا منتخب منه في جزء صغير، وهذا الجزء مما وقفه الحافظ المقدسي علىٰ المدرسة الضيائية بسفح قاسيون، ثم انتقل بعد ذلك إلىٰ دار الكتب الظاهرية بدمشق... وهي نسخة فريدة لا أخت لها في العالم فيما أعلم)[2].

وفي أخبار النابغة الجعدي نجد أبا نعيم راويا مسندا عن الطبراني وغيره عن أبي خليفة الجمحي -راوي الطبقات عن ابن سلام وابن أخته- عن ابن سلام ما هو كائن في كتاب الطبقات[3]. وفي هذا دليل صراح علىٰ ما قاله الشيخ الجليل أبو فهر!

٣- مراعاة السياق التاريخي والظرف الاجتماعي للنص:

محقق النص بل قارئه إذا لم يكن لديه وعي بالسياق التاريخي والظرف الاجتماعي الذي نشأ في ظله النص ستؤدي به قراءته إلىٰ نتائج مضلة؛ لأنه إما أن يتصور له نفس السياق التاريخي الذي يعيشه هو نفسه، أو يتصور له سياقًا آخر يأتي

(١) مقدمة نشرته البديعة ص٣٠.

(٢) مقدمة تحقيق «منتخب من كتاب الشعراء» ص١١.

(٣) ص٢٥ من «منتخب كتاب الشعراء» وقد خرجه المحقق من كتاب «الطبقات».

به من هنا أو هناك، والمآل الحتمي لذلك هو أحكام بعيدة ضالة مضلة عن النص وعما أراده منه صاحبه.

والسياق التاريخي والظرف الاجتماعي يكتسب مما تمدنا به كتب التراجم والطبقات والتاريخ، ومؤلفات صاحب النص نفسه ومن هم في طبقة شيوخه ومعاصريه كل ذلك يمثل سياقًا عامًّا للنص وكل ما فيه من معارف وآراء وإشارات كانت بشكل أو بآخر مصدرًا استمد منه صاحب النص أفكاره، ولو بالمخالفة والمناقضة. وكذلك يمكن عد المؤلفات الحديثة عن العصر وصاحبه مصدرًا وافرًا عن ذلك السياق المطلوب إن التزمت المنهج العلمي الدقيق.

وترىٰ الشيخ محمود شاكر -بَلَّ اللَّه بالرحمة ثراه- يقول موفقًا: (منذ دهر بعيد، حين شققت طريقي إلىٰ تذوق الكلام المكتوب منظومه ومنثوره، كان من أوائل الكتب التي عكفت علىٰ تذوقها كتاب «دلائل الإعجاز» للشيخ الإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الأديب النحوي، والفقيه الشافعي، والمتكلم الأشعري -توفي سنة ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ- ويومئذ تنبهت لأربعة أمور:

الأول: أنه بدا لي أن عبد القاهر كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علمًا جديدًا استدركه علىٰ من سبقه من الأئمة الذين كتبوا في البلاغة وفي إعجاز القرآن؛ ولكن كان غريبًا أشد الغرابة أنه لم يسر في بناء كتابه سيرة من يؤسس علمًا جديدًا... بل كان عمله وهو يؤسس هذا العلم الجديد مشوبًا بحمية جارفة لا تعرف الأناة في التبويب والتقسيم والتصنيف[1].

---

(١) وقال بعدها بقليل: (وأنا أرجح أن عبد القاهر كتب كتابه هذا في أواخر حياته؛ بدليل ما هدتنا إليه النسخة المخطوطة من «الدلائل» التي رمزت إليها بالحرف «ج»... وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفًا في علم جديد اهتدىٰ إليه... ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد).

الثاني: أني وقفت في كتابه علىٰ أقوال كثيرة لم ينسبها بصريح البيان إلىٰ أصحابها حتىٰ نتبين من يكون هؤلاء؟ وكان من أعظم ما حيرني قولان، رددهما في مواضع كثيرة من كتابه؛ بل إن الكتاب كله يدور علىٰ رد هذين القولين وإبطال معناها. الأول:....، والثاني:...

الثالث: أن عبد القاهر جمع هذين القولين في فصل واحد وجمع معهما قوله: «ثم إن هذه الشناعات التي تقدم ذكرها تلزم أصحاب الصرفة أيضًا» والقول بالصرفة من أقوال المعتزلة، فبدا لي يومئذ أن بين هذين القولين وأصحاب الصرفة من المعتزلة نسبًا...

الرابع: أن عبد القاهر في مواضع متناثرة كثيرة قد دأب علىٰ التعريض بأصحاب اللفظ.... فكان مما شغلني أطول كلام من تعريضه بهم، وهو ما جاءني في أواخر كتابه «دلائل الإعجاز»، وهو وقوله: «واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلو منزلة... صار ترك النظر فيه سُنّة والتقليد دينًا....» من يكون هؤلاء القوم الذين لهم نباهة وصيت...؟ وفتشت ونقبت فلم أظفر بجواب أطمئن إليه وتناسيت الأمر كله إلا قليلًا، نحوًا من ثلاثين سنة حتىٰ كانت سنة ١٣٨١هـ = ١٩٦١م وطبع كتاب «المغني» للقاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسداباذي الفقيه الشافعي المتكلم المعتزلي -توفي سنة ٤١٥هـ- وكان إمام أهل الاعتزال في زمانه... في تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب «المغني»... فلما قرأته ارتفع كل شك وسقط النقاب عن كل مستتر وإذا التعريض الذي ذكره عبد القاهر... لا يعني بهذا التعريض وبهذه الصفة أحدًا سوىٰ قاضي قضاة المعتزلة عبد الجبار... والدليل الساطع هو أن الأقوال التي ذكرتها آنفًا، وقلت إن عبد القاهر لم يصرح بنسبتها إلىٰ أحد، هي

أقوال القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني» بنصها ولفظها فهو يقول:.....)[١].

٤- البعد عن المبالغة والتهويل، وإسباغ الممادح اللامحدودة علىٰ النص وصاحبه، وتلك بلوىٰ عامة وداء منتشر إلا من رحم ربي من أهل العلم والفضل يجعل أحدهم نصه فريدًا في بابه، وصاحبه وحيد عصره ومصره، ولا فائدة من هذه التهاويل إلا الدعاوىٰ الفارغة.

وأعجبني من قدم بحثًا رائعًا عن أبي الفرج الأصفهاني المتوفىٰ سنة ٣٥٦هـ هو وكتابه «الأغاني» فقال: (كتاب «الأغاني» لم ينل حظه الفائق من الشهرة إلا بعد أن فقدت المكتبة العربية كثيرًا من الكتب وكثيرًا من المرويات التي اعتمد عليها أبو الفرج في التأليف، ولولا ذلك لظل الكتاب وسطًا بين الكتب وظل أبو الفرج -كما كان في عصره- من الأدباء الذين يحسنون السمر ويجيدون قص الأخبار ولا شيء وراء هذا؛ فليس الرجل بالشخصية الجبارة، وليس الرجل بالعقلية الفذة حتىٰ يضخم وتتضاءل إلىٰ جانبه جميع الشخصيات»[٢].

٥- البحث عن الأشباه والنظائر قبل التسرع في الحكم:

تراثنا رحب واسع، ورحلته طويلة متقادمة، ولا بد لكل حالة نادرة من مثيل أو شبيه يعزز أو ينفي أو يكسب المحقق خبرة من سبقه في التعامل، (وكثيرًا ما يبدل الاستقراء حكمًا خاطئًا شاع بين الباحثين)[٣].

وقد تسرع باحثون فأنكروا ما لم يحيطوا بمثله علمًا، فنزعوا نسبة نصوص

---

(١) مقدمة التحقيق.

(٢) صاحب الأغاني ص١٧.

(٣) البحث الأدبي ص٣٩.

صحيحة العزو إلىٰ أصحابها، ونحلوها قومًا ما لهم فيها إلا الجمع والإبراز، وقد تلقتها الأمة بالقبول والإذعان.

فحين شرع الباحث العراقي خليل إبراهيم العطية سنة ١٩٦٩م في البحث عن موضوع لرسالته للحصول علىٰ الماجستير أشار عليه د. رمضان عبد التواب بتحقيق كتاب «فعلت وأفعلت» عن الأصمعي، وقدم له ما نسخ منه[١].

قال: (والحق أني كنت بادئ ذي بدء مترددًا في نسبة «فعلت وأفعلت» إلىٰ أبي حاتم؛ لأني لم أجد له ذكرًا بين مصنفاته في كتب الطبقات)[٢] لكنه حين وجد اسمًا لكتاب (فعلت وأفعلت لأبي حاتم)[٣] ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته، وبعض نقول عن أبي حاتم الأصمعي وغيرها موجودة في كتابنا -ولم ينسب كتاب «فعلت وأفعلت» لأبي حاتم سوىٰ نقل واحد في «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي - ت١٠٩٣هـ- أعرض عن النسبة الصحيحة المرقومة علىٰ أصله الوحيد النفيس، ونسب الكتاب لأبي حاتم السجستاني[٤].

ونتسائل: لِمَ خصّ السجستاني شيخه الأصمعي بالذكر في غُرّة الكتاب؟ ولِمَ لَمْ يذكر أبا زيد وأبا عبيدة ولكل منهما كتاب في «فعل وأفعل»[٥]؟

لماذا اختص الأصمعي وحده بصدارة الكلام وبضميري الغائب والمخاطب دون الآخرين الذين لابد أن يسبق اسمهم قولهم في الكتاب؟

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب «فعلت وأفعلت» ص٧٢.

(٢) السابق.

(٣) السابق ص٤٧.

(٤) راجع مبحث توثيق نسبته ص٥١: ٤٦.

(٥) الفهرست ص٥٥، ٤٥.

أقوال القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني» بنصها ولفظها فهو يقول:....)[١].

٤- البعد عن المبالغة والتهويل، وإسباغ الممادح اللامحدودة على النص وصاحبه، وتلك بلوىٰ عامة وداء منتشر إلا من رحم ربي من أهل العلم والفضل يجعل أحدهم نصه فريدًا في بابه، وصاحبه وحيد عصره ومصره، ولا فائدة من هذه التهاويل إلا الدعاوىٰ الفارغة.

وأعجبني من قدم بحثًا رائعًا عن أبي الفرج الأصفهاني المتوفىٰ سنة ٣٥٦هـ هو وكتابه «الأغاني» فقال: (كتاب «الأغاني» لم ينل حظه الفائق من الشهرة إلا بعد أن فقدت المكتبة العربية كثيرًا من الكتب وكثيرًا من المرويات التي اعتمد عليها أبو الفرج في التأليف، ولولا ذلك لظل الكتاب وسطًا بين الكتب وظل أبو الفرج -كما كان في عصره- من الأدباء الذين يحسنون السمر ويجيدون قص الأخبار ولا شيء وراء هذا؛ فليس الرجل بالشخصية الجبارة، وليس الرجل بالعقلية الفذة حتىٰ يضخم وتتضاءل إلىٰ جانبه جميع الشخصيات»[٢].

٥- البحث عن الأشباه والنظائر قبل التسرع في الحكم:

تراثنا رحب واسع، ورحلته طويلة متقادمة، ولا بد لكل حالة نادرة من مثيل أو شبيه يعزز أو ينفي أو يكسب المحقق خبرة من سبقه في التعامل، (وكثيرًا ما يبدل الاستقراء حكمًا خاطئًا شاع بين الباحثين)[٣].

وقد تسرع باحثون فأنكروا ما لم يحيطوا بمثله علمًا، فنزعوا نسبة نصوص

---

(١) مقدمة التحقيق.

(٢) صاحب الأغاني ص١٧.

(٣) البحث الأدبي ص٣٩.

صحيحة العزو إلىٰ أصحابها، ونحلوها قومًا ما لهم فيها إلا الجمع والإبراز، وقد تلقتها الأمة بالقبول والإذعان.

فحين شرع الباحث العراقي خليل إبراهيم العطية سنة ١٩٦٩م في البحث عن موضوع لرسالته للحصول علىٰ الماجستير أشار عليه د. رمضان عبد التواب بتحقيق كتاب «فعلت وأفعلت» عن الأصمعي، وقدم له ما نسخ منه[(١)].

قال: (والحق أني كنت بادئ ذي بدء مترددًا في نسبة «فعلت وأفعلت» إلىٰ أبي حاتم؛ لأني لم أجد له ذكرًا بين مصنفاته في كتب الطبقات)[(٢)] لكنه حين وجد اسمًا لكتاب (فعلت وأفعلت لأبي حاتم)[(٣)] ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته، وبعض نقول عن أبي حاتم الأصمعي وغيرها موجودة في كتابنا -ولم ينسب كتاب «فعلت وأفعلت» لأبي حاتم سوىٰ نقل واحد في «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي - ت١٠٩٣هـ- أعرض عن النسبة الصحيحة المرقومة علىٰ أصله الوحيد النفيس، ونسب الكتاب لأبي حاتم السجستاني[(٤)].

ونتسائل: لِمَ خصّ السجستاني شيخه الأصمعي بالذكر في غُرّة الكتاب؟ ولِمَ لَمْ يذكر أبا زيد وأبا عبيدة ولكل منهما كتاب في «فعل وأفعل»[(٥)]؟

لماذا اختص الأصمعي وحده بصدارة الكلام وبضميري الغائب والمخاطب دون الآخرين الذين لابد أن يسبق اسمهم قولهم في الكتاب؟

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب «فعلت وأفعلت» ص٧٢.

(٢) السابق.

(٣) السابق ص٤٧.

(٤) راجع مبحث توثيق نسبته ص٥١: ٤٦.

(٥) الفهرست ص٥٥، ٤٥.

وبين أيدينا كتب أخرىٰ للسجستاني مثل: «الأضداد» و«النخل» لا يحتل فيهما الأصمعي تلك المكانة التي حازها في «فعلت وأفعلت» بل هذه المكانة من حق السجستاني وحده صاحب النص الأصلي!

ويأتي الدكتور محمد عبد القادر أحمد إلىٰ كتاب «فحولة الشعراء» عن الأصمعي وقد أعجبته (دقة المستشرق كارل بروكلمان؛ فقد نصّ في كتابه القيم «تاريخ الأدب العربي» علىٰ أن الكتاب في الحقيقة تقييدات كتبها أبو حاتم من أجوبة الأصمعي أستاذه علىٰ أسئلة سألها إياه... ولا تخلو إجابات الأصمعي من تعليقات أبي حاتم وإضافاته وزياداته... فيرىٰ خطأ نسبة الكتاب للأصمعي وصحة نسبته لأبي حاتم السجستاني)[١].

وصنيع هذين الأستاذين تصرف خطير في تراث الأمة، وعبث في حال مستقرة، ومصنفات تناقلتها الأجيال لاحقًا عن سابق، لم تجد فيها ما يدعو للتخبط والارتباك والتشكيك الذي نراه من الباحثين المحدثين الذين لم يوثقوا صلتهم بتراث أمتهم، ولم يوجهوا جهدهم نحوه يبحثون ويفتشون عن أشباه هذا النمط من التصنيف والتأليف بدلًا من الشك والتكذيب وتعرية النصوص من نسبتها الصحيحة إذ لم يحيطوا بأمرها خبرًا[٢].

٦- أصح تفسير وتأويل للنص هو ما قدمه النص ذاته:

(علىٰ الباحث أن يجعل النص يفسر نفسه بنفسه)[٣]. وذلك بأن يستقرئ كل

---

(١) مقدمة تحقيق فحولة الشعراء ص٧٢، ٧٣، وبروكلمان نفسه جعله خلال مصنفات الأصمعي في ترجمته له!

(٢) وضعتُ في ذلك مقالًا سميته «الجمع عن صاحب النص المصطلح والمفهوم الغائب» جمعتُ فيه أمثلة عدّة لهذا الضرب من التصنيف، والخصائص المميزة له، وكيفية نشره وإخراجه.

(٣) منهج البحث التاريخي ص١١٩.

الجزئيات المعبرة عن مقصد صاحب النص كاملة، ويعيد ترتيبها وتنظيمها تحت عناصر محددة تمثل سمات رؤية صاحب النص ورسالته التي يريد تأديتها، ولا بد للمحقق في هذا من صحة الاستنباط من جزئيات النص، ودقة التفسير؛ فما ذكره صاحب النص في موضع مجملًا غامضًا سيجده المحقق في موضع آخر مفسرًا مسهبًا. ولا بأس عليه من أن يستفيد من السياق الخارجي للنص من كتب التراجم وغيرها من المصادر والنصوص.

وهذا ما قام به سلفنا الجليل، قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني المتوفىٰ سنة ٥٠٧هـ: (اعلم أن البخاري ومسلمًا ومن ذكرنا بعدهم[1] لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون علىٰ الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم)[2].

٧- الحذر كل الحذر من اتخاذ المقاييس والمعايير التي لا تقبل الشذوذ والخروج عنها؛ ففي ذلك قتل للبحث العلمي وإزهاق لروحه القائمة علىٰ فتح أبواب الاحتمالات؛ فهي منافذ العلم الجديد والأمل في تصحيح الأخطاء الشائعة. والمنهج العلمي لا يقول بصرامة المقاييس بل هو إلىٰ النقيض أقرب كثيرًا.

---

(١) يقصد: أبا دواد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(٢) شروط الأئمة الستة ص١٠.

معايير الترجيح بين صور العبارات والألفاظ داخل النص

عند المعارضة يجد المحقق نفسه أمام عبارتين من النص لا يدري أيهما أحق بالمتن والأخرىٰ أليق بالحاشية، أو عدم الذكر بالمرة.

وجدير به عدم الركون إلىٰ التقليد والاغترار بقديم الطبعات أو الأصول، وبذل الوسع الحقيقي والاستقصاء في طلب اليقين، والاحتكام إلىٰ القواعد العلمية المنطقية مع مراعاة الشذوذ. والمراجع اللغوية والأسلوبية والنصوص الأصيلة المتقدمة هي معيار الصواب والخطأ لا الإلف والعادة. ومعرفة سنن العرب في خطابها[١].

وهناك معايير عامة اتفق عليها علماء الغرب والشرق؛ إذ هي ثمرة عقلية مجردة:

١- الغريب أولىٰ من المألوف:

(أي إننا إذا عثرنا علىٰ قراءتين إحداهما تفهم بصعوبة والأخرىٰ تفهم بسهولة فضلنا الأولىٰ... لأنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئًا مفهومًا بشيء لا يفهم مطلقًا أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة... فإنه كثير ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم)[٢].

وقال العلامة الطناحي: (علمني أحد شيوخي في علم المخطوطات: أنني إذا وجدت في نسختين من الكتاب كلمتين متساويتين في الصحة إحداهما غريبة والثانية

---

(١) راجع في ذلك ما ذكره ابن فارس في كتابه «الصاحبي»، والثعالبي في كتابه «فقه اللغة وسر العربية»، وما صنعه فحول المحققين من فهارس الأساليب والنحو والألفاظ الغريبة في ختام تحقيقاتهم.

(٢) أصول نقد النصوص ص٨٧.

قريبة؛ فإن عليّ أن أختار الغريبة؛ لأن الظن بالناسخ أنه يعدل عن الغريب إلىٰ القريب)[١].

ولذلك تنفرد مخطوطتنا (كوبريلي... وتاريخ كتابتها هو سنة ٦٨٤هـ... ومخطوطة مكتبة فيض الله وهذه النسخة مكتوب... سنة ٥٨٧هـ)[٢] من كتاب الجاحظ «البيان والتبيُّن» بهذه التسمية الصحيحة غير المشهورة المتداولة عند الناس.

ووجد الدكتور عبد الوهاب عزام في نسخة أيا صوفيا من كتاب «كليلة ودمنة» (كلمات صحيحة غير شائعة، وهذه الكلمات تغير في النسخ الأخرىٰ إلىٰ كلمات مألوفة -وضرب لذلك الأمثال- فتغيير النسخ الأخرىٰ هذه الجمل أريد به تيسير الكتاب، والنسخة التي تشتمل علىٰ الألفاظ الصحيحة المستعملة عند خاصة الكتاب أقرب إلىٰ الأصل من النسخ التي تقابل هذه الألفاظ بألفاظ شائعة مألوفة عند عامة القراء)[٣].

٢- التعبير الأقصر هو الأقدم:

(أي إننا إذا عثرنا علىٰ قراءتين إحداهما مسهبة والثانية موجزة لزم أن نؤثر الثانية؛ لأن الأقرب إلىٰ الاحتمال أن يدخل الناسخ في النص ما ليس منه طلبًا لشرحه)[٤].

---

(١) تاريخ نشر التراث ص٣٠٧.

(٢) قطوف أدبية ص٩٨، وقد نوىٰ هارون أن يعدل تسمية الكتاب في الطبعة التالية لكنه مات رحمه الله. وراجع وصف النسخ في مقدمة نشرته ج١/ ص٢٤، ٢٧. وكذلك النماذج المصورة للمخطوطات.

(٣) مقدمة تحقيق «كليلة ودمنة» ص٢٥.

(٤) أصول نقد النصوص ص٨٧.

٣- أسلوب المؤلف وعاداته اللغوية:

إن مراقبة أسلوب المؤلف وعاداته اللغوية وألفاظه الدائرة مدخل هام للترجيح بين صور العبارات المختلفة الواردة بالنسخ المتنوعة. أو ما يعرف بالمواضع الموازية، ويقصد بها استخدام صاحب النص للكلمة أو الأسلوب في أكثر من موضع في كتابه -بل كتبه أحيانًا- فيستعان بالصحيح لإصلاح السقيم.

وهذه طريقة مجربة اعتادها المستشرقون في تحقيقاتهم[١]، ونصوا عليها في كتبهم، وقد عرفها المحققون العرب واستخدموها في تحقيقاتهم وفي نقدهم لتحقيقات الآخرين[٢].

ولكي (نستطيع العثور على المواضع الموازية هناك طريقتان: أولاهما عرضية، والثانية نظامية.

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات، ثم نقرأه مرات ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التي قرأناها في المرة الأولى، ونعلق على كل ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه. وهذه طريقة تظهر سهلة؛ ولكنها صعبة متعبة في الحقيقة، ولا تؤدي إلى النجاح التام إلا نادرًا.

والثانية: أن نرتب فهارس للكتاب تحتوي على كل ما يكون جديرًا بالالتفات إليه من المفردات، والتراكيب، والعروض، والنحو ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها)[٣].

(١) في تحقيق ماكس فايسفايلر لكتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني -ت٥٦٢هـ-، تجده يشير إلى مواضع التكرار والاتفاق، خاصة في الأسانيد.

(٢) انظر نقد الأستاذ هارون لتحقيق الدكتور عبد الوهاب عزام لكتاب «كليلة ودمنة» ص٢٣١ قطوف أدبية. وغيره كثير جدًا.

(٣) أصول نقد النصوص ص٧٥.

نقد الطبعات السابقة للنص وبيان حقيقتها سلبًا أو إيجابًا

لقد صار نقد الطبعات السابقة للنص وبيان حقيقتها سلبًا أو إيجابًا من الأمور اللازمة علىٰ المحقق (لأن قارئ الطبعة الجديدة يريد أن يعرف فضل طبعة علىٰ أخرىٰ، ونقص طبعة عن ثانية)[١] ليكون علىٰ بينة من أمره.

والمحقق للنص قد اجتهد وجمع وقارن ووقف علىٰ ما لم يقف عليه غيره من حقائق حول سائر الطبعات، ولا شك أن كل متعامل مع التراث راغب في معرفة نتائج ذلك البحث والجهد تفهمًا وتعلّمًا وانتفاعًا بتلك النتائج في أبحاث أخرىٰ وحالات مشابهة.

وقد أملك طبعة للنص وتصدر أخرىٰ فأرغب في معرفة ما تتميز به تلك الجديدة عما بين يدي.

وقد انتشرت طباعة الكتب بالتصوير عن الطبعات القديمة، وهو سلاح ذو حدين، فقد وفّرت لنا نصوصًا عزيزة، كان امتلاك نسخة منها يومًا حلمًا بعيد المنال[٢]؛ لكنه وعلىٰ نحو آخر مؤلم (كاد يغتال تاريخ الناس وجهودهم اغتيالًا، حين أسقط مكان وزمان الطبعة التي صُوّر عنها الكتاب، وتمادىٰ الأمر إلىٰ أن أسقطوا اسم المحقق أيضًا. ومن ذلك ما رأيته أخيرًا، في إحدىٰ طبعات بيروت،

---

(١) فوات المحققين ص١٦٨.

(٢) قال الأستاذ السيد صقر عن طبعة دي غويه من كتاب «الشعر والشعراء»: (وظلت هذه الطبعة عمدة العلماء والباحثين إلىٰ يومنا هذا. بيد أن الحصول علىٰ نسخة منها قد أصبح متعذرًا بل مستحيلًا) مقدمة تحقيق الشعر والشعراء ص٧.

من إسقاط اسم العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر، من غلاف كتاب «لباب الآداب» لأسامة بن منقذ، وكان الشيخ رحمه الله قد نشره بمصر عام ١٣٥٤هـ = ١٩٣٤م. وإلىٰ اللَّه المشتكىٰ!

وللتاريخ نقول: إن الذي فتح هذا الباب، ودل الناس عليه، هو الكتبي النابه الخبير قاسم الرجب، صاحب مكتبة المثنىٰ ببغداد؛ لكننا للإنصاف نقول: إن هذا الرجل كان أمينًا كل الأمانة، وكان حريصًا علىٰ إخراج الكتاب بصورته الأولىٰ، من حيث ذكر محقق الكتاب، وزمان ومكان الطبع، ثم هو لم يأكل حقًّا من حقوق الأحياء أو ورثتهم، والكتب التي قام بتصويرها أشبه ما تكون بالمخطوطات؛ لتقادم العهد بطباعتها، ومعظم ما صور من نوادر مطبعات أوروبا القديمة، وبولاق بمصر.... ومطبوعات دائرة المعارف العثمانية... وقد تغيا بذلك غاية نبيلة هي خدمة الدارسين والباحثين، الذين يصعب عليهم الحصول علىٰ تلك الطبعات، رحمه اللَّه رحمةً واسعة؛ فقد كان من خير الوراقين وأنبلهم وأعلمهم في هذا الزمان)[1].

فإذا دلني محقق النص علىٰ كل الطبعات السابقة وسماتها البارزة فسيمكنني بيسر أن أعرف أصل تلك المصورة -مطموسة الهوية- التي بين يدي، وقد عرفت هذا مرارًا، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه!

● سمات النقد وشروطه:

١- الإنصاف أولها، وعدم التجني علىٰ الطبعة والقائم عليها، وإحقاق الحق، والاعتراف بما له من فضل السبق والريادة، فحسبه شرفًا أنه قدم لنا نصًّا محجوبًا، ونشر لنا علمًا مطويًّا.

---

(١) تاريخ نشر التراث العربي ص١٠ وما بعدها.

وقد نشر السيد محمد أمين الخانجي -ت ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م- كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، في القاهرة سنة ١٣٤٩هـ = ١٩٣٠م، طبعة وحيدة اعتمد عليها الناس عقودًا وعقودًا، علىٰ ما بها (من أنواع التصحيف والتحريف والسقط والقلب)[١].

ثم جاء الدكتور بشار عواد معروف وأخرج طبعته الفريدة لهذا الكتاب، وكان يستطيع -لو أراد- أن يتهمها ومن قام عليه بأكثر مما هو قائم فيها من عيب، ويجد ما يعتمد عليه من أقوال وأسانيد لتلك التهم؛ لكنه قال في مقدمة تحقيقه في إنصاف وعدل: (كان من المعتقد أن هناك تراجم قليلة أو كثيرة سقطت من المطبوع، كما ألمح إلىٰ ذلك صديقنا الدكتور العمري[٢]، وهو ظن. أثبتت مقارنة المخطوطات بالمطبوع أنه يكاد أن يكون معدومًا، مع تأكيد علىٰ سقوط آلاف الكلمات ومئات العبارات والنصوص في أثناء التراجم، كما هو ظاهر في تعليقاتنا علىٰ النص)[٣].

٢- ويقتضي الإنصاف ضرورة الاقتصار علىٰ ما كان بين أيديهم من أصول وما كان في وسعهم من عمل وإمكانات، وما وصلهم من علم أو خبر عن الكتاب ومصنفه، لا التجني عليهم بما جاد الدهر علينا به، أو الإدلال عليهم بما توفر لنا من أصول جديدة، وظهر لنا من علم أو خبر كاشف لم يحيطوا به خُبرًا.

فهناك مخطوطات كانت مخفية مجهولة ظهرت، ومكتبات كانت مطوية فهرست، وأبحاث متخصصة حول النص أو صاحبه أنجزت، وطفرة في وسائل

---

(١) زوائد تاريخ بغداد ج١/ ص١٣. عن مقدمة تحقيق د. بشار لتأريخ مدينة السلام ص١٨١.

(٢) موارد الخطيب ص٨٧ عن السابق.

(٣) مقدمة تحقيق «تأريخ مدينة السلام» ص١٨١.

الاتصال وتبادل المعلومات وصور المخطوطات والمطبوعات نعيشها، لم تتوفر لهم من قبل.

٣- (إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعًا، لا إثم فيه ولا حوب)[١]، والمحقق مجتهد يخطئ ويصيب وفي كلٍّ له أجر وقد تفرق العلم بين المشتغلين به، ولا يعني أبدًا وقوف الناقد علىٰ ما لم يقف عليه المحقق، أو وقوفه علىٰ زلة أو خطأ أنه جاهل أو متروك عمله، والفاضل من عُدّت سقطاته، وقد «أبىٰ اللَّه أن يتم إلا كتابه».

٤- وعلىٰ نحو آخر يجب فضح المتسللين إلىٰ ميدان التحقيق بلا علم أو سبب سوىٰ الطمع في شيء من عرض الدنيا الزائل، ورصد دور النشر اللِّصَّة، والتشهير بها ليتحاشاها طلبة العلم وأساتذته، عسىٰ أن تكسد وتزول.

(وإن من أشد ضروب هذا العبث ما نراه في هذه الأيام من اللعب بنشر كتب السنة المطهرة علىٰ يد الدجاجلة والجهلة من المجترئين والمتجاوزين لحدود اللَّه، إنه لمن أوجب الواجبات أن نقف -حياطة لدين اللَّه- في وجه هؤلاء، وأن نأخذ علىٰ أيديهم، ونقعد لهم كل مرصد، وإلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير)[٢].

---

(١) تحقيق النصوص ص٩٧.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب «الشعر» ص٢٠ / الحاشية.

الإخراج وصناعة الفهارس

هناك عدة أمور يجب أن تتوفر في الإخراج العلمي الدقيق، منها:

- بيان عمل المحقق في النص بالضبط دون إخلال وتقصير أو مبالغة وتهويل.

- وصف الأصول التي أخرج النص عنها وصفًا دقيقًا مفصلًا، من حالتها المادية؛ مثل كونه مدشوتًا أو مفككًا. ونوع الخط وصفاته. وما علىٰ طرة المخطوط من تملكات وتواريخ ونحوها من معلومات وإشارات، وكل ذلك له دور في تقييم عمل المحقق والتكهّن بصواب ما قد يزل فيه من قراءة للنص، وذلك الصواب هو هدف المحقق الأصلي وهدف القارئ من بعد، كما أنه سيقدم عونًا للباحثين الذين سيقفون علىٰ حالات مشابهة لحالة أصوله في تحقيقاتهم.

- بيان أماكن وجود الأصول المخطوطة المنشور عنها النص، وذلك حتم لا مرية فيه، حتىٰ وإن خشي المحقق محاولة بعض المتطلّعين إلىٰ نشر ذلك النص ومزاحمته في إخراجه، والانتفاع بما أورده هو من أخبار؛ فذلك حق العلم، وعمل المحقق قائم علىٰ التوثيق والكشف لا الإخفاء والطمس.

حتىٰ إن الدكتور السيد معظم حسين ناشر كتاب «معرفة علوم الحديث» للإمام الحاكم، حين اطلع علىٰ نسخة بحوزة أحد علماء الأزهر الشريف، لم يسعه إلا أن يقول: (والأخرىٰ عند صاحب الفضيلة الشيخ عبد المعطي السقاء بالمنزل رقم ٨ بشارع شلبي.... بالقاهرة)[١].

(١) مقدمة النشرة صفحة كح.

ولم يكن صنع الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان صحيحًا في نشرته لكتاب «أخبار عمر بن عبد العزيز» للإمام الآجري -ت٣٦٠هـ- صنيعًا علميًا حين لم يذكر مكان الأصل المخطوط الذي اعتمد عليه في نشرته[1].

- وقد دأب المحققون علىٰ نشر نماذج من صفحات المخطوطات المستخدمة في إثبات النص، لا بُدّ وأن تضم صفحة العنوان، وأول المخطوطة وآخرها المذكور فيها خاتمة النسخ وتاريخها؛ دليلًا وتوثيقًا لعملهم[2].

وقد بدا للبعض نشر صفحات أخرىٰ من الأصول لا سيما تلك التي تمثل دليلًا علىٰ شيء قد حدث في شأن ذلك الأصل من زيادة أو نقص أو طمس وذلك مسلك حميد لا غبار عليه.

- كذلك إثبات كل ما علىٰ حواشي المخطوطات من علم نافع، ونُقول عزيزة قد لا توجد مطلقًا إلا في تلك الحواشي.

ومن هذا السماعات المثبتة في صدور المخطوطات أو ذيولها، ففوق كونها أنموذجًا للتثبت العلمي من صحة النسخة، فهي (مصدر للتراجم الإسلامية؛ فهي تتضمن أسماء أعلام كثيرين لا نجد لهم ترجمة أو ذكرًا في كتب التراجم المعروفة، وقد يرد اسم علم واحد في سماعات عديدة، فيمكن صنع ترجمة له بذكر ما سمع من كتب، وما لقي من شيوخ، وما عاصر من رفاق في طلب العلم، وما زار من

---

(١) اللّٰهم إن كان ذلك منه سهوًا غير متعمد، وهي عمومًا نسخة الظاهرية. راجع فهرس دار الكتب الظاهرية المنتخب من مخطوطات الحديث ص١.

(٢) كان ذلك يومًا دليل صدق وتوثيق لعمل المحقق وأمارة علىٰ رجوعه إلىٰ تلك الأصول؛ لكن الأوغاد اللصوص لم يكتفوا بسرقة جهد المحققين بل صوروا تلك النماذج وكأنهم رجعوا إليها، ألا لعنة الله علىٰ الظالمين!

بلدان. ولو أن باحثًا انصرف إلىٰ هذا الأمر لاستخرج من السماعات أسماء آلاف من العلماء لم تعرفهم كتب التراجم)[١].

- (من أصول النشر منع التلفيق، وهو أن يجمع القارئ وجوهًا وطرقًا مختلفة فينتقل من قراءة إلىٰ أخرىٰ.. ففي حالة اختلاف الإبرازات يجب علىٰ الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب، ولا يمزجها بغيرها، ولو فعل لأحدث شيئًا لم يكن موجودًا من قبل)[٢].

وقد انتهينا في مبحث جمع الأصول ودراستها إلىٰ أنه قد تتعدد صور النص أمامنا، فقد يخرجه المؤلف نفسه أكثر من مرة، وهنا علينا البحث عن آخر الصور صدورًا عنه وإخراجها للناس؛ لأنها كلمته الأخيرة، وقد يحدث ما هو أكبر من ذلك حين يجمع التلاميذ الكتاب عن شيخهم أو يجمع رواة الشعر الديوان كُلٌّ بحسب ما انتهىٰ إليه من قصائد وفي هذه الحالة يجب الفصل بين تلك الروايات المختلفة عند الإخراج، ولهذا (فخير نشرة لديوان جاهلي هي النشرة التي نهض بها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم لديوان امرئ القيس... فلم يكد الأستاذ أبو الفضل يتصدىٰ لنشره حتىٰ جمع رواياته ومخطوطاته المحفوظة بالمكتبات، وبدأ برواية الشنتمري وما اقترن بها من شرح، وهي الرواية المنسوبة إلىٰ الأصمعي كما أسلفنا، حتىٰ إذا انتهىٰ منها سرد رواية المفضل من نسخة الطوسي مما لم يروه الأصمعي، وهي سبع وأربعون قصيدة ومقطوعة، روىٰ الطوسي منها عن ابن الأعرابي ربيب المفضل أربعين قصيدة ومقطوعة، ويلي ذلك في نسخة الطوسي ست قصائد ومقطوعات من الشعر القديم الموضوع علىٰ امرئ القيس، ثم ست

---

(١) إجازات السماع في المخطوطات القديمة مج١/ ص٢٤١. وهذا مجرد مثال وإلا فالأمر أكبر من ذلك.

(٢) أصول نقد النصوص ص٢٨ بتقديم وتأخير.

وعشرون قصيدة ومقطوعة بيّنة الوضع والانتحال مثبتة أيضًا في نسخة الطوسي. وتلا ذلك بزيادات من نسخة السكري المروية عن علي بن ثروان الكندي بلغت خمس عشرة مقطوعة. ثم زيادات نسخة أو رواية ابن النحاس التي تجمع بين رواية الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما، وهي لا تتجاوز قطعتين. ثم زيادات أبي سهل الفارسي في روايته عن بعض الكوفيين. ومثل هذا الصنيع للأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ينبغي أن يتبع في تحقيق جميع الدواوين الجاهلية، وقد أتبع هذا العمل بتحقيق واسع لروايات القصائد والمقطوعات والمقارنة بينها، مع ذكر خلافاتها ومواضع الزيادة والنقص فيها، ومع إثبات ما وجده من الزيادات في كتب المختارات الشعرية المهمة، وألحق بذلك الشعر المنسوب إلىٰ الشاعر مما لم يرد في أصوله المخطوطة)[1].

ومن جملة التلفيق أيضًا ما يصنعه بعض المحققين في جمع شعر الشعراء من ضم الأبيات والقطع الشعرية ذات البحر الواحد والروي المتطابق إلىٰ بعضها وجعلها قصيدة واحدة، ومن أدراه أنها كانت كذلك أصلًا؟!

قال الدكتور حسين عطوان في مقدمة جمعه لديوان «الحسين بن مطير الأسدي»: (وقد جمعت كل ما عثرت عليه من شعره، وضممت كل ما رجّحت أنه من أصل قصيدة واحدة بعضه إلىٰ بعض، ورتبته، وكونت منه قصائد يبدو بعضها كاملًا وافيًا)[2].

- مراعاة تقسيم -أو تجزئة- المؤلف لنصه:

قد ثبت لدينا أن المؤلفين كانوا يخرجون كتبهم في أجزاء ومجلدات؛ فإن

(١) البحث الأدبي ص١٨٢.

(٢) مج ١٥/ ج١/ ص١١٨.

استدل المحقق علىٰ شيء منها، واستطاع احترامه فهو ليس في حِلٍّ ألا يخرج تحقيقه في نفس صنيع وهيئة صاحبه، وإن لم يستطع ذلك فليثبت منه ما عرفه في مقدمة تحقيقه أو حواشي نشرته.

- تمييز المتن عن الأسانيد في نوع الخط وحجمه وكذلك حواشي التحقيق للوضوح والبيان.

- تحديد معنىٰ رموزه واصطلاحه في تحقيقه بدقة، فلا يُبتلىٰ قارئ تحقيقه بمشقة فَكّ ألغازه.

- وقد نصح غير واحد من أهل العلم والفضل بطباعة المخطوطات الأصيلة النادرة المكتوبة بخطوط أصحابها أو بأقلام مشاهير النساخ تصويرًا، مع تمهيد توثيقي مناسب، وفهارس كاشفة جامعة[1].

ومن هذا -مثلًا- (نسخة ابن خير ﷺ من «صحيح مسلم» ما تزال بحمد الله محفوظة مزدهرة في مقرها الأمين، في مكتبة جامع القرويين بمدينة فاس من المغرب الأقصىٰ... وما أحقها أن تحيا بالطبع عنها، والتصوير لها بحالها كما هي؛ حتىٰ تكون نبراسًا منيرًا بأيدي العلماء وطلبة العلم، فيتعلموا منها الضبط والإتقان ودقة المقابلة...، وتشهد الأجيال الحاضرة واللاحقة كيف كانت عناية العلماء بنقل العلم والحديث الشريف، وأمانتهم في سماعه وتحمله، وأدائه وإسماعه، وكتابته وتقييده)[2].

---

(١) انظر في هذا الشأن كلامًا نفيسًا لمحمود الطناحي في «النشر واقعه وأولوياته» مج٤١ ج١/ ص٢٥٣ وما بعدها.

(٢) تحقيق اسمي الصحيحين ص٤٣ وما بعدها.

صناعة الفهارس:

صارت الفهارس الكاشفة الجامعة لأجزاء ومتفرقات النصوص أمرًا لازمًا لا غناء عنه في أي تحقيق علمي دقيق.

فتضخم المعارف وكثرة الكتب التي تجب علىٰ الباحثين مراجعتها في وقت محدد -هو رأس مال العالم الثبت- أوجب علىٰ المحققين ضرورة صنع فهارس جامعة كاشفة.

وكم من تحقيق جيد وضع منه عدم وجود فهارس تذلل الاستفادة منه، وتيسر التعامل معه.

ومن فرط أهمية الفهرسة نهد كبار محققينا إلىٰ فهرسة ما لم يفهرس من كتب، حسبي منهم العلامة محمود الطناحي الذي أخرج فهارس لكتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام -ت٢٢٤هـ-، وفهارس لكتاب «الأصول» لابن السراج -ت٣١٦هـ-، وفهرس الأشعار لكتاب «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ نحو سنة ٣٩٥هـ.

ولهذا لا يقبل مطلقًا عَدّ صنعها وقتًا ضائعًا[١] أو جهدًا زائدًا، بل هي ضرورة تفطن سلفنا إليها (فألف العلماء ما لا حصر له من الكتب في التراجم علىٰ اختلاف أنحائها ومراميها علىٰ حروف المعجم. وأول من عني بذلك فيما علمت علماء الحديث... وأنا أظن -بل أكاد أوقن- أنه لو وجدت المطابع في العصور السالفة بين أيدي أئمتنا المتقدمين، لكانوا أكثر انتفاعًا بها منا، ولوضعوا كتبهم في التراجم -كُلّها أو جُلّها- علىٰ الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا من فهارس؛ تسهيلًا

(١) وهذا من قول الشيخ الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد ﷺ مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي ص٧٤.

للمستفيد والباحث، وهذه كتب رجال الحديث أكثرها وضعت كتبًا علىٰ معنىٰ الفهارس)[١].

(وقد افتن محققو المخطوطات اليوم في عمل الفهارس الفنية المتنوعة التي لا مجال لتحديدها أو حصرها، وإنما هي تختلف باختلاف وحي المخطوط المنشور وما توحي موضوعاته ومسائله)[٢].

(وأنواع الفهارس متعددة، وأهمها: فهارس الموضوعات، والآيات القرآنية، والحديث والأثر، والأمثال والحكم وأقوال العرب، واللغة، والقوافي والأعلام، والأمم والقبائل والفرق، والأماكن والبلدان، والكتب الواردة في النص، ومصادر البحث والتحقيق)[٣].

ولكن باب الابتكار والتوسع في الفهارس مفتوح علىٰ مصراعيه أمام المجتهدين الأذكياء، وحسبك مطالعة تحقيقات الرواد لترىٰ فنونًا مختلفة وأنواعًا مبتكرة من الفهارس يوحي موضوع النص وانتشار ظاهرة ما خلاله بأنماط من الفهرسة له دون غيره.

وهناك معياران حاكمان علىٰ جودة أي فهرس، وهما: (السرعة، واليسر، لكي يصل الباحث عن طريق الفهارس إلىٰ بغيته بأقصىٰ سرعة ممكنة، وبأيسر سبيل)[٤].

ولكي يحقق المفهرس شرطي السرعة واليسر يجب عليه عدم الخروج عن المألوف في صنع الفهارس، واتباع الترتيب الأبجدي.

كذلك يجب عليه تمييز ما جاء في النص وما زاده هو من جهده؛ فلو أن بيت

---

(١) تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة ص٥٢ وما بعدها.

(٢) صناعة الفهارس ص٣٤٩.

(٣) مناهج تحقيق التراث ص٢١٣.

(٤) السابق، بتقديم وتأخير.

الشعر الموجود في النص ورد ناقصًا أو غير معزو، ووصل المحقق لتمامه أو لصاحبه، وجب عليه ألا يضع ما جاء هو به في الفهرس إلا بين قوسي الزيادة.

وللفهارس دور في إعادة ترتيب الكتاب المبدد العناصر أو الموضوع علىٰ هيئة غريبة.

وتكشف الفهارس بقوة عن مدىٰ فهم المحقق لجزئيات نصه؛ فتجد المحقق الثبت يضع فهارس كاشفة دقيقة، فيها من الفوائد ما لا يدفع، وتجد الجاهلين يجعلون فيها ما لا يصح.

عقبات في وجه التحقيق العلمي

هناك عقبات كئود في وجه التحقيق العلمي الصحيح، أولها تأتي من قبل المحقق نفسه، فكثير ممن نزل هذا الميدان لم يتأهل علميًا وثقافيًا ودراسيًا قبل الخوض في غماره، نعم هم درسوا شيئًا من مناهج التحقيق ورسومه، لكن محصولهم في مرحلة ما قبل المنهج هزيل وهو (الأساس الذي لا يقوم المنهج إلا عليه)[1]. فماذا قرأ وحصّل ودرس النازل إلىٰ ميدان التحقيق قبل نزوله؟! إن أثر قراءته ودراسته بقوته أو ضعفه ظاهر في عمله، حاكم عليه.

(ومن مشاكل تحقيق النص الأدبي السيئة ما يتعلق بحال وصيغة الشخص الذي ينتدب للتحقيق من جهة مستواه العلمي، وخبرته وتجربته في هذا الميدان؛ فقد يكون هذا الشخص عالمًا مكينًا في عمله متينًا في خلقه صادقًا مخلصًا يحسن عمله، ويسعىٰ ويجتهد في إتقانه، ويلزم جانب الجد والنزاهة في إنجازه. وفي مثل هذه الحال يكون النجاح والإبداع.

وفي ضد هذه الحال قد يكون هذا الشخص الذي ينتدب لتحقيق النص الأدبي من التراث جاهلًا، يدعي العلم والأدب؛ ولكنه لا يرقىٰ في علمه إلىٰ مستوىٰ يمكنه من النجاح المطلوب في إحياء التراث القديم، وتكون النتيجة المحتومة هي الخيبة والضياع.

---

(١) رسالة في الطريق إلىٰ ثقافتنا ص٢٢.

وبين يدي الآن طبعة جديدة من كتاب «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ سنة ٣٩٥ من الهجرة، وهو كتاب كبير، رائع رائق، جامع لمنتخبات جميلة من الشعر والنثر ونقدهما. طبع هذا الكتاب من غير تحقيق علمي في القاهرة من سنين.

ثم نشرته دار الجيل في بيروت بالتصوير عن طبعة القاهرة من غير أدنىٰ تغيير فيه... وأخيرًا ظهرت هذه الطبعة الجديدة في دار الغرب الإسلامي في بيروت، في جزءين اثنين، بتحقيق أحمد سليم غانم.

غمرت الفرحة نفسي حين رأيت هذه الطبعة الأنيقة، ولكن فرحتي سرعان ما عادت غضبًا وأسفًا ومرارة؛ لأن همة هذا الرجل وعلمه لم يسعفاه في تحقيق هذا الكتاب علىٰ الوجه الصحيح. وقد تبين لي أنه جاهل في اللغة والنحو والصرف والعروض والقافية وما إليها، غير عارف بأساليب البيان العربي، ولا عالم بالشعر العربي القديم، ومعانيه وصوره ومراميه.

فجاء الكتاب مليئًا بالأغلاط مشحونًا بالتصحيفات... وقد أكثر من إثبات الاختلافات حقًّا، وهنا كانت الطامة الكبرىٰ!

فهو كثيرًا ما يثبت الغلط أو المصحف من الكلام في المتن، ويورد الصحيح منه في الهامش، ويكتب إلىٰ جانبه: «والتصويب من...» وهو ما يعني أنه يعتبر الصحيح غلطًا، والغلط صوابًا. وهذا منتهىٰ الجهل والسقم والضرر، والدرك الأدنىٰ في تحقيق النصوص الأدبية التراثية!»[1].

(١) تحقيق النصوص التراثية ص٧٠ وما بعدها. ومثله ما قاله الدكتور النبوي شعلان في مقدمة تحقيقه، وقد اتهمه فيها بأشياء أخر.

وبين يدي الآن طبعة جديدة من كتاب «ديوان المعاني» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ سنة ٣٩٥ من الهجرة، وهو كتاب كبير، رائع رائق، جامع لمنتخبات جميلة من الشعر والنثر ونقدهما. طبع هذا الكتاب من غير تحقيق علمي في القاهرة من سنين.

ثم نشرته دار الجيل في بيروت بالتصوير عن طبعة القاهرة من غير أدنىٰ تغيير فيه... وأخيرًا ظهرت هذه الطبعة الجديدة في دار الغرب الإسلامي في بيروت، في جزءين اثنين، بتحقيق أحمد سليم غانم.

غمرت الفرحة نفسي حين رأيت هذه الطبعة الأنيقة، ولكن فرحتي سرعان ما عادت غضبًا وأسفًا ومرارة؛ لأن همة هذا الرجل وعلمه لم يسعفاه في تحقيق هذا الكتاب علىٰ الوجه الصحيح. وقد تبين لي أنه جاهل في اللغة والنحو والصرف والعروض والقافية وما إليها، غير عارف بأساليب البيان العربي، ولا عالم بالشعر العربي القديم، ومعانيه وصوره ومراميه.

فجاء الكتاب مليئًا بالأغلاط مشحونًا بالتصحيفات... وقد أكثر من إثبات الاختلافات حقًا، وهنا كانت الطامة الكبرىٰ!

فهو كثيرًا ما يثبت الغلط أو المصحف من الكلام في المتن، ويورد الصحيح منه في الهامش، ويكتب إلىٰ جانبه: «والتصويب من...» وهو ما يعني أنه يعتبر الصحيح غلطًا، والغلط صوابًا. وهذا منتهىٰ الجهل والسقم والضرر، والدرك الأدنىٰ في تحقيق النصوص الأدبية التراثية!»[1].

---

(١) تحقيق النصوص التراثية ص٧٠ وما بعدها. ومثله ما قاله الدكتور النبوي شعلان في مقدمة تحقيقه، وقد اتهمه فيها بأشياء أخر.

٢- ومن تلك العقبات أيضًا صعوبة الحصول علىٰ مصورات المخطوطات من المكتبات العامة والمؤسسات والجامعات ودور الكتب.

(فكثير من دور الكتب في الشرق وفي الغرب يتبع الطريقة الاحتكارية التي تمنع خروج صور المخطوطات إلا في حدود ضيقة، وبشروط قاسية، والمفروض أن ييسر للباحثين سبيل الوصول إلىٰ صور المخطوطات بدون ما قيد أو شرط)(١).

وللمحققين في هذا الشأن قصص وأخبار، يقول الدكتور عزة حسن: (ومن مشاكلنا التي تعذبنا نحن العاملين في تحقيق التراث القديم وإحيائه سوء المعاملة الإدارية، وأعني تقصير وسوء تصرف المسؤولين عن حفظ المخطوطات والقائمين علىٰ شؤونها، فإن من هؤلاء الناس من يتصعب ويداور العالم الذي يرغب في إحياء كتاب مخطوط، فيضن عليه ويعترض طريقه، ويعوق عمله العلمي بالحق أو الباطل. وقد وقع لي شيء من ذلك أيام تحقيقي ديوان العجاج الراجز الإسلامي المشهور، وهو بشرح عالم اللغة والشعر الكبير أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، فقد اقتنيت نسختين منه من خزائن إستانبول في سهولة ويسر، وعلمت أن منه نسخة بخط العلامة محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي في دار الكتب المصرية في القاهرة، فكتبت من دمشق في طلب صورة منها مرة بعد مرة، فلم أحصل علىٰ طلبي، وكانوا يحتجون لي بحجج لم أقتنع بها، ثم سافرت إلىٰ القاهرة في مهمة رسمية سنة ١٩٦٠م، وتوسلت ببعض ذوي الشأن هناك، حتىٰ حصلت علىٰ صورة من نسخة الشنقيطي لديوان العجاج)(٢).

وفي المكتبة الأزهرية نسخة من «فحولة الشعراء» عن الأصمعي، قال الدكتور

---

(١) قطوف أدبية ص٨٨.

(٢) تحقيق النصوص التراثية ص٦٩.

محمد عبد القادر أحمد عن محاولته تصويرها: (وقد وجدت صعوبة بالغة في تصوير هذه النسخة، فقد رفضت مكتبة الأزهر الشريف تصوير النسخة بالرغم من أني -كذا- عرضت عليهم دفع تكاليف التصوير، أو مبادلة النسخة المصورة بمجموعة أفلام عندي لمخطوطات قديمة، إلا أن القائمين علىٰ المكتبة أصروا علىٰ الرفض.

وقد هداني تفكيري إلىٰ كتابة التماس إلىٰ فضيلة السيد الأستاذ محمد محمد عباسي الأمين العام لجامعة الأزهر أوضحت فيه حاجتي الماسة العلمية للحصول علىٰ نسخة من هذه المخطوطة التي لن تكلف المكتبة أية نفقات تذكر لأنها تقع في ٤ ورقات، وأبديت استعدادي لدفع نفقات التصوير أو المقايضة بمخطوطات أخرىٰ عندي، كما تفعل كثير من مكتبات العالم، وكان ذلك بتاريخ ٢٥/٧/١٩٧٩م، وقد تفضل سيادته بإحالة التماسي إلىٰ فضيلة الأستاذ الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية. وبعد أن تمت الموافقة حصلت علىٰ نسخة مصورة من هذه المخطوطة)[1].

ويحكي لنا الدكتور عبد القادر أحمد عن خبره مع نسخة مكتبة السليمانية بإستانبول من كتاب «الأضداد» لأبي حاتم السجستاني -ت٢٥٥هـ-. قال: (لقد بذلت مجهودًا كبيرًا من أجل الحصول علىٰ هذه النسخة، وعندما فشلت محاولاتي في الحصول علىٰ مصورة من هذه النسخة، لجأت إلىٰ بعض الأصدقاء في وزارة الخارجية بدولة البحرين للتوسط لدىٰ قنصل تركيا في المنامة ليكتب إلىٰ حكومته لموافاتي بنسخة مصورة...

(١) مقدمة التحقيق ص٨٦. وهذا أفلح بعد عناء، وغيره فشل بالمرة، وانظر مقدمة تحقيق «الإعلان بالتوبيخ» نشرة فرانز روزنتال فقد رفضوا تصوير نسخة المكتبة من الكتاب، وهي أنفس نسخة له في العالم. ولي -شخصيًا- مع هذه المكتبة ودار الكتب المصرية أيام، فقد رفضوا طلبي بالتصوير مرارًا لأني لست من طلبة الماجستير أو الدكتوراة.

وقد كتب القنصل -شكر الله له- رسالة رسمية إلىٰ وزارة الثقافة في تركيا، وبعد مضي وقت طويل وصل إلىٰ ما يقرب من الشهور التسعة جاء المايكروفيلم...)[١].

وفي سنة ١٩٧٢م تحركت بعثة من معهد المخطوطات العربية إلىٰ المغرب لتصوير بعض ما فيه من نفائس المخطوطات، وهناك قابلهم (الأستاذ محمد الوكيلي المسؤول عن شئون الوثائق والمخطوطات بوزارة الثقافة... ونقل... رأي وزارتي الخارجية والثقافة بشأن تصوير المخطوطات المغربية وقال بالحرف الواحد: «إن المغاربة يرون أن يستمر لهم شرف الحفاظ علىٰ ما لديهم من المخطوطات، بعدما تقدم لهم في سالف القرون»...)[٢].

٣- ويتساوىٰ مع حجر تصوير المخطوطات عدم فهرستها وحجبها عن الباحثين، فكم من مكتبة غير مفهرسة تحتوي نوادر لا يعرف أحد عنها شيئًا (وتمتلك دار الكتب المصرية منذ مطلع هذا القرن عددًا كبيرًا من المكتبات التي أهداها أصحابها وأوقفوها علىٰ دار الكتب، بالإضافة إلىٰ عدد من المكتبات المصادرة من القصور الملكية، وهي تمثل ثروة ضخمة من المخطوطات والمطبوعات، والدوريات العربية والأجنبية، والكتب ذات الحجم الضخم الخاصة بأدب الرحلات والجغرافيا، بالإضافة إلىٰ مجموعة من الخرائط واللوحات والصور الزيتية، وكلها غير مفهرسة وغير متاحة للجمهور)[٣].

(وجامعة القاهرة التي تقتني مكتبتها المركزية ما يقرب من خمسة آلاف مخطوط

---

(١) مقدمة التحقيق ص١٠٣ وما بعدها. ولهم الله من ليس لديهم واسطة لتحقيق مثل هذه الرغبات؛ لكن صدق النية وعون الله ييسر كل صعب علىٰ طالبه، فاللَّهم أصلح نياتنا وأعنا علىٰ ما تحبه وترضاه!!

(٢) قضية إنقاذ المخطوطات مقال ص٨٧ مج٤٠/ج١.

(٣) دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها ص٥٧.

لا يعرف جمهور الباحثين عنها شيئًا.... فلا هي فهرست، ولا هي رممت، ولا هي صورت، وإنما تركت للقوارض والحشرات والآفات تنخل ورقها نخلًا)[١].

(ولم تفهرس المكتبة العامة بتطوان، والفهرس الذي نشر لها يقتصر على القرآن وعلومه، وعن مكتبات الزوايا في المغرب، أشار د. بنبين إلى ثلاث منها، هي: زاوية تمكروت «الناصرية»، والزاوية الحمزية العياشية بالرشيدية، وزاوية تنغملت، وقال: إن كلًا منها يضم مخطوطات مهمة ونادرة، ومع ذلك لم تحظ واحدة منها بفهرسة علمية؛ بل ما تم عبارة عن قوائم أولية، وأكد د. بنبين أن جميع مخطوطات المغرب في حاجة ماسة إلى فهرسة دقيقة منظمة تتيح معرفة تفصيلاتها بسهولة ويسر)[٢].

٤- وأيضًا غلق المراكز العلمية لتحقيق التراث من أنكى العقبات التي تواجه التحقيق العلمي، ومن هذا إلغاء القسم الأدبي بدار الكتب المصرية الذي كاد (أن يرتقي القمة في نشر موسوعات التراث؛ ولكن أطاحت بذلك فكرة خاطئة مغرضة، تزعم أن ليس من وظائف دور الكتب في أوروبا أن تضطلع بنشر التراث، وكأننا في جميع خطواتنا إنما نترسم أوروبا في حقها وباطلها.

وفي أسف بالغ ودع المثقفون هذا القسم الأدبي الذي قُضي على نشاطه بعد عهد أمين مرسي قنديل، ولم يبق من أعلامه وعلمائه إلا وَشَلٌ يقوم بإعادة طبع ما كان قد طبع من قبل.

ويعد إلغاء هذا القسم جريمة لا تغتفر في حق إحياء التراث العربي، ويجب كل الوجوب أن يبعث ثانيًا ليؤدي رسالته التي لا يستطيع أداءها غيره؛ نظرًا إلى وفرة

(١) المخطوطات العربية في الجامعات المصرية ص٢٩.

(٢) التجارب العربية في فهرسة المخطوطات ص١٣ أخبار التراث العربي.

المراجع المخطوطة والمطبوعة، وإمكان تجنيد طائفة من العلماء، وإعداد جيل يتلقىٰ فن التحقيق بوجه عملي في رحاب دار الكتب، هذا إلىٰ اليسر الذي يجب أن تقدمه مطبعة دار الكتب لهذه الهيئة)(١).

٥- وفي الجامعات يوجد من يحاربون تدريس تحقيق التراث، (ويقولون: إن من يقرأ التراث، ويترك كتب المُحْدَثين كمن يترك الطبيب ويذهب إلىٰ حلاق الصحة... وفي الحقيقة الجامعات المصرية فتحت صدرها منذ زمن لقبول التحقيق في سبيل الحصول علىٰ الشهادات العليا؛ ولكنها ترفض الترقيات علىٰ تحقيق النصوص)(٢).

٦- ولتدهور حال المجلات العلمية المتخصصة حظ في تراجع وتأخر التحقيق العلمي؛ فقد شاع فيها التكرار والسطحية والخفة والتملق والدعاية، والأغراض غير العلمية من الرغبة في الترقيات، والطمع في المكافآت.

٧- انتشار السرقة والسطو علىٰ جهد الناس؛ فيبذل المحقق الجاد جهدًا هائلًا قد يمتد لسنوات ثم يأتي أحدهم فيسطو علىٰ جهده بلا خوف من اللَّه، آمنا علىٰ نفسه من العقاب.

٨- تسنّم متن التحقيق واتخاذه مطية لنيل الشهادات والدرجات العلمية.

لم يكن فتح الباب أمام تحقيق التراث لنيل الشهادات والدرجات العلمية خيرًا مطلقًا؛ فقد استغل بعض طلاب متاع الحياة الدنيا ذلك السبيل للوصول إلىٰ أغراضهم دون الإعداد له أو الاعتداد بشأنه وكأن التراث لا صاحب له.

---

(١) قطوف أدبية ص٤١.

(٢) مجلة معهد المخطوطات ص١٩٦ مج٤٠/ج١ من تعقيب للعلامة الطناحي بتقديم وتأخير.

٩- فتور الهمم بين المَنِّ والضَّنِّ:

(محقق التراث يحتمل عناءً باهظًا في جمع نسخ الكتاب المخطوطة، وهو بعد ذلك يلاقي المصاعب والمتاعب، في تحصيل المادة المعينة علىٰ تحقيق الكتاب، فإذا فرغ من كل ذلك، جاء البحث عن الناشر الذي يقوم علىٰ طبع الكتاب، وإقناعه بجدوىٰ الكتاب، ورواجه في السوق التجاري، ثم يأتي أجر المحقق بعد هذه الرحلة المضنية زهيدًا بخسًا، وضَنَّ عليه الناشر بما يناسب جهده وعرقه.

وحين اتجهت بعض البلدان العربية الغنية أخيرًا، إلىٰ نشر التراث، مشكورة مأجورة، سخت وجادت علىٰ المحققين، وأجزلت لهم الأجر؛ ولكن -وهذه حقيقة نرجو ألا تغضب أحدًا- اقترن الأمر بشيء من المَنِّ. وبين الضَّنِّ والمن فترت همم وخبت جهود وأحجم رجال)[1].

١٠- غلاء كتب التراث، خاصة جياد الطبعات:

تلك حقيقة تثقل كاهل طلبة العلم؛ ونحن إذ نؤكد علىٰ أهمية الاعتناء بأمر الطبعات، والاعتماد علىٰ جيادها، فإننا نعرف ما وصلت إليه من أسعار عالية.

ولعل أهل الخير يسهمون بأموالهم في تخفيف هذا العناء حِسْبَةً واتجارًا مع اللَّه، فيشترون تلك الكتب ويوقفونها علىٰ طلبة العلم.

---

(١) مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي ص٢٧٨، ورحم اللَّه العلامة الطناحي!

الاختصارات والرموز[1]

دأب سلفنا علىٰ استخدام حروف، وعلامات، واختصارات، وكلمات وإشارات، ورموز لهم بها مقاصد معينة محددة متداولة بين أهل العلم، كما تعوّد بعضهم علىٰ استعمال رموز خاصة به هو، قد توجد في طُرّة الكتاب وقد لا توجد، ويجب علىٰ المحقق الإلمام بها حتىٰ يفهم المقصود منها ثم يؤديها لنا في شكل واضح ظاهر.

ولأهل الحديث حروف وإشارات يقصدون بها أعلام الحديث، ومصنفاتهم وأحكامهم، وقد حاكاهم أهل اللغة والفقه وغيرهم فصنعوا هم كذلك رموزًا وحروفًا يقصدون بها الأعلام والمصنفات، ولكن هذه الحروف والعلامات خارجة عما نحن فيه، يعرفها أهل كل فن؛ وأنا هنا أشير إلىٰ ما استخدمه الناسخون والوراقون في عملهم، وهو ما ينفع كل متعامل مع التراث.

أ- علامات ورموز النسّاخ والوراقين:

أولًا: الحروف والكلمات:

- الهمزة: علامة إهمال، كأنه يريد: «لا تنقط».
- أيضـ: أيضًا.
- الألف: تكتب تحت السين ألف صغيرة تفرقة بينها وبين الشين.

---

(١) اعتمدتُ في هذا المبحث علىٰ ما جاء في كتب: «البحث الأدبي»، «تحقيق النصوص ونشرها»، «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، «نقد النصوص ونشر الكتب»، «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين»، وغيرها من بحوث وتحقيقات، وملاحظات شخصية.

- اهـ، اه: انتهىٰ.

- ب، بيان: تعني شرحًا أو توضيحًا لشيء غامض في النص، وهي حاشية خارجة عن النص.

- بلغ: وتعني أن هذا النص عورض بأصله بعد انتساخه، والمعارض كلما انتهىٰ إلىٰ موضع من النص معارضة كتب تلك الكلمة.

- بياض صحيح: وتوجد في بعض المخطوطات، للدلالة علىٰ أن ذلك البياض المتروك إنما حدث سهوًا من الناسخ لا عن نقص في النص أو لوجود سقط ما.

- ث: علامة علىٰ أن هذا الحرف في تلك الكلمة صحيح الضبط بالحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة.

- حشد: تعني حاشية.

- ح: -حاء صغيرة ترسم أسفل أو أعلىٰ حرف الحاء في الكلمة لئلا تعجم خطأ.

- ح: تكتب علىٰ ما صُحح وضُبط وهو في شك عند مطالعته أو تطرق إليه الاحتمال.

- ح: علامة تحويل الإسناد.

- ح: وتعني أيضًا حاشية خارجة عن النص.

- خ: وتعني خفيفًا، أو خفف أي لا تشدد الحرف.

- خ: وتعني في نسخة أخرىٰ جاء النص كذلك.

- خ ق: أي أخّر وقَدّم وذلك حين يخطئ الناسخ ويبدل من وضع الكلام.

- خف، خفف: فوق الحرف ليدل علىٰ أنه غير مشدد.

- خ م: أي أخر، وقَدِّم عند خطأ الناسخ.

- د: حرف الدال فوق حرف يعني ساكنًا.

- رجع: تخريج لِلَحَقٍ سقط من النص.

- ز إلىٰ: زيادة من ز .... إلىٰ؛ ليحذف ما بينهما.

- س: صغيرة تحت حرف السين في الكلمة علامة إهمال.

- ش: هامش.

- ش: علامة شك.

- ش: شرح.

- صـ: فوق الخطأ يريد «صحح» ثم يكتب الصواب في الهامش، وتسمىٰ علامة التمريض، أو التضبيب.

- ص: تكتب علىٰ مواضع الإرسال أو القطع في الإسناد، وفوق أسماء الرواة المعطوفة خوفًا أن تجعل «عن» مكان «و».

- ص: تكتب فوق ما هو خطأ في ذاته صحيح في نقله.

- ص: المصنِّف، أو النص ذاته.

- صح: ما صحّ نقلًا وعلمًا لكنه محتمل للشك.

- صح: في آخر التخريج أو اللَّحَق يكتب «صح» علامة علىٰ صحة اتصال الكلام.

- صح: علىٰ البياض، أي بياض صحيح موجود بالأصل، وليس هناك سَقَط بل هو متروك عمدًا.

- ض: علامة بياض بالأصل.

- خ م: أي أخّر، وقَدّم عند خطأ الناسخ.

- د: حرف الدال فوق حرف يعني ساكنًا.

- رجع: تخريج لِلَحَقٍ سقط من النص.

- ز إلىٰ: زيادة من ز .... إلىٰ؛ ليحذف ما بينهما .

- س: صغيرة تحت حرف السين في الكلمة علامة إهمال.

- ش: هامش.

- ش: علامة شك.

- ش: شرح.

- صـ: فوق الخطأ يريد «صحح» ثم يكتب الصواب في الهامش، وتسمىٰ علامة التمريض، أو التضبيب.

- ص: تكتب علىٰ مواضع الإرسال أو القطع في الإسناد، وفوق أسماء الرواة المعطوفة خوفًا أن تجعل «عن» مكان «و».

- ص: تكتب فوق ما هو خطأ في ذاته صحيح في نقله.

- ص: المصنِّف، أو النص ذاته.

- صح: ما صحّ نقلًا وعلمًا لكنه محتمل للشك.

- صح: في آخر التخريج أو اللَّحَق يكتب «صح» علامة علىٰ صحة اتصال الكلام.

- صح: علىٰ البياض، أي بياض صحيح موجود بالأصل، وليس هناك سَقَط بل هو متروك عمدًا.

- ض: علامة بياض بالأصل.

- ض: صحيح النقل خطأ في الأصل.

- ط: طُرّة أو حاشية.

- ط: طاء صغيرة علامة إهمال علىٰ حرف الطاء الذي في الكلمة، وتستخدم مع الحرف الغريب.

- ط: غلط.

- ظ: الظاهر.

- ظ: فيه نظر.

- ع: رأس العين علامة علىٰ وجود بياض.

- ع: يعني عينًا علامة إهمال علىٰ ذلك الحرف.

- عو: أي عورض بأصله.

- ق: اختصار «قال».

- ك: علامة تكرار عن سهو.

- ک: كذلك وجدته.

- ک: كاف صغيرة فوق حرف الكاف الكبيرة لئلا يلتبس باللام؛ وذلك أنهم كانوا لا يرسمون للكاف جَرّة بالعرض مثلما نفعل، ولا زلنا نرسم ما يشبه الكاف الصغيرة أو الهمزة داخل الكاف المتطرفة ك.

- كذا: ما كان خطأ في الأصل، يريد: كذلك وجدته.

- ل: اختصار كلمة «لعله».

- مح: محال.

- المصنـ: المصنف، والمؤلف.

- معا: فوق الحرف الذي له ضبطان صحيحان يكتب بالإعجام والإهمال معا.

- م م: تقديم وتأخير في الكلام.

- مكرر: إشارة لتكرار عبارة أو كلمة جراء النسخ.

- ن: في نسخة أخرىٰ.

- ن: بيان، حاشية.

- ن: في نهاية كل ترجمة، أو حديث.

- هـ: عقب نهاية الكلام، وكأنه يقول: «انتهىٰ».

- هي: هاء أولىٰ تتصل بها ياء راجعة علامة علىٰ انتهاء الكلام أو النقل.

- ي: ياء صغيرة ترسم تحت الهمزة المكسورة في وسط الكلمة.

يخ: اختصار لكلمة: «يخلو».

يق: اختصار لكلمة «يقال».

ثانيًا: الرموز والعلامات:

// : علامة الزيادة، فما بين العلامتين زائد مكرر.

⌐¬ : علامة الزيادة، فما بين العلامتين زائد مكرر.

oo : علامة الزيادة، فما بين العلامتين زائد مكرر.

( ): علامة الزيادة، فما بين العلامتين زائد مكرر.

⊗ : الدائرة أو الدارة، وتعادل الفصلة بين الجمل، أو النقطة بين الفقرات.

ـــــــ: علامة الضرب أو الشطب علىٰ المكرر أو الخطأ فوق الكلام.

: علامة لردِّ ما سقط من النص وكتب في الهامش (اللَّحَق).

: علامة لرد ما سقط من النص وكتب في الهامش (اللَّحَق).

ـــــــــ: مَدّ خط أحمر فوق مهمل الحروف.

.:. : علامة علىٰ نهاية الكلام.

النقط من أسفل الحروف المهملة علامة علىٰ الإهمال، مثل: س، س.

ب : قوس فتحته لأعلىٰ علامة إهمال، مثل ر، د، ع، ل، والياء والألف اللينة المرسومة ياء.

V: ما يشبه حرف V -بالإنجليزية- علامة إهمال: V/

جَرَّة بالحمرة فوق الحرف علامة السكون.

Λ : علامة إهمال.

○ : ما يوازي الفاصلة أو النقطة عندنا الآن.

⊙ : ما سبق، زاد عليها المعارضة، فكلما عارض جزءًا من النص نقط داخل الدائرة نقطة.

ـ النقط من أسفل ومن أعلىٰ يعني أنها تقرأ بالاثنين معا مثل التشميت،

.:. : فوق الحرف أي أنه ينطق بثلاث أوجه للضبط فتحًا وكسرًا وضمًّا.

=: علامة علىٰ تكملة باقي الكلمة الناقصة من هذا السطر في السطر التالي أو الصفحة التالية.

ح : علامة حاشية.

ﻫ : دائرة خرج منها خط مائل علامة الفصل بين الكلام(١). وما بداخلها يشبه الميم علامة المعارضة.

---

(١) رأيت بعض المستشرقين يستخدمها في تحقيقاته!

ﻫ : دائرة خرج منها خط مستقيم علامة الفصل بين الكلام. وما جاء بداخلها خارجًا منها علامة المعارضة.

8 : دائرتان متداخلتان علامة للفصل بين الكلام.

/// : خطوط مائلة علامة للفصل بين الكلام.

ب- علامات المستشرقين في طبعاتهم، ومن تبعهم من المحققين من أهل المشرق:

- للمستشرقين علامات اصطلحوا عليها في تحقيقاتهم وهي في الأصل نتاج الجهود المبذولة سابقًا في نشر تراثهم[1]، ولكل علامة مدلول ومقصد، وقد تبعهم في هذه العلامات بعض أهل المشرق إعجابًا وتقديرًا، وبغض النظر عن الرأي فيها[2]، يحسن بالمتعامل مع تلك النشرات الإلمام بتلك العلامات ومعانيها.

< > : يضع بين هذين القوسين ما يضاف إلىٰ النص تخمينًا.

[ ]: توضع لإكمال النقص الناشئ عن إصابة مادية في المخطوط نفسه.

---

(١) نقد النصوص ص١٠٦.

(٢) قال شيخ المحققين عبد السلام هارون معلقًا علىٰ صنيع المستشرق باول كراوس والدكتور محمد طه الحاجري في نشرتيهما لمجموع رسائل الجاحظ: (وقد استعمل الناشران طريقة استحدثاها في التعليق علىٰ النصوص، وأعدا لذلك أهبة لا يستهان بها من الأقواس، والمعقفات، والنقط، والرموز، والنجوم، والاصطلاحات. وهي بلا ريب ضرورية للتعليق والتحقيق؛ ولكنهما ربطا الجواد خلف المركب، فظهر في طريقتهما -ولا سيما النجوم- كثير من العسر الذي لا يتغلب عليه إلا حشد قوي الدربة والرياضة. كما خالفا في ذلك الطريقة المألوفة التي جرىٰ الناشرون عليها، واستساغها جمهور القارئين والباحثين. ولعل من عذرهما في ذلك رغبة التغلب علىٰ مشكلة الورق، ولكن ذلك لا يقوم عذرًا إزاء ما ابتدعا من صعوبة) قطوف أدبية ص٢٦٥.

⌈ ⌋ : يوضع بينهما ما ينبغي أن يحذف من الكلمات.

{ } : يوضع بينهما ما ينبغي أن يحذف من الأحرف.

+ + : يوضع بينهما ما اضطرب نصه من الكلام، ولم يفهمه المحقق.

[ ]: يوضع بينهما ما زاده المحقق عن نسخة أخرىٰ غير الأصل.

......: إشارة إلىٰ سقوط كلمات لم نفهم ما هي.

بياض: يشير إلىٰ وقوع بياض بالأصل.

*: بجوار الكلمة التي وردت لها قراءة مخالفة في إحدىٰ النسخ.

+ : وتستعمل في الهامش للدلالة علىٰ زيادة وردت في إحدىٰ النسخ ويذكر الزيادة، ورمز النسخة.

- : تستعمل في المتن أعلىٰ كلمات أو جمل وردت في نسخ دون أخرىٰ، وعادة ما تكون كلمات لا تغير كثيرًا في المعنىٰ، مثل: (قال، صلىٰ اللَّه عليه وسلم، تعالى، سبحانه).

om: في الهامش، وتعني أن هذه الكلمة التي في المتن ساقطة من النسخة التي ذكر رمزها قبلها.

abb: في الهامش، وتعني زيدت هذه الكلمة أو الجملة.

Cod: نسخة.

Codd: نسخ.

جـ- علامات الطباعة القديمة في المشرق:

نادرة جدًا، ومنها:

V: وتستعمل في النص المشكل.

كذا: أي كذلك وجدنا النص في الأصل.

.....: علامة حذف، ووجود نقص في الأصل.

ملاحظات علىٰ مسألة الرموز والعلامات:

- هذه الرموز والعلامات كثيرة جدًّا ومتنوعة، يصعب حصرها بشكل قاطع.

- الرمز الواحد أو الحرف قد يكون له أكثر من معنىٰ، ولن يعجز المحقق المجتهد عن فهم المقصود.

- يجب علىٰ كل من وقع إليه منها شيء طريف إثباته؛ ليستفيد منه اللاحقون كما استفاد هو من السابقين.

- هناك رموز طريفة جدًّا، كذلك الذي يُحشّي نسخة ويرمز لنفسه، وقد جاء في حواشي كتاب «التنبيه علىٰ أوهام أبي علي في أماليه» لأبي عبيد البكري المتوفىٰ سنة ٤٨٧هـ (حاشيتين تنتهي كل واحدة منهما بالحروف «ح عا» فقدرنا أن الحرف «ح» يعني حاشية، وأن الحرفين «عا» يشيران إلىٰ أول اسم عارف، أي أن الحاشية من قلم «عارف» أحد المالكين للنسخة)[١].

وأحيانًا ينقل أحد قارئي المخطوط حواشي عن كتب أخرىٰ كالمعاجم أو الدواوين، ويرمز لها برمز، فهذا أحد قرّاء «التنبيه» للبكري وضع حواشي علىٰ هامش الصفحات من كتاب «الصحاح» للجوهري، ورمز له بالرمز «ص»[٢].

- تأثر بعض أفذاذ محققينا وعلمائنا المحدثين بسلوك سلفنا هذا فاتخذوا

---

(١) مقدمة التحقيق ص٨.

(٢) كذا وجدته بين أوراقي، وبالفعل هناك حواشي في التنبيه تحت هذا الرمز، ولا أذكر من أين نقلته!

لمراجعهم ومقاصدهم رموزًا، يبغون بها الاختصار وتوفير الورق في الطباعة، كالعلامة الهندي عبد العزيز الميمني، والأب أنطوان صالحاني اليسوعي[١].

❊ ❊ ❊

(١) انظر نهاية مقدمة تحقيق «اللآلي»، و«التنبيه» تجد فسرًا لتلك الرموز. وقد أساء بعض الناس فهم هذا وعدوه إلغازًا وتعمية للحواشي، وهو ظن بعيد.

ملاحظات ونصائح عامة

١- يجب علىٰ المحقق أن يقوم بنفسه بكل عمليات التحقيق بحثًا ودراسةً ونسخًا ونخريجًا بل حتىٰ الفهرسة، والناظر في تلك الأعمال التي خرجت للناس، وقد قام ببعض عمليات التحقيق غير المحقق يجد فنونًا وألوانًا من الأوهام والأخطاء ليس لها مصدر سوىٰ أن المحقق اعتمد علىٰ غيره في النسخ[١] أو المعارضة[٢] بل حتىٰ الفهرسة[٣]؛ فالمحقق أعرف الناس بالنص وما فيه، وفي حال وجود أية مساعدة أو تعاون يجب النصُّ عليها بدقة، صيانةً للعمل عن التدليس، ودفعًا للخطأ عن النفس.

٢- مزاولة عمل النسخ وقراءة المخطوطات تجعل المحقق متمثلًا لحال الوراقين والنساخ القدامىٰ، فيتمكن من الوقوف علىٰ شيء ليس بالقليل من فهم طبيعة أخطائهم في النقل والنسخ؛ فإن ما سيقع منه في هذا نظير ما وقعوا هم فيه من قبل؛ وجرِّبْ تعرفْ!

---

(١) قال الطناحي: (من تجاربي القديمة في معهد المخطوطات ودار الكتب المصرية، أن كثيرًا من المحققين يعهدون بنسخ الكتاب إلىٰ أبنائهم أو بناتهم، وناهيك بالنساخ المحترفين الذين يأكلون من النسخ!) مقدمة تحقيق كتاب «الشعر» صفحة ج بالحاشية.

(٢) عارض نسخة دار الكتب المصرية رقم ٤٢٤٧ أدب من كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المستشرق هرتمن لمحققها دي غويه فوَهَمَ في أشياء كثيرة وقعت لأجلها النشرة في أغلاط قبيحة. الحقائق الغائبة حول كتاب «الشعر والشعراء».

(٣) وَهَمَ مفهرسو كتاب «الفاضل» للمبرد فجعلوا كتاب «الروضة» لابن حبان البستي، كتاب «الروضة» للمبرد فصنعوا أسطورة تناقلتها الأجيال، وأنفق الباحثون فيها الوقت والجهد والمال بحثًا وتفتيشًا. الميمني كما رأيته.

٣- مراحل التحقيق أراد المحقق أم لم يرد متداخلة متوازية متزامة لا يحكمها ترتيب صارم ولا تتابع دقيق تتم كلها في وقت واحد تقريبًا، ويرجع المحقق الثبت في أواخرها إلىٰ أوائلها ليصحح ويتثبت.

٤- لا يمكن لأحد بحال من الأحوال أن يأتي بكل ما ذُكر من سمات وشروط للمحقق والتحقيق كاملًا غير منقوص؛ فالنقص أساس في خلق البشر، حتىٰ ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا. لكن عليه السعي وبذل الوسع، وما لا يدرك كُلّه لا يترك جُلّه.

٥- يجب علىٰ المحقق عدم غضّ الطرف عن أية مشكلة تظهر له خلال عمله في النص، وإنما يبذل جهده، ويستقصي ما يمكن، فإن لم يُكشف له الأمر، أقرّ بالعجز وفوض العلم للعلّام الخبير[1].

٦- الكتب والمراجع وكافة المصادر يجب أن تكون تحت يد المحقق وطوع تصرفه يعود إليها المرة تلو الأخرىٰ؛ تتبعًا منه واستدراكًا علىٰ نفسه واسترجاعًا لما فاته أو قرأه من قبل[2].

٧- لا بد من مراجع متقن -أو أكثر- لعمل المحقق؛ لأن المحقق إذا قرأ ما كتبه فإنه سيقرؤه بعين عقله، فهو يكاد يحفظه حفظًا، يغالب محفوظه سرعة ما يقرؤه بعينيه فلا يقف علىٰ ما فيه من أخطاء أو أسقاط، وهذا مُجرَّبٌ فالتزم[3]!

---

(١) تأمل كلام الدكتور إحسان عباس رحمه الله في مقدمة الجزء الرابع من «وفيات الأعيان» وقد وجد أمامه نسخة صحيحة النسبة عجيبة الحال، قال: (أقر بأني عاجز عن تعليل هذا التفاوت الكبير بينها وبين النسخ الأخرىٰ). ولا شك أن هذا خير من أولئك الذين يرسلون حصان خيالهم بلا لجام لحلّ كل المعضلات التي تواجههم فيأتون بالأعاجيب.

(٢) ولذلك ترىٰ ضروبًا من الأوهام العجيبة في تحقيقات ومؤلفات أولئك الذين لا تتوفر تحت أيديهم الكتب والمراجع.

(٣) اقرأ ما كتبه عبد السلام هارون في تحقيق النصوص ص٩٠.

٨- أفضل طريقة للجمع والتصنيف هي طريقة الجزازات أو البطاقات، أو - بتعبير أجدادنا- الطيارات، فتكتب ما يعنُّ لك من أفكار وملاحظات في تلك الوريقات موثقة بالمصادر، وتجمع كل مجموعة متعلقة بمبحث بمشبك -دبوس ورق- وكلما فتح اللَّه عليك بشيء في ذلك المبحث أرفقته بها، حتىٰ إذا تمَّ لك الأمر نشرتها أمامك نوبة واحدة فقرأتها جميعًا وتمثلت محتواها دفعة واحدة، فتكتب ما شاء اللَّه لك أن تكتب.

(ومزايا هذه الطريقة واضحة؛ فإن قابلية الجزازات للحركة تمكن من ترتيبها كما يريد الإنسان، علىٰ أي نحو يشاء من ألوان المزج وتحريكها من مكانها إلىٰ أي مكان آخر، فيسهل جمع كل النصوص التي من نوع واحد، وإضافة الزيادات في داخل كل مجموعة مع توالي البحث والكشف)[١].

٩- لا يحسن بالمحقق الانسياق التام، وتسليم العقل لجهد ورأي الناشر السابق عليه للنص في سائر عمليات التحقيق من أول إثبات النص وترقيمه إلىٰ الدراسة والهوامش والزيادات؛ فقد يكون مخطئًا مقصرًا؛ بل يحسن به اليقظة والانتباه والمتابعة في الصواب فحسب[٢].

١٠- عملنا هذا كله عمل تاريخي، ومن هنا يجب استصحاب التاريخ دومًا في كل عمليات التحقيق والدرس، وعدم الغفلة عنه طرفة عين، فعملنا منه وإليه، والجزاء الحتم للغافل عنه أوهام تفضي به إلىٰ نتائج خاطئة، فالتاريخ معك في التعريف بالأعلام، والتخريج، ودراسة الأصول، بل حتىٰ المطبوعات.

١١- لا يجدر بالمحقق غض الطرف عن النقد الموجه إلىٰ عمله، بل يحسن به

---

(١) النقد التاريخي ص٧٩.

(٢) عاينت هذا في تحقيقي لكتاب «فحولة الشعراء».

الاستفادة منه، تصحيحًا لخطئه أو ردًا لخطأ ناقده، ومن الخير أن يلحق رَدَّه بالطبعات التالية، ولا يتهاون في ذلك، والقول تحقره وقد ينمي!

١٢- إذا كان نصك خلال مجموع، فالمجموع يصور كاملًا، ويفحص كاملًا، بلا تفريط.

١٣- لا يجب تحامي الكتب مجهولة النسبة المذكورة في فهارس دور الكتب والمكتبات العامة، ففيها أرزاق وفيرة وغنائم متروكة للمجتهدين.

١٤- النسخة الوسيطة، التي ينسخها المحقق -أو غيره- من الأصول تمهيدًا للتحقيق، قد تكون سببًا واسعًا للأسقاط والتحريفات والأوهام التي وقع فيها المحقق، فالنسخ عمل آلي ممل لا يجد الناسخ فيه متعة، ولا يجد سبيلًا واضحًا لكشف أوهام نفسه في قراءة النسخة التي أمامه، فقد قرأها ارتجالًا دون أية معونة ثم بدأ يحقق عنها ويصف بالخطأ أو الصحة الأصل المخطوط، وهو في الحقيقة يصف نسخته هو لا الأصل، ولذلك يأتي أحدهم من بعد فيعارض تحقيقه بأصله المخطوط، فيجده يحكم علىٰ النص بأحكام ظالمة، وإنما هذه الأحكام صحيحة علىٰ نسخته الوسيطة لا الأصل.

فإما أن يبدأ تحقيقه ومعارضته وتخريجه وإثبات النص المحقق من الأصل المخطوط -وهذا أجود- وإما أن يعارض تحقيقه في صورته النهائية بأصله المخطوط.

١٥- لا يجوز حجب شيء من العلم في هذا، ولا تأخير بيانه، ولو كان ذلك خوفًا من لصوص التحقيقات، وسراق جهود الخلق، فليذكر المحقق كل ما وقف عليه مدعمًا بالمصادر، والله الحافظ والدافع والنافع!

١٦- هناك أمران قد يظهر أنهما غير علميين وغير منضبطين؛ لكنهما ضروريان

في البحث العلمي، وبدونهما لا يكون هناك جديد أو اكتشاف، هما الشك والتصور، وكلاهما لا يصيبان إلا من العالم المجتهد الذي سبق شكه وتصوره كثير من الجهد والعمل والصبر، فيصيب بهما أشياء تبهر الناس دهرًا، وقد تثبت صحتها الأيام.

١٧- يخطئ من يظن أن هذه المعارف والمبادئ لا يحتاجها إلا من يزمع نشر نص من النصوص؛ بل يحتاجها كل متعامل مع النصوص قارئًا كان أو باحثًا أو مؤلفًا سواء أكان النص مخطوطًا أو مطبوعًا، فهذه المعارف والمبادئ ركن رئيسي لكل من يطلب العلوم النقلية ويتعامل مع مصادرها، وهي ثقافة لازمة للمتعاملين مع تراث الأمة، والجهل بها مضرة بالغة ومورد واسع للخطأ في الفهم والاستنتاج، (ولا يمكن أن يقوم التاريخ إلا علىٰ أساس من الوثائق)[١].

(والعلوم الدينية والتاريخية أولىٰ العلوم بالحفظ؛ لأنه إذا ضاع منها شيء لم يمكن تداركه بعد ختم النبوة. وأما العلوم الأخرىٰ فليست كذلك؛ لأنها نتيجة العقول والتجارب؛ فإذا ضاع منها شيء يمكن استنتاجه ثانيًا)[٢].

١٨- من الظلم البيّن عدُّ علم التحقيق عملًا آليًا لا إبداع فيه ولا ابتكار.. ولم يخل عمل المحقق يومًا من خيال وتصور قائم علىٰ الحقائق المتعلقة بالنص وصاحبه ورحلته التي قطعها حتىٰ وصلنا؛ وذلك بالطبع يعود إلىٰ كون ذلك العمل جزءًا من استعادة الماضي البعيد الذي ولد فيه النص وقطع رحلته خلاله حتىٰ وصل إلينا. والمحقق الباحث الحصيف هو من يستخرج مما تعلمه ووجده في عمله علمًا جديدًا نافعًا لا أوهامًا خادعةً ضالةً مضلةً.

---

(١) مناهج البحث ص٨٨.

(٢) علم الرجال وأهميته ص٤٦.

محاضرة[1]

نواتج عملية التحقيق وأثرها في البحث العلمي

المحقق من أعرف الناس بنصه وصاحبه، قد أنفق شطرًا من عمره وبذل كثيرًا من جهده وماله وراءهما بحثًا وتفتيشًا ودراسة وتأملًا؛ لكنه خلال ذلك الدهر قد يقف علىٰ أشياء كثيرة فرعية بالنسبة لعمله الأصلي حول النص وصاحبه.

وهذه الأشياء قد تشكل مع غيرها من أشباهها ونظائرها ظواهر تستحق الالتفات والعناية المستقلة، وكثيرًا ما تمثل اكتشافات وفتوحات تدفع البحث العلمي قدمًا إلىٰ الأمام، وتضيء جوانب مظلمة منه.

بل إن بعض النتائج والتوصيات التي يخرج بها المحقق قد تحدث أثرًا أكبر وأهم من التحقيق ذاته، الذي قد يكون تقليديًا عاديًا لا أثرًا علميًا كبيرًا له؛ لكن تلك الدراسة الواعية الفاحصة التي صدر بها المحقق تحقيقه وتلك النتائج المبهرة التي يصل إليها قد تفوق تحقيقه نفسه.

ويستوي في هذا الشأن المحقق المتخصص والدارس الباحث، فأيهما يلتقط طرف الخيط من الآخر ويبدأ رحلة البحث والتقصي، ليفتح اللّٰه عليه بما شاء من فضله، إنه لا يضيع أجر عامل من ذكر أو أنثىٰ؛ ولهذا فإنني سأستعرض في بحثي هذا نماذج لكليهما -المحقق والباحث-، وكيف استطاع بعض المجتهدين أن

---

(١) شاركتُ بها في دورة «دراسة النص التراثي» التي عقدها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ما بين ١٨ : ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥م.

يستفيد من إشارات وملاحظات وتوصيات قد بدت خلال عمله أو أعمال غيره، ليحرر منها فوائد وتنبيهات أسهمت بدورها في تطور البحث العلمي.

من هذا ما حدث لي أثناء تحقيقي لكتاب «فحولة الشعراء» عن أبي سعيد الأصمعي المتوفىٰ سنة ٢١٦ هـ، فقد أثمر هذا التحقيق ثمرتين أخريين غيره، فخلال دراستي للأصول منّ اللَّه عليّ وكشف لي عن عدم أصالة النسختين المودعتين في المكتبة التيمورية والمكتبة الزكيّة الكائنتين في دار الكتب المصرية، فما هما إلا نسختان حديثتان نُقلتا عن مطبوعة المستشرق تورّي سنة ١٩١١م.

وقد رفع ناسخ التيمورية أقواس الزيادة وأرقام الهوامش، وجعل لكل ورقة تعقيبة وكأنها مخطوط أصيل لا شك فيه، بينما أثبت ناسخ النسخة الزكية أقواس الزيادة وأرقام الهوامش -الهامش رقم ٣ منها ثابت بالإنجليزية كذا (3).

وقد أقبل المحققون يبغون تحصيل النسخ المخطوطة لكتاب «الفحولة» فكانت تلك النسختان من جملة ما جمعوا، وعنهما أثبتوا نصوص نشراتهم، ورجّحوا روايات تلك النسختين علىٰ رواية النسخ الأصيلة، ولا قيمة لهما في ميزان العلم.

وقد حدثتني نفسي أن هناك حالات مشابهة وقعت حتمًا مثل حالتنا هذه، فيممت وجهي شطر تحقيقات الباحثين أبحث عن الأشباه والنظائر، فوجدت حالات كُثُرًا لمن تنبه لها، ولمن غفل عنها، حالات مختلفة متنوعة هيأت لي صنع مقال أعتزّ به كثيرًا هو «النسخ غير الأصيلة وخطورة الاعتماد عليها» نُشر في مجلة معهد المخطوطات العربية مجلد ٥٨ / ج٢، بارك اللَّه في القائمين عليها.

أما الثمرة الثانية التي رُزقتها خلال تحقيقي لكتاب «فحولة الشعراء» فكان مقالي «الجمع عن صاحب النص المصطلح والمفهوم الغائب» يسّر اللَّه له سبيلًا.

فقد تبيّن لي -كما ظهر لغيري من قبل- أن كتاب «فحولة الشعراء» عن الأصمعي

قد جمعه تلميذه أبو حاتم السجستاني من كلام شيخه، وأبرزه للوجود منسوبًا لأبي سعيد الأصمعي.

وقد رأيت تخبط المحدثين في التعامل مع هذا النص وأمثاله، الأمر الذي حفزني علىٰ التماس أشباهه ونظائره في تراثنا المجيد، فوجدتها ظاهرة واسعة الانتشار في كافة فنون التراث العربي العظيم، قد شرقت وغربت، ووصلنا منها الكثير والذي لم يصلنا منها أكثر، وقد جاءتنا الأخبار الواصفة الذاكرة لكيفية تأليف أمثال هذه النصوص ووضعها، ونسبتها بين أصحابها الأصليين وجامعيها المجتهدين، وقد تلقت الأمة أمثال هذه النصوص بالقبول والإذعان ولم تجد في نسبتها أي حرج، ما لم تجد فيها ما يريب أو ما لا يُعرف عن صاحب النص، فحينذاك ترفضه وتنادي عليه بالكذب والانتحال والبطلان.

وقد وفرت تلك الحالات الكثيرة مادة علمية كافية لبيان السمات المائزة لذلك الضرب الفريد من التصنيف والتأليف، وختمت ذلكم البحث بكيفية التعامل مع تلك النصوص وإخراجها ونسبتها.

وقد يشير الباحث النابه المجتهد إلىٰ شيء يظنه -ظن العالم- ولا يملك له دليلًا فيظهر من بعده الدليل القاطع بصحة ما ذهب إليه ظنًّا وترجيحًا، مؤكدًا أن الاجتهاد الصحيح لا يزيده الدهر إلا شدًّا وتوثيقًا، أما الأقوال التي تُلقىٰ بلا جهد وراءها فلا يزيدها الدهر إلا نقصًا وإبطالًا.

فحين أخذ فخر علمائنا المتأخرين الشيخ محمود محمد شاكر في بيان إسناد المخطوطة النادرة التي أحضرها الحاج أمين الخانجي من العراق لكتاب «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام، ظهر له أن لها إسنادين عن أبي خليفة الجمحي عن محمد بن سلام صاحب الطبقات، واستظهر أن أبا نعيم المذكور في أحد إسنادي تلك النسخة هو أبو نعيم الأصبهاني المتوفىٰ سنة ٤٣٠هـ الذي (قرأ كتاب الطبقات

سنة ٣٧١هـ علىٰ شيخ محا البلل اسمه من المخطوطة، ولكني أرجّح أنه هو صاحب هذه المخطوطة وكاتبها الذي سمعها من ابن أسيد نفسه والذي عاش فيما أظن دهرًا طويلًا بعد وفاة ابن أسيد سنة ٣٣٦هـ وأدركه أبو نعيم وسمع منه وانتسخ لنفسه نسخة أخرىٰ من كتاب الطبقات، وعسىٰ أن يكون أبو نعيم قد سمعها من الطبراني لأنه مقيم معه بأصبهان ولأنه روىٰ عنه الحديث)[1].

وهذا القول الأخير الذي ذكره شاكر ظنًّا وترجيحًا يجد ما يشهد له بالدليل في منتخب من كتاب الشعراء لأبي نعيم الأصفهاني، طُبع لأول مرة سنة ١٩٩٤م عن نسخة فريدة وحيدة محفوظة في دار الكتب الظاهرية، ففي ترجمة النابغة الجعدي يصرح أبو نعيم بالسماع عن سليمان بن أحمد الطبراني وغيره عن أبي خليفة الجمحي عن ابن سلام بنص ثابت في الطبقات، وهذا مما ينصر ويعزز ما ذهب إليه شاكر[2].

وقد يكشف اللّٰه للمحقق خلال عمله عن شيء لا يتعلق بصميم النص الذي يحققه أو بالعَلَم صاحب النص أو الموضوع المتعلق النص به، بل بالناسخ الذي كتب إحدىٰ النسخ، وهذا الكشف يلتقي مع ملاحظات أخرىٰ لغيره من المحققين الذين تعاملوا مع منسوخات هذا الناسخ فيظهر لنا شيءٌ من عاداته التي يمكنها تغير أمور أخرىٰ كانت محل خلاف يومًا ما.

فبينا أعارض نسخة رسالة «الحث علىٰ طلب العلم» لأبي هلال العسكري المتوفىٰ نحو سنة ٤٠٠هـ وجدت العلامة محمد محمود بن التلاميد الشنقيطي المتوفىٰ سنة ١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م -غفر اللّٰه له- يكتب في نسخته المودعة في دار

(١) مقدمة التحقيق ص٣٠.

(٢) ص٢٥ المنتخب، ص١٢٣ الطبقات.

الكتب المصرية من هذه الرسالة فوق اسم «عمر» كلمة «صح» فتوهمت في تأويلها أشياء لم تلبث أن تلاشت جميعها حينما كرر الرجل نفس الاسم وعليه نفس الكلمة -صح- وسرعان ما بدا لي في المرة الثانية مع وضوح الضبط والشكل تحت الاسم هذه المرة ما كان يعنيه الشنقيطي بها، فقد صرفها الرجل ونون الاسم بالكسر وكتب فوقها «صح» والتي تعني عادة أن الكلمة صحيحة في أصلها، فلا ترتب أيها القارئ في شأنها، ثم منَّ اللَّه عليّ ورزقني صورة النسخة المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الحميدية بإسطنبول من رسالة «الحث علىٰ طلب العلم» فإذا بها أصل النسخة التي نقلها الشنقيطي ﷺ بخطه ووجدت عليها تعليقاته، وهي مبتورة ناقصة كما ذكر الشنقيطي في خاتمة نسخته عن الأصل الذي نقل عنه، لكنني وجدتها خالية من تنوين اسم «عمر» بالكسر كما كتب الشنقيطي في منسوخته عنها وصحح نقله... حسنًا لقد برح الخفىٰ، إن الرجل هو من صنع هذا ينصر مذهبه المشهور في صرف اسم «عمر» والذي أثار ضجة في الأوساط العلمية في العقد الثاني من القرن الثالث عشر الهجري.

وهذا الكشف اليسير جعلني أنتبه لكل من تعامل مع إحدىٰ منسوخات ابن التلاميد من قبلي، لعلي أظفر بشيء، وبالفعل وجدت شيخي العلامة الدكتور حسين نصار -بارك اللَّه في عمره وعمله- في مقدمة نشرته لديوان الخرنق بنت هفان قد وقف علىٰ صنيع الشنقيطي في نسختيه اللتين نقلهما عن الأصل المحفوظ في مكتبة أيا صوفيا من ديوان الخرنق (فقد منح نفسه حرية التصرف في النسخة بالتصحيح؛ بل زيادة بعض الشعر وتغيير ما لا يجب تغييره من ألفاظ، فجاءت نسخته أقرب إلىٰ السلامة اللغوية من النسخة الأصل، غير أنها ابتعدت عنها)[1].

(١) ص١١، ١٢.

ثم وجدت من قاموا علىٰ تصحيح كتاب «الأغاني» قد أشاروا في مقدمة نشرتهم إلىٰ اعتمادهم علىٰ نسخة الشنقيطي من كتاب «الأغاني» (وهي نسخة كاملة رقمها بالدار ١٤٤ أدب ش في عشرين جزءًا مطبوعة بمطبعة بولاق الأميرية سنة ١٢٨٥هـ وهي نسخة العلامة المرحوم الشيخ الشنقيطي، وقد صحح بعض ما بها من تحريف تبينه أثناء مطالعته الكتاب، وكان أحيانًا يكتب صواب الكلمة بالهامش، وطورًا بكشطها ثم يكتب صوابها بغاية الدقة في موضعها الأصلي، أو يصلح الحرف المحرف بالحرف الصحيح، كالدال في موضع الراء، ومرة يكشط نقطة أو يضيف إلىٰ الموجودة أخرىٰ أو يعجم الحرف المهمل أو يهمل المعجم وذلك كله في نفس الكلمة المطبوعة، وبطريقة لا تكاد تظهر إلا بإنعام النظر وكثرة التأمل)[١].

وكذلك صنع الشنقيطي في نسخته من كتاب «الأضداد» لأبي حاتم السجستاني التي نقلها عن نسخة مكتبة السليمانية بتركيا، فأكمل ما بها من بياض[٢] وأصلح ما بها من سَقَط ولم يتفطن لصنيع الشنقيطي هذا الدكتور محمد عبد القادر أحمد، علىٰ الرغم من تحريره لنقل نسخة الشنقيطي من نسخة السليمانية.

وقد وقف ابن التلاميد علىٰ نسخة مكتبة عاشر أفندي في اسطنبول رقم ٧٤٦ من ديوان ابن قيس الرقيات، فنقل منها نسخة لنفسه سنة ١٢٩٢هـ، غير أنه أعمل فيها علمه وعقله، وصوّب ما بدا له من أخطاء وأوهام وقع فيها جامع الديوان.

وقد صدرت لهذا الديوان طبعات ثلاثة أولها كانت للمستشرق الألماني رودوكاناكس سنة ١٩٠٢م معتمدًا علىٰ نسختين متأخرتين للديوان أصلهما نسخة عاشر أفندي، ثم لم يلبث أن ظفر بالنسختين الشنقيطية وأصلها المحفوظ في عاشر

---

(١) ص٦٠، ٦١.

(٢) مقدمة التحقيق ص١٢٢.

أفندي، فأثبت في ملحق الطبعة بعض الخلافات بين طبعته وهاتين المخطوطتين.

ثم جاء الدكتور محمد يوسف نجم فأعاد نشر الديوان سنة ١٩٥٨م معتمدًا -كما قال- علىٰ نسخة عاشر أفندي ونسخة الشنقيطي، لكن في ذات الوقت كان إبراهيم عبد الرحمن يعمل في تحقيق هذا الديوان ودراسته كموضوع رسالة حصل بها علىٰ درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٥٩م، وقد انتقد تحقيق الدكتور نجم للديوان في مقال نفيس جدًا نشره بمجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٥٩م في المجلد الخامس.

ورغم وعيهم جميعًا بكون نسخة عاشر أفندي أصلًا لكل النسخ خاصة نسخة ابن التلاميد ووقوفهم جميعًا علىٰ تغييرات وتصويبات الشنقيطي لنسخته[1]، إلا أنهم لم يتفطنوا لطبيعة دوره وعمله، سوىٰ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن الذي خصه بإشارات وعبارات كان ينبغي إظهارها علىٰ نحو أكبر، ليستفيد منها من جاء بعده، لكنه طوىٰ تحقيقه عن الناس سنين عددًا، ولم يحظ حينما نشره بعد في نطاق محدود علىٰ الاهتمام اللازم به.

وقد يبذل باحث مجتهد جهده ليكشف عن سر غامض يعجز عن تفسيره، فيصفه وصفًا مسهبًا، ويعدد الاحتمالات التي حاول تفسيره في ضوئها، لكنه يؤوب من ذلك كله صفر اليدين، فيترك تفسيره للدهر عسىٰ اللَّه أن ييسر لغيره تفسيرًا له أو علمًا جديدًا كاشفًا لأمره.

وقد جمع الدكتور إحسان عباس من أصول كتاب «وفيات الأعيان» لابن خلكان

---

(١) لم تقتصر التصويبات والتصحيحات علىٰ الألفاظ المحرفة أو المصحّفة أو المطموسة بل تعدتها إلىٰ عناوين بعض القصائد التي أخطأ الجامع في تحديد فيمن قيلت كالقصيدة رقم ٤٧.

المتوفىٰ سنة ٦٨١هـ الشيء الكثير ما بين الأصول التي ترجع إلىٰ الإخراجات المتعددة التي أبرز ابن خلكان بها كتابه، إلىٰ مسودة المؤلف ومختصر ابنه، لكن من بين تلك الأصول الكثيرة جاءه أصل عجيب الشأن صعب التفسير، وذلك هو (نسخة المجمع العلمي العراقي[1] ورمزها «مج»: كُتب علىٰ الورقة الأولىٰ منها «الخامس من تاريخ ابن خلكان» وتحت هذه العبارة بخط مختلف -تأمل- «بخط مصنفه ﷺ» ثم ذكر لبعض التملكات. . . . وعند مقارنتها بالنسخ الأخرىٰ تبين لنا أنها نسخة غريبة حقًّا لعدة أمور، فهي تسقط كثيرًا من النصوص الواردة في النسخ الأخرىٰ حتىٰ فيما عددناه نسخًا لا تمثل العمل النهائي للمؤلف، وتنفرد بزيادات في الترجمة الواحدة لا ترد في أية نسخة سواها، وأحيانًا يجيء نص الرواية المشتركة بينها وبين النسخ الأخرىٰ بعبارة مختلفة كثيرًا، وقد سقطت منها بعض التراجم التي لا ريب في أنها من عمل المؤلف، كترجمة ابن مقلة، وانفردت بإيراد ترجمة محمد بن عبد اللّه بن طاهر ولم ترد في غيرها، كذلك فإن سياق بعض الترجمات فيها (مثل ترجمة ابن الزيات، وابن العميد، والملك الكامل) مختلف في مجمله عما اتفقت عليه سائر النسخ؛ ولذلك أثبتنا هذه الترجمات مرتين : مرة كما وردت في النسخ المتفقة ومرة كما وردت في «مج».

وعلىٰ الرغم مما تتمتع به هذه النسخة من دقة وضبط؛ فإنها ليست بخط المؤلف كما توهم العبارة المكتوبة علىٰ الورقة الأولىٰ؛ ذلك أنه لا جدال في أن مسودة المؤلف هي النسخة المحفوظة في المتحف البريطاني، وعند مقارنة الخط فيها

---

(١) صحح له الدكتور عبد الله الجبوري مصدر هذه النسخة بعد ذلك، فهي نسخة مكتبة كلية الآداب جامعة بغداد لا المجمع العلمي، وقد ذكر ذلك كله الدكتور إحسان في المقدمة الجزء ٨ ص٤.

بالخط في هذه النسخة يتبدىٰ الاختلاف واضحًا حتىٰ لمن لم يكن ذا خبرة بأنواع الخطوط؛ كذلك فإن في حاشية النسخة «مج» بخط الناسخ نفسه إشارة إلىٰ أنه ينقل عن أصل، ومثل هذا يبعد أن تكون نسخة المؤلف؛ ثم إن اعتبارها الخامس من تاريخ ابن خلكان ينفي عنها النسبة إلىٰ المؤلف مباشرة؛ لأن تجزئة المؤلف -كما سيتبين عند الحديث عن «المختار»- تختلف اختلافًا بعيدًا عن هذه التجزئة.

ومهما يكن من شيء فإن الخصائص التي تُفْرِدُ هذه النسخة عما عداها تضعنا أمام سؤال ليس من الممكن أن نجيب عليه، وذلك هو : كيف يفسَّر مثل هذا التفرد؟ لا ريب في أن هذه النسخة قطعة من تاريخ ابن خلكان؛ ولكني أقر بأني عاجز عن تعليل هذا التفاوت الكبير بينها وبين النسخ الأخرىٰ)[1].

بل قد اضطر الدكتور إحسان ﷺ إلىٰ إثبات ترجمتين لمحمد بن عبد الملك الزيات في ج٥ / الترجمة رقم ٦٩٦ أ، ب من شدة الاختلاف بين تلك النسخة وغيرها.

وتظل تلك النسخة وموقعها بين سائر النسخ لغزًا يحتاج إلىٰ إجابة مقنعة معللة بالأسانيد والأدلة.

وهذه النتائج التي خرج بها الباحثون في ثنايا مقدمات تحقيقاتهم ودراساتهم قد تعزز لك مذهبًا أو استنتاجًا أو تنفيه وتثبت لك خطأه.

ففي خلال بحثي عن أصول كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة كان من جملة تلك الأصول تلك النسخة التي حازها عبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، ونقل عنها في كتابه «خزانة الأدب»؛ لكن كان هناك تناقض يحتاج إلىٰ حل قاطع وحازم

---

(١) مقدمة، تحقيق ج٤ ص/ ب، ج.

لتستقيم النتائج مع المقدمات.

فكافة النقول الموجودة في «خزانة الأدب» عن كتاب «الشعر والشعراء» إنما تدلّ علىٰ أنه قد اعتمد علىٰ الإخراجة الأولىٰ للكتاب، والتي تحمل اسم «الشعر والشعراء»؛ لكن البغدادي كثيرًا ما يسمي الكتاب باسم «طبقات الشعراء» وهذه التسمية عَلَمٌ علىٰ الإخراجة الثانية، فقلتُ: لعل البغدادي وجد غيره يذكره بهذا الاسم فتساهل؛ لكن هذا ظن يحتاج إلىٰ دليل أو قرينة تشهد له بهذا، فنجد القرينة عند الأستاذ الجليل شيخ المحققين عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه لكتاب «المغتالين» لابن حبيب؛ حيث وجد (صاحب الخزانة يسميه تسمية إجمالية «كتاب المقتولين غيلة» ويسميه مرة أخرىٰ «كتاب أسماء المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام»، وثالثة «كتاب المغتالين من الأشراف في الجاهلية والإسلام»، ورابعة «كتاب المغتالين». وهذا يدل علىٰ أن صاحب الخزانة لا يعبر بدقة عن اسم الكتاب، شأن كثير من العلماء والذين يذكرون الكتب بأقرب شهرة لها)[1].

ثم يأتي الدليل الدامغ علىٰ صحة ما ذهبتُ إليه، وما سبق أن ذهب إليه شيخ المحققين الأستاذ هارون، إذ تصلنا نسخة راغب باشا والتي تعود إلىٰ الإخراجة الأولىٰ لكتاب الشعر والشعراء؛ فنجد تملك البغدادي ثابتًا عليها، ونصه: «ملكه من فضل الله الفقير إلىٰ الله عبد القادر بن عمر البغدادي بمصر المحروسة في سنة ١٠٦٩هـ».

وبهذا تنطبق المقدمات علىٰ النتائج ويصح الفرض بل يصير شاهدًا لغيرنا ممن يصادف حالة مماثلة يحتاج فيها إلىٰ دليل أو قرينة كنا نحتاج لمثلها يومًا.

---

(١) مقدمة تحقيق المغتالين ص ١٢٥.

وعندما تناول الدكتور محمد أحمد خلف الله أبا الفرج الأصفهاني في دراسته الفريدة «صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني الرواية» فتشَ عن كل نواحي الأصفهاني من حيث الزمان والمكان والأسرة من ناحية الأب والأم، والجو المدرسي والخلطاء ورجال السياسة، وحياته المادية والاعتقادية والمذهبية والخلقية والعقلية والفنية، ثم من ذلك كله خرج بنتائج رائعة مبهرة كاشفة عن خطأ كثير من الظنون والأوهام الباطلة التي أعطاها التقليد والذيوع حقًّا في الوجود والذكر، كأسطورة إهداء أبي الفرج كتابه «الأغاني» لسيف الدولة الحمداني، وكشف عن أسرار عجيبة كسرّ تشيع أبي الفرج الأصفهاني العربي القرشي الأموي، وأنه أتاه من قِبَل آل أمه، ثم ختم بحثه الماتع النافع ببيان الرواية عند أبي الفرج وأوضح فيه عاداته في التأليف، الأمر الذي صار دليلًا لما اكتشف بعدُ من كتب كانت مجهولة له منسوبة لغيره، ككتابه «أخبار الإماء الشواعر» الذي وصلتنا منه نسخة منسوبة لابن الجوزي باسم «ريُّ الظما في من قال الشعر من الإما»، فناهيك عن الأدلة الدامغة التي تحول بينه وبين ابن الجوزي، من أمور النقد الخارجي والداخلي للنص، كان تطابق خطّة التأليف وعاداته المشهورة عنه، مع غيرها من النصوص الثابتة له دليلًا آخر علىٰ صحة ما ذهب إليه المجتهدون، وغفل عنه الكسالىٰ والجاهلون.

وهذه نتائج دراسة لا تحقيق لكنها ترفد عمل المحققين وتقدم له نتائج نافعة ماتعة. ناهيك عما أعجبني في تلك الدراسة من التزام الحياد وعدم التعصب المفرط للعَلَم الذي تُجرَىٰ الدراسة له، ولكتبه المعتمدة؛ بل الدكتور محمد قد هوّن من أهميتها، ونوّه بأنها إنما اكتسبتها في الأعصر المتأخرة بعد ضياع كثير من الكتب التي اعتمد عليها الأصفهاني في تأليفه.

وقد يرسل بعض المتسبين للعلم الكلام إرسالًا، فيسرفون علىٰ أنفسهم في مدح أحد أو ذمّه، ويقف المحقق خلال عمله علىٰ براهين تنفي ذلك الزعم المتداول بلا دليل، غير الرغبة الجامحة في تعظيم العَلَم الذي تدور حوله رسائلهم ودراساتهم؛ ظنًّا منهم أن هذا الإسراف والغلو في المدح سيزيد من قيمتهم ومكانتهم؛ لأنهم درسوا هذا العالم الأوحد وتخصصوا في هذا الجبل الأشم -بزعمهم-!..

ومن هذا ما وقفتُ عليه خلال تحقيقي لكتاب «تعليم المتعلم طريق التعلم» للزرنوجي ﷺ؛ فقد كان من جملة ما جمعتُهُ من أصول النص مختصر للكتاب قام به نصير الدين الطوسي الشيعي المتوفىٰ سنة ٦٧٢هـ، وقد نشره الدكتور يحيىٰ الخشاب في الجزء الثاني من المجلد الثالث لمجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة.

وفي مقدمة نشرة الدكتور الخشاب مجازفات بالغة، وطاميات من الأوهام ليس لهن باب، حتىٰ قال: (ويعد الطوسي أعلم أهل زمانه وهو الذي أعاد للحضارة الإسلامية بهاءها وقوتها... وهو لهذا قد استحق لقب «أستاذ البشر»)[1].

وحينما كنت أعارض نسخ كتاب الزرنوجي، بذلك المختصر الذي قام به الطوسي، والذي لم يشِر ولو بكلمة واحدة إلىٰ أنه اختصره من كتاب الزرنوجي، وجدته سطا سطوًا مجردًا علىٰ جهد الزرنوجي، وسلخ كتابه كاملًا سوىٰ أنه حذف الأشعار والأحاديث والأعلام، وطمس ما ظهر منها، وقد تكفل الدكتور الخشاب

---

(١) مقدمة نشرته ص٢٦٨. وقد نقلها -ربما بلا عزو- الدكتور عباس محمد سليمان في رسالته «نصير الدين الطوسي أول كاتب لقلعة ألموت» وانتقدها عليه الدكتور يوسف زيدان في مقاله: النصير الطوسي وكتابه «التجريد» عرض ونقد وتحليل، ص١٨٥ / مج٣٥ / مجلة معهد المخطوطات العربية.

في نشرته بطمس ما أفلت من لسان الطوسي منها، أما بقية الكتاب فهو هو بمقدمته وفصوله وألفاظه وأبوابه وأمثاله.

وللطوسي جهود علمية أخرىٰ[1] فلينظر فيها المتخصصون نظرة موضوعية متجردة منصفة؛ ليحددوا مكانة الرجل الحقة بلا إفراط ولا تفريط.

وقد تخرج نشرة نص ما للنور، فيشرع المجتهدون في نقدها، وبيان ما فيها من أخطاء جزئية جراء القراءة الخاطئة أو الجهل بشيء ما هنا أو هناك، وأخطاء أخرىٰ منهجية أساسية في علم التحقيق يؤدي بنا تتبعها إلىٰ اكتشاف كبير يقلب شأن هذا الكتاب رأسًا علىٰ عقب، ويجلي لنا حقائق كثيرة تنفعنا في أمره بل أمر غيره مما يشابه حاله حال كتابنا هذا.

ففي أواسط القرن الميلادي المنصرم أخرج الشيخ أحمد شاكر -بلّ الله بالرحمة ثراه- نشرته من كتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ معتمدًا علىٰ نشرة المستشرق الهولندي الكبير دي غويه وحدها -كما صرّح هو- وانتقدها العلامة المحقق النابه الشاب -وقتها- الأستاذ السيد أحمد صقر -عفا الله عنه- بمقالين جليلين يُعدّان نموذجًا فريدًا للمقال النقدي رفيع الأسلوب قوي الحجة في مقالات نقد التحقيق.

وكان من بين العبارات التي أقضّت مضجعي وعكّرت عليّ صفو قراءتي في هذه النشرة كلما تناولت ذلك الكتاب، عبارة السيد صقر: (وكنت أحسب أن هذه التراجم الثنائية ستحفز الأستاذ إلىٰ التماس المخطوطات ليخرج الكتاب كما كتبه صاحبه غير ملفق ولا ناقص كما هو الآن؛ فقد تبينت أن بعض النصوص التي نقلها

---

(١) أغلب إنتاجه العلمي تحريرات وشروح لكتب علماء اليونان في العلوم الطبيعية كالفلك والرياضيات والهندسة!

الأقدمون عنه لا توجد فيه، كل ذلك يثبت لنا أن طبعة ليدن لا تصلح وحدها لأن تكون أساسًا لنشر الكتاب نشرًا علميًا يجعل القارئ علىٰ ثقة من أن الكتاب كما ألّفه مؤلفه لم تعبث به أيدي الماسخين أو الناسخين)[١].

وعبارته الأخرىٰ تلك: (أما الملاحظات التي تتعلق بمراجعة الكتاب بالمخطوطات فكثيرة جدًا. ولو رجع إليها الأستاذ لغيّر في الكتاب وبدّل وقدّم وأخّر، وبتر ووصل، وزاد ونقص، ولظهر الكتاب في صورة أخرىٰ)[٢].

لقد ظلت تلك العبارات تتردد في نفسي، وتهزّ تلك الثقة الراسخة التي حازها تحقيق الشيخ أحمد شاكر لذاك الكتاب عندي، ويزكي نار الشك في صدري كل ما أقف عليه من مقالات تناول فيها السيد أحمد صقر تحقيقات الناس يلوّح فيها ولا يصرّح، ويضرب الأمثال الصادقة ولا يستقصي؛ مثل نقده الرفيع لتحقيق الشيخ محمود محمد شاكر لكتاب «طبقات فحول الشعراء»، وقد أمدّه بنص عزيز من الطبقات نقله ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»، وقد ضمّه الشيخ محمود إلىٰ متن الكتاب -رقم ١٣٧- ونوّه بأمره.

وكذلك نقده لتحقيق الدكتور طه الحاجري ومحمد زغلول سلّام لكتاب «عيار الشعر» لابن طباطبا العلوي، ونقده لتحقيق البساطي لكتاب «الإبانة عن سرقات المتنبي» للعميدي. وما أشار إليه من نصوص وعبارات موجودة في نسخ دون أخرىٰ، كل هذا مجتمعًا حرّك فيّ رغبة جامحة للكشف عن سرّ ذلك الكتاب الذي لم يرجع فيه الشيخ أحمد شاكر إلىٰ أي أصل مخطوط للكتاب.

فكانت رحلة جمع كل ما أمكن من أصول الكتاب المخطوط منها والمطبوع

(١) مقالته ص٩.

(٢) السابق ص٢٣.

لدرسه وفحصه، وقراءة كل ما كُتب حول الكتاب وعرضه علىٰ الحقائق التي أمدتنا بها مخطوطات الكتاب الأصيلة والحكم عليها في ضوئها.

وخلاصة ما تمّ الكشف عنه أن أبا محمد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة المتوفىٰ سنة ٢٧٦هـ قد أخرج كتابه «الشعر والشعراء» مرتين بل ثلاث، وقد غيّر وبدّل من أول العنوان إلىٰ آخر تراجم الكتاب زيادةً ونقصًا طال كل أجزاء الكتاب.

ولم يُشر هو إلىٰ صنيعه هذا، ويبدو أن أحدًا من سلفنا الجليل لم يقف علىٰ ذلك؛ بل وقع لكل واحد منهم نسخة عن إحدىٰ الإخراجات ينقل عنها ويعتمد عليها، ولا يتفطن لوجود غيرها.

وحين بدأ المستشرقون في جمع التراث العربي المخطوط من أقطاره المختلفة، فاجأهم وجود صور مختلفة لكتاب ابن قتيبة هذا، وبأسماء مختلفة؛ فأخرجوه في نشرة واحدة اتخذت من إحداها أصلًا جعلته في المتن، مع تمييز سائر الزيادات الأخرىٰ بأقواس الزيادة، أما الاختلافات فتكون في الحواشي، كان هذا هو الحل الوحيد أمامهم تجاه نص قد تشابه أغلب متنه وتكررت معظم نصوصه، وعرفه الأقدمون في صوره المختلفة ونقلوا عنها جميعًا. وقد ذكر ناشر الكتاب دي غويه كل ذلك في مقدمة تحقيقه بإيجاز شديد -كعادتهم-.

لقد أخرج ابن قتيبة كتابه هذا مرتين متمايزتين تحمل الأولىٰ «الشعر والشعراء» والثانية «طبقات الشعراء»، وهناك عدّة دلائل تشير إلىٰ أن الرجل عاد مرّة ثالثة ونقّح تلك الأخيرة وأخرج منها أخرىٰ باختلافات يسيرة جدًّا. وقد أسفرت المقارنة بين الإخراجتين عن نتائج نافعة، منها:

- تتميز كل إخراجة بنصوص وتراجم كاملة لا توجد في الأخرىٰ.
- للإخراجة الأولىٰ الحظ الأوفر في التخليط والأوهام خاصة في الأنساب،

وكان في الجمع بين الناسخ -الإخراجة الثانية- والمنسوخ -الإخراجة الأولىٰ- في تلك الطبعة المشتركة -طبعة أحمد شاكر- ذريعة لاتهام الرجل -ابن قتيبة- بالاضطراب والتناقض؛ يقول القول ثم لا يلبث أن يقول خلافه وكأنه يهذي!!، والأمر غير ذلك لو كانوا يعلمون.

هذا ويعد ذلك الاكتشاف نموذجًا جليًلا للتأليف الأول والثاني، وربما الثالث، لعالِم شهير عَلَم من علماء المسلمين الموسوعيين، وصلنا بشكل كامل يتيح لنا البحث والاكتشاف في أسس التأليف والتصنيف ودواعي الزيادة والحذف والتغيير والتبديل، مما قد يساعد في حالات مشابهة مماثلة تحتاج إلىٰ مثل هذه النتائج والثمرات توضيحًا ودعمًا[1].

وحينما نتعامل مع نص ما، فإننا نضع نصب أعيننا كل ما جمعناه من معارف ومعلومات عنه أمدتنا بها مصادر ترجمته وكل ما عرفناه من عادات عصره في التأليف والتصنيف والكتابة، وأبرز النتائج التي خرج بها جهابذة المحققين من أمثال هذا النص، وما نصّ عليه علماؤنا حتىٰ تستقيم نتائج أبحاثنا، ولا نفسد من حيث أردنا الإصلاح.

ولما قام أحد المتسبين لصناعة التحقيق بنشر كتاب «الحث علىٰ حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ» للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي المتوفىٰ سنة ٥٩٧هـ، وجد الإمام ابن الجوزي ينقل عن الخطيب البغدادي من كتابه

---

(١) للدكتور عادل سليمان جمال في هذا الشأن مقال نفيس نافع منشور في مجلة معهد المخطوطات العربية مج٤١ / ج٢ يعتمد أساسًا علىٰ تحقيقه الرفيع للحماسة البصرية التي وصلتنا منها عدة إخراجات كذلك؛ لكن مكانة ابن قتيبة في تاريخنا الثقافي والحضاري لا تقارَن بعلي بن أبي الفرج البصري صاحب الحماسة الذي يكاد يكون مجهولًا مغمورًا.

«تاريخ مدينة السلام» بالإسناد إلىٰ الخطيب، فعدّ ذلك ضمن المآخذ علىٰ المؤلف، وقال: (أخذ كتابه... من الخطيب دون إشارة إلىٰ ذلك ولا بحرف واحد.... وهو أشبه ما يكون بالسرقة).

وهذا الكلام -وغيره مما يملأ تلك النشرة مقدمة وحواشي- هراء، وجهل عريض بطرائق القدماء في النقل عن بعضهم. فقد كانوا يؤلفون مصنفاتهم عن كتب مشايخهم بالإسناد إلىٰ صاحب الكتاب المنقول عنه، ويضربون عن ذكر اسم الكتاب صفحًا، شريطة أن يكون لهم حق الرواية عن الكتاب بالسماع أو الإجازة عن هذا الكتاب.

أما من لا يملك مثل هذا الحق فواجب عليه ذكر اسم الكتاب أو المصنف. وكل من تعامل مع مصنفات السلف يجد مثل هذا شائعًا سائغًا متقبلًا بينهم، لا ينكر أحدهم علىٰ أحد منه شيئًا.

وقد حرر علماؤنا الأفاضل في هذا أبحاثًا جليلة فريدة، مثل «برنامج طبقات فحول الشعراء» للشيخ محمود شاكر -عفا اللَّه عنه- الذي لم ينسج علىٰ منواله مثله. و«عناية المحدثين بتوثيق المرويات» للدكتور أحمد نور سيف -متّعه اللَّه بالصحة والعافية-، وكذلك ما حرره الدكتور فؤاد سزكين في كتابه العظيم «تاريخ التراث العربي» عند ترجمته للإمام البخاري، والطبري، وأبي الفرج الأصفهاني.

وقد تلقىٰ ابن الجوزي حق رواية كتاب «تأريخ مدينة السلام» عن شيخه أبي منصور عبد الرحمن بن محمد القزاز الشيباني البغدادي المحدث الأخباري المتوفىٰ سنة ٥٣٥هـ[1] عن الخطيب.

---

(١) المنتظم ج١٠ / ص٩٠، ذيل طبقات الحنابلة ج١ / ص٤٠١.

هذا ويظهر الفارق جليًا واضحًا بازغًا بين أهل العلم والتحقيق وأدعيائه الجهلاء حين نرىٰ كيف تناول عين ذلك الأمر أحد جهابذة محققينا الفضلاء، وأعني العلّامة المشهود له بالعلم والفضل الدكتور محمود الطناحي -تغمده اللَّه بعفوه الجميل- حيث قال في مقدمة تحقيقه النافع لكتاب «أعمار الأعيان» لابن الجوزي، في مبحث مصادر الكتاب: (لم يصرّح ابن الجوزي بشيء من موارده ومصادره... لكني رأيته يدور كثيرًا حول الخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد» وإن لم يصرّح بذلك، ويظهر هذا عند اختلاف الأعمار في الكتب والمصادر، فهو دائمًا مع الخطيب، آخذًا منه، ومعتمدًا ما فيه. وقد علقت بعضًا من ذلك وتركت بعضًا)[1] ثم أشار في الحاشية إلىٰ مقولة الذهبي عن ابن الجوزي، قال: (ولم يرحل في الحديث، لكنه عنده «مسند أحمد» و«الطبقات» لابن سعد و«تاريخ الخطيب» وأشياء عالية....)[2].

فشتان بين من يتهجم علىٰ أسلافنا وكتبهم بلا علم ولا هدىٰ ولا كتاب منير، وبين من يلحظُ الشيء فيشير إليه رغبةً في الفائدة ونشرًا للعلم.

إن النتائج والتوصيات التي يخرج بها المحقق النابه المجتهد هي القوة الدافعة للبحث العلمي إلىٰ الأمام وإلىٰ المزيد من من الاكتشافات المبهرة؛ فلا ينبغي لنا أن نتكاسل أو نتراخىٰ في الاهتمام بكل ما يعنّ لنا من أمور وملاحظات قد تبدو بسيطة يسيرة بجوار التحقيق الأصلي للنص؛ لكن علىٰ نحو آخر يتهافت عليها آخرون يحتاجون تلك الإشارات والتنبيهات منا لتضيء أمامهم السبيل؛ ليستأنسوا بها في أبحاثهم ومذاهبهم، تعزيزًا وترجيحًا، أو نفيًا وتشكيكًا، ولعلكم رأيتم في

---

(١) ص٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ج٢١ / ص٣٦٦.

تلك النماذج التي عرضناها كيف تساندت لتعطينا صورة لمشهد لم نره بأعيننا المبصرة؛ لكن مع هذا الرجاء لابد من الجهد والتحرير والتثبت حتىٰ لا نرسل الكلام إرسالًا ونطلق الظنون إطلاقًا جزافيًا، فنفسد من حيث أردنا الإصلاح.

بارك اللَّه لي ولكم، ونفعني وإياكم بكل جهد، وهداني وإياكم إلىٰ كل خير!!

فهرس المراجع والمصادر

١- آراء وأنباء بعض المكتبات القيمة الخاصة التي كانت بمصر واندثرت. مقال أحمد خيري. مجلة معهد المخطوطات مج١٠/ج١.

٢- أباطيل وأسمار. تأليف محمود شاكر. الثالثة. الخانجي. القاهرة. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٣- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب. تحقيق د. محيي الدين رمضان. الأولى. دار المأمون. دمشق. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٤- أبو ريدة جهوده في التراث والفلسفة. مقال د. أحمد عبد الحليم عطية. مجلة معهد المخطوطات مج٣٥.

٥- إجازات السماع في المخطوطات القديمة. مقال د. صلاح الدين المنجد. مجلة معهد المخطوطات العربية. مج١/ج١.

٦- أحمد زكي الملقب بشيخ العروبة. تأليف أنور الجندي. أعلام العرب. المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

٧- أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر. لمجهول. تحقيق د. حسين مؤنس. الأولى. الزهراء للإعلام العربي. القاهرة. ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٨- أخبار عمر بن عبد العزيز للآجرّي. تحقيق د. عبد الله عسيلان. الأولى. مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٩- أخبار النحويين البصريين للسيرافي. تحقيق د. محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام. القاهرة. الأولى. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٠- اختيار الممتع لعبد الكريم النهشلي. تحقيق د. محمود شاكر القطان.

الأولى. دار المعارف. القاهرة. ١٩٨٣م.

١١- الأخلاق لأرسطو ترجمة إسحق بن حنين. تحقيق د. عبد الرحمن بدوي. الذخائر. مصورة عن طبعة سنة ١٩٧٩م.

١٢- أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني. تحقيق ماكس فايسفايلر. دار الكتب العلمية. بيروت. دت.

١٣- الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب. تحقيق د. حنا جميل. الأولى. المنار. الزرقاء. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٤- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني. قرأه وعلّق عليه محمود شاكر. الأولى. الخانجي. القاهرة. ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

١٥- أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه. نص تقرير لجنة من العلماء. الثانية. معهد المخطوطات العربية.

١٦- أسماء خيل العرب وفرسانها لابن الأعرابي. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد. الأولى. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٧- اشتقاق الأسماء للأصمعي تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي. الثالثة. الخانجي. القاهرة. دت.

١٨- إصلاح الغلط لأبي سليمان الخطابي. مخطوط مكتبة الأزهر رقم ٢٤١٣ حديث.

١٩- إصلاح الغلط للخطابي. تحقيق مجدي فتحي السيد إبراهيم. مكتبة الساعي. الرياض. دت.

٢٠- إصلاح غلط المحدثين للخطابي. تحقيق د. حاتم صالح الضامن. الثانية الرسالة. بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢١- إصلاح الأخطاء الحديثية. للخطابي. تحقيق حسين إسماعيل حسين الجمل. الأولىٰ. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٢٢- الأصنام لابن الكلبي. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد وأحمد محمد عبيد. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. دت.

٢٣- الأصول تأليف د. تمام حسان. الهيئة العامة للكتاب. ١٩٨٢م.

٢٤- أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر. إعداد وتقديم د. محمد حمدي البكري. دار المريخ. الرياض. ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٥- الأضداد لأبي حاتم السجستاني. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢٦- إعراب القرآن المنسوب للزجاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٦٣م.

٢٧- الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ للسخاوي. تحقيق محمد عثمان الخشت. مكتبة الساعي. السعودية. دت.

٢٨- أعمار الأعيان لابن الجوزي. تحقيق محمود الطناحي. الأولىٰ. الخانجي. القاهرة. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٢٩- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق جمهرة من أهل العلم. طبعة دار الكتب المصرية.

٣٠- إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل تأليف السموأل بن يحيىٰ المغربي. تحقيق د. محمد عبد الله الشرقاوي. الثانية. الرياض. ١٤٠٧هـ.

٣١- إقامة الحجة الباهرة علىٰ هدم كنائس مصر والقاهرة. تأليف أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري. تحقيق محمد بن صالح النجدي. الأولىٰ. طابة للدراسات

والنشر. المنصورة. ١٤٣٣هـ.

٣٢- الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. للقاضي عياض. تحقيق السيد أحمد صقر. الثالثة. دار التراث. القاهرة. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٣٣- الإماء الشواعر. مقال د. مصطفىٰ عناية. مجلة الفيصل. العدد ١٠٥.

٣٤- الأمالي لأبي علي القالي. تصحيح محمد عبد الجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية. ١٣٤٤هـ = ١٩٢٦م.

٣٥- الإمام الباقلاني وكتابه التمهيد. مقال محمد عبد الرزاق حمزة خلال كتاب «الكوثري وتعديه علىٰ التراث». الأولىٰ. دار الحرمين. القاهرة. ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

٣٦- الإمام عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي اليماني حياته وآثاره. كتبه أحمد بن غانم الأسدي. الأولىٰ. مكتبة الرضوان. كوم حمادة. ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٧- أنباء المخطوطات. مجلة معهد المخطوطات مج١.

٣٨- إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة. للقفطي. تحقيق محمد أبو الفضل. الثانية. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣٩- الانتصار للخياط المعتزلي. تحقيق د. نيبرج. دار الندوة الإسلامية. بيروت. ١٩٨٧م عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة.

٤٠- إنجيل برنابا. ترجمة د. خليل سعادة. تقديم الشيخ محمد رشيد رضا. المكتبة التوفيقية. القاهرة. دت.

٤١- الإنصاف في بيان سبب الاختلاف للدهلوي. مخطوطة مكتبة الجامع الأزهر رقم ٩٣٠ مجاميع.

٤٢- الأوراق للصولي. تحقيق ج هيورث. الذخائر. مصورة عن طبعة سنة ١٩٣٤م - ١٩٣٦م.

٤٣- أوهام الكتّاب. تأليف أبو تراب الظاهري. الأولىٰ. النادي الأدبي الثقافي. جدّة. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.

٤٤- الأول[١] من كتاب التمييز لمسلم بن الحجاج. تحقيق محمد صبحي حلاق. دار الإيمان. الإسكندرية. دت.

٤٥- البخلاء للجاحظ. تحقيق د. طه الحاجري. الهيئة العامة للكتاب. مصورة عن طبعة دار المعارف. القاهرة. دت.

٤٦- البحث الأدبي تأليف د. شوقي ضيف. التاسعة. دار المعارف. القاهرة. دت.

٤٧- البداية والنهاية لابن كثير. طبعة دار القلم للتراث. القاهرة. دت.

٤٨- برنامج طبقات فحول الشعراء تأليف محمود شاكر. الأولىٰ. مطبعة المدني. القاهرة. ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٩- بسط سامع المسامر في أخبار مجنون بني عامر لابن طولون الدمشقي. تحقيق عبد المتعال الصعيدي. مكتبة القاهرة. دت.

٥٠- بلاد العرب للحسن الأصفهاني. تحقيق حمد الجاسر، د. صالح العلي. دار اليمامة. الرياض. دت.

٥١- البلاغة للمبرّد. تحقيق د. رمضان عبد التواب. الثانية. الثقافة الدينية. القاهرة. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥٢- البلاغة تطور وتاريخ تأليف د. شوقي ضيف. العاشرة. دار المعارف. القاهرة.

(١) تلك تسمية المحقق تبعًا للمنسوخة المتأخرة التي جاءته عن نسخة الظاهرية المتقدمة النفيسة.

٥٣- البيان والتبين للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. ج١ / ط دار الجيل بيروت، ج٢، ٣، ٤ ط الخانجي القاهرة.

٥٤- تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي. تحقيق د. بشار عواد معروف. الأولىٰ. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٥- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة. شرحه ونشره السيد أحمد صقر. الثانية. دار التراث. القاهرة. ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٥٦- تأريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان. مقال محمد عبد الغني حسن. تراث الإنسانية.

٥٧- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان. نقله إلىٰ العربية د. السيد يعقوب بكر، د. رمضان عبد التواب وآخرون. ط دار المعارف.

٥٨- تاريخ التراث العربي لسزكين. ترجمة د. محمود فهمي حجازي وآخرين. جامعة محمد بن سعود الإسلامية. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٥٩- تاريخ الإصلاح في الأزهر. تأليف عبد المتعال الصعيدي. الهيئة العامة لقصور الثقافة. القاهرة. مصورة عن طبعة ١٩٤٣م.

٦٠- تاريخ الخلفاء لابن ماجه. تحقيق محمد مطيع الحافظ. الثانية. الرسالة. بيروت. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٦١- تاريخ العلماء النحويين للمفضل بن مسعر. تحقيق د. عبد الفتاح الحلو. الثانية. هجر. القاهرة. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٦٢- التاريخ الكبير للذهبي -جزء المغازي- تحقيق د. محمد عبد الهادي شعيره. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٧٥م.

٦٣- تاريخ الكتاب تأليف د. ألكسندر ستيبتشفيش. ترجمة د. محمد م

الأرناؤوط. عالم المعرفة. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٦٤- التجارب العربية في فهرسة المخطوطات. ندوة عُقدت في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة نُشرت أبحاثها في نشرة أخبار التراث العربي العدد ٧٥/ مج٧.

٦٥- تجارة المخطوطات تأليف د. عابد سليمان المشوخي. الأولى. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

٦٦- التحدث بنعمة الله للسيوطي. تحقيق إليزابيث سارتين. الذخائر. مصورة عن طبعة المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٧٢م.

٦٧- تحقيق النصوص ونشرها تأليف عبد السلام هارون. الخامسة. مكتبة السنة. القاهرة. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٦٨- تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنسّاخ والمحققين. تأليف د. بشار عواد معروف. الأولى. دار الغرب الإسلامي. تونس.

٦٩- التزييف في نسبة الكتب. مقال الدكتور محمود علي مكي. مجلة تراثيات. دار الكتب المصرية العدد ٢.

٧٠- تصحيح الجزء الأول من سير النبلاء. مقال د. صلاح الدين المنجد. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٣/ ج١.

٧١- تصحيح الكتب[1] تأليف أحمد شاكر، عناية عبد الفتاح أبو غدة. الثانية. مكتبة السنة. القاهرة. ١٤١٥هـ.

٧٢- التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا لابن خلدون. عارضه بأصوله

(١) هو في الأصل جزء من مقدمة الشيخ أحمد لشرحه وتحقيقه لكتاب سنن الترمذي ج١/ ص١٦ : ٦٦.

وعلق حواشيه محمد بن تاويت الطنجي. الذخائر. مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- تعليم المتعلم طريق التعلم للزرنوجي. تحقيق محمد صالح إبراهيم فرحات. قيد النشر. يسّر اللّٰه له سبيلا.

٧٣- التفكير العلمي د. فؤاد زكريا. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٢م.

٧٤- تقريب التهذيب لابن حجر. المكتبة التوفيقية. القاهرة.

٧٥- التميز لمسلم بن الحجاج. مخطوطة دار الكتب الظاهرية رقم ٣٧٤٨.

٧٦- التنبيه علىٰ أوهام أبي علي في أماليه للبكري. تحقيق الأب أنطوان صالحاني. منشور عقب ذيل الأمالي والنوادر للقالي. عناية محمد عبد الجواد الأصمعي. دار الكتب المصرية. دت.

٧٧- تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث لابن كمونة اليهودي. تحقيق موشىٰ برلمان. تصوير دار الأنصار. القاهرة.

٧٨- تهذيب التهذيب لابن حجر. دار إحياء التراث العربي.

٧٩- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري. تحقيق عبد السلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة. القاهرة. ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٨٠- توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين تأليف د. موفق بن عبد اللّٰه. الأولىٰ. دار التوحيد. الرياض. ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٨١- ثلاث رسائل : مقالة كلا لابن فارس، ما تلحن فيه العوام للكسائي، رسالة ابن عربي. للفخر الرازي. تحقيق عبد العزيز الميمني. المطبعة السلفية. القاهرة. ١٣٤٤هـ = ١٩٢٥م.

٨٢- جماع العلم للشافعي. تحقيق أحمد شاكر. مكتبة ابن تيمية. القاهرة. دت.

٨٣- جمع الجواهر للحصري. تصحيح محمد أمين الخانجي. المكتبة التجارية. القاهرة. دت.

- الجمع عن صاحب النص المصطلح والمفهوم الغائب. مقال محمد صالح إبراهيم فرحات. يسّر الله له سبيلا.

٨٤- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي. تحقيق د. محمد علي الهاشمي. الثانية. دار القلم. دمشق. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨٥- جمهرة مقالات محمود شاكر. الثالثة. الخانجي. القاهرة. ٢٠١٣م.

٨٦- جهات الأئمة الخلفاء لابن الساعي. تحقيق د. مصطفىٰ جواد. الثانية. دار المعارف. القاهرة. دت.

- الحث علىٰ حفظ العلم لابن الجوزي. تحقيق محمد صالح إبراهيم فرحات. دار الفاروق. المنصورة. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٨٧- الحث علىٰ طلب العلم لأبي هلال العسكري. تحقيق د. مروان قباني. الأولىٰ. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨٨- الحث علىٰ طلب العلم لأبي هلال العسكري. تحقيق وتعليق محمد صالح إبراهيم فرحات. الأولىٰ. دار الفاروق. المنصورة. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

٨٩- الحديث النبوي. تأليف محمد الصباغ.

٩٠- حذف من نسب قريش عن مؤرج بن عمرو السدوسي. نشرة د. صلاح الدين المنجد. دار العروبة. القاهرة. ١٩٦٠م.

٩١- الحلبة للصاحبي التاجي. تحقيق د. حاتم الضامن. الثانية. الرسالة. بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٢- حماسة البصري دراسة في أسس الاختيار والتأليف الأول والثاني

والثالث. مقال د. عادل سليمان جمال. مجلة معهد المخطوطات مج٤١/ج٢.

٩٣- حول كتاب البغال. مقال شارل بلا. مجلة معهد المخطوطات مج٣.

٩٤- الحيوان للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. الذخائر. مصورة عن طبعة مصطفىٰ البابي الحلبي ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

٩٥- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. الرابعة. الخانجي. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٩٦- الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة. تأليف محب الدين الخطيب. دار طيبة. الرياض. مصورة عن طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة.

- الحقائق الغائبة حول كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة. مقال تأليف محمد صالح إبراهيم فرحات. العدد ١٨. مجلة تراثيات دار الكتب المصرية.

٩٧- الخليل بن أحمد صاحب «العين». مقال د. عبد اللّٰه درويش. مجلة معهد المخطوطات مج٩/ج١.

٩٨- الخيل لأبي عبيدة. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد. الأولىٰ. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩٩- دار الكتب المصرية تاريخها وتطورها. تأليف د. أيمن فؤاد سيد. الدار العربية للكتاب.

١٠٠- دراسة في مصادر الأدب. تأليف د. الطاهر أحمد مكي. الثالثة. دار المعارف. القاهرة. ١٩٧٦م.

١٠١- الدرّ النضيد في أدب المفيد والمستفيد لبدر الدين الغزي. تحقيق نشأت بن كمال المصري. الأولىٰ. مكتبة التوعية الإسلامية. القاهرة. ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.

١٠٢- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني. قرأه وعلّق عليه محمود شاكر.

الخانجي. القاهرة. ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٠٣- دمية القصر للباخرزي. تحقيق د. عبد الفتاح الحلو. دار الفكر العربي. القاهرة. دت.

١٠٤- دولة الإسلام في الأندلس تأليف محمد عبد اللّٰه عنان. الخانجي. القاهرة.

١٠٥- ديوان امرئ القيس. تحقيق محمد أبو الفضل. دار المعارف. القاهرة. ١٩٦٩م.

١٠٦- ديوان الحادرة. تحقيق د. ناصر الدين الأسد. مجلة معهد المخطوطات القاهرة مج١٥/ج٢.

١٠٧- ديوان الحسين بن مطير الأسدي. جمعه وقدّم له د. حسين عطوان. مجلة معهد المخطوطات مج١٥/ج١.

١٠٨- ديوان الحماسة لأبي تمام. مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٧٩١٤ أدب تحت اسم «اختيارات»[1].

١٠٩- ديوان كعب بن زهير رواية الأحول. تحقيق عبد العزيز الميمني. راجعه علىٰ أصله محمد صالح إبراهيم فرحات. الأولىٰ. دار الكتب المصرية ١٤٣٦هـ = ٢٠١٤م.

١١٠- ديوان المثقب العبدي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات مج١٦.

١١١- ديوان المتلمس. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات

(١) مختل الترتيب لخروج ورقات منه، ثم أُعيدت في غير موضعها؛ فلا خروم فيه كما ظن مفهرسو المكتبة.

العربية مج١٤.

١١٢- ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات للسلمي. تحقيق د. محمود الطناحي. الخانجي. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١١٣- الذيل على طبقات الحفاظ لابن رجب. نشر محمد حامد الفقي. الأولى. مطبعة السنة المحمدية. القاهرة. ١٣٧٢هـ = ١٩٥٢م.

١١٤- الردّة للواقدي. تحقيق د. محمود أبو الخير. دار الفرقان. عمان. دت.

١١٥- الردّ على النحاة لابن مضاء. تحقيق د. شوقي ضيف. الثانية. دار المعارف. القاهرة. دت.

١١٦- الرسالة للشافعي. تحقيق أحمد شاكر. الثانية. دار التراث. القاهرة. ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١١٧- رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري. تحقيق د. محمد السيد الجليند. مطبعة التقدم. القاهرة.

١١٨- رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده. تحقيق د. محمد عمارة. دار الهلال. القاهرة. عدد ٣٥٥. ١٩٨٠م.

١١٩- رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده. عناية محمد رشيد رضا. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠٠٥م.

١٢٠- الرسالة العذراء لأبي اليسر الشيباني. تحقيق د. يوسف عبد الوهاب. دار الطلائع. القاهرة. دت.

١٢١- رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله للمعلمي اليماني. إعداد ماجد الزيادي. المكتبة المكية. السعودية. ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

١٢٢- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا تأليف محمود شاكر. مطبعة المدني. القاهرة.

١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٢٣- الرفع والتكميل لأبي الحسنات اللكنوي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. السابعة. دار السلام. القاهرة. ٢٠٠٩م.

١٢٤- رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية. دار ابن رجب. المنصورة.

١٢٥- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان البستي. علّق عليه وصححه مصطفىٰ السقا. الذخائر. مصورة عن طبعة الحلبي ١٩٥٥م.

١٢٦- روضة الفصاحة المنسوب للثعالبي. تحقيق محمد إبراهيم سليم. مكتبة القرآن. القاهرة. ١٩٩٣م.

١٢٧- الروضة للمبرد. تقديم ونصوص منه. مقال عبد الكريم حبيب. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٣٧.

١٢٨- ريّ الظما فيمن قال الشعر من الإما المنسوب لابن الجوزي. نسخة مصورة في دار الكتب المصرية رقم ١٩٨٧٨ز.

١٢٩- ريّ الظما فيمن قال الشعر من الإما المنسوب لابن الجوزي. تحقيق د. عبد الرحمن الوصيفي. مكتبة الآداب. القاهرة. ٢٠٠٣م.

١٣٠- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني. تحقيق مجدي فتحي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن. القاهرة. دت.

١٣١- السبعة في القراءات لابن مجاهد. تحقيق د. شوقي ضيف. الثالثة. دار المعارف. القاهرة. دت.

١٣٢- السماع لابن القيسراني. تحقيق أبو الوفا المراغي. المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٣٣- سمط اللآلي شرح الأمالي للبكري. تحقيق عبد العزيز الميمني. لجنة

التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م.

١٣٤- سير أعلام النبلاء للذهبي. تحقيق جمهرة من الباحثين. الرسالة. بيروت. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٣٥- شيء من التباريح. تأليف ابن عقيل الظاهري. الأولىٰ. دار ابن حزم. الرياض. ١٤١٥هـ.

١٣٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. تصحيح حسام الدين القدسي. دار الكتب العلمية. بيروت. مصورة عن طبعة القدسي.

١٣٧- شرح شواهد الإيضاح. مقال د. محمود الطناحي. مجلة مجمع اللغة العربية ج٧٢. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٣٨- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي. تحقيق جماعة من العلماء. التاسعة. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٣٩- الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء لابن قتيبة. تحقيق دي غويه ليدن ١٩٠٢م.

١٤٠- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق أحمد شاكر. الثالثة. دار الحديث. القاهرة. ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

- شعر عبيد اللّٰه بن قيس الرقيات. تحقيق ودراسة د. إبراهيم عبد الرحمن. الأولىٰ. مكتبة الشباب. القاهرة. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١٤١- شعر عروة بن الورد صنعة ابن السكيت. تحقيق د. محمد فؤاد نعناع. الأولىٰ. الخانجي. القاهرة. ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٤٢- شعر مروان بن أبي حفصة جمع وتحقيق د. حسين عطوان. الثالثة. دار المعارف. القاهرة. دت.

١٤٣- الشفاهية والكتابية. تأليف والترج أونج. ترجمة د. حسن البنا عز الدين. عالم المعرفة. الكويت. ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٤٤- شروط الأئمة الستة للمقدسي. علّق عليه محمد زاهد الكوثري. مكتبة القدسي. القاهرة.

١٤٥- الصاحبي لابن فارس. تحقيق السيد صقر. الذخائر. مصورة عن طبعة عيسىٰ البابي الحلبي. القاهرة.

١٤٦- الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعرّي. تحقيق د. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. دت.

١٤٧- صبح الأعشىٰ في صناعة الإنشا للقلقشندي. تصحيح الشيخ محمد عبد الرسول إبراهيم. الذخائر. مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٣٨هـ = ١٩٢٠م.

١٤٨- صفحات من صبر العلماء تأليف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. العاشرة. دار السلام. القاهرة. ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

١٤٩- صلة الكلام في كتاب الجواهر للباقولي. مقال د. أحمد الدالي. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٤٣/ ج٢.

١٥٠- صناعة الفهارس. مقال محمد عبد الغني حسن. مجلة معهد المخطوطات مج١٣/ ج٢.

١٥١- ضحىٰ الإسلام. تأليف أحمد أمين. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

١٥٢- طبقات الحفاظ للسيوطي. تحقيق علي محمد عمر. الثانية. مكتبة وهبة. القاهرة. ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٥٣- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلىٰ. تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. الثالثة. دارة الملك عبد العزيز. السعودية. ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

١٥٤- طبقات فحول الشعراء لابن سلّام. قرأه وعلّق عليه محمود شاكر. الذخائر. مصورة عن طبعة المدني. ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

١٥٥- طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير. تحقيق أنور الباز. الأولىٰ. دار الوفاء. المنصورة. ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

١٥٦- طبقات المفسرين للسيوطي. تحقيق علي محمد عمر. الأولىٰ. مكتبة وهبة. القاهرة. ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

١٥٧- طبقات المفسرين للداودي. تحقيق علي محمد عمر. الثانية. مكتبة وهبة. القاهرة. ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

١٥٨- الطرائف الأدبية (ديوان الأفوه، ديوان الشنفرىٰ، فرائد القصائد، ديوان الصولي، المختار من دواوين المتنبي والبحتري وأبي تمام) لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ١٩٣٧م.

١٥٩- طلائع المسند تحقيق أحمد شاكر. مكتبة التراث الإسلامي. القاهرة. دت.

١٦٠- طيف الخيال للشريف المرتضي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. الذخائر. مصورة عن طبعة وزارة الثقافة والإرشاد. القاهرة. ١٩٦٢م.

١٦١- عبد العزيز الميمني. مقال د. شاكر الفحام. منشور مع كتاب المقصور والممدود للفرّاء تحقيق عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعي. دار قتيبة. دمشق. ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٦٢- العبر وديوان المبتدأ والخبر لابن خلدون. تصحيح الشيخ نصر الهوريني. مطبعة بولاق. القاهرة. ١٢٨٤هـ.

١٦٣- العثور على مجلد من تاريخ إربل. مقال د. بشار عواد معروف. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٥٦/ج١.

١٦٤- العصا لأسامة بن منقذ. تحقيق حسن عباس. الثانية. الهيئة العامة للكتاب. الإسكندرية. ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٦٥- العصر الجاهلي. تأليف د. شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة.

١٦٦- العفو والاعتذار للرقّام البصري. تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح. الثالثة. دار البشير. عمان. ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٦٧- عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد للدهلوي. الثانية. المطبعة السلفية. القاهرة. ١٣٩٨هـ.

١٦٨- علم الاكتناه العربي الإسلامي تأليف قاسم السامرائي. مركز الملك فيصل. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٦٩- عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات. كتبه د. أحمد نور سيف. الأولى. دار المأمون. دمشق. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٧٠- عيون الأخبار لابن قتيبة. تصحيح القسم الأدبي بدار الكتب المصرية. الذخائر. مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٢٤م.

١٧١- الفاضل للمبرّد. تحقيق عبد العزيز الميمني. الأولى. دار الكتب المصرية. القاهرة. ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

١٧٢- فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم. تحقيق تشارلز تورّي. الذخائر.

١٧٣- فتوح مصر والمغرب لابن عبد الحكم. تحقيق عبد المنعم عامر. الذخائر - الجزء الأول فقط.

١٧٤- فحولة الشعراء للأصمعي. تحقيق تشارلز تورّي. دار الكتاب الجديد.

بيروت. مصورة عن مجلة جمعية المستشرقين الألمان مجلد ٦٥.

١٧٥- فحولة الشعراء لأبي حاتم السجستاني. تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد. الأولىٰ. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٧٦- فحولة الشعراء عن الأصمعي جمعه عنه ورواه تلميذه أبو حاتم السجستاني. تحقيق محمد صالح إبراهيم فرحات. قيد النشر يسّر اللَّه له سبيلا.

١٧٧- فصل المقال لابن رشد. تحقيق محمد عمارة. الثانية. دار المعارف. القاهرة. دت.

١٧٨- الفصول الخمسون لابن معطي. تحقيق ودراسة د. محمود الطناحي. الأولىٰ. مطبعة عيسىٰ البابي الحلبي. القاهرة. دت.

١٧٩- فعلتُ وأفعلتُ لأبي حاتم السجستاني. تحقيق د. خليل العطية. الثانية. دار صادر. بيروت. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٨٠- الفهرست لابن النديم. تحقيق فلوجل ط ليبزج سنة ١٨٧١م، عارضها بأصول أخرىٰ وترجم المقدمات والحواشي د. محمد عوني عبد الرءوف، د. إيمان السعيد جلال. الذخائر. القاهرة. ٢٠٠٦م.

١٨١- فهرست المخطوطات المجلد الأول مصطلح الحديث. وضعه فؤاد سيد. مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥هـ = ١٩٥٦م.

١٨٢- فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية. إعداد د. يوسف زيدان. معهد المخطوطات العربية. القاهرة. ١٩٩٤م.

١٨٣- الفوائد المشوق هو مقدمة تفسير ابن النقيب. مقال د. زكريا سعيد. مجلة معهد المخطوطات. القاهرة. مج٣٥.

١٨٤- فوات المحققين تأليف د. علي جواد الطاهر. الأولىٰ. وزارة الثقافة

والإعلام العراقية. بغداد. ١٩٩٠م.

١٨٥- قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين للإمام تاج الدين السبكي. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة. الثانية. دار الوعي. حلب. ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

١٨٦- قراءة جديدة في مؤلفات ابن الجوزي. تأليف ناجية عبد الله إبراهيم. الثانية. دار زهران. عمان.

١٨٧- قضية إنقاذ المخطوطات. مقال د. محمود الطناحي. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٤٠/ج١.

١٨٨- قضية الشعر الجاهلي في كتاب ابن سلام. تأليف محمود شاكر. الأولىٰ. مطبعة المدني. القاهرة. ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٨٩- قطوف أدبية حول تحقيق التراث. تأليف عبد السلام هارون. الأولىٰ. مكتبة السنة. القاهرة. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٩٠- قواعد الشعر لثعلب. تحقيق د. رمضان عبد التواب. الثالثة. الخانجي. القاهرة. ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

١٩١- القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية - تأليف حكمت بشير ياسين - الأولىٰ - المعهد العالي للفكر الإسلامي - مكتبة المؤيد - الرياض - ١٤١٢هـ = ١٩٩٣م.

- كتاب التمهيد. مقال د. صلاح الدين المنجد. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٤.

١٩٢- الكتاب في العالم الإسلامي. تحرير جورج عطية. ترجمة د. عبد الستار الحلوجي. عالم المعرفة. الكويت. ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٩٣- الكتاب المطبوع في مصر في القرن التاسع عشر. تأليف د. محمود

الطناحي. الهلال. القاهرة. ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

١٩٤- كتاب المقصور والممدود مقال أحمد عبد المجيد هريدي. مجلة معهد المخطوطات مج٢٠/ج٢.

١٩٥- كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة للحمادي اليماني. تحقيق د. محمد زينهم عزب. الأولىٰ. دار الصحوة. القاهرة ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٩٦- كليلة ودمنة نقله من الفهلوية : عبد اللّٰه بن المقفع تحقيق د. عبد الوهاب عزام. دار المعارف. القاهرة. دت.

١٩٧- لباب الآداب لأسامة بن منقذ. تحقيق الشيخ أحمد شاكر. مكتبة السنة. القاهرة. ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

١٩٨- ليست الأعمال بالنيات في مجال نشر الفكر المصري الحديث مقال د. عزت قرني. مجلة فصول مج١/ج١.

١٩٩- مؤلفات ابن الجوزي تأليف عبد الحميد العلوجي. الأولىٰ. مركز المخطوطات والتراث. الكويت. ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٠٠- ما لم يُنشر من الأمالي لابن الشجري. تحقيق د. حاتم الضامن. الأولىٰ. الرسالة. بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

٢٠١- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. تحقيق د. هدىٰ قراعة. المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية. القاهرة. ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

٢٠٢- مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون. الثانية. دار المعارف. القاهرة. دت.

٢٠٣- مجالس العلماء للزجاج. تحقيق عبد السلام هارون. الثالثة. الخانجي. القاهرة. ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢٠٤- مجاز القرآن لأبي عبيدة. عارضه بأصوله وعلّق عليه د. فؤد سزكين. الخانجي. القاهرة.

٢٠٥- المحاسن والأضداد للجاحظ. الخانجي. ١٣٢٤هـ.

٢٠٦- محاضرات في تحقيق النصوص تأليف هلال ناجي. الأولىٰ. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ١٩٩٤م.

٢٠٧- مختصر في شواذ القرآن[1] لابن خالويه. تحقيق برجستراسر. تصوير مكتبة المتنبي. القاهرة.

٢٠٨- مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة. تحقيق د. رمضان عبد التواب. مجلة معهد المخطوطات. القاهرة. مج١٧/ج٢.

٢٠٩- المخطوط العربي تأليف د. عبد الستار الحلوجي. الثالثة. دار الثقافة العلمية. الإسكندرية. ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٢١٠- المخطوطات العربية في الجامعات المصرية مقال د. عبد الستار الحلوجي. تراثيات. دار الكتب المصرية. العدد١٣.

٢١١- المخطوطات في نجد مقال عبد العزيز بن سعد الزير. مجلة الدارة. الرياض. عدد ٤ السنة الرابعة والثلاثون ١٤٢٩هـ.

٢١٢- المدارس النحوية تأليف د. شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. دت.

٢١٣- مدخل إلىٰ تاريخ نشر التراث العربي تأليف د. محمود الطناحي. الأولىٰ. الخانجي. القاهرة. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

٢١٤- المسائل والأجوبة لابن قتيبة. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٦ش.

(١) تلك تسمية المحقق، واسم الكتاب «شواذ القراءات» كما أشار العلّامة الطناحي -أجزل الله له الثواب-.

٢١٥- مسائل الانتقاد لابن شرف القيرواني. تحقيق د. النبوي شعلان. مطبعة المدني. القاهرة. دت.

٢١٦- المسالك والممالك للإصطخري. تحقيق د. محمد جابر الحيني. الذخائر. مصورة عن طبعة سنة ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٢١٧- تهذيب اللغة للأزهري - المستدرك على الأجزاء ٧، ٨، ٩ - تحقيق د. رشيد العبيدي. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.

٢١٨- المستظرف من أخبار الجواري للسيوطي. مكتبة الإيمان. بالمنصورة.

٢١٩- مشاكل تحقيق النص الأدبي مقال د. عزة حسن خلال كتاب «تحقيق النصوص التراثية : التصور والواقع». الأولى. تنسيق نجاة المريني. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ١٣٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٢٢٠- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان. تحقيق مرزوق علي إبراهيم. الأولى. دار الوفاء. المنصورة. ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

٢٢١- المصاحف للسجستاني. تحقيق محب العرش واعظ. الثانية. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٢٢- مصادر الموسيقى العربية تأليف فارمر. ترجمة د. حسين نصار. الثالثة. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ٢٠١٠م.

٢٢٣- مصارع العشاق للسراج. دار صادر. بيروت. دت.

٢٢٤- معجم الشعراء للمرزباني. تحقيق عبد الستار فرّاج. الذخائر. مصورة عن طبعة دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٩هـ = ١٩٦٠م.

٢٢٥- معجم الكتب لابن المبرد. تحقيق يسري البشري. مكتبة الساعي. الرياض.

٢٢٦- معرفة علوم الحديث للحاكم. تحقيق د. السيد معظم حسين. دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد الدكن.

٢٢٧- المعهد الفرنسي بدمشق وخدمة التراث مقال د. عدنان درويش. مجلة معهد المخطوطات مج٣٧.

٢٢٨- مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني. تحقيق السيد صقر. الذخائر. مصورة عن طبعة عيسىٰ البابي الحلبي. القاهرة.

٢٢٩- مقامات جلال الدين السيوطي. تحقيق د. سمير الدروبي. الذخائر. مصورة عن طبعة الرسالة ١٩٨٩م.

٢٣٠- مقالات محمود الطناحي. الأولىٰ. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢٣١- مقدمة ابن الصلاح. تحقيق د. عائشة عبد الرحمن. الثانية. دار المعارف. القاهرة. دت.

٢٣٢- مقدمة تاريخ ابن خلدون -العبر- تحقيق د. عبد الواحد وافي. دار نهضة مصر.

٢٣٣- مقدمة في أصول البحث العلمي د. السيد رزق الطويل. دار الهدىٰ. القاهرة. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٢٣٤- ملاحظات حول تأليف خطط المقريزي. مقال أيمن فؤاد سيد. مجلة معهد المخطوطات مج٢٦.

٢٣٥- مناهج البحث العلمي تأليف د. عبد الرحمن بدوي. كتاب الثقافة الجديدة ١٢ «مختارات منه».

٢٣٦- مناهج تحقيق التراث بين القدامىٰ والمحدثين تأليف د. رمضان عبد

التواب. الثانية. الخانجي. القاهرة. ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢٣٧- مناهج العلماء المسلمين في البحث من خلال المخطوطات مقال د. أيمن فؤاد سيد. مجلة معهد المخطوطات مج٤٣/ج٢.

٢٣٨- منهج البحث التاريخي تأليف د. حسن عثمان. السادسة. دار المعارف. دت.

٢٣٩- من تجربتي في تحقيق نسبة الكتاب مقال د. رمضان عبد التواب. مجلة معهد المخطوطات. القاهرة. مج٣٤.

٢٤٠- المنتخب من مخطوطات الحديث. وضعه محمد ناصر الدين الألباني. الأولىٰ. مجمع اللغة العربية. دمشق. ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٢٤١- منتخب من كتاب الشعراء لأبي نعيم الأصفهاني. تحقيق إبراهيم صالح. الأولىٰ. دار البشائر. ١٩٩٤م.

٢٤٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي. تحقيق جمهرة من العلماء. دار صادر. مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية. حيدرآباد ١٣٥٧هـ.

٢٤٣- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم تأليف د. محمود الطناحي. الأولىٰ. الخانجي. ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

٢٤٤- الموشىٰ لأبي الطيب الوشاء. تحقيق كمال مصطفىٰ. الثالثة. الخانجي. القاهرة. ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٤٥- الموشح للمرزباني. تحقيق علي البجاوي. دار الفكر العربي. القاهرة. دت.

٢٤٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي. تحقيق علي البجاوي وفتحية البجاوي. ومعه ذيل ميزان الاعتدال للعراقي تحقيق د. عبد القيوم رب النبي. دار

الفكر العربي، دار الحرم للتراث[1].

٢٤٧- الميمني كما رأيته. مقال محمد صالح إبراهيم فرحات. يسّر اللّه له سبيلا.

٢٤٨- النخل لأبي حاتم السجستاني. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. الأولى. الرسالة. بيروت. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٤٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري. تحقيق د. إبراهيم السامرائي. الثالثة. المنار. الأردن. ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٥٠- نسب عدنان وقحطان للمبرد. تحقيق عبد العزيز الميمني. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ١٣٥٤هـ = ١٩٣٦م.

٢٥١- النسخ غير الأصيلة وخطورة الاعتماد عليها . مقال محمد صالح إبراهيم فرحات. مجلة معهد المخطوطات. مج٥٨/ج٢. القاهرة. ١٤٣٦هـ = ٢٠١٤م.

٢٥٢- النشر واقعه وأولوياته مقال د. محمود الطناحي. مجلة معهد المخطوطات مج٤١/ج١.

٢٥٣- نصان قديمان في إعارة الكتب. نشر فؤاد سيد. مجلة معهد المخطوطات مج٤/ج١.

٢٥٤- النصيحة الذهبية المنسوبة للذهبي. مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٨٨٢٣ ب.

٢٥٥- النقد المنهجي عند العرب تأليف د. محمد مندور. الرابعة. دار نهضة مصر. القاهرة. دت.

٢٥٦- نقد النثر المنسوب لقدامة بن جعفر. تحقيق طه حسين، د. عبد الحميد

(١) «الميزان» مفسد ومسروق عن طبعة عيسىٰ الحلبي، و«الذيل» مصور عن طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث العربي بجامعة أم القرىٰ.

العبادي. مطبوعات كلية الآداب. الجامعة المصرية. ١٣٥١هـ = ١٩٣٣م.

٢٥٧- نكت الانتصار لنقل القرآن للصيرفي. تحقيق د. محمد زغلول سلام. منشأة المعارف. الإسكندرية. دت.

٢٥٨- نكت الهميان في نكت العميان للصفدي. تحقيق أحمد زكي. الذخائر.

٢٥٩- نموذج من الأعمال الخيرية في إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٩هـ تأليف الشيخ منير الدمشقي. الثانية. مكتبة الإمام الشافعي. الرياض. ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٢٦٠- نهج البلاغة جمع الشريف المرتضىٰ شرح الشيخ محمد عبده. الذخائر.

٢٦١- نوادر المخطوطات. تحقيق عبد السلام هارون. الذخائر. مصورة عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. ١٣٧٠هـ.

٢٦٢- الوحشيات لأبي تمام. تحقيق عبد العزيز الميمني ومحمود شاكر. الثالثة. دار المعارف. القاهرة. دت.

٢٦٣- الورقة لابن الجراح تحقيق د. عبد الوهاب عزام، عبد الستار فراج. الثالثة. دار المعارف. القاهرة. دت.

٢٦٤- الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل للسيوطي. تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢٦٥- الوشي المرقوم في حلّ المنظوم لابن الأثير. تحقيق يحيىٰ عبد العظيم. الذخائر. ٢٠٠٤م.

٢٦٦- وفيات الأعيان لابن خلكان. تحقيق د. إحسان عباس. السادسة. دار صادر. بيروت. ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢٦٧- يحيىٰ بن معين وكتابه التاريخ دراسة وترتيب وتحقيق د. أحمد نور سيف. الأولىٰ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث. جامعة الملك عبد العزيز. السعودية.

١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢٦٨- مقال للدكتور محمود علي مكي في تحقيق نسبة «الرسالة العذراء»، لا أعرف اسمه علىٰ وجه اليقين، نشر جزءًا منه الدكتور علي جواد الطاهر في الموسوعة الصغيرة (٣٩٧) مصادر صناعة الكتابة، ومصادر للنقد الأدبي سنة ١٩٩٥م، وسمعت أنه منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٦٢ سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، ولم أره.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة